الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة 2 –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية وأثرها على التحصيل الجبائي

– دراسة تحليلية للفترة 2006–2020

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)

تخصص: جباية ومالية المؤسسة

إعداد الطالب:

حموش رمزي

المشرف الأول:

الأستاذة الدكتورة: بوضياف سامية

المشرف الثاني:

الأستاذ الدكتور: قراش محمد

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة 2 –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية وأثرها على التحصيل الجبائي

– دراسة تحليلية للفترة 2006–2020

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)

تخصص: جباية ومالية المؤسسة

إعداد الطالب:

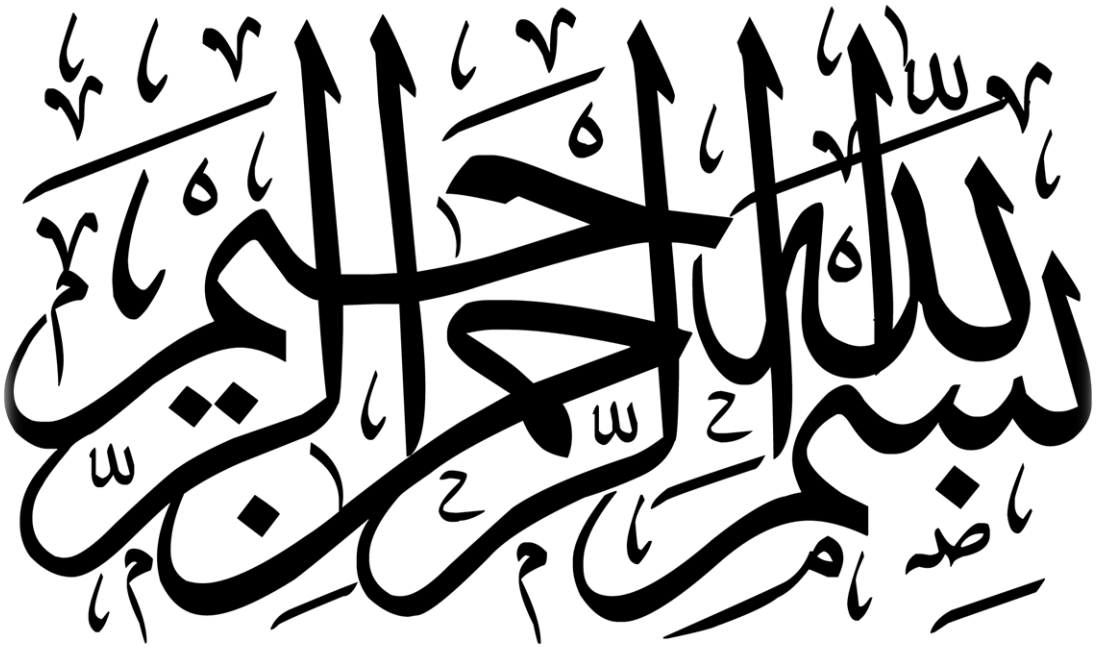
حموش رمزي

نوقشت يوم: 2024/02/14

أمام اللجنة المشكلة من:

دراوسي مسعود	أستاذ	جامعة البليدة 02	رئيساً
بوضياف سامية	أستاذ	جامعة البليدة 02	مشرفاً ومقرراً
قراش محمد	أستاذ	جامعة البليدة 02	مشرفاً مساعداً
بهلولي فيصل	أستاذ	جامعة البليدة 02	عضواً مناقشاً
جناي علاء الدين	أستاذ محاضر – أ –	جامعة البليدة 02	عضواً مناقشاً
بزة صالح	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	عضواً مناقشاً
مغنم محمد	أستاذ محاضر – أ –	جامعة بومرداس	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

I

إهــداء

أهدي هذا العمل:

إلى من علمني معنى النجاح، إلى من كان ولا يزال سندي بعد الله في السراء والضراء

إلى من أمسك بيدي في دروب النجاح

"أبي" وتاج وقاري

إلى ملجئي في أفراحي وأحزاني، إلى القلب الذي يبقيني حيا، إلى من ساندتني دائما بدعواتها

"أمي" ونبراس حياتي

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة، وبوجودهم تحلو أيامي ..... **أخي وأخواتي**

إلى سندي في الحياة، ومن تشعرني بحلاوة الأيام .....**زوجتي الغالية**

إلى مؤنستي، والغالية على قلبي .....**إبنتي "ماريا" حفظها الله ورعاها**

إلى **جدي مخلوف وجدتي زوينة** رحمكما الله .... إلى **جدي طاهر وجدتي خضرا** حفظكما الله

إلى ملح العائلة وبهجتها.....**أنس وإيناس**

إلى كل أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وأخص بالذكر منهم **خالي محمد** شافاك الله ومتعك بالصحة والعافية

إلى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر منهم **ابن عمي عدنان** فك الله أسرك وفرج كربك

إلى من أقاسمهم أفراحي وأستند عليهم إذا قست عليا الحياة .....رفاق دربي: **تقي الدين، وليد نصر الدين، أحمد، زكرياء، فاتح، محمد وخالد**

إلى كل من ساهم في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد

الطالب: حموش رمزي

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي أعانني ووفقني لإتمام هذه الدراسة، حمدًا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وجليل عطائه وإنعامه.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، واعترافا بالفضل لأهله

أتقدم بجزيل الشكر:

إلى الأستاذة الدكتورة "**بوضياف سامية**" والأستاذ الدكتور "**قراش محمد**" على قبولهما الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى توجيهاتهم ونصائحهم وإرشاداتهم.

إلى السادة الأساتذة "**أعضاء لجنة المناقشة**" على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وتحملهم عناء القراءة والفحص.

إلى الأساتذة الأفاضل "**أعضاء لجنة التكوين في التخصص**" على تأطيرهم وتوجيهاتهم ونصائحهم

إلى أساتذتي بجامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج – كلية العلوم الاقتصادية وأخص بالذكر منهم **جميع أساتذة قسم علوم المالية والمحاسبة كلٌ باسمه ومقامه.**

إلى السيد "**شوشو محمد**" العامل بمركز الضرائب –برج بوعريريج والسيد "**حبار حاج محمد أمين**" العامل بالمديرية العامة للضرائب، على ما قدموه لي من مساعدات ونصائح وتوجيهات

إلى كل من ساعدني في الحصول على بيانات الدراسة، وإلى كل من كان له فضل في إتمام هذا البحث كل باسمه ومقامه.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية في تحسين التحصيل الجبائي للفترة 2006-2021، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تطرقت الدراسة في شقها النظري إلى الإطار المفاهيمي للجباية والنظام الجبائي، بالإضافة إلى إعطاء صورة عامة عن المنظومة الجبائية الجزائرية، وأساليب التحصيل الجبائي المعتمدة فيها، كما تم التطرق أيضا إلى برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية، وأهم الركائز التي قام عليها، وللتوسع في الدراسة تم الإحاطة بتجارب بعض الدول في مجال عصرنة المنظومات الجبائية وفي الشق التطبيقي تم إجراء دراسة تحليلية عمدت إلى تحليل إيرادات الجباية العادية للفترة 2006-2021 وهذا لتبيان مدى تأثرها بعصرنة المنظومة الجبائية، كما تم تحليل أهم العوامل التي من شأنها التأثير في التحصيل الجبائي وتبيان مدى تأثُرها ببرنامج عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.

وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية ساهم في زيادة التحصيل الجبائي خلال الفترة 2006-2021، كما ساهم أيضا في تخفيض التكاليف الجبائية والتي انخفضت معها تكلفة التحصيل الجبائي، كما تم التوصل إلى أن عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لم يكن لها تأثير إيجابي في التحكم في بعض العوامل التي من شأنها التأثير في التحصيل الجبائي، والتي تتمثل في تبسيط المنظومة الجبائية، وتحصيل بواقي الديون الجبائية، وتم التوصل أيضا إلى أن عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لم تُأثر بشكل إيجابي في الرقابة الجبائية، وهذا ما ظهر جليا من خلال عدم تأثر حصيلة الرقابة الجبائية خلال الفترة 2006-2021.

الكلمات المفتاحية: العصرنة؛ المنظومة الجبائية؛ التحصيل الجبائي؛ تكاليف التحصيل؛ الرقابة الجبائية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
إهداء	I
شكر وتقدير	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XV
قائمة المختصرات	XVI
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار العام للنظام الجبائي	1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الجباية والضريبة	3
المطلب الأول: ماهية الجباية	3
المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الضريبة	5
المطلب الثالث: مبادئ وأهداف الضريبة	11
المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام الجبائي	22
المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي وأهمية دراسته	22
المطلب الثاني: مكونات النظام الجبائي	28
المطلب الثالث: محددات النظام الجبائي	32
المبحث الثالث: فعالية النظام الجبائي والعوامل المؤثرة فيها	36
المطلب الأول: مفهوم فعالية النّظام الجبائي	37
المطلب الثاني: مؤشرات تصميم نظام جبائي فعال	41
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على فعالية النظام الجبائي	46
خلاصة الفصل الأول	61

الفصل الثاني: التحصيل الجبائي في ظل المنظومة الجبائية الجزائرية	**62**
تمهيد	**63**
المبحث الأول: الإطار العام للمنظومة الجبائية الجزائرية	**64**
المطلب الأول: هيكل المنظومة الجبائية الجزائرية	**64**
المطلب الثاني: أنظمة الإخضاع الضريبي المعتمدة في المنظومة الجبائية الجزائرية	**82**
المطلب الثالث: الالتزامات التصريحية للمكلفين في المنظومة الجبائية الجزائرية	**85**
المبحث الثاني: الإطار العام للتحصيل الجبائي في الجزائر	**90**
المطلب الأول: مفهوم وقواعد التحصيل الجبائي	**90**
المطلب الثاني: طرق وأساليب التحصيل الجبائي في الجزائر	**94**
المطلب الثالث: ضمانات التحصيل الجبائي	**99**
المبحث الثالث: الرقابة الجبائية كأسلوب لتحسين التحصيل الجبائي في الجزائر	**101**
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية	**101**
المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر	**103**
المطلب الثالث: دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي	**107**
خلاصة الفصل الثاني	**109**
الفصل الثالث: عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية	**110**
تمهيد	**111**
المبحث الأول: الإطار العام لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية	**112**
المطلب الأول: مفهوم عصرنة المنظومة الجبائية	**112**
المطلب الثاني: دوافع عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية	**113**
المطلب الثالث: عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في إطار برنامج مارا "MARA"	**115**
المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية كركيزة أساسية لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية	**120**
المطلب الأول: مفهوم ومزايا الإدارة الإلكترونية	**120**
المطلب الثاني: نظام المعلومات الإلكتروني في المنظومة الجبائية الجزائرية	**126**
المطلب الثالث: الخدمات الإلكترونية في المنظومة الجبائية الجزائرية	**130**

المطلب الرابع: معوقات تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية في المنظومة الجبائية الجزائرية	146
المبحث الثالث: ركائز عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية	**150**
المطلب الأول: مواكبة التشريعات الجبائية لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية	150
المطلب الثاني: مواكبة الهياكل الإدارية والموارد البشرية لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية	155
المطلب الثالث: تحسين العلاقة مع المكلفين في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية	163
المطلب الرابع: الرقابة الجبائية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية	166
خلاصة الفصل الثالث	**169**
الفصل الرابع: تجارب دولية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية	**171**
تمهيد	**172**
المبحث الأول: تجارب بعض الدول العربية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية	**173**
المطلب الأول: التجربة الأردنية في عصرنة المنظومة الجبائية	173
المطلب الثاني: التجربة المغربية في عصرنة المنظومة الجبائية	179
المطلب الثالث: التجربة المصرية في عصرنة المنظومة الجبائية	190
المبحث الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال عصرنة المنظومات الجبائية	**198**
المطلب الأول: التجربة الفرنسية في عصرنة المنظومة الجبائية	198
المطلب الثاني: التجربة الإيطالية في عصرنة المنظومة الجبائية	203
المطلب الثالث: التجربة الكندية في عصرنة المنظومة الجبائية	206
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول النامية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية	**213**
المطلب الأول: التجربة المالية في عصرنة المنظومة الجبائية	213
المطلب الثاني: التجربة النيجيرية في عصرنة المنظومة الجبائية	218
المطلب الثالث: التجربة الهندية في عصرنة المنظومة الجبائية	222
خلاصة الفصل الرابع	**226**
الفصل الخامس: تحليل أثر عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية على التحصيل الجبائي والعوامل المؤثرة فيه خلال الفترة 2006-2021	**228**

تمهيد	**229**
المبحث الأول: تقييم تحصيل الجباية العادية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2021	**230**
المطلب الأول: عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية وأثرها على تطور تحصيل الجباية العادية خلال الفترة 2006-2021	**230**
المطلب الثاني: مدى تنفيذ تقديرات الجباية العادية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2021	**247**
المطلب الثالث: مقارنة تكلفة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية بتحصيل الجباية العادية للفترة 2006-2021	**255**
المبحث الثاني: تقييم دور عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في التحكم في العوامل المؤثرة في التحصيل الجبائي خلال الفترة 2006-2021	**258**
المطلب الأول: تقييم دور العصرنة في تبسيط المنظومة الجبائية الجزائرية	**258**
المطلب الثاني: تقييم دور عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في التحكم في التكاليف الجبائية	**270**
المطلب الثالث: تقييم دور عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في التحكم في بواقي تحصيل الديون الضريبية	**278**
المبحث الثالث: الرقابة الجبائية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية وأثرها على الحصيلة الجبائية خلال الفترة 2006-2021	**280**
المطلب الأول: مدى الاعتماد على الرقابة الجبائية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2021	**281**
المطلب الثاني: تقييم حصيلة الرقابة الجبائية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2021	**290**
خلاصة الفصل الخامس	**298**
الخاتمة	**300**
قائمة المراجع	**313**
الملاحق	**336**
ملخص باللغة الأجنبية	**371**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مقارنة بين الضريبة والرسم	7
(1-2)	مبالغ إخضاع مصنوعات الذهب، البلاتين والفضة لرسم التعيير	78
(1-3)	طريقة تمويل برنامج MARA للعصرنة في الجزائر	116
(2-3)	حصة وزارة المالية والمنظومة الجبائية الجزائرية من تمويل برنامج MARA للعصرنة	118
(3-3)	تطور عدد متصفحي الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب خلال الفترة 2014-2017	133
(4-3)	الإجراءات الإدارية في المنظومة الجبائية الجزائرية قبل وبعد العصرنة	151
(5-3)	تقييم مرجع نوعية الخدمة المطبق في الإدارات الجبائية خلال الفترة 2012-2015	165
(1-4)	نسبة التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت في الأردن إلى إجمالي التصريحات الجبائية بحسب أنواع الضرائب خلال الفترة 2015 – 2020	177
(2-4)	نسبة عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب في الأردن إلى إجمالي التحصيلات الجبائية خلال الفترة 2017 – 2020	178
(3-4)	عدد العمليات الجبائية المنجزة بشكل رقمي في المغرب بين 2016 و2021	182
(4-4)	عدد التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت في المغرب خلال الفترة 2016-2021	184
(5-4)	نسبة التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت في المغرب إلى إجمالي التصريحات الجبائية بحسب أنواع الضرائب خلال الفترة 2015-2020	185

(6-4)	عدد عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم في المغرب خلال الفترة 2017-2021.	187
(7-4)	نسبة عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب في المغرب إلى إجمالي التحصيلات الجبائية خلال الفترة 2017-2020	188
(8-4)	عدد الشهادات الجبائية المسلمة إلكترونيا في المنظومة الجبائية المغربية خلال الفترة 2017-2021	189
(9-4)	مستوى تطور رقمنة المنظومة الجبائية المصرية	196
(10-4)	مستوى التقدم في رقمنة المنظومات الجبائية في الدول العربية موضوع الدراسة	197
(11-4)	تقييم رقمنة المنظومة الجبائية الكَندية خلال الفترة 2018-2023	211
(1-5)	تطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2021	232
(2-5)	تطور التحصيل الجبائي بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2006-2021	242
(3-5)	مدى مساهمة إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات في الإيرادات العامة للجباية العادية خلال الفترة 2006-2021	245
(4-5)	مدى تنفيذ تقديرات الجباية العادية خلال الفترة 2006-2021	248
(5-5)	تقديرات مختلف مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2006-2021	251
(6-5)	مدى تنفيذ تقديرات مختلف مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2006-2021	253
(7-5)	عدد المواد التي تضمنتها قوانين المالية لتعديل التشريعات الجبائية خلال الفترة 2006-2021	259
(8-5)	تقييم بساطة المنظومة الجبائية الجزائرية من خلال تقارير البنك الدولي خلال الفترة 2006-2020	263
(9-5)	تطور النفقات الجبائية وتكلفة تحصيل الدينار الضريبي بالمديرية العامة للضرائب خلال الفترة 2010-2021	272
(10-5)	تطور النفقات الجبائية وتكلفة تحصيل الدينار الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2010-2021	275

(11-5)	بواقي تحصيل الديون الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	**279**
(12-5)	عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية خلال الفترة 2006-2021	**281**
(13-5)	عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية في الجزائر بشكل تفصيلي خلال الفترة 2006-2021	**283**
(14-5)	الحصيلة الإجمالية للرقابة الجبائية خلال الفترة 2006-2021	**290**
(15-5)	الحصيلة التفصيلية للرقابة الجبائية خلال الفترة 2006-2021	**292**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مخطط توضيحي يبين خصائص الضريبة	11
(2-1)	مخطط توضيحي يبين مبادئ الضريبة	16
(3-1)	العلاقة بين الكفاءة والفعالية	39
(4-1)	منحنى لافر – Courbe de Laffer	49
(1-2)	أساليب التحصيل الجبائي المعتمدة في المنظومة الجبائية الجزائرية	99
(2-2)	أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر	107
(1-3)	مقارنة بين تطور حجم الأعمال في الإدارات الإلكترونية والإدارات التقليدية	125
(2-3)	واجهة الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب	131
(3-3)	تخطيط النشر التدريجي لمنصة جبايتك على جميع الهياكل الجبائية في القطر الوطني	135
(4-3)	الواجهة الرئيسية لمنصة جبايتك	138
(5-3)	واجهة حساب شخصي لمكلف في منصة جبايتك	139
(6-3)	الواجهة الرئيسية لمنصة مساهمتك	142
(7-3)	الواجهة الرئيسية للمنصة المخصصة لرقم التعريف الجبائي الإلكتروني	144
(8-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات DGE	156
(9-3)	الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب CDI	158
(10-3)	الهيكل التنظيمي للمراكز الجوارية للضرائب CPI	160
(1-4)	إجراءات العمل بالفاتورة الإلكترونية في فرنسا	201
(2-4)	الرزنامة الزمنية لتنفيذ مشروع الفاتورة الإلكترونية في فرنسا	202
(1-5)	تطور الحصيلة الإجمالية للجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2006-2021	233
(2-5)	تطور حصيلة الضرائب المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2021	235

(3-5)	تطور حصيلة رسوم التسجيل والطابع في الجزائر خلال الفترة 2006-2021	236
(4-5)	تطور حصيلة الرسوم المختلفة على رقم الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021	237
(5-5)	تطور حصيلة الضرائب غير المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2006-2021	239
(6-5)	تطور حصيلة الرسوم الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021	240
(7-5)	تطور حصيلة الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2006 - 2021	243
(8-5)	تطور نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات في الإيرادات العامة للجباية العادية خلال الفترة 2006-2021	246
(9-5)	مدى تنفيذ تقديرات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2006-2021	249
(10-5)	عدد المواد التي تضمنتها قوانين المالية لتعديل التشريعات الجبائية خلال الفترة 2006-2021	260
(11-5)	عدد مرات دفع الضرائب والرسوم في الجزائر خلال الفترة 2006-2020	264
(12-5)	الوقت اللازم لدفع الضرائب والرسوم في المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2020	266
(13-5)	المعدل الإجمالي للضرائب والرسوم في المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2020	267
(14-5)	المرتبة التي تحتلها المنظومة الجبائية الجزائرية من حيث مدى بساطتها خلال الفترة 2006-2020	269
(15-5)	تطور تكلفة تحصيل الدينار الضريبي بالمديرية العامة للضرائب خلال الفترة 2010-2021	273
(16-5)	تطور تكلفة تحصيل الدينار الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2010-2021	277

(17-5)	عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية خلال الفترة 2006-2021	**282**
(18-5)	عدد الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق خلال الفترة 2006-2021	**284**
(19-5)	عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المحاسبي خلال الفترة 2006-2021	**285**
(20-5)	عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المصوب في المحاسبة خلال الفترة 2010-2021	**286**
(21-5)	عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة خلال الفترة 2006-2021	**288**
(22-5)	عدد الملفات الخاضعة للرقابة على التقييمات خلال الفترة 2006-2021	**289**
(23-5)	الحصيلة الإجمالية للرقابة الجبائية خلال الفترة 2006-2021	**291**
(24-5)	حصيلة الرقابة على الوثائق والتحقيق المحاسبي خلال الفترة 2006-2021	**293**
(25-5)	حصيلة التحقيق المصوب والتحقيق المعمق خلال الفترة 2006-2021	**295**
(26-5)	حصيلة الرقابة على التقييمات خلال الفترة 2006-2021	**296**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	التحصيلات الجبائية للفترة 2006-2021	337
2	حصيلة الرقابة الجبائية للفترة 2006-2021	338
3	المنشور رقم 19 المؤرخ في 14 فيفري 2023 المتعلق بالرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين	339
4	التصريح بالوجود – السلسلة ج 08 – (G 08)	342
5	التصريح بالرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين	343
6	السلسلة رقم ج 29 (G 29)	345
7	السلسلة رقم ج 12 (G 12)	347
8	السلسلة رقم ج 12 مكرر (G 12 BIS)	348
9	السلسلة رقم ج 50 (G 50)	350
10	لسلسلة رقم ج 04 (G 04)	353
11	السلسلة رقم ج 01 (G 01)	355
12	السلسلة رقم ج 11 (G 11)	357
13	السلسلة رقم ج 13 (G 13)	359
14	النشرة رقم 2017/85	361
15	بلاغ حول التصريح والدفع الإلكترونيين للضرائب والرسوم	364
16	إشعار حول تنفيذ الالتزام القانوني للتصريح عبر الأنترنت للتصريح الشهري ج 50 (G 50)	366
17	بلاغ حول التعريف الجبائي عبر الأنترنت	367
18	بلاغ حول التسجيل الجبائي عبر الأنترنت	368
19	بلاغ يتعلق بالإجراء الجديد للطلب الإلكتروني لرقم التعريف الجبائي	369
20	بلاغ متعلق بالترقيم الجبائي والمصادقة على رقم التعريف الجبائي	370

قائمة المختصرات

الرمز	المصطلح باللغة الأجنبية	ترجمة المصطلح باللغة العربية
CDI	Centre Des Impôts	مراكز الضرائب
CEV	Le Contrôle des évaluations	الرقابة على التقييمات
CPI	Centre des Proximité des Impôts	المركز الجواري للضرائب
CSP	Le Contrôle sur pièces	الرقابة على الوثائق
DE	Droit d'enregistrement	حقوق التسجيل
DGE	Direction des Grandes Enterprises	مديرية كبريات المؤسسات
DT	Droit de Timbre	حقوق الطابع
ERP	Enterprise Resource Planning	تخطيط موارد المؤسسة
IBS	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
IFU	Impôt Forfaitaire Unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
IRG	Impôt sur le Revenu Global	الضريبة على الدخل الإجمالي
MARA	Modernization project and Assistance in Reform Administrative	مشروع العصرنة والمساعدة على الإصلاح الإداري
NIF	Numéro d'identification fiscal	رقم التعريف الجبائي
PFG	Pression Fiscale Globale	الضغط الجبائي الإجمالي
PFI	Pression Fiscale Individuelle	الضغط الجبائي الفردي
PIB	Produit Intérieur Brut	الناتج الداخلي الخام
SAP	Systems, Applications and Products	أنظمة التطبيقات والمنتجات
VASFE	La Vérification approfondie de situation fiscale d'ensemble	التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة

التحقيق المحاسبي	La Vérification de comptabilité	**VC**
الحقوق الجمركية	Droit des Douanes	**DD**

مقدمة

يشهد العالم ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين تغيرات متسارعة في شتى المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وذلك راجع إلى الثورة العلمية الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. هذه التغيرات المتسارعة قلبت موازين القوى بين الأمم وساهمت في نشر تحديات جديدة أمام الدول، وهو ما دفع للاهتمام بالفرد وتوفير كل الظروف الملائمة له باعتباره رأس مال فكري يساهم في خلق الثروة التكنولوجية، والتَمَيُّز بين الدول.

وتعتبر الدول المتقدمة أول من اعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في شتى المجالات وذلك باعتبار أن هذه الدول هي مهد الثورة التكنولوجية الحاصلة في عصرنا الحالي. كما عملت في وقت لاحق العديد من الدول باختلاف درجات تقدمها لمواكبة هذه التطورات التكنولوجية، والسير على خطى الدول المتقدمة في الاعتماد على الوسائل العصرية في جميع الأنشطة والمجالات، وهذا ما سمح بعصرنة هذه المجالات وجَعْلِها مُواكبة للتطورات الحاصلة في عصرنا الحالي.

والجزائر وعلى غرار باقي الدول عملت على مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واستغلالها في مختلف القطاعات والمجالات، العمومية منها والخاصة، وهذا من أجل عصرنتها والارتقاء بأدائها، وذلك من خلال السير على خطى تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

ويُعتبر القطاع الجبائي من بين القطاعات التي منحتها الجزائر الأولوية والأهمية في استغلال مختلف الوسائل التكنولوجية، وذلك لأهمية هذا القطاع في البلد نظرًا للموارد المالية الهامة التي يحققها للخزينة العمومية، وعلى هذا الأساس ومن أجل تحسين التحصيل الجبائي في المنظومة الجبائية الجزائرية، عملت الجزائر على تسطير برنامج لجعل المنظومة الجبائية منظومة عصرية ومواكبة لكل التطورات الحاصلة في عصرنا الحالي.

1. إشكالية الدراسة:

وبناءً على ما سبق فإن الإشكالية الرئيسية التي يتم العمل على معالجتها في هذه الدراسة تتمثل في السؤال الجوهري الآتي:

ما مدى مساهمة برنامج العصرنة المطبق على المنظومة الجبائية الجزائرية في تحسين التحصيل الجبائي خلال الفترة 2006-2021؟

2. الأسئلة الفرعية:

ومن الإشكالية الرئيسية وحتى يتم الإحاطة بجميع جوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي أهم طرق التحصيل الجبائي المعتمدة في الجزائر؟ وهل للرقابة الجبائية دور في تحسين التحصيل الجبائي؟
- ما هي أهم الركائز التي قام عليها برنامج العصرنة المعتمد في المنظومة الجبائية الجزائرية؟
- هل نجحت مختلف الدول عبر العالم في عصرنة منظوماتها الجبائية؟
- هل ساهمت عملية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في زيادة التحصيل الجبائي؟
- هل ساهمت عملية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في التحكم في مختلف العوامل المؤثرة في التحصيل الجبائي؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية التي تم طرحها فيما سبق قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات وهي كالآتي:

- ❖ يعتبر التحصيل الودي للضرائب والرسوم من أهم طرق التحصيل الجبائي المعتمدة في الجزائر. وأن للرقابة الجبائية دور مهم في زيادة التحصيل الجبائي وذلك من خلال محاربتها التهرب الضريبي؛
- ❖ يعتبر استحداث هياكل جديدة للإدارة الجبائية الركيزة الوحيدة التي قام عليها برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية؛
- ❖ هناك البعض من الدول عبر مختلف أرجاء العالم سواء كانت متقدمة أو نامية التي نجحت في عصرنة منظوماتها الجبائية، وهذا ما انعكس بالإيجاب على أداء منظوماتها الجبائية.
- ❖ ساهمت عملية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في زيادة التحصيل الجبائي. كما ساهمت في التحكم في مختلف العوامل التي من شأنها أن تؤثر في التحصيل الجبائي.
- ❖ ساهمت عملية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في التحكم في مختلف العوامل التي من شأنها أن تؤثر في التحصيل الجبائي.

4. أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيار الموضوع إلى مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية، والتي تتمثل أساسا في:

- الميول الشخصي للمواضيع المرتبطة بالمالية العامة؛
- ارتباط موضوع الدراسة بتخصص الطالب؛
- حداثة الموضوع والاهتمام الكبير الذي يحظى به من قبل السلطة العليا في البلد؛
- أهمية الموضوع خصوصا في ظل الاستمرار في تنفيذ استراتيجية العصرنة.

5. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات الآتية:

- حداثة موضوع الدراسة، والحيز الكبير الذي يشغله في أوساط الباحثين
- أهمية الضرائب وقدرتها على تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية؛
- أهمية القطاع الجبائي في الجزائر لما يحققه من موارد مالية هامة؛
- تمتع موضوع العصرنة باهتمام كبير من قبل الفاعلين في السلطة؛
- أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصال وقدرتها على تحقيق مزايا عديدة، وفي شتى المجالات؛
- التطورات المتسارعة التي تشهدها مختلف التكنولوجيات الحديثة عبر العالم.

6. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على الدوافع الرئيسية التي أدت لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية؛
- الوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون التنفيذ الأمثل لاستراتيجية العصرنة المُنتهجة في المنظومة الجبائية الجزائرية؛
- عرض الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المنظومة الجبائية الجزائرية؛
- التطرق إلى جميع الركائز التي ترتكز عليهم استراتيجية العصرنة المنتهجة في المنظومة الجبائية الجزائرية؛
- تحديد دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي؛

- عرض مجموعة من التجارب الدولية الرائدة في مجال عصرنة المنظومات الجبائية؛
- تحليل مدى قدرة استراتيجية العصرنة المنتهجة في المنظومة الجبائية الجزائرية على تحسين التحصيل الجبائي، والتقليل من التكاليف الجبائية؛
- اقتراح توصيات من شأنها المساهمة في التطبيق الأمثل لبرنامج عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.

7. منهج الدراسة:

في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، وللإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة يتم استخدام عدة مناهج علمية نظرا لطبيعة وخصوصية موضوع الدراسة، حيث يتم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة وعرض وتصنيف المفاهيم ومختلف الجوانب النظرية للدراسة، ويتم الاعتماد أيضا على المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة، وعرض البرنامج المطبق في العصرنة الذي انطلق منذ سنة 2006، ويتم الاعتماد أيضا على منهج المقارنة للإحاطة ببعض التجارب الدولية في مجال العصرنة، كما يتم الاعتماد أيضا على المنهج التحليلي لتفسير مختلف البيانات واستنباط النتائج خصوصا فيما يتعلق بتحليل أثر عصرنة المنظومة الجبائية على التحصيل الجبائي.

8. أدوات البحث:

تم الاعتماد على العديد من الأدوات لجمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالدراسة، حيث تم الاعتماد على الكتب، الرسائل، المقالات، والملتقيات العلمية وهذا فيما ارتبط بالأدبيات النظرية لمختلف عناصر الدراسة، كما تم الاستعانة بالموقع الالكتروني لكل من المديرية العامة للضرائب ومجلس المحاسبة، والبنك العالمي، وغيرهم من مواقع إلكترونية وهذا للحصول على أحدث المعلومات

والتقارير المرتبطة بموضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على المواقع الإلكترونية لمديريات الضرائب لمختلف الدول التي شملتها الدراسة وهذا للبحث في التجارب الدولية.

9. حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، وهي:

- **الحد الموضوعي:** يتمثل في دراسة العلاقة بين عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية وتحصيل الجبائية العادية. حيث تم استثناء الجباية البترولية لوجود عوامل خارجية تتحكم فيها (أسعار البترول)، فهي سريعة التغير وتخضع لعدة تأثيرات دولية، وبالتالي لتجنب تأثير هذه العوامل على دراسة أثر العصرنة في التحصيل الجبائي تم استثناء الجباية البترولية من التحليل، وتم الاكتفاء بالجباية العادية.

الحد المكاني: تدور الدراسة حول المنظومة الجبائية الجزائرية، وبالتالي تعتبر الجزائر حدا مكانيا للدراسة، مع الإشارة لحالة بعض الدول (العربية، المتقدمة والنامية).

- **الحد الزمني:** غطت الدراسة الفترة الممتدة من بداية سنة 2006 إلى نهاية سنة 2021. وتم اختيار سنة 2006 لبداية الحد الزمني للدراسة باعتبار أن المنظومة الجبائية الجزائرية بدأت في تنفيذ برنامج العصرنة في إطار الهياكل الجبائية المستحدثة في سنة 2006، والتي تم فيها بداية العمل فعليا في مديرية كبريات المؤسسات (DGE)، وبعد ذلك توالت عمليات تنفيذ برنامج العصرنة على طول السنوات الموالية، وقد تم إضافة سنة 2021 للدراسة نظرا لتوفر البيانات الخاصة بها، ولتوسع المجال الزمني للدراسة أكثر، وهذا سعيا لتحسين جودة الدراسة أكثر.

10. صعوبات الدراسة:

في إطار انجاز موضوع الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات، والتي تتمثل عموما في:

– التأخر في الحصول على الإحصائيات التي تخدم الدراسة ما تسبب في التأخر في إتمام البحث؛

– صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات التي كان من شأنها تحسين العمل وزيادة جودته مثل ضبط تكلفة عصرنة المنظومة الجبائية، تطور عدد التصريحات الضريبية الإلكترونية والورقية في الجزائر، تطور عدد عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب وقيمتها، الإيرادات الجبائية من التجارة الإلكترونية

– قلة البيانات والإحصائيات المنشورة من طرف الهيئات الرسمية في البلد، وحتى إن نشرت يكون تأخر في النشر لعدة سنوات؛

– وجود تضارب في الإحصائيات على مستوى مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية.

11. الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية الاطلاع على الدراسات السابقة في تمكين الطالب من الاطلاع الحدود العامة للموضوع والتي تضمنتها الدراسات السابقة، وعلى هذا الأساس تم رصد مجموعة من الدراسات السابقة، والتي عالجت موضوع دراستنا بشكل كلي أو جزئي، ومن بين الدراسات السابقة التي تم رصدها نذكر ما يلي:

أ. براهيم حراش، "**عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير – دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002–2010**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2012/2011، حيث تطرق الباحث في دراسته إلى دور عصرنة الإدارة الضريبية في زيادة فعالية التسيير، وذلك من خلال تركيزه

على أهم المتغيرات الدولية والوطنية التي صاحبت عملية الإصلاح الضريبي في الجزائر، بالإضافة إلى تركيزه على دواعي عصرنة الإدارة الضريبية الجزائرية، وأثرها على مختلف مؤشرات التسيير.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإصلاح الإداري يُعتبر جزء من الإصلاح الاقتصادي، فهو يعمل على التخفيض من تكاليف التسيير الإداري، كما توصلت إلى أن برنامج عصرنة إدارة الضرائب في الجزائر يتماشى وبرنامج الإصلاح الإداري من النواحي الهيكلية.

ب. إبراهيم ناصر جودة، "**التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي**"، مقال علمي في مجلة الاقتصاد الصناعي، 2016، حيث تطرق الباحث في دراسته إلى تجربة تطبيق تكنولوجيا المعلومات في إدارة الضرائب الأردنية، ولتدعيم دراسته أجرى الباحث دراسة استطلاعية على 24 موظف من مختلف الرتب في إدارة الضرائب الأردنية، حيث توصل الباحث من خلال دراسته والمقابلات التي أجراها إلى أن استعمال تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي الأردني ساهمت في زيادة تحصيلات الضرائب، وتحقيق الوعي الضريبي لدى المكلفين.

ج. بن شهرة سعيدي، عمر قمان، "**عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره**"، مقال علمي في مجلة اقتصاد المال والأعمال، 2020، حيث تطرق الباحث في دراسته إلى مجموعة من الجوانب التي مستها العصرنة في المنظومة الجبائية الجزائرية، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها المديرية العامة للضرائب في سبيل العصرنة كان لها أثر إيجابي في تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري.

د. محمد موسى علي شحاتة، "**دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي – في ضوء رؤية مصر 2030–**"، مقال علمي في المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 2020، حيث تطرق الباحث في دراسته إلى

آليات تطوير النظام الضريبي المصري في ظل اعتماد النظم الإلكترونية، بالإضافة إلى تطرقه لآليات التحول الرقمي ودورها في مكافحة التهرب الضريبي بمصر، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن الإدارة الضريبية المصرية تعاني من نقص في الوسائل المادية والإمكانيات البشرية المؤهلة للتوجه للتحول الرقمي، كما توصل كذلك إلى الدور الكبير الذي تلعبه الإقرارات الإلكترونية في زيادة فعالية الإدارة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي.

هـ. خير الدين وصيف فائزة، "**عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –، السنة الجامعية: 2021/2020، حيث تطرق الباحث في دراسته إلى مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تحقيق فعالية الرقابة الجبائية، وقام بتحليل أهم التدابير التنظيمية المُستعملة في تحسين الخدمات الجبائية، ولتدعيم دراسته قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية لآراء 180 موظف يقومون بأداء مهام الرقابة الجبائية، ويعملون بمديرية الضرائب الجهوية لولاية ورقلة، حيث توصل من خلال دراسته إلى وجود أثر إيجابي لمساهمة الإدارة الإلكترونية في زيادة فعالية الرقابة الجبائية بالجزائر.

و. جمال الدين سيليني، "**فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية –دراسة حالة نظام جباية تيك–**"، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة لونيسي علي – البليدة 2 –، السنة الجامعية: 2021/2020، حيث تطرق الباحث في دراسته إلى آفاق وتحديات عصرنة التحصيل الضريبي في الجزائر، ولتدعيم دراسته قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية لآراء 100 موظف بمديرية كبريات المؤسسات، حيث توصل من خلال دراسته إلى وجود فعالية في التحصيل الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات، وذلك راجع إلى استعمال وسائل عصرية في التحصيل الضريبي.

ز. IDDIR Mustapha, ZERGOUNE Mohamed, **Impact de la Modernisation de l'administration Fiscale sur l'efficacité de l'administration fiscale et la Conformité Fiscale des Contribuables en Algérie,** Un Article Scientifique, Revue algérienne de développement économique , 2021.

" أثر عصرنة الإدارة الجبائية على فعالية الإدارة الجبائية والالتزام الجبائي للمكلف في الجزائر"

حيث تطرق الباحث في دراسته إلى الهياكل المستحدثة في إطار إعادة هيكلة الإدارة الجبائية الجزائرية، كما تطرق إلى دور العصرنة في زيادة فعالية الإدارة الجبائية، وتحقيق الالتزام الجبائي للمكلفين، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن تحقيق الالتزام الجبائي للمكلف كهدف من أهداف عصرنة الإدارة الجبائية ظل حبرا على ورق، ويمكن تأكيد ذلك من خلال ارتفاع عدد المتهربين المسجلين على البطاقية الوطنية.

ح. MISOID MAHJOUBA, ELBAHLOULI LAMIAA, SALEHDDINE ABDELMJID, **La contribution de la télédéclaration dans l'amélioration de la performance de la Direction Générale des impots au Maroc,** Un Article Scientifique, Revue du Controle de la Comptabilitié et de l'Audit, 2019.

" مساهمة التصريح الإلكتروني في تحسين أداء المديرية العامة للضرائب في المغرب"

حيث قام الباحث في دراسته بتقييم النظام الضريبي المغربي في ظل تطبيق عملية الرقمنة، وقد قامت الإدارة الضريبية المغربية في ظل تطبيق عملية الرقمنة إلى تطبيق مبدأ أساسي والذي يتمثل في مبدأ الحكم الراشد والشفافية، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى أنه كلما كانت الإجراءات الضريبية أبسط وأسهل كلما زاد احترام المكلفين للإدارة الضريبية ولدفع الضرائب الواجبة عليه، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية للدولة، كما أن تحقيق كل ما سبق لا يكون إلا بتضافر جهود كل المتدخلين في العملية الضريبية (الإدارة الضريبية، أعوان الإدارة الضريبية، المكلفون ...)

ط. Evenyo Komla ABRENI, **La Digitalisation de la gestion fiscal au TOGO: Enjeux et défis,** Mémoire master 2, Université Paris Dauphine PSL, 2020.

حيث تطرق الباحث في دراسته إلى تتبع عملية تعميم استخدام الرقمنة في مختلف العمليات الضريبية في دولة الطوغو، ومن خلال تتبع الباحث لعملية رقمنة الإدارة الضريبية في الطوغو تبين أن هذه الأخيرة انطلقت في عملية الرقمنة منذ سنة 2016، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى ضرورة تمكين جميع الجهات الفاعلة في مشروع الرقمنة من أداء مهمها كما يجب، بالإضافة إلى ضرورة توفير كل الوسائل التكنولوجية الضرورية لتطبيق مشروع الرقمنة كما يجب، كما يوصي الباحث بضرورة توفير كل وسائل الحماية من المخاطر الإلكترونية لضمان سير مشروع رقمنة الإدارة الضريبية في الطوغو على أكمل وجه.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة نقاط والتي نذكر منها:

- تم التركيز في هذه الدراسة على أهم الركائز التي قامت عليها استراتيجية العصرنة المنتهجة في المنظومة الجبائية الجزائرية، وهذا عكس الدراسات السابقة التي ركزت عموما إما على تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة الضريبية أو على الهياكل الضريبية المستحدثة في إطار عملية عصرنة النظام الضريبي؛
- تم تدعيم هذه الدراسة بإجراء دراسة تحليلية لأثر عصرنة المنظومة الجبائية على التحصيل الجبائي، وذلك بتحليل التحصيل الجبائي خلال فترة العصرنة وكل العوامل التي من شأنها التأثير فيه، وعلى العكس من ذلك دعّمت أغلب الدراسات السابقة أبحاثها بإجراء دراسات لاستطلاع آراء موظفي الإدارات الجبائية حول عملية العصرنة المنتهجة في الإدارة الجبائية؛

- في هذه الدراسة تم إجراء دراسة تحليلية على طول فترة العصرنة (من 2006 إلى 2021) وبالتالي تم تتبع مسار العصرنة على طول فترة انتهاجها في المنظومة الجبائية الجزائرية، وعلى العكس من ذلك قامت الدراسات السابقة بالحكم على عصرنة الإدارة الضريبية في الفترة التي تمت فيها الدراسة فقط، ولم تمتد للسنوات السابقة؛
- تم في هذه الدراسة الإحاطة بأهم التجارب الدولية الرائدة في مجال عصرنة المنظومات الجبائية حيث تم دراسة تجربة تسع دول في هذا المجال، وهذا حتى يتم تقييم تجربتهم والاستفادة من مكامن قةتها، وعلى العكس من ذلك ركزت الدراسات السابقة على تقييم العصرنة في البيئة التي أجريت فيها الدراسة فقط.

12. هيكل الدراسة:

من الأجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وحتى يتم التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، وهي كالآتي:

- **الفصل الأول:** تم في هذا الفصل الإحاطة بالإطار العام النظام الجبائي، وذلك من خلال تقديم صورة عامة عن الجباية والضريبة، بالإضافة إلى تقديم لمحة شاملة عن النظام الجبائي، وكيفية الرفع من فعاليته.

- **الفصل الثاني:** تم فيه الإحاطة بالتحصيل الجبائي في المنظومة الجبائية الجزائرية، وذلك من خلال تقديم صورة عامة عن المنظومة الجبائية الجزائرية والتحصيل الجبائي فيها، بالإضافة إلى تقديم لمحة عن الرقابة الجبائية، والتي تعتبر كأسلوب يساهم في تحسين التحصيل الجبائي.

– **الفصل الثالث:** تم التطرق فيه للركائز الأساسية لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وذلك بالإحاطة بالإطار العام لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، بالإضافة إلى الإحاطة بأهم الركائز التي تم الاعتماد عليها عند عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.

– **الفصل الرابع:** تم في هذا الفصل دراسة أهم التجارب الدولية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية، وذلك من خلال التطرق لأهم تجارب الدول العربية التي قامت بعصرنة منظوماتها الجبائية، بالإضافة إلى التطرق للتجارب التي خاضتها بعض الدول المتقدمة، وبعض الدول النامية في إطار عصرنة منظوماتها الجائية.

– **الفصل الخامس:** تم في هذا الفصل إجراء دراسة تحليلية لأهم المؤشرات التي تسمح بتقييم أثر عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية على التحصيل الجبائي وأهم العوامل التي من شأنها التأثير فيه، حيث تمت هذه الدراسة التحليلية في حدود الفترة الزمنية (2006–2021).

الفصل الأول: الإطار العام

للنظام الجبائي

تمهيد:

ظهرت الاقتطاعات الجبائية منذ القديم، فقد كانت الضرائب تفرض على الأفراد لتغطية مختلف نفقات الدولة أي لتحقيق أهداف مالية فقط، ومع اتساع الدول وشؤونها وتطور سياساتها وتزايد حاجاتها، كان لابد على الدول من تشكيل منظومة تُعنى بتسيير مختلف الشؤون الجبائية، وتسعى من خلالها لتحقيق مجموعة من الأهداف المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

تهدف الدول من وراء تصميم الأنظمة الجبائية لتحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف، وذلك بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية، ولذا كان لزاما عليها اتباع مجموعة من المؤشرات التي تسعى إلى الرفع من أداء الأنظمة الجبائية وزيادة فعاليتها.

وحتى يتم الإحاطة بالإطار العام للنظام الجبائي، سيتم في هذا الفصل تقديم صورة عامة عن الجباية والضريبة، بالإضافة إلى تقديم لمحة شاملة عن النظام الجبائي، وكيفية الرفع من فعاليته.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية الجباية والضريبة.**
- **المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام الجبائي.**
- **المبحث الثالث: فعالية النظام الجبائي والعوامل المؤثرة فيها.**

المبحث الأول: ماهية الجباية والضريبة

تعتبر الضرائب المكون الرئيسي للجباية، فهي تحظى بأهمية بالغة مقارنة بباقي الإيرادات العامة التي تدخل لخزينة الدولة، وهذا لكونها وسيلة تُستَخدم في تغطية النفقات العامة للدولة وتلبية مختلف احتياجاتها، بالإضافة إلى كونها أداة مالية تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها المالية، الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: ماهية الجباية

قبل التطرق إلى تعريف الجباية وجب أولا التعريج على أهم المراحل التاريخية التي مرت بها.

الفرع الأول: الجباية عبر التاريخ

ظهرت الاقتطاعات الجبائية منذ القديم، حيث بدأت الضريبة في الظهور مع بداية تشكل السلطات العامة في المجتمعات، فقد اعتبر الرومان الضريبة بمثابة وسيلة لممارسة وإثبات سيادة الإمبراطورية، بالإضافة إلى دورها الفعال في تغطية الأعباء في الإمبراطورية، ومن بين الضرائب التي عرفتها الإمبراطورية الرومانية نجد الضريبة على الرؤوس، وهي ضريبة يتم فرضها على جميع الأشخاص القادرين على العمل والمقيمين في الأراضي التابعة للإمبراطورية.[1]

[1] سيد أحمد مجاهد، **أثر الإصلاحات الجبائية على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس –المدية، الجزائر، 2015–2016، ص 65.

وقد تطورت الضريبة بين القرن 13 والقرن 14، فبعد أن كانت تُعتبر بمثابة هبة تُقَدم للملك تطورت وأصبحت عامة وبشكل دائم، وكانت الضريبة على الأرض هي الضريبة السائدة في ذلك الوقت حيث كانت تأخذ في الغالب في شكل عيني.[1]

ومع تطور فكرة الدولة واتساع شؤونها، وتطور سياساتها وتزايد حاجاتها كان لابد من تشكيل مجموعة متكاملة من الإيرادات لتغطية نفقات الدولة، وهو ما دفع إلى تغيير النظرة للجباية في الدولة وذلك من خلال فرض ضرائب متنوعة ومتعددة والتي تشكل في مجملها المنظومة الجبائية في البلد.

الفرع الثاني: تعريف الجباية

كلمة جباية في اللغة العربية هي من فعل جبى أي جمع، فنقول مثلا جبى الضرائب أي جمعها وحصَّلها من المكلفين. وتتعدد وتختلف تعاريف الجباية، وذلك نظرا لاختلاف رؤى وأفكار الاقتصاديين، وتُعرّف الجباية بأنها تلك المبالغ النقدية التي تجمعها الدولة من الأفراد والهيئات وتُجبرهم على دفعها، وذلك بهدف تغطية المتطلبات العامة للدولة[2]، كما تعرّف الجباية بأنها كل ما يتم جبايته (تحصيله) لصالح الخزينة العامة للدولة من ضرائب ورسوم وإتاوات، وتنقسم الجباية في الغالب إلى جباية عادية وجباية بترولية.[3]

---

[1] محمد عجيلة، مصطفى بن نوي، **الجباية المحلية بين المركزية واللامركزية ودورها في دورها في تمويل التنمية الاقتصادية المحلية**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي – البليدة 02، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2012، ص 98.

[2] سيد أحمد مجاهد، **أثر الإصلاحات الجبائية على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3] عيسى سماعين، **جباية ومحاسبة المؤسسة**، ط1، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2021، ص 24.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الضريبة

تُعتبر الضريبة جزء من الجباية فهي المُشّكِل الرئيسي لها، وتختلف مفاهيمها باختلاف أفكار الاقتصاديين والمفكرين، واختلاف المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها.

الفرع الأول: مفهوم الضريبة والرسم

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى مفهوم كل من الضريبة والرسم، والفرق بينهما.

أولا: مفهوم الضريبة: لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالضريبة نتيجة التطورات التي مرت بها الدول عبر التاريخ وما صاحبها من تطورات اقتصادية وسياسية، كما أن ثقافة المجتمع وتركيبته أثرت في الضريبة ومفهومها.

عرِّفت الضريبة بأنها "طريقة تأخذ بواسطتها الدولة بشكل رئيسي من الطبقات المضطهدة، نهائيا ودون مقابل، جزءا من أموالها ومداخيلها من أجل تخصيصها لتغطية النفقات".[1]

وعرَّف (Pierre Beltrame) الضريبة بأنها: "مساهمة نقدية تُفرض على المكلفين بها حسب مقدرتهم التساهمية، وتقوم الدولة بتحويل المبالغ المحصلة بشكل نهائي ودون مقابل محدد، لتحقيق الأهداف التي حددتها السلطات العمومية".[2]

وعرفها (Gaston Géze) بأنها " مبالغ نقدية تفرضها الدولة على الأفراد بشكل نهائي وبدون مقابل من أجل تغطية النفقات العامة".[3]

---

[1] عادل عبد المهدي، حسن الهموندي، **الموسوعة الاقتصادية**، ط1، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 311.

[2] BELTRAME Pierre, **La Fiscalité en France**, 6eme édition, Hachette Livre, France, 1998, p 12.

[3] CRUCIS Henry-Michel, **Finances publique**, Montchrestien, France, 2003, p 135.

كما عرِّفت بأنها اقتطاع نقدي إلزامي ونهائي تفرضه الدولة دون مقابل بغية تحقيق أهداف عامة.[1]

كما عرِّفت أيضا الضريبة بأنها "قيمة نقدية يسددها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات المحلية بصورة نهائية، وهذا كمساهمة منه في التكاليف العامة، وهذا دون أن يعود على الفرد نفع خاص مقابل دفعه لهذه الضريبة"[2]

في الأخير ومن التعاريف السابقة يمكننا أن نقول إن الضريبة هي فريضة نقدية تفرضها الدولة على المكلفين بها بصفة إجبارية ونهائية ودون أن يحصل دافعها على نفع خاص، وتستخدم المبالغ المحصلة من الضرائب لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ثانيا: مفهوم الرسم: تعددت المفاهيم المرتبطة بالرسم، والتي نذكر منها ما يلي:

يعرف الرسم بأنه عبارة عن مبلغ نقدي تتحصل عليه الدولة من الأفراد، وهذا نتيجة نفع خاص يتحصل عليه الأفراد من الخدمات التي تقدمها لهم الدولة.[3]

كما يعرف الرسم بأنه مبلغ مالي يُدفع إلى الدولة من طرف المنتفعين الذين تحصلوا على خدمة معينة.[4]

---

[1] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 08.

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 115.

[3] محمد خصاونة، **المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 117.

[4] خالد شحاده الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 229.

ويعرف الرسم أيضا بأنه مورد مالي يُجبى لصالح الدولة من الأفراد الذين يتحصلون على خدمة خاصة من طرف الدولة، حيث تنفرد الدولة بأداء هذه الخدمات.[1]

وفي الأخير يمكننا القول إن الرسم هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد إلى الدولة بصفة إجبارية، وهذا مقابل منفعة شخصية يتحصل عليها، مثل الرسوم المدفوعة لاستخراج جواز السفر، ورخصة السياقة ورسم التطهير ...الخ.

ثالثا: مقارنة بين الضريبة والرسم: يمكن تلخيص أوجه التشابه والاختلاف بين الضريبة والرسم في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): مقارنة بين الضريبة والرسم

الضريبة	الرسم
- لها طابع نقدي، إجباري ونهائي. - لا يتحصل دافعها على نفع خاص. - تُستخدم في تغطية نفقات الدولة. - في غالب الحالات تأخذ بعين الاعتبار المقدرة المالية للمكلفين. - الهدف منها تحقيق أهداف مالية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية.	- لها طابع نقدي، إجباري ونهائي. - يتحصل دافعها على نفع خاص. - تُستعمل في تغطية نفقات الدولة. - لا تأخذ في الحسبان المقدرة التكليفية للأفراد. - يهدف إلى توفير الموارد المالية، وتنظيم خدمات الإدارات العمومية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد على التعاريف السابقة.

[1] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، **المالية العامة: النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة**، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص 60.

الفرع الثاني: خصائص الضريبة

من خلال التعاريف السابقة للضريبة، يُمكننا استخلاص مجموعة من الخصائص التي تختص بها الضريبة وهي:

أولا: الخاصية النقدية للضريبة: تفرض وتُحصَّل الضريبة في عصرنا الحالي نقدًا وليس عينًا، وهذا راجع إلى التطورات التي حصلت في الأنظمة المالية والاقتصادية للدول، وهذا عكس الضرائب التي تفرض في الإسلام مثل: الجزية، الخراج، العشور والتي تؤخذ في غالب الحالات عينا.[1]

ومن الأسباب التي دفعت في عصرنا الحالي إلى اللجوء إلى فرض ضريبة نقدية عكس ما كانت عليه في القديم (عينا) نجد:

– الضرائب العينية تُكلِّف الدولة تكاليف مرتفعة لجمعها، عكس الضرائب النقدية؛

– الإيرادات العينية التي تجمعها الدولة تتحمل عليها تكاليف مرتفعة لتخزينها، عكس الإيرادات النقدية التي لا تتطلب تكاليف لتخزينها بل قد تتحصل على إيرادات إذا قدمتها كودائع طويلة الأجل؛

– الإيرادات العينية تكون سريعة التلف في غالب الأحيان، والتي تجعل من مهمة تخزين الفائض منها إلى فترات لاحقة تكاد تكون مستحيلة، عكس الإيرادات النقدية والتي يمكن تخزينها إلى فترات طويلة؛

– الإيرادات العينية يكون مجال استعمالها محدود (توزع على الأفراد)، عكس الإيرادات النقدية والتي يكون مجال استعمالها واسع جدا، ويمكن استخدامها في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

---

[1] بشار حسين العجل، **الخراج والضريبة المعاصرة في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة**، ط1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2017، ص 176.

ثانيا: الخاصية الجبرية للضريبة: صحيح أن الضريبة هي مساهمة من الأفراد لتسيير الشؤون العامة للدولة وتغطية نفقاتها المختلفة، إلا أن الأفراد ملزمون ومجبرون لدفع هاته الضريبة وليسوا مخيرون في الدفع من عدمه.

وتستمد الضريبة خاصيتها الجبرية من قوة القانون، فعدم تسديد المكلف لالتزاماته الضريبية أو تأخره عن المواعيد المحددة لتسديدها يعرضه لغرامات جبائية وللمساءلة القانونية، كما أن مقدار الضريبة ووقت وطريقة تسديدها تحددهم الدولة ضمن مفهوم سيادتها الوطنية.[1]

وحتى يكون لفرض الضرائب قوة جبرية أكبر فلقد نصت جل دساتير الدول على إمكانية فرض السلطات العمومية للبلد لضرائب على المواطنين. وقد نص الدستور الجزائري لسنة 2020 في المادة 139 على حق السلطة التشريعية في "إحداث الضرائب والجبايات والرسوم والحقوق المختلفة، وتحديد أسسها ونسبها وتحصيلها".[2]

ثالثا: خاصية الصفة النهائية للضريبة: أي أن الأفراد يدفعون الضرائب للدولة بصفة نهائية دون أن تكون لهم القدرة على المطالبة باسترجاع الضرائب التي قاموا بدفعها تحت أي طائل (إلا في حالة وجود خطأ في فرض الضريبة) كما أنه لا يمكنهم المطالبة بالحصول على فوائد عنها، فالدولة غير ملزمة برد المبالغ المحصلة من الضرائب للأفراد حتى وإن بقيت هاته المبالغ بحوزتها لفترة طويلة ولم تقم بإنفاقها.[3]

وعليه فإن الضريبة تختلف على القرض العام في إلزام الدولة برد هذا الأخير للمكتتبين ودفع فوائد عنه، وهو ما يجعل من القروض العامة إيرادات مؤقتة تسمح للدولة بمجابهة العسر المالي الذي

---

[1] محمد خصاونة، **المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، **دستور الجزائر**، الجزائر، 2020، المادة 139.

[3] عيسى سماعين، **جباية ومحاسبة المؤسسة**، ط1، مرجع سبق ذكره، ص 25.

تقع فيه أو بتمويل مشاريع استثمارية، وهذا عكس الضرائب التي تعتبر إيراداتها نهائية لا تترتب عليها أعباء (فوائد) في وقت لاحق.

رابعا: خاصية فرض الضريبة دون مقابل: أي أن الشخص الذي يدفع الضريبة لا يتحصل على منفعة شخصية نضير دفعه للضريبة، فلا توجد علاقة بين المبالغ التي يدفعها الشخص للدولة كضرائب وبين المنافع التي يتحصل عليها من الدولة، ففي بعض الحالات الفرد الذي يدفع ضرائب لا يتحصل على أية منافع، فالشخص يدفع الضرائب إلى الدولة باعتباره عنصر ضمن هذا المجتمع يجب عليه المساهمة في تغطية الأعباء العامة، رغم أن الفرد لا يتلقى منفعة خاصة نضير دفعه للضرائب إلا أنه يتحصل على منافع عامة.[1]

ولهذا يجب على المكلفين أن يتمتعوا بروح المواطنة والوعي الضريبي رغم عدم حصولهم على منافع خاصة، فدفعهم للضرائب ووعيهم الضريبي حتى وإن لم يتحصلوا من خلاله على منافع خاصة إلا أنه سيساهم في الازدهار الاجتماعي والاقتصادي للبلد، وهذا ما سينعكس حتما على دافع الضريبة.

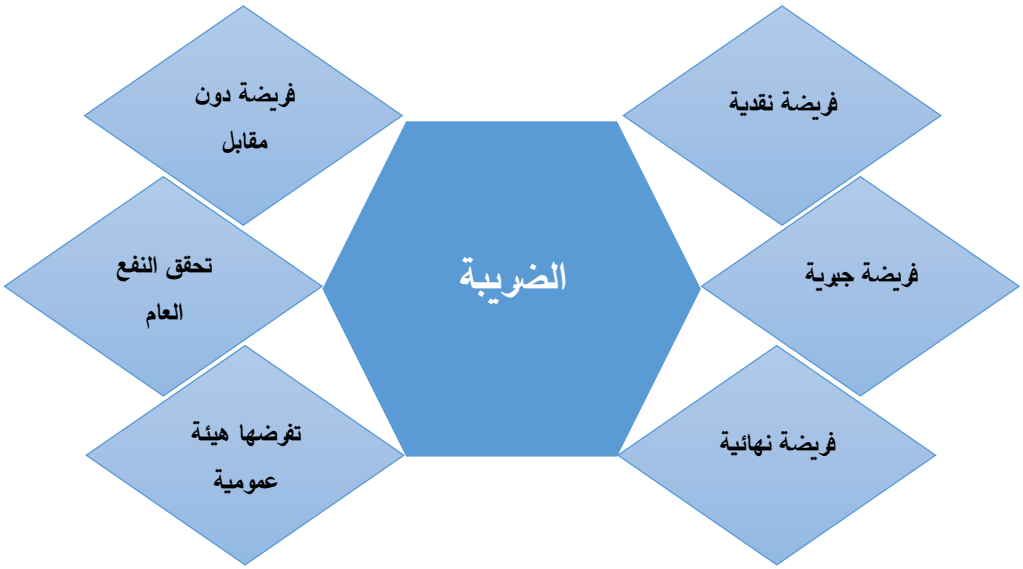
خامسا: خاصية تحقيق النفع العام: يدفع الأشخاص الضريبة إلى هيئة عمومية كمساهمة منهم في الدولة، وبما أن الضريبة لا تحقق نفع خاص لدافعها فهي تعمل على تحقيق نفع عام ينتفع به جميع أفراد المجتمع (كبناء المستشفيات، الجسور، الطرقات، توفير الأمن...الخ).

سادسا: الضريبة تفرضها هيئة عمومية: فالضريبة تفرض من السلطة التشريعية وبقوة القانون، أي أن الضريبة تُفرض وتُدفع للحكومة، فلا يمكن لجهة خاصة وغير عمومية أن تفرض ضرائب على المواطن مهما كانت الظروف.

---

[1] غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق، الأردن، 1998، ص 74.

الشكل رقم (1-1): مخطط توضيحي يبين خصائص الضريبة



المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف الضريبة

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى كل من مبادئ الضريبة وأهدافها.

الفرع الأول: مبادئ الضريبة

يجب على المُشرِّع عند بناء نظام جبائي وبداية التأسيس لفرض أي ضريبة مراعات مجموعة من القواعد والمبادئ، وتي تعتبر كدليل نموذجي يجب مراعاته عند فرض أي ضريبة، وقد قام الباحثون والكتاب بتقسيم هذه المبادئ إلى: مبادئ تقليدية وأخرى حديثة.

أولا: المبادئ التقليدية: يُعتبر "آدم سمث" أول باحث ومفكر اقتصادي تطرق إلى مبادئ الضريبة، وهذا في كتابه "بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي صدر سنة 1776، ولهذا صنفت هذه المبادئ ضمن المبادئ التقليدية للضريبة، والتي تمثلت في أربعة مبادئ أو قواعد، وهي:

1. مبدأ العدالة: ينص هذا المبدأ على ضرورة توزيع الأعباء الضريبية العامة بشكل عادل بين أفراد المجتمع وبالضبط المكلفين بالضريبة، والعدالة الضريبة لا تعني دفع جميع الأفراد لمبالغ ضريبية متساوية بل تعني أن كل مكلف يدفع مقدار من الضرائب حسب قدرته، وقد تطرق "آدم سميث" في هذا الصدد إلى أنه "يجب أن يساهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة حسب مقدرتهم بقدر الإمكان، أي نسبة الدخل الذي يتحصلون عليه في إطار حماية الدولة"[1]، ولتحديد مقدرة المكلف يجب مراعات عدة عناصر مثل: المقدرة المالية، الظروف الاجتماعية، طبيعة العمل ...الخ.

ويمكن للعدالة الضريبة أن تتحقق عن طريق الضريبة النسبية بحيث يدفع الفرد نسبة من دخله مهما ارتفع هذا الدخل، وبالتالي مبلغ الضريبة المدفوع لا يكون متساوي بين جميع المكلفين بل يختلف باختلاف الدخل، كما يمكن أن تتحقق العدالة الضريبة عن طريق الضريبة بالشرائح المتصاعدة أي أنه كلما ارتفع دخل الفرد كلما ارتفع معه معدل الضريبة، وبالتالي هنا تراعى الفوارق الدخلية للمكلفين، وفي كلتا الطريقتين لتحقيق عدالة ضريبية أدق يجب مراعات الظروف الاجتماعية، وطبيعة وظروف العمل للمكلفين.

2. مبدأ اليقين: يقتضي هذا المبدأ أن تكون القوانين الجبائية واضحة وغير معقدة بالنسبة للمكلف، ويجب أن تكون جميع إجراءاتها مضبوطة ومحددة بدقة، كالفئات المكلفة بها، ومعدلاتها، وطريقة حسابها، وطريقة وتاريخ دفعها، والإعفاءات الضريبية إن وجدت وشروط الاستفادة منها ... الخ، كما يقتضي هذا المبدأ أن يكون هناك استقرار في القوانين الجبائية والتعليمات الخاصة بها، وقد تطرق

[1] حسين عواضة، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 403.

"آدم سميث" في هذا الصدد إلى "أن عدم اليقين في أي نظام جبائي أشد خطراً من عدم العدالة في توزيع الأعباء الجبائية".[1]

ويقتضي مبدأ اليقين تحديد كل ما يتعلق بالضريبة بدقة ووضوح حتى لا يكون فيها أي تأويل، لأن وجود تأويل في التشريعات الجبائية يجعل من المكلف يختار دائمًا التأويل الذي يناسبه، وهو ما يجعل من المُشرِّع الجبائي لا يحقق الأهداف التي كان يصبو إليها، لهذا يجب سد جميع الثغرات أمم المكلف بضبط النصوص والتشريعات الجبائية وتحديدها بدقة. كما يقتضي مبدأ اليقين وضع جميع النصوص والتشريعات الجبائية وكل ما من شأنه أن يسهل للمكلف فهم وضبط الضرائب المعني بها تحت تصرفه، وبجميع الطرق والأساليب الممكنة (كتيبات، ملصقات، إعلانات تلفزيونية، إذاعية، مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية ... الخ).

3. مبدأ الملاءمة في التحصيل (الدفع): ينص هذا المبدأ على وجوب تبسيط جميع إجراءات التحصيل للمكلفين، كاختيار الأوقات والأماكن التي تناسب عموم المكلفين، ومنحهم مجال زمني كافي وأماكن مختلفة للتسديد، كما يجب توفير جميع أساليب الدفع الممكنة حتى تتوفر جميع الاختيارات التي تناسب المكلفين، وهذا كله لكي لا تُسبب عملية دفع الضريبة عبء وضرّر إضافي على المكلف، وقد أشار "آدم سميث" إلى ضرورة "أن تجبى الضريبة في الأوقات وبالطرق الأكثر ملاءمة للمكلف"، ولتحقيق الملاءمة في الدفع يجب مراعات النقاط التالية:[2]

– يجب أن تمتاز الضريبة بالشفافية حتى يستطيع المكلف تحديد الضرائب الواجبة عليه؛

---

[1] عادل حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص 290.

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 92.

– فيما يخص الضرائب غير المباشرة تكون مدمجة في أسعار السلع، لهذا يعتبر وقت الشراء أفضل وقت للمكلف لدفعها، لأن تاريخ شراء السلعة هو من يتحكم فيه؛

– فيما يخص الضرائب المباشرة من الأفضل تحصيلها بالتقسيط، وذلك باختيار الفترات التي في العموم تتوفر فيها سيولة لدى المكلف؛

– يجب الاهتمام بالمُدانين بالضرائب وبالأخص المعسرين، وفَهم أسباب تراكم ديونهم الضريبية، ومحاولة توفير أساليب تسمح بتحصيل ضرائبهم دون التأثير على سيرورة نشاطهم.

4. مبدأ الاقتصاد في النفقات (الكفاءة): ويقصد بهذا المبدأ ضرورة التقليل قدر الإمكان من النفقات التي تصرفها الإدارة الجبائية، وهذا حتى تتحقق أهداف المنظومة الجبائية بكفاءة عالية، وحتى نصل إلى صافي إيرادات جبائية يقترب من الإيرادات الجبائية في حد ذاتها ويقترب من الإيرادات الجبائية المقدرة، ولتحقيق هذا المبدأ يجب استغلال كل الوسائل التكنولوجية المتاحة في عصرنا الحالي والتي تعمل على التقليل من التكاليف والرفع من الأداء والحصيلة الجبائية.

ثانيا: المبادئ الحديثة: رغم مرور الزمن وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقيت المبادئ التقليدية للضريبة ثابتة كما جاء بها "آدم سميث" إلى أن الظروف المعاصرة تطلبت البحث عن مبادئ وقواعد إضافية للضريبة تكون مكملة للمبادئ التقليدية، وتتماشى مع المتغيرات والظروف المعاصرة، والتي تمثلت في:

1. مبدأ البساطة: ينص هذا المبدأ على ضرورة بساطة الضرائب المفروضة من ناحية الإدارة الجبائية والإجراءات التي تتبعها، ومن ناحية بساطة التشريعات الجبائية، وهذا حتى يتمكن المكلفون بالضرائب من فهم النصوص القانونية التي تحكمها بسهولة، فتعقيد التشريعات الجبائية يؤدي إلى اختلاف في الفهم بين الإدارة الجبائية والمكلفين، وهذا ما يدفع بالمكلفين إلى ضرورة اللجوء إلى

مستشارين جبائيين يساعدونهم على فهم وحساب ضرائبهم، وهو ما يزيد من الأعباء الجبائية المفروضة عليهم؛

2. مبدأ التنويع: ينص مبدأ التنويع على ضرورة التنويع في الضرائب المفروضة (ضرائب مباشرة وغير مباشرة)، وهذا ما يسمح بـ:[1]

– زيادة الإيرادات الجبائية؛

– تحقيق عدالة ضريبية؛

– عدم شعور المكلف بحدة الضرائب بفرض ضرائب متعددة بنسب منخفضة، وهو ما يحقق التزام ضريبي أكبر من طرف المكلفين.

3. مبدأ المرونة: يقصد بالمرونة درجة استجابة النظام الجبائي والضرائب المفروضة فيه للتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي، ويمكن تفسير المرونة من جانبين:[2]

– الجانب الأول: أن يتمتع النظام الجبائي والضرائب المفروضة فيه بسرعة الاستجابة التلقائية للتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي دون الحاجة إلى التعديل في النظام الجبائي؛

– الجانب الثاني: ويعني سرعة الدولة والسلطة التشريعية في إجراء التعديلات الضرورية على بنية النظام الجبائي والضرائب المفروضة فيه، حتى تتماشى مع التغيرات في البنية الاقتصادية للبلد.

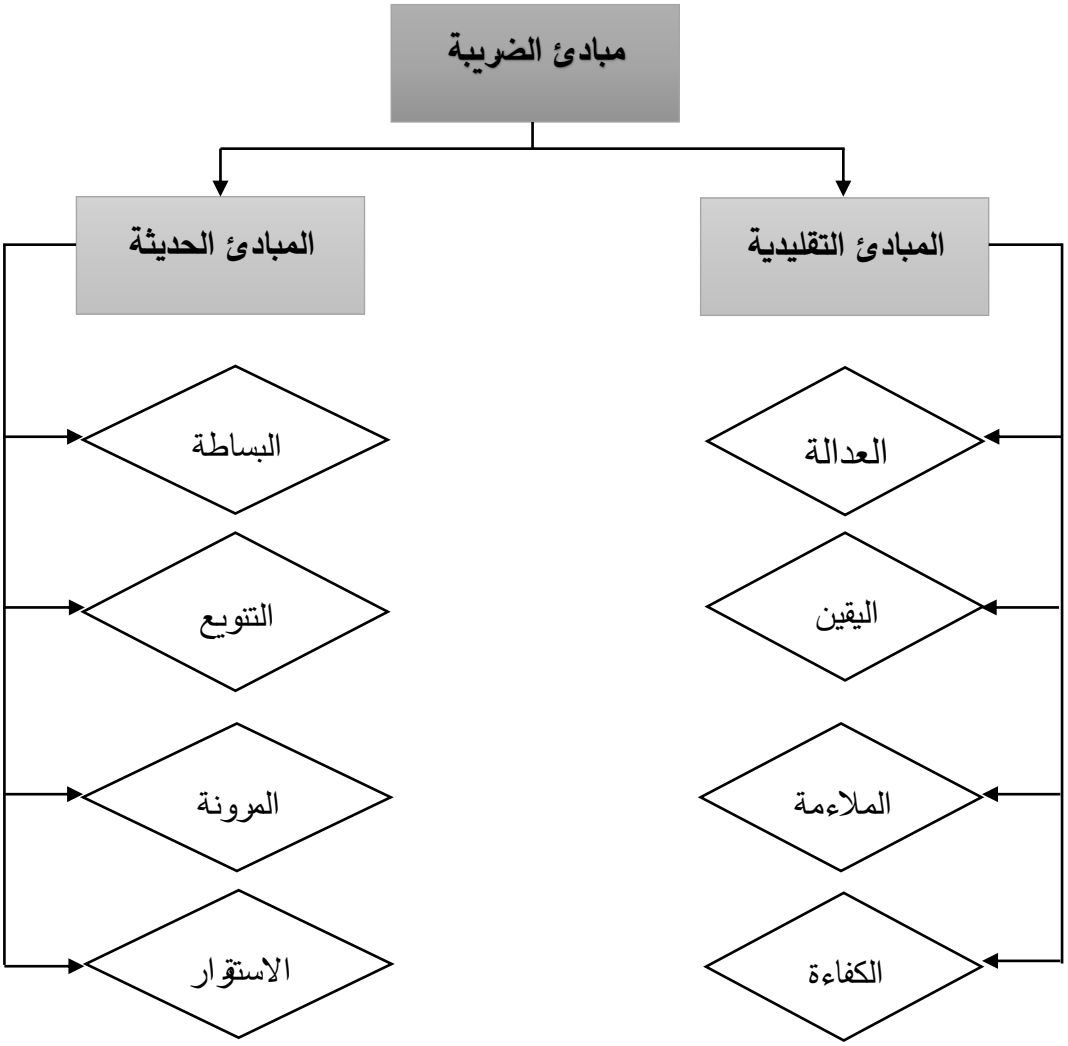
---

[1] إيمان يخلف، **متطلبات تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي لتعزيز الشفافية وضبط الوعاء الضريبي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2018–2019، ص 21 (بتصرف)

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد غرام، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص ص 58–59.

4. مبدأ الاستقرار: ويقصد به الثبات في التشريعات الجبائية والاستقرار في الضرائب المفروضة وتواريخ وطرق تحصيلها لأطول فترة، وعدم تغييرها بشكل مستمر، لأن الاستمرار في تغييرها يجعل من المكلف دائما يسعى لفهم الضرائب الجديدة ومحاولة التكيف معها، وهو ما يصعب من مهمته، كما أن الاستمرار في تغييرها لا يصعب من مهمة المكلف فقط بل حتى الإدارة الجبائية وموظفيها.[1]

الشكل رقم (1-2): مخطط توضيحي يبين مبادئ الضريبة



المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد على المعلومات السابقة

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 96.

الفرع الثاني: أهداف الضريبة

إن أول ما فرضت الضريبة في القديم كانت لتحقيق أهداف مالية، إلى أنه وبمرور الزمن وبتنوع وتوسع الأنظمة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وبظهور نظريات معاصرة في هذه الأنظمة ظهرت أهداف جديدة للضريبة، وتمثلت عموما الأهداف التي يُسعى لبلوغها من خلال فرض الضريبة فيما يلي:

أولا: الهدف المالي: يُعتبر الهدف المالي أقدم وأبرز أهداف الضريبة، فتوفير مصادر للإيرادات العامة هو أبرز ما تصبو إليه الحكومات، لأن هاته الإيرادات هي التي تسمح لها بتنفيذ سياساتها الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية، لهذا فالهدف المالي للضريبة يتحقق بوفرة الحصيلة الضريبية، والتي تتحدد بمجموعة من العوامل أهمها:

– اتساع الوعاء الضريبي وشموليته لجميع فئات المجتمع من أشخاص طبيعيين ومعنويين؛

– التحكم في النفقات الجبائية، ومحاولة الاقتصاد فيها قدر الإمكان؛

– انتشار الثقافة الضريبية لدى المكلفين، وشعورهم بضرورة مساهمتهم في تغطية الأعباء العامة باعتبارهم عنصر ضمن هذا المجتمع؛

– التحكم قدر الإمكان في التهرب الضريبي، بتوفير أجهزة رقابية ذات كفاءة عالية.

ويُعتبر التمويل الجبائي للأعباء العامة الهدف الأصلي للضريبة رغم وجود مصادر أخرى لتمويل الأعباء العامة، وهذا لعدم محدودية الاقتطاع الضريبي في الواقع عكس المصادر الأخرى التي تتصف بالمحدودية، كاللجوء إلى الدين العام أو الإصدار النقدي.[1]

ثانيا: الهدف الاقتصادي: إن الهدف المالي للضريبة لا يعتبر الهدف الوحيد الذي يسعى المُشرِّع لبلوغه من خلال فرض الضريبة، فيمكن للضريبة أن تُستخدم كأداة مهمة في القطاع الاقتصادي، وتتعدد أدوار تدخلها ويختلف الهدف منها حسب كل حالة، وتتمثل عموما الأهداف التي تصبو الضريبة لتحقيقها في القطاع الاقتصادي فيما يلي:

1. تشجيع الاستثمار: يمكن للدولة أن تستخدم الضريبة كوسيلة مهمة للتدخل والتحكم في حجم الاستثمارات سواء بتشجيعها والعمل على زيادتها، أو بتخفيضها والحد منها، فيمكن للدولة تشجيع الاستثمار في قطاع معين بتخفيض حجم الضرائب المفروضة عليه أو بإعفائه كليا منها، وهذا ما يحفز المستثمرين الحاليين في تلك القطاعات لتوسيع استثماراتهم فيها بسبب انخفاض حجم الأعباء الملقاة على عاتقهم، كما إن تخفيض أو إعفاء قطاعات معينة من الضرائب يشجع باقي المستثمرين المحليين والأجنبيين على الاستثمار في تلك القطاعات، وهو ما يحقق هدف الدولة بتشجيع الاستثمار في قطاعات معينة على الأخرى، كما يمكن للدولة استخدام الضريبة في تشجيع الاستثمار في مناطق معينة بإعفائها من الضرائب لفترة معينة أو بتخفيض حجم الضرائب على الاستثمارات المنجزة في تلك المناطق، وهو ما يحقق هدف الدولة بتحقيق نمو واقلاع اقتصادي في تلك المناطق.

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 139.

وتعتبر التحفيزات الجبائية التي تقدمها الدولة تضحية بموارد حالية على أن يتم تعويضها في المستقبل بتوسيع الأوعية الجبائية نتيجة انتشار ونمو الاستثمارات، ومن الضروري على المستثمرين حتى يستفيدوا من الامتيازات الجبائية أن يلتزموا بالشروط التي تم تحديدها من طرف الدولة (نوع النشاط، مكان ممارسة النشاط، حجم النشاط ...الخ).[1]

2. حماية الصناعات المحلية الناشئة: إن من أبرز الوسائل التي تستعملها الدول لحماية الصناعات المحلية وتنميتها هي الضرائب، فتعمل الدول على فرض ضرائب مرتفعة على السلع المستوردة للرفع من تكلفتها وسعرها، وبالتالي يكون المُنتَج المحلي في نقطة قوة وأفضلية من حيث السعر، كما تعمل الدول على تخفيض الضرائب على السلع الموجهة للتصدير ويمكن حتى اعفاءها كليا، وهذا حتى تستطيع هاته السلع المنافسة في الدول الأجنبية من ناحية السعر، وبالتالي زيادة وتطوير الإنتاج المحلي.

رغم أن الضرائب تعمل على حماية الصناعات المحلية، إلا أن استخدام الضرائب لتحقيق هذا الهدف له آثار سلبية، والتي تجعل من الصناعات المحلية متخلفة وذات أسعار مرتفعة، لهذا وجب استخدام الضريبة لتحقيق هدف حماية الصناعات المحلية ضمن برنامج مخطط له ومحدد الفترة وأن يتم العمل على النظر فيه وسحبه تدريجيا، وهو ما يجعل المنتجين المحليين يبتعدون على الاتكالية، ويندمجون في سوق المنافسة الحرة بنوعية منتجات تمتاز بالجودة، وبأسعار تنافسية.[2]

---

[1] فاتح أحمية، **النظام الجبائي الجزائري في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة – بمرداس، الجزائر، 2016-2017، ص 19.

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص 87. (بتصرف)

بالإضافة إلى الأهداف السابقة للضريبة توجد أهداف اقتصادية أخرى، والتي تتمثل عموما في:[1]

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالتي الركود والتضخم؛ ففي حالة الركود يتم تخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك، وفي حالة التضخم ترفع معدلات الضرائب لسحب السيولة الفائضة؛

– توجيه نمط الاستهلاك؛ وذلك برفع معدلات الضرائب على السلع المراد التقليل من الاستهلاك العام لها؛

– زيادة التنمية الاقتصادية؛ وذلك بزيادة الموارد المالية المتاحة من خلال تشجيع الادخار، وهو ما يتم العمل عليه من خلال إعفاء الودائع لدى الهيئات المالية من الضرائب.

ثالثا: الهدف الاجتماعي: تسعى الدُول لاستغلال الضرائب لتحقيق أهداف اجتماعية معينة، فتَستخدم الضرائب لزيادة القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المتوسط والضعيف، وذلك بتخفيض وإعفاء السلع الضرورية من الضرائب، وفرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية، كما تعمل على دعم أصحاب الدخل المتوسط والضعيف باستخدام الضرائب من خلال إعفائهم من الضرائب على الدخل أو فرض معدلات ضئيلة عليهم، عكس أصحاب الدخول المرتفعة، والذين تُفرض عليهم ضرائب مرتفعة، ويتحقق ذلك بفرض ضرائب بالشرائح تعفى فيها الشرائح الدنيا من الضريبة وتفرض ضريبة مرتفعة على الشرائح العليا. وبتطبيق النقاط التي سبق ذكرها تُحقق الدولة الهدف الاجتماعي باستخدام الضرائب، كما أن تحقيقها للهدف الاجتماعي لا يعني إهمالها للهدف المالي للضريبة فهي تُعوِض الإعفاءات الضريبية التي قدمتها للسلع الضرورية بالضرائب المرتفعة المفروضة على السلع الكمالية

[1] لخضر عبيرات، **فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة – دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، الجزائر، 2017–2018، ص ص 32–33. (بتصرف)

كما تعوض إعفاء أصحاب الدخول الضعيفة من الضرائب بفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخول المرتفعة، وهو ما يحقق العدالة الاجتماعية في الدولة.

بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية السابقة للضريبة توجد أهداف اجتماعية أخرى، والتي تتمثل فيما يلي:[1]

– المساهمة في حل مشكل السكن بإعفاء المستثمرين في قطاع البناء من الضرائب، بالإضافة إلى فرض ضرائب مرتفعة على الأشخاص الذين يملكون أكثر من مسكن غير مستغل وغير مؤجر، وهو ما يدفع بهؤلاء الأشخاص لتأجير هاته السكنات ولو بمبالغ منخفضة حتى يتجنبوا هاته الضرائب المرتفعة، وبالتالي الحد من أزمة السكن؛

– محاولة القضاء على بعض السلوكيات الاجتماعية السيئة أو حتى التقليل منها مثل التدخين وشرب الكحول، وذلك بفرض ضرائب ورسوم مرتفعة على هاته المنتجات للعمل على الرفع من أسعارها؛

– تعمل الدول التي تعاني من نمو ديمغرافي كبير على استغلال الضرائب للحد من هذا النمو وتحديد النسل، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية بشكل يتناسب وعدد أفراد الأسرة، بينما تطبق الدول التي تعاني من انخفاض في عدد سكانها عكس ذلك.

رابعا: الهدف السياسي: تسعى العديد من الدول لاستغلال الضرائب لتحقيق أهداف سياسية داخلية وخارجية، فتستغل الضرائب لبلوغ أهداف سياسية داخلية من خلال استغلال المنظومة الجبائية وضرائبها في برامج الحكومة وما يصاحبها من حملات سياسية وانتخابية، وهذا من خلال وضع برامج بتخفيض الضرائب على فئات معينة، وإعفاء فئات أخرى من الضرائب، وهذا لاستمالة هاته

[1] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 178-179.

الفئات وكسب أصواتها سياسيا، بالإضافة إلى وضع برامج تنموية في المناطق النائية والصحراوية، وتشجيع الاستثمار فيها بإعفاء المشاريع المنجزة في هاته المناطق من الضرائب كليا أو بنسب معينة، ولفترات مختلفة (3 سنوات، 5 سنوات ...الخ)، كما تَستغل الدول الضرائب لبلوغ أهداف سياسية خارجية من خلال استغلالها في تنفيذ سياستها الخارجية خصوصا ما تعلق بمبدأ المعاملة بالمثل، فتعمل الدولة على إعفاء أو تخفيض الضرائب على منتجات دول تربطها بها علاقات واتفاقيات ثنائية، في حين تعمل على فرض ضرائب مرتفعة على منتجات الدول التي لا تربطها بها اتفاقيات، وهذا كله يحدث نتاجا للعلاقات السياسية الدولية واستخدام الضرائب للتأثير فيها.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام الجبائي

إن فرض الضرائب وجبايتها في عصرنا الحالي لم يبقى يتسم بالبساطة والسهولة كما كان عليه في القديم، فهو يحتاج إلى مجموعة متكاملة من المُحدِّدَات والتي تشكل في مجملها النظام الجبائي، والذي يهدف إلى تنظيم جميع الأمور الجبائية في البلد.

المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي وأهمية دراسته

يَعمل النظام الجبائي على رسم جميع الخطوط المحددة للأمور الجبائية في البلد، وهو ما يسمح ببلوغ الأهداف العامة، والتي تم تسطيرها مسبقا.

الفرع الأول: مفهوم النظام الجبائي

سيتم في هذا الفرع التطرق إلى تعريف النظام الجبائي وأهم الأركان التي يرتكز عليها.

أولا: تعريف النظام الجبائي

للنظام الجبائي العديد من التعاريف، وقد قسمها الكتاب والباحثون إلى صنفين هما المفهوم الضيق للنظام الجبائي، والمفهوم الواسع للنظام الجبائي.

1- المفهوم الضيق للنظام الجبائي: من بين التعاريف التي أعطيت للنظام الجبائي في هذا الخصوص نجد:

النظام الجبائي هو مجموعة من القواعد القانونية والتطبيقية التي تسمح بالاقتطاع الضريبي بمختلف مراحله، من التشريع إلى الربط إلى التحصيل.[1]

كما يعرف بأنه مجموعة القواعد القانونية (نصوص وتشريعات، القواعد الإجرائية، وتقنيات حسابية)، والتي تُكَوِّن بنية النظام الجبائي لأي بلد.[2]

2- المفهوم الواسع للنظام الجبائي: من بين التعاريف التي أعطيت للنظام الجبائي في هذا الخصوص نجد:

يعرف النظام الجبائي بأنه مجموعة العناصر الإيديولوجية، الاقتصادية والفنية التي يؤدي ترابطها إلى كيان جبائي، هذا الكيان يعتبر هو المرآة العاكسة للنظام، والذي يختلف حسب مستوى التقدم الاقتصادي للمجتمع.[3]

---

[1] المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص 06.

[2] ميلود بن غمازي، **الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 50.

[3] عثمان سعيد عبد العزيز، **النظام الضريبي وأهداف المجتمع**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 12.

كما عرفه الباحث الاقتصادي "عبد المجيد قدي" بأنه العناصر الإيديولوجية والسياسية والعينية التي تؤدي إلى تشكُّل كيان ضريبي أو هيكل ضريبي قائم بذاته كأحد أوجه النظام الاقتصادي، ويختلف من دولة لأخرى.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن النظام الجبائي هو مجموعة من القواعد المترابطة فيما بينها، والتي تُشكل في مجموعها الضرائب التي تتماشى والواقع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للدولة، وتُنَضِم هذه الضرائب وتؤطرها مجموعة من التشريعات والقوانين الجبائية، والمذكرات التوضيحية، والتي تسعى في مُجْملها لتنفيذ السياسة الجبائية للدولة.

ثانيا: أركان النظام الجبائي

يرتكز النظام الجبائي على ركنين أساسيين، وهما:

1. الهدف: والمقصود به الغاية التي من أجلها تتبنى السلطة التشريعية ومختلف الفاعليين الاقتصاديين والماليين في البلد لنظام جبائي معين، فالنظام الجبائي يسعى لتحقيق أهداف السياسة الجبائية في البلد، وهذا في ظل ظروف اقتصادية، اجتماعية وسياسية معينة، فالنظام الجبائي الذي يصلح لتحقيق أهداف السياسة الجبائية في بلد معين قد لا يصلح في بلد آخر حتى وإن توحدت أهداف السياسة الجبائية للبلدين، لأن نجاح النظام الجبائي في تحقيق أهداف السياسة الجبائية تتحكم فيه عدة عوامل وظروف اقتصادية ومالية واجتماعية وسياسية، والتي تختلف من بلد لآخر.[2]

---

[1] عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، ط1، دار جرجير للنشر والتوزيع، 2011، الأردن، ص 67.

[2] محمد بوخاري، رشيد سالمي، **مقومات النظام الضريبي الفعال**، الملتقى العلمي الوطني: تفعيل النظام الجبائي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، يوم 16 ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس – المدية، الجزائر، ص 04.

تختلف أهداف النظام الجبائي من بلد لآخر، فنجد أن أهداف النظام الجبائي في الدول الرأس مالية تختلف عن أهداف النظام الجبائي في الدول الاشتراكية، وتتمثل عموما هاته الأهداف في:

- ✓ **هدف النظام الجبائي في الدول الرأسمالية:** في بداية الأمر كانت للضريبة أهداف مالية فقط؛ أي تعتبر وسيلة لتغطية النفقات العامة، ومع مرور الزمن وتطور الفكر الاقتصادي الرأسمالي تم اعتبار الضريبة وسيلة ذات أبعاد أخرى، وتسمح بالتدخل في شؤون الدولة بمختلف اتجاهاتها.[1]
- ✓ **هدف النظام الجبائي في الدول الاشتراكية:** في هذه الدول تعتبر الضريبة وسيلة لتوجيه ومراقبة الاقتصاد والإنتاج من جهة،[2] وكأداة تستخدم لتحقيق العدالة بين الأفراد من جهة أخرى، وهذا من خلال إعادة توزيع الدخل وفرض ضرائب تصاعدية تُعفى فيها الطبقات الضعيفة من دفع الضريبة.
- ✓ **هدف النظام الجبائي في الدول النامية:** تعمل الدول النامية على تشجيع الاستثمار والادخار، وتستخدم في ذلك العديد من الوسائل والأساليب، ومن بين هاته الوسائل الضرائب، فيمكن لهاته الأخيرة أن تعمل على تشجيع الاستثمار وتوفير مصادر تمويلية، بتوجيه الأفراد إلى الادخار الجبري والحد من الاستهلاك، وذلك باستخدام الضرائب.[3]

---

[1] فاطمة الوالي، **فعالية النظام الضريبي في زيادة الإيرادات العامة في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد – بشار، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص 270.

[2] خالد أمين عبد الله، حامد داود الطلحة، **النظم الضريبية (دراسة مقارنة)**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 12.

[3] رمضان سحنون، بولنوار مخطاري، **تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة**، الملتقى العلمي الوطني: تفعيل النظام الجبائي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية يوم 16 ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ص 07.

2. الوسيلة: هي مجموع الوسائل القانونية والفنية التي يعتمد عليها النظام الجبائي عند تطبيقه وفرضه لأي ضريبة، وهذا من أجل بلوغ الأهداف المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تم التخطيط لها، وعموما يتشكل النظام الجبائي بترابط الأبعاد التشريعية والفنية للضرائب.

ويرتكز ركن الوسيلة على عنصرين رئيسيين وهما:

- ✓ **العنصر الفني:** في إطار الدستور فإن المُشرِّع له الحق والحرية الكاملة في إصدار القوانين الجبائية والضرائب التي تتضمنها، إلا أن اختيار الوسائل الفنية التي تسمح بالتحصيل الضريبي لا تكون بالضرورة من صلاحيات المُشرِّع، فهي تخضع لاعتبارات البيئة المحيطة بالمجتمع التي تُفرض فيه الضريبة[1]، فيتم تحديد الوسائل الفنية التي تُمكِّن من تحقيق أقصى إيراد جبائي ممكن، ويجب أن تتصف هاته الوسائل بالاتساق والمرونة، من خلال سرعة الاستجابة للتغيرات المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.[2]
- ✓ **العنصر التنظيمي:** يعتمد العنصر التنظيمي للنظام الجبائي على عدة ركائز والتي تمكنه من التحصيل الجبائي، ومن بين هاته الركائز نجد القوانين والتشريعات الجبائية والمذكرات التفسيرية والتي تحدد أسلوب عمل النظام الجبائي ومختلف الإدارات التابعة له.[3]

---

[1] مباركة آمة الله لطرش، **فعالية السياسة الضريبية في ظل تقلبات أسعار البترول في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2017)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، 2019-2020، ص 35.

[2] عماد غزازي، إبراهيم لخضاري، **دور النظام الضريبي في تحقيق العدالة الاجتماعية**، الملتقى العلمي الوطني: تفعيل النظام الجبائي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية يوم 16 ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس – المدية، الجزائر، ص 04.

[3] عبد الهادي مختار، **الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 19.

تزداد أهمية العنصر التنظيمي كلما تعقد النظام الجبائي وتعددت الضرائب المفروضة فيه فيجب أن يكون هناك تنسيق وترابط بين مختلف الضرائب المفروضة، وهذا ما يضمن استمرار النظام الجبائي[1]. إن التنسيق بين مختلف الضرائب ومراعات الموجودة منها سابقا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من النقاط حتى يُحقق الغاية المحددة له، ومن بين هاته النقاط نجد:[2]

– يجب ألا يُؤدي أي تعديل في الضرائب المفروضة من قبل أو إضافة ضرائب جديدة إلى الاستغناء عن تحقيق العدالة الضريبية والاجتماعية؛

– يجب أن يكون هناك تنسيق ضريبي بين الضرائب القديمة والجديدة حتى لا يتم الوقوع في الازدواج الضريبي، وتكون عدة ضرائب مفروضة على مكلف ووعاء ضريبي واحد؛

– يجب أن يؤدي أي تعديل في الضرائب القديمة أو فرض ضرائب جديدة إلى زيادة الموارد الضريبية من خلال توسع هاته الضرائب أفقيا.

الفرع الثاني: أهمية دراسة النظام الجبائي

إن دراسة النظام الجبائي لها أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من المجالات كلٌ حسب الغاية التي تدفعه لدراسة هذا المجال، فنجد مثلا أن دراسة النظام الجبائي بالنسبة للمستثمرين ورجال الأعمال سواءً كانوا محليين أو دوليين لها أهمية كبيرة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في ذلك القطاع وذلك البلد، لأن الضرائب وتحفيزاتها تعتبر أهم مُؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، وبدون دراسة ومعرفة النظام الجبائي يصبح اتخاذ قرار الاستثمار مجازفة، كما أن أهمية دراسة النظم الجبائية بالنسبة للحكومة ومسؤوليها تُستمد من كونها تستخدم في تنفيذ السياسات الجبائية للدولة، وهذه الأخير

---

[1] أبو بكر بوسالم وآخرون، **مقومات النظم الضريبية في الدول الناشئة وانعكاساتها الاقتصادية**، الملتقى العلمي الوطني: الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 1 و2 ديسمبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم بواقي، الجزائر، ص 04.

[2] خالد أمين عبد الله، حامد داود الطلحة، **النظم الضريبية (دراسة مقارنة)**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

تستخدم في تجسيد السياسات المالية والاقتصادية للدولة، وبالتالي فإن للنظم الجبائية تأثير في عدة ظواهر اقتصادية كالادخار، الاستثمار، التضخم، الكساد، البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية ...الخ، كما أن المسؤولون السياسيون يهتمون بدراسة النظم الجبائية لكونها تستخدم في تنفيذ القرارات السياسية للدولة سواءً الداخلية أو الخارجية، وذلك من خلال تمييز دول على أخرى في المعاملات الجبائية.

وفي الأخير نقول أن دراسة النظم الجبائية لها أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الأطراف ليست فقط التي تم ذكرها سابقا، وهذا نظرا للقيمة المضافة التي يتحصلون عليها من جراء دراسة هذا النظام، ويمكننا ذكر أطراف أخرى تهتم بدراسة النُظم الجبائية مثل الأكاديميين، والباحثين في مجال الجباية والمالية العامة، أفراد المجتمع والموظفون في الإدارات الجبائية ... إلخ.[1]

المطلب الثاني: مكونات النظام الجبائي

يتكون النظام الجبائي من أربع عناصر أساسية والتي يرتكز عليها لأداء الوظيفة المنوطة به، وبالتالي بلوغ الأهداف المسطرة له، وتتمثل هذه المكونات فيما يلي:

أولا: التشريع الجبائي: إن إعداد القوانين والتشريعات من الأمور السيادية للدولة، وبمرور الزمن واتساع الدول وتعدد وتشعب مصالحها ظهرت تشريعات متخصصة لتنظيم قطاعات ومجالات معينة، ومن بين هذه التشريعات نجد التشريعات الجبائية[2]، والتي تعتبر عنصر مهم وركيزة أساسية في النظام الجبائي، لأن فرض الضرائب يستمد شرعيته وقوته من التشريعات والقوانين، فتحديد الفئة المكلفة

---

[1] عرباوي أحمد خالد، **تحديات المراجعة الجبائية للمعاملات الالكترونية في ظل تطبيق التجارة الالكترونية في الجزائر –دراسة استكشافية–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، 2020–2021، ص 81. (بتصرف)

[2] سوزي عدلي ناشد، **ظاهرة التهرب الضريبي الدولي: وآثاره على اقتصاديات الدول النامية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 41.

بكل ضريبة ومقدارها ووقت ومكان تسديدها كُلها أمور تحدد في نصوص تشريعية وتنظيمية، كما أن تهرب المكلف من تسديد الضرائب المفروضة عليه يعرضه للمساءلة القانونية ولغرامات جبائية.

ويتم وضع التشريعات الجبائية أيضا حتى لا يكون هناك أي لبس وتُحَدَد جميع الأمور المنظمة للجباية بدقة، كما يتم الاحتكام إليها في حالة النزاعات الجبائية بين المكلف والجهة المُخَولة بفرض وتحصيل الضرائب في البلد، فالقانون الجبائي هو المسؤول عن تنظيم العلاقة بين الدولة والمكلف في مجال الضرائب.[1]

وفي الجزائر نجد أن الجهة المسؤولة على إعداد وصياغة التشريع الجبائي هي وزارة المالية بعدها يُعرض على مجلس الحكومة والمجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليه، وفي الأخير يُعرض على رئيس الجمهورية للمصادقة قبل صدوره في الجريدة الرسمية، ويتفرع التشريع الجبائي في الجزائر إلى:

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- قانون الضرائب غير المباشرة؛
- قانون الرسوم على رقم الأعمال؛
- قانون التسجيل؛
- قانون الطابع؛
- قانون الإجراءات جبائية.

[1] أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، ط9، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 153.

ثانيا: الهيكل الضريبي: يُعرف الهيكل الضريبي بأنه وحدة تتشكل من مجموعة من الصور الفنية للضريبة ذات الأهميات النسبية المختلفة[1]، كما يُعرف بأنه مجموعة من الضرائب المفروضة في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة.[2]

إن نجاح الدولة في اختيار هيكلها الضريبي راجع إلى أخذ الدولة بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في البلد عند تصميمها لهذا الهيكل[3]، كما أن نجاحه راجع أيضا إلى مدى العدالة الموجودة في هيكلها الضريبي وتنوع الضرائب المفروضة فيه حتى لا يكون هناك ضغط ضريبي كبير يؤدي إلى تهرب المكلفين عن أداء التزاماتهم الجبائية، وبالتالي عدم بلوغ الأهداف المحددة للنظام الجبائي. إن تحديد معالم الهيكل الضريبي يختلف من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لفترة زمنية أخرى، وهذا لاعتبارات معينة منها طبيعة النظام الاقتصادي في البلد، مستوى النمو الاقتصادي، الخيارات السياسية في البلد، مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين والسياسة التنموية المتبعة في البلد ...الخ

ثالثا: الإدارة الجبائية: هي الجهة التي تعمل على تطبيق التشريع الجبائي بكل أقسامه وهذا من أجل تحصيل الضرائب بمختلف أنواعها، فالإدارة الجبائية هي الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف القوانين والتشريعات الجبائية على الفئات المكلفة بها، وهذا من خلال الحصر، الربط، التحصيل، الرقابة والمنازعات الجبائية، وعليه فإن إحدى العوامل الرئيسية لنجاح السياسة الجبائية وبلوغ أهدافها هو

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 140.

[2] محمد بلهادي، **مشاكل قياس مستوى الانفاق الجبائي في ظل النظام الضريبي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018-2019، ص 26.

[3] رضا خلاصي، **شذرات النظرية الجبائية**، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 367.

وجود إدارة جبائية ذات كفاءة عالية[1]. وكثيرا ما يُقال أن الإدارة الجبائية ذات الكفاءة العالية لا يمكنها أن تُحَول ضريبة سيئة إلى ضريبة جيدة، إلا أنّ الإدارة الجبائية التي لا تتمتع بالكفاءة الملائمة يمكنها أن تحول الضرائب الجيدة إلى ضرائب سيئة.[2]

والإدارة الجبائية هي عبارة عن دمج مجموعة من العناصر والتي تتمثل في الهياكل، الموظفين، الأدوات والتقنيات، والتي تعمل في إطار وحدة واحدة متكاملة على تطبيق القوانين الجبائية، وبالتالي فإن غياب أحد عناصر الإدارة الجبائية يعيق عملها ولا يسمح لها بأداء مهامها المنوطة بها على أكمل وجه.

رابعا: المجتمع الجبائي (المكلفون): هو مجموع الفئات والأشخاص المكلفون بالضرائب، سواءً كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، ويعتبر المكلف الحلقة الأضعف في المنظومة الجبائية لأنه محاط بمجموعة من التشريعات الجبائية، والتي تتصف بصفة الإلزامية، ومحاط أيضا بالإدارة الجبائية وشدتها في بعض الحالات[3]، ورغم كون المكلف هو الحلقة الأضعف في المنظومة الجبائية إلا أنه الحلقة الأهم لأنه الطرف الدافع للضرائب والذي يوفر الموارد المالية للدولة، لهذا يجب توفير كل الظروف الملائمة والمعاملات الجيدة للمجتمع الجبائي، حتى يكون في أريحية تامة أثناء أدائه لالتزاماته الجبائية.

---

[1] فاتح أحمية، **دور إصلاح النظام الضريبي الجزائري في تحسين الإيرادات الضريبية**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2021، ص 162.

[2] كامل عبده أحمد السيد عاشور، **الإصلاح الضريبي وأثاره على النمو الاقتصادي في الصين**، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2019، ص 16.

[3] صلاح زين الدين، **الإصلاح الضريبي**، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 134.

المطلب الثالث: محددات النظام الجبائي

يعتبر النظام الجبائي نظام مُتكامل يساهم في تكوينه وبنائه العديد من العوامل والمُحدِّدَات التي تؤثر فيه، فهو عبارة عن مرآة تعكس الواقع الاقتصادي، السياسي والاجتماعي المعاش، إذ نجد أن هاته العوامل (اقتصادية، سياسية واجتماعية) تتداخل فيما بينها، ويلعب كل منها دورا معينًا في بناء النظام الجبائي المعمول به في البلد.

وتتمثل عموما المُحدِّدَات التي تساهم في تحديد الخطوط العريضة لبناء النظام الجبائي في أي بلد فيما يلي:

الفرع الأول: محددات اقتصادية

يتأثر النظام الجبائي عند بنائه وتحديد مكوناته بعدة عوامل ومحددات اقتصادية، فيختلف النظام الجبائي من بلد لآخر بما يتماشى واختلاف النظام الاقتصادي السائد في كل بلد، فالعلاقة القائمة بين النظام الجبائي والنظام الاقتصادي هي علاقة الجزء بالكل، لأن النظام الجبائي يعتبر كجزء من النظام المالي وهذا الأخير يعتبر بدوره جزء من النظام الاقتصادي القائم في البلد، فالنظام الجبائي يعمل على تنفيذ السياسة المالية المتبعة في البلد، والتي يتم إعدادها بناءً على النظام الاقتصادي للبلد، ومنه فمن الواجب انسجام النظام الجبائي مع مختلف القرارات والسياسات الاقتصادية في البلد.

عند تشخيص ودراسة أهم العوامل التي يؤثر من خلالها اختلاف النظام الاقتصادي على بناء وتحديد النظام الجبائي نجد أهمها ترتكز في النقاط التالية:[1]

---

[1] محمد عماد عبد الوهاب السنباطي، **الإصلاح الضريبي مع التطبيق على الإدارة الضريبية – دراسة تحليلية مقارنة**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص 67. (بتصرف)

– في ظل الاقتصاد الاشتراكي؛ يرتكز النظام الجبائي في بنائه على الضرائب غير المباشرة، وتقل أهمية الضرائب المباشرة فيه، وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بفرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية؛

– في ظل الاقتصاد الرأس مالي؛ يرتكز النظام الجبائي في بنائه على الضرائب المباشرة، وتقل أهمية الضرائب الغير مباشرة فيه، وذلك لاهتمام هذا النظام بالعمل والاستثمار، وعدم اهتمامه ببسط العدالة الاجتماعية في الدولة؛

– في ظل الاقتصاد المختلط؛ يمتاز النظام الجبائي في ظل هذا النظام الاقتصادي بالجمع بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة، وإعطاء أهمية متساوية لكل منهما، فيعمل من جهة على تحقيق العدالة الاجتماعية باستخدام الضرائب الغير مباشرة، وبالعمل والاستثمار بالضرائب المباشرة وتحفيزاتها.

عند التعمق في العوامل الاقتصادية وأسسها نجد أن النظام الاقتصادي لا يعتبر المحدد الاقتصادي الوحيد الذي يؤثر في بناء وتحديد معالم النظام الجبائي في البلد، فنجد أن هناك محددات اقتصادية أخرى تساهم وتؤثر في النظام الجبائي، والتي من بينها درجة النمو الاقتصادي في البلد، فنجد أن لهذا الأخير تأثير بالغ في تحديد معالم النظام الجبائي المتبع وأهم الضرائب المكونة له، وتتمثل أهم النقاط التي أن تؤثر من خلالها درجة النمو الاقتصادي على تحديد معالم النظام الجبائي في:

– بالنسبة للدول النامية والتي تعاني من نسب منخفضة في التنمية الاقتصادية نجد نضامها الجبائي يرتكز على الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة، وهذا لتشجيع الصناعات والاستثمارات

بإعفائها من الضرائب المباشرة، وعند زيادة معدلات النمو الاقتصادي للبلد يبدأ تركيز النظام الجبائي يميل لكفة الضرائب المباشرة؛[1]

– توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والتحصيل الضريبي؛ فمن خلال دراسة أُجريت في سنة 1974 على 63 دولة (بين متقدمة ونامية) تبيين أن هناك علاقة طردية بين الاقتطاع الضريبي والنمو الاقتصادي، وذلك باعتبار أن التحصيل الضريبي يرتفع كلما ارتفع الدخل القومي للبلد.[2]

الفرع الثاني: محددات سياسية

تعتبر العوامل السياسية عامل يساهم في تحديد معالم النظام الجبائي في البلد، فالظروف السياسية للبلد سواءً الداخلية منها أو الخارجية تتدخل بشكل أو آخر في تحديد النظام الجبائي للبلد، فبخصوص الظروف السياسية الداخلية نجد مثلا أن طبيعة الحكم في البلد والأحزاب السياسية لهم دور كبير في تحديد أنواع الضرائب المفروضة في البلد، ومنه تحديد معالم النظام الجبائي المعمول به، كما أن للظروف السياسية الخارجية دور في تحديد بعض معالم النظام الجبائي من خلال منح امتيازات وتفضيلات جبائية للدول الصديقة، والتي تربطها بها علاقات وطيدة، أما بخصوص الدول التي لا تربطها بها علاقات، أو تشهد علاقاتهما الثنائية توتر فتُفرَض عليها ضرائب مرتفعة.

وعموما يظهر دور الظروف السياسية في تحديد معالم النظام الجبائي في النقاط التالية:[3]

---

[1] عثمان سعيد عبد العزيز، **النظام الضريبي وأهداف المجتمع**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] حسيبة عليوات، **السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار –دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2001–2016**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة، الجزائر، 2019–2020، ص 30.

[3] يوسف قاشي، **واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، الجزائر، 2014–2015، ص ص 34–35.

– في الدول التي تمتاز بالحكم الفردي (الملكي) أو سياسة الحزب الواحد؛ فإن معالم النظام الجبائي تكون بما يتماشى وتحقيق أهداف الفرد أو الحزب الحاكم؛

– في الدول التي تمتاز بنظام الحكم الديمقراطي؛ فإن تحديد معالم النظام الجبائي تخضع لضغوط الأحزاب السياسية والنقابات العمالية...إلخ، وبالتالي هذا ما يجعل من النظام الجبائي يتماشى وطموحات جميع أفراد المجتمع؛

– تتدخل السياسات الخارجية للدولة في تصميم النظام الجبائي للبلد، فيتم منح معاملات جبائية تمييزية للدول التي ترتبط مع الدولة بعلاقات جيدة، والعكس بالنسبة للدول التي ليست لها علاقات وطيدة مع الدولة.

الفرع الثالث: محددات اجتماعية

تلعب العديد من المُحدِّدَات الاجتماعية دورا هاما في تحديد الأبعاد الرئيسية للنظام الجبائي ومعالمه، وهذا لكون أفراد المجتمع (سواء كانوا مكلفين بصفتهم أشخاص طبيعيين، أو بصفتهم مُمَثِلين قانونيين لشخصية معنوية) هم من يتحملون الأعباء الضريبية، ولهذا نجد أن درجة الوعي الضريبي للمكلفين، وشعورهم بالمسؤولية تجاه تحمل جزء من أعباء الدولة يلعب دورًا هاما في تحديد معالم النظام الجبائي، فبالنسبة للمجتمع الذي يتسم أفراده بدرجة كبيرة من الوعي الضريبي نجد أن معدلات الضرائب فيه تكون منخفضة، وهذا لكون الضرائب يتحملها عدد كبير من المكلفين، ويلتزمون بأدائها على أكمل وجه، وهو ما يحقق حصيلة جبائية مرتفعة، أما في الدول التي يعتبر فيها عدم الوعي الضريبي هو السمة الغالبة في أفراد المجتمع فنجد أن نظامها الجبائي يتسم بمعدلات ضريبية مرتفعة، وهذا لكون الضرائب تتحملها فئات معينة فقط من الأفراد، وعليه هاته الفئة تتحمل الأعباء الجبائية للفئات المتهربة.

كما نجد أن هناك عوامل ومحددات اجتماعية أخرى تُؤثر في تحديد معالم النظام الجبائي للبلد وهي:

– الهيكل السكاني للمجتمع؛ فالدُول التي تكون الفئة الغالبة في مجتمعها هي فئة الشباب تكون قادرة على الحصول على إيرادات جبائية من الدُخول والمشاريع الاستثمارية، باعتبار هاته الفئة منتجة وخالقة للثروة، وهذا عكس المجتمعات التي تتشكل في غالبها من فئة الشيوخ، لأن هاته الفئة الأخيرة فئة مستهلكة وغير منتجة؛[1]

– المستوى المعيشي لأفراد المجتمع يؤثر في تحديد معالم نظام الجبائي للبلد؛ فالدَولة التي يغلب على أفراد مجتمعها مستوى معيشي متدني يكون نظامها الجبائي يتشكل من ضرائب ذو معدلات مرتفعة على الطبقات الثرية في المجتمع، وهو ما يشكل ضغطا جبائيا كبيرا على هاته الفئات باعتبارها هي التي تقع على عاتقها أغلب الأعباء الضريبية في الدولة.

المبحث الثالث: فعالية النظام الجبائي والعوامل المؤثرة فيها

إن الغاية من تصميم أي نظام جبائي ليست تحديد الضرائب والرسوم التي تفرض على الأفراد فقط، بل الغاية هي تصميم نظام جبائي يكون فعالا وقادرا على بلوغ الأهداف المسطرة بكفاءة، والعمل على تجنب ومحاربة كل ما يتقف في وجه النظام الجبائي من أجل بلوغ أهدافه.

---

[1] عيسى سماعين، **آليات تفعيل المنظومة الجبائية الجزائرية في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري الفترة 2005–2016**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، الجزائر، 2017–2018، ص 29.

المطلب الأول: مفهوم فعالية النّظام الجبائي

قبل أن نتحدث على فعالية النّظام الجبائي من المهم أن نشير إلى مفهوم الفعالية مجملا حتى نتمكن بعد ذلك من ربطها بالجناب الجبائي.

الفرع الأول: مفهوم الفعالية

يعد مفهوم الفعالية من المفاهيم التي يصعب ضبطها بدقة، وهذا لتعدد الجهات التي تهتم بهذا الموضوع، ولاختلاف زاوية نظر كل جهة. فالإدارة تعمل على معرفة مدى فعالية منظمتها لإحداث التعديلات اللازمة لتحسين وضعية المنظمة ولاستمرارها، كما أن أفراد المجتمع يحرصون على معرفة مدى فعالية المنظمات التي تساهم في تطوره، والتي له علاقة مباشرة معها، في حين يهتم العمال بفعالية منظمتهم للتأكد من استمرارها، وبالتالي ارتياحهم على مستقبلهم الوظيفي.[1]

فنجد أن أول من عرف الفعالية (Chester Barnard) والذي قال بأن الفعالية هي بلوغ الأهداف المسطرة للمنظمة.[2]

وعرفها الباحثان (Katz) و(Kahn) بأنها القدرة على البقاء والاستثمار والتحكم في البيئة.[3]

ونجد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يشير إلى أن الفعالية هي تعبير قياسي لمدى تحقيق أي برنامج للنتائج المخطط لها.

---

[1] منيرة مازري، **أثر تكامل إدارة المعرفة وإدارة الجودة الشاملة على الفعالية التنظيمية –دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص 177.

[2] سعد العنزي وآخرون، **فعالية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 15، العدد 53، 2009، ص 22.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص 109.

وعرفها (Etzioni) بأنها "الدرجة التي تحقق بها المنظمة أهدافها"[1]

كما عرفها (Rosenzwieg) و(Nidjadi) بأنها قدرة المنظمة على بلوغ أهدافها وتحقيق رضا العملاء والعاملين بها.[2]

وبالتالي يمكننا أن نستنتج أن جُل تعريفات الفعالية تجعلها مرتبطة بتحقيق الأهداف المسطرة، فيمكن الحكم على فعالية أي نظام من خلال قياس مدى تحقيقه وبلوغه للأهداف المسطرة، بالإضافة إلى مدى رضا العملاء عنه.

وللإشارة فإن مطلح الكفاءة ومصطلح الفعالية متلازمان لكنهما غير متطابقان، فالأول يشير إلى حسن استخدام الموارد المتاحة، فيما يشير الثاني إلى درجة بلوغ الأهداف المسطرة، حيث أن حسن استخدام الموارد يترتب عنه تحقيق الأهداف المسطرة بنسبة كبيرة، كما أن بلوغ الأهداف المسطرة يعكس إلى حد بعيد استخدام الموارد بشكل جيد. ويمكن صياغة العلاقة بين الكفاءة والفعالية في الشكل الموالي:

---

[1] محمد حسن أحمد، **إدارة التخطيط والتنظيم**، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2008، ص 3.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مطبعة الإشعاع، مصر، 2001، ص 211.

الشكل رقم (1-3): العلاقة بين الكفاءة والفعالية

كفء	**1**	**4**
غير كفء	**2**	**3**
	غير فعال	فعال

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، مرجع سابق، ص 111.

من خلال الشكل السابق نستنتج أن عُنصرَيْ الفعالية والكفاءة يرتبطان ويلتقيان في أربع نقاط، والتي يتم توضيحها فيما يلي:

- الوضعية رقم (1): المنظمة تستخدم الموارد برشد لكن هذا لم يشفع لها بتحقيق أهدافها لأسباب داخلية أو خارجية.

- الوضعية رقم (2): المنظمة لم تحقق أهدافها نتيجة عدم الاستخدام الأمثل للموارد، بالإضافة لإمكانية وجود أسباب أخرى منعت تحقيق الأهداف.

- الوضعية رقم (3): المنظمة حققت أهدافها لكن الموارد لم تستخدم بشكل أمثل.

- الوضعية رقم (4): المنظمة تستخدم الموارد برشد وهذا ما سمح لها بتحقيق أهدافها، وهذه الوضعية تعتبر الأفضل للمنظمة.

الفرع الثاني: مفهوم فعالية النّظام الجبائي

تعتبر الفعالية أهم معيار يمكن من خلاله تقييم النّظام الجبائي لأي بلد والحكم عليه، وهذا ما يمكِّننا من معرفة الأداء الاقتصادي، المالي والاجتماعي لذلك البلد.

ونظرا لاختلاف وتعدد تعاريف الفعالية كما أشرنا إليه سابقا، فإن فعالية النّظام الجبائي حتما ستتعدد وتختلف تعاريفها، ويمكن الإشارة إلى التعاريف التالية لفعالية النّظام الجبائي:

النظام الجبائي الفعال هو ذلك النظام الذي يتمكن من إحلال العدالة الجبائية بين المكلفين، وتحقيق الأهداف الاقتصادية باستعمال الضريبة، ومن هنا فإن الفعالية الجبائية تتحدد بمدى قدرة النظام الجبائي على الموازنة بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الجبائية.[1]

وقد عرفها الدكتور "ناصر مراد" أنها قدرة النظام الجبائي على تحقيق أهدافه بشكل متوازن؛ حيث أن تلك الأهداف قد تتعارض فيما بينها، فالهدف المالي قد يتعارض مع الهدف الاقتصادي، وهذا ما قد يجعل الدولة تضحي بالهدف المالي من أجل بلوغ الهدف الاقتصادي (كتدعيم الدولة لبعض القطاعات من خلال إعفائها من الضرائب).[2] وهذا ما يجعلنا نؤكد أن الحكم على فعالية النظام الجبائي من عدمه لا يكون من خلال معيار الإيرادات الجبائية فقط.

كما أشار "ANNIE VALLEE" إلى أن النظام الجبائي الفعال هو ذلك النظام الذي يحتوي على ضرائب لا تشوه ولا تغير هيكل الأسعار النسبية، ولا تقوم إلا بأثر الدخل وليس الإحلال.[3]

---

[1] SALANIE Bernard, **Théorie Economique de la fiscalité**, édition Economica, France, 2002, p 67.

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الجبائي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 76.

[3] VALLEE Annie**, Les Systémes Fiscaux**, édition le Seuil, France, 2000, p 54.

وفي الأخير يمكننا القول إنه للحكم على أي نظام جبائي يجب معرفة مدى فعالية هذا النظام وذلك من خلال التحقق من تحقيقه لأهدافه المحددة (مالية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية) بشكل متوازن، وهذا مع مراعات مصالح الأطراف الثلاث التي لها صلة مباشرة بالضريبة (الدولة، المكلف والمجتمع).

المطلب الثاني: مؤشرات تصميم نظام جبائي فعال

نظرًا لتعدد واختلاف تعاريف النظام الجبائي الفعال، اختلف المُفكرون والكُتاب في تحديد مؤشرات أساسية يُحتكم إليها عند تصميم أي نظام جبائي يَرغب مُصممهُ، والمتدخلون فيه أن يكون فعالاً، ومن بين المؤشرات التي تم تحديدها للنظام الجبائي الفعال نجد:

الفرع الأول: مؤشرات فيتو تانزي (Vito Tanzi)

تتمثل المؤشرات الأساسية لتصميم نظام جبائي فعال، والتي وضعها فيتو تانزي (Vito Tanzi) فيما يلي:[1]

أولا: مؤشر التركيز: ينص هذا المؤشر على وجوب ارتكاز أغلب الإيرادات الجبائية على عدد قليل من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن وجود عدد قليل من الضرائب يسمح بتخفيض تكاليف الإدارات الجبائية، كما أن وجود معدلات مُنخفضة للضرائب يخلق انطباع إيجابي لدى المكلفين اتجاه النظام الجبائي، وهو ما يسمح ببلوغ الحصيلة الإيجابية المقدرة بأقل تكاليف ممكنة؛

[1] عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-103.

ثانيا: مؤشر التشتت: ينص هذا المؤشر على وُجوب التخلص من الضرائب ذات الإيراد المنخفض إذا كان عددها قليل، فهذه الضرائب تشتت جهود الإدارات الجبائية، وتخُلق انطباع لدى المكلفين بكثرة الضرائب، وهذا ما يؤدي إلى تهرب المكلفين عن دفع جميع التزاماتهم الجبائية؛

ثالثا: مؤشر التآكل: ينص هذا المؤشر على وجوب تقليل الفجوة بين الأوعية الفعلية والأوعية الممكنة، لأن الانخفاض الكبير في الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة قد يكون سببه كثرة الإعفاءات الضريبية، وبالتالي فإن هذا الأمر يُفَوت فرصة تحقيق إيرادات جبائية مرتفعة بمعدلات منخفضة، وهو ما يجعل الفاعلين في النظام الجبائي يتخذون قرارات تقضي بتعويض الحصيلة الضائعة برفع المعدلات الضريبية، وهذا ما قد يؤدي بالمكلفين إلى التهرب عن دفع جميع التزاماتهم الجبائية؛

رابعا: مؤشر التأخر في التحصيل: ينص هذا المؤشر على وجوب وضع النصوص والآليات التي تجعل المكلفين يدفعون التزاماتهم الجبائية في وقتها ودون أي تأخير، لأن كثرة تأخر المكلفين في دفع التزاماتهم الجبائية وتجددها يؤدي إلى تآكل في الإيرادات الجبائية بفعل الزمن وبفعل التضخم؛

خامسا: مؤشر التحديد: ينص هذا المؤشر على اعتماد النظام الجبائي على ضرائب ذات معدلات محددة، إلا أن هذا المؤشر لا يعني عدم إحلال ضرائب بضرائب أخرى؛

سادسا: مؤشر الموضوعية: ينص هذا المؤشر على وجوب وجود موضوعية تامة في تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين، وهو ما يجعل المكلفين قادرين على تحديد التزاماتهم الجبائية مسبقا للأنشطة المخطط لها، كما يجب أن يكون وقت دفع الضرائب وطرقها محددة ومعلومة؛

سابعا: مؤشر التنفيذ: ينص هذا المؤشر على مدى تنفيذ التقديرات التي حدِّدت مسبقا للنظام الجبائي، بشرط أن تكون هاته التقديرات تم تحديدها بدقة وعقلانية، كما يشترط أيضا وجود تشريعات جبائية مبنية بدقة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع؛

ثامنا: مؤشر تكلفة التحصيل: هذا المؤشر مُستنبط من مبدأ الاقتصاد في التكاليف، وينص على وجوب الاقتصاد في تكلفة التحصيل، وهذا حتى تكون الحصيلة الجبائية الصافية قريبة من الحصيلة الجبائية الإجمالية.

الفرع الثاني: مؤشرات حمدي الغاني

يشير حمدي الغاني إلى أن تصميم نظام جبائي فعال يمكن أن يتم باتباع أحد الأسلوبين التاليين:[1]

أولا: الأسلوب الأول: حدد حمدي الغاني في هذا الأسلوب معايير يجب توفرها في النظام الجبائي حتى يُعتبر فعال، وتتمثل هاته المعايير في: العدالة، الوضوح، الملاءمة في الدفع، الاقتصاد في النفقات، الفعالية في جهاز السوق والتنسيق بين الضرائب المفروضة وأهداف النظام الجبائي.

ثانيا: الأسلوب الثاني: ينص هذا الأسلوب على تحقق فعالية النظام الجبائي من خلال الربط بين النظام الجبائي والرفاهية العامة للمجتمع، وتتحقق أهداف هاته الأخيرة بما يلي:

- وجود الحق في حرية الاختيار بالحد الأدنى؛

- تحقيق مستوى معيشي مقبول؛

---

[1] عطاء الله بن طيرش، جمال سويح، **مدى فعالية النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة بالجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2015**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، ص 283.

– التوظيف الأمثل لعوامل الإنتاج؛

– بلوغ مستوى مقبول في النمو الاقتصادي؛

– تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

الفرع الثالث: مؤشرات موسجريف (Musgrave)

وهي عبارة عن النقاط الرئيسية التي يجب توفرها في النظام الجبائي حتى يتسم بالفعالية، وهي:[1]

– العدالة في توزيع الأعباء الضريبية؛

– عدم سعي السياسة الجبائية لتحقيق أهداف متعارضة مع هدف العدالة ضمن النظام الجبائي؛

– سعي النظام الجبائي لتحقيق وضوح وعدالة الإدارة الجبائية في عملها، وأن تتسم هذه الأخيرة أيضا بالكفاءة والدقة.

الفرع الرابع: مؤشرات مجموعة العمل الأوروبية

قامت مجموعة العمل الأوروبية بوضع مجموعة من القواعد الواجب توفرها عند تصميم النظام الجبائي، وذلك خلال اجتماع لوضع وعاء مشترك للضرائب على الأرباح، وعلى أساس توفر هذه القواعد يتم الحكم على فعالية النظام الجبائي من عدمه، وتتمثل هذه المعايير في:[2]

– العدالة في توزيع الأعباء الجبائية على المكلفين، وهذا حسب مقدرتهم الجبائية؛

---

[1] ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1992، ص 265.

[2] ميلود وارزقي، **دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الجبائي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، المجلد 19، العدد 02، ص 437.

– العدالة في معاملة المكلفين الذين لهم نفس الوضعية؛

– فعالية الأوعية الجبائية في تحقيق الأهداف السياسية؛

– ضرورة نمو الأوعية الضريبية بشكل متناسب مع نمو الأنشطة الاقتصادية؛

– البساطة واليقين والشفافية؛

– ضرورة إيجاد آليات رقابية فعالة.

الفرع الخامس: مؤشرات جوزيف ستيجليتز (Joseph Stigtitz)

قام Joseph Stigtitz بوضع خمس مؤشرات عند تصميم أي نظام جبائي فعال، والتي تتمثل في:[1]

– **الكفاءة:** ينص هذا المؤشر على ضرورة عدم تأثير النظام الجبائي على تخصيص الموارد، بل يجب أن يكون داعم للموارد في البلد؛

– **معاملات إدارية بسيطة:** ينص هذا المؤشر على وجوب الاتصاف بالبساطة في المعاملات الإدارية للأجهزة الجبائية، وهذا بغية التحكم قدر الإمكان في التكاليف الإدارية؛

– **المرونة:** ينص هذا المؤشر على وجوب تمتع النظام الجبائي بالمرونة الكافية التي تسمح له بمسايرة التغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للبلد؛

[1] نصيرة يحياوي، فاتح أحمية، **تقييم فعالية الإصلاح الجبائي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني: الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية يومي 12 و13 ماي 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي – البليدة 02، ص 10.

- **المسؤولية السياسية:** ينص هذا المؤشر على ضرورة تصميم نظام جبائي يتمتع فيه المكلفون بالثقة في الضرائب التي يدفعونها، ومدى خدمتها للصالح العام؛

- **العدالة:** ينص هذا المؤشر على ضرورة العدالة بين المكلفين في النظام الجبائي.

وفي الأخير يمكننا القول إنه مهما تعددت المؤشرات المستخدمة في تصميم النظام الجبائي الفعال إلا أن جميع المؤشرات تتقاطع وتتفق في نقاط رئيسية وأساسية، والتي لا يمكن لأي نظام جبائي يتسم بالفعالية أن يخلو منها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على فعالية النظام الجبائي

إن النظام الجبائي وفي طريقه لبلوغ الأهداف التي سطرت له تعترضه وتأثر فيه مجموعة من العوامل التي تقف دون بلوغ أهدافه المحددة مسبقا، وتتمثل أهم هاته العوامل فيما يلي:

الفرع الأول: جمود النظام الجبائي

إن الإبقاء على النظام الجبائي لفترة طويلة دون أي إصلاحات وتغييرات يؤدي إلى تكوين رابطة قوية ذات تقاليد فنية وإدارية، والتي تخص أنواع الضرائب المفروضة والمكلفين بها وطرق تقديرها ومعدلاتها وطرق وتواريخ تحصيلها، وبالتالي تتشكل رابطة متينة بين هذه التقاليد وبين كل من المكلف والإدارة الجبائية، هذه الرابطة القوية تقف في وجه أي تغيير في النظام الجبائي تُقره السلطة السياسية أو التشريعية، لهذا فإن جُمود النظام الجبائي يساهم في تشكيل بيئة تُصَّعِبُ من إحداث إصلاح على النظام لجبائي[1]، وتَرجع هاته الصعوبة إلى سببين رئيسيين هما:

---

[1] نظيرة قلادي، **دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016-2017، ص 9.

أولا: التقاليد الفنية: التقاليد الفنية للنظام الجبائي هي الاستمرار في تطبيق نفس الضرائب على نفس الأوعية الضريبية لمدة طويلة، وهذا ما يجعل المكلفون يتصَدون لأي محاولة تعديل على الضرائب المفروضة (سواء بفرض ضرائب جديدة أو التعديل على الضرائب القديمة)، وهذا ما يسمى بالتخدير الضريبي؛ والذي يَعْتَبِر أن الضرائب الحالية أفضل من الضرائب الجديدة، وذلك نظرا لتعود المكلفين على الضرائب الحالية، وانخفاض حساسيتهم اتجاهها. ومن هذا المنطلق يجب على المُشرِّع في حالة استحداثه لضرائب جديدة أن تكون بسيطة نسبيا، وهذا إلى غاية تعود المكلفين وموظفي الإدارات الجبائية عليها، وبعد استقرارها يمكن رفعها عموديا (زيادة معدلاتها)، وتوسعتها أفقيا (توسعة وعائها).[1]

ثانيا: التقاليد الإدارية: إن تعود موظفي الإدارة الجبائية على أنواع معينة من الضرائب وكيفية حسابها وطرق تحصيلها يغرس فيهم تقاليد معينة في عملهم اليومي والإداري، وهذا ما يجعلهم يقاومون أي تحديث محتمل في النظام الجبائي خوفا من الصعوبة التي قد يواجهونها في عملهم في ظل أي تغيير في أنواع الضرائب أو الفئة المكلفة بها، او طرق تحصيلها.[2]

وللحد من دور هذه التقاليد يتعين على الإدارة الجبائية إشراك موظفي الإدارات الجبائية في التحضير لأي تغيير لتحسيسهم بمدى أهميتهم، واعتبارهم عنصر فاعل في المنظومة الجبائية، بالإضافة إلى برمجة دورات تكوينية للموظفين لإزالة أي صعوبة أو تعقيد ممكن أن تواجههم في ظل الإصلاحات الجديدة.

---

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب – دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] نفس المرجع السابق، ص 163.

الفرع الثاني: الضغط الجبائي

يُعتبر الضغط الجبائي من بين أهم المعوقات التي تؤثر في فعالية النظام الجبائي، هذا الضغط إذا تجاوز مستوياته العادية ينجر عنه نتائج عكسية للضرائب، وبالتالي يبتعد النظام الجبائي عن بلوغ الأهداف المحددة له مسبقا.

أولا: مفهوم الضغط الجبائي: إن فرض الضرائب في أي دولة وفي أي نظام جبائي ينعكس على المكلفين بصفة مباشرة إما على قدراتهم الإنفاقية أو إمكانياتهم الادخارية، أو حتى على حجم استثماراتهم، ولهذا يجب عند تصميم أي نظام جبائي والضرائب المشكلة له مراعات قُدرات المكلفين حتى لا تشكل هذه الضرائب ضغطا كبيرا على المكلفين.

الضغط لغة هو الشدة والتضييق على الشيء بصورة يصعب تحملها.

أما اصطلاحا فنجد أن هناك عديد التعاريف التي قُدمت للضغط الجبائي، ونذكر منها:

– فقد عَرّف عبد المنعم فوزي الضغط الجبائي بأنه "كل ما تحدثه السياسة الجبائية من تأثير على سلوك الأفراد في المجتمع، وتعديل خططهم في مجالات الانفاق الاستهلاكي، والادخاري، والاستثماري".[1]

– كما عُرّف الضغط الجبائي بأنه التأثير الذي يمكن أن تحدثه عملية فرض الضرائب المتنوعة.[2]

ومن كل ما سبق نستنتج أن الضغط الضريبي هو وجود ضرائب كثيرة وكبيرة يدفعها المكلف مما ينتج عنها شدة وتضييف على المكلفين بصورة يصعب تحملها، هذا الضغط إذا وصل إلى حد

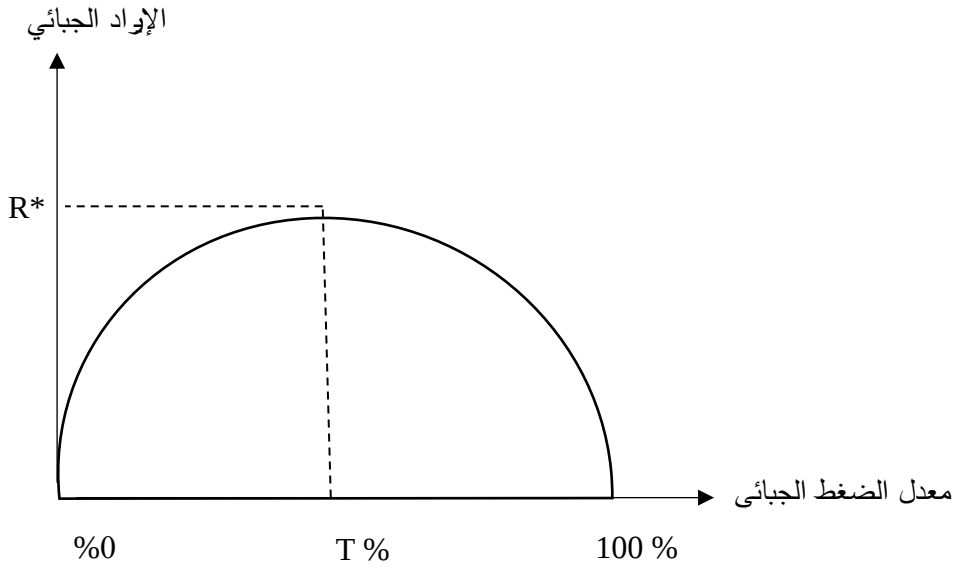
---

[1] عبد المنعم فوزي، **النظم الضريبية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1973، ص128.

[2] جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 264.

معين يدفع بالمكلفين إلى البحث عن طرق تجعلهم يتجنبون دفع هذه الضرائب، وهذا ما تم التعبير عنه في منحنى لافر.

الشكل رقم (1-4): منحنى لافر - Courbe de Laffer



La Source: WANNISKI Jude, **Taxes - revenues - and the « Laffer curve »**, vol 50, The Public Interest, 1978, p 4.

يتضح من منحنى لافر الوارد في الأعلى أنه كلمى ارتفع معدل الضغط الجبائي [0% -T%] ارتفعت معه الإيرادات الجبائية إلى أن يصل معدل الضغط الجبائي إلى نسبة معينة (T%) تَعْظم عندها الإيرادات الجبائية، وتصل إلى أعلى مستوياتها (R*)، بعد هذا المستوى للضغط الجبائي [T% – 100%] تصبح هناك علاقة عكسية بين الضغط الجبائي والايرادات الجبائية، أي أن الضرائب يصبح لها أثر عكسي على الإيرادات الجبائية بسبب عدم تحمل المكلفين للضغط الكبير لهذه الضرائب، وبالتالي يلجؤون إلى طرق معينة لعدم دفع الضرائب، وهذا ما ينتج عنه انخفاض في الإيرادات الجبائية.

ثانيا: أنواع الضغط الجبائي وقياسه: يُقسم الضغط الجبائي حسب العديد من الكُتاب وفي العديد من المؤلفات إلى نوعين:

1. الضغط الجبائي الفردي: يُنظر إلى الضغط الجبائي الفردي من جانب جزئي، أي النسبة التي تشكلها الاقتطاعات الضريبية إلى دخل الفرد، وعليه لحساب معدل الضغط الجبائي الفردي (PFI) نرمز لدخل الفرد بالرمز R، ومجموع الاقتطاعات الضريبية بالرمز I، وبالتالي تكون علاقة حساب معدل الضغط الجبائي الفردي بالشكل التالي:[1]

$$PFI = (\sum I/R) \times 100$$

إلا أن العلاقة التي سبق ذكرها لحساب الضغط الجبائي الفردي قد تكون نتائجها غير دقيقة بسبب إهمال هاته العلاقة للضرائب غير المباشرة، والتي تكون مدمجة في أسعار السلع مستهلكة.

2. الضغط الجبائي الإجمالي: يُنظر إلى الضغط الجبائي حسب هذا النوع من جانب كلي، أي النسبة التي تشكلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من الضرائب (مباشرة وغير مباشرة) والرسوم مقارنة بالناتج الداخلي الخام، وبالتالي تكون العلاقة الرياضية لحساب معدل الضغط الجبائي الإجمالي بالشكل التالي:[2]

$$PFG = (\sum I/PIB) \times 100$$

حيث:

- PFG: الضغط الجبائي الإجمالي؛

- I: الإيرادات الجبائية؛

---

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، الطبعة الرابعة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 183.

[2] عبد الرحيم شيبي، محمد بن عزة، **قياس الضغط الجبائي الأمثل في الجزائر: دراسة قياسية وفق مقاربة خطية ولا خطية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 372.

- PIB: الناتج الداخلي الخام.

الفرع الثالث: الازدواج الضريبي

يُعتبر الازدواج الضريبي ظاهرة تحظى بالاهتمام المحلي والدولي، وهذا لكونها تشكل حاجزا أمام فعالية الأنظمة الجبائية، وسعيها لبلوغ أهدافها، ولهذا اهتم بدراستها العديد من المفكرين والكتاب.

أولا: مفهوم الازدواج الضريبي: يُعرف الازدواج الضريبي بأنه فرض الضريبة أكثر من مرة على نفس الشخص أو نفس المال[1]. كما يعرف بأنه فرض ضريبتين من نفس النوع على وعاء ضريبي واحد خلال نفس الفترة الزمنية، وبالتالي تَحَمُّل مكلف واحد لهاتين الضريبتين.[2]

وحتى نقول أن هناك ازدواج ضريبي يجب توفر العناصر التالية:[3]

- وحدة الشخص التي تفرض عليه الضريبة؛
- وحدة الضريبة المفروضة؛
- وحدة المادة الخاضعة للضريبة؛
- وحدة الفترة المفروضة فيها الضريبتين.

---

[1] حسين نور حمزة، **الازدواج الضريبي الدولي وسبل علاجه**، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 35، العدد 01، 2020، ص 269.

[2] فوزي عطوي، **المالية العامة (النظم الضريبية والموازنة الدولية)**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 251.

[3] فاتح بن شعوان، النوري حاشي، **الازدواج الضريبي وطرق تفاديه ومعالجته**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 30-32.

ثانيا: أنواع الازدواج الضريبي: يمكن تصنيف الازدواج الضريبي حسب عدة معايير، ومن بين هذه المعايير نجد معيار النطاق الجغرافي ومعيار القصد، وفي ما يلي نتطرق إلى أنواع الازدواج الضريبي حسب المعايير التي سبق ذكرها:[1]

1. معيار النطاق الجغرافي: حسب هذا المعيار ينقسم الازدواج الضريبي إلى:

1.1- الازدواج الضريبي المحلي: هذا النوع من الازدواج الضريبي يتحقق إذا توفرت شروطه داخل حدود الدولة الواحدة، أي أن المكلف يدفع كلا الضريبتين داخل حدود بلد واحد.

2.1- الازدواج الضريبي الدولي: هذا النوع من الازدواج الضريبي يتحقق إذا توفرت شروطه بين دولتين أو أكثر، أي أن المكلف تُفرض عليه الضريبة أكثر من مرة واحدة من قبل أكثر من دولة، ويحدث هذا الازدواج بسبب عدم التنسيق بين الدول في اعداد وتطبيق التشريعات الضريبية.

2. معيار القصد: حسب هذا المعيار ينقسم الازدواج الضريبي إلى:

1.2- الازدواج الضريبي المقصود: هو ذلك الازدواج الضريبي الذي يتحقق بنية وقصد من المُشرِّع الجبائي لتحقيق أهداف مالية، اقتصادية، أو اجتماعية.

2.2- الازدواج الضريبي الغير مقصود: هو ذلك الازدواج الضريبي الذي يتحقق بغير قصد من المُشرِّع الجبائي، وغالبا ما نجد هذا النوع في الازدواج الضريبي الدولي بسبب استقلال كل دولة في اعداد تشريعاتها، وعدم تنسيقها مع باقي الدول.

---

[1] جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص ص 260-262. (بتصرف)

ثالثا: أسباب انتشار الازدواج الضريبي: إن انتشار ظاهرة الازدواج الضريبي على المستوى المحلي أو حتى على المستوى الدولي يمكن أن يرجع للعديد من الأسباب، والتي نوجزها فيما يلي:[1]

– سعي الدولة لزيادة إيراداتها الجبائية لتغطية نفقاتها، وهذا ما يدفعها إلى فرض نفس الضريبة عدة مرات، أو فرض ضرائب متشابهة على نفس الوعاء الضريبي؛

– سعي الدولة لرفع معدل الضريبة بطريقة غير مباشر، وذلك بفرض ضريبة جديدة على نفس الوعاء الضريبي؛

– سعي الدولة إلى تمييز فئة معينة من المكلفين بفرض ضريبة خاصة بهم، بالإضافة إلى فرض ضريبة عامة على جميع المكلفين، وعليه فإن الفئة المعنية تخضع لضريبة خاصة وأخرى عامة؛

– انتشار الشركات متعددة الجنسيات؛

– السهولة في تحويل رؤوس الأموال دوليا؛

– مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول.

الفرع الرابع: التهرب الضريبي

تتجلى فعالية النظام الجبائي من خلال التضامن الذي يحصل بين الإدارة الجبائية والمكلفين، ويحدث هذا التضامن إذا التزم المكلف بجميع واجباتها الضريبية، إلا أن هذا الالتزام غالبا ما يكون

[1] مولود مليكاوي، **أساسيات في الضريبة المحلية والدولية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 105.

نسبي وغير مطلق بسبب لجوء المكلف إلا التهرب الضريبي حتى يتمكن من عدم دفع الضرائب الواجبة عليه.

أولا: مفهوم التهرب الضريبي: لقد تنوعت وتعددت مفاهيم التهرب الضريبي عند مختلف الباحثين، وسنتطرق إلى مفهومه من الناحية اللغوية ومن الناحية الاصطلاحية.

يُعّرف التهرب لغة بأنه الفرار سرًا والتخفي، أي التواري وترك منطقة سلطة الحكم لتجنب العقاب، أو الهروب بأموال مسروقة، أو اخفاء غنيمة تم اكتسابها بطريقة غير قانونية.

أما اصطلاحا فقد عرفه (Lucien Mehl) بأنه: التحايل على القوانين الجبائية بغية تجنب فرض الضريبة، أو بغية التخفيض من الوعاء الضريبي.[1]

كما عرفه (جامع أحمد) بأنه "تخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الضريبي".[2]

كما عَرّف (Cartou Louis) التهرب الضريبي بأنه "مجموعة الخطوات التي يقوم بها المكلف من أجل وضع مادته الخاضعة للضريبة في متناول النظام الجبائي، والذي يمنحه أحسن وأكثر امتيازات".[3]

---

[1] MEHL Lucien, BELTRAME pierre, **science et technique fiscal**, vol 2, Presses universitaires de France, France, 1959, p 733.

[2] أحمد جامع، **علم المالية العامة: فن المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص 244.

[3] نصر رحال، سهام موفق، **الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2018، ص 234.

كما تم تعريف التهرب الضريبي بأنّه الإجراءات القانونية أو الغير قانونية التي يلجأ إليها المكلفون للتخفيض من الالتزامات الجبائية المستحقة عليهم.[1]

ومن التعاريف السابقة يمكننا القول إن التهرب الضريبي هو سعي الفرد إلى التخلص بشكل جزئي أو كلي من التزاماته الضريبية بأي أسلوب كان.

وبالإضافة إلى التعاريف السابقة توجد العديد من التعاريف الأخرى للتهرب الضريبي، والتي يتعذر علينا ذكرها كلها، وما تم ملاحظته في هذه التعاريف أن التهرب الضريبي يكون بشكلين، إما بدون خرق للقانون وهذا ما يسميه الباحثون بالتهرب الضريبي المشروع، أو بخرق القانون وهو ما يسمى بالتهرب الضريبي غير المشروع، ويمكن تعريف هاذين الشكلين كما يلي:

1. التهرب الضريبي المشروع: ويسمى أيضا بالتجنب الضريبي، ويكون باستغلال المكلف للثغرات القانونية الموجودة في التشريع الجبائي، وبالتالي يتجنب هاته الضرائب دون أن يخالف القوانين، أو بالابتعاد عن مسببات التكليف.[2]

2. التهرب الضريبي غير المشروع: ويسمى أيضا بالغش الضريبي، وهو التصرف الذي يعمل من خلاله المكلف عن قصد على التقليل من أعبائه الجبائية بالاعتماد على طرق غير مشروعة، وهذا بهدف التستر على دخله الحقيقي والذي يعتبر كوعاء للضريبة.[3]

---

[1] ALM James, MARTINEZ-VAZQUEZ Jorge, MCCLELLAN Chandler, **Corruption and firm tax evasion**, Journal of Economic Behavior & Organisation, vol 124, 2016, p147.

[2] غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[3] محمد دوة، **أثر الفساد على فعالية النظام الجبائي التحديات والحلول –دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، الجزائر، 2016–2017، ص 107.

ثانيا: مظاهر وآثار التهرب الضريبي:

1. مظاهر التهرب الضريبي: تتمثل الحالات والمظاهر التي يلجأ من خلالها المكلفون (خصوصا في الجزائر) للتهرب الضريبي فيما يلي:[1]

– عدم التصريح بمبالغ السلع التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة، وذلك عن طريق البيع بدون فاتورة؛

– تزوير وثائق للاستناد عليها عند تقديم طلب خصم أو إعفاء استرجاع الرسم على القيمة المضافة؛

– التعمد في نسيان تقييد عمليات في الدفتر اليومي من أجل تخفيض الإيرادات، وتخفيض العبء الضريبي المقابل له؛

– استخدام أسماء تجار وسجلات تجارية غير صحيحة، وهذا لزيادة الأعباء وتخفيض الضرائب؛

– إنشاء شركات الواجهة التمويهية، والتي تتضمن العديد من الممارسات المشبوهة مثل التشطيب، تحويل الشركات، تغيير مناطق ممارسة النشاط؛

– شبكات الاحتيال العابرة للقارات والتي تلجأ حتى إلى ارتكاب جرائم من أجل الحفاظ على مصالحها مثل تجارة التبغ والممنوعات...الخ.

2. آثار التهرب الضريبي: التهرب الضريبي ظاهرة سلبية تظهر آثارها على عدة مجالات، ومن بين الآثار التي تنتج عن التهرب الضريبي نجد:

---

[1] ناصر شرقي، **التهرب الضريبي آثاره وسبل مكافحته بالإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011–2012، ص ص 239–240.

1.2- آثار اقتصادية: إن للضرائب دور مهم في الحياة الاقتصادية نظرا للأهداف الاقتصادية والمالية المتعددة التي تسعى لبلوغها، وبالتالي فإن تَملُّص الأفراد من دفع التزاماتهم الضريبية يترك آثار سلبية في النواحي الاقتصادية للبلد، ومن بين الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي نجد:[1]

– التأثير على المنافسة؛ في مجال المنافسة الاقتصادية تسعى المؤسسات إلى التخفيض من أعبائها قدر الإمكان، وبالتالي فإن المؤسسات التي تتهرب من دفع الضرائب تكون في موقف قوة من ناحية المنافسة مقارنة بالمؤسسات التي تدفع الضرائب، وهذا ما يجعل من التهرب الضريبي عامل يؤثر على المنافسة بشكل سلبي، ويشجع المؤسسات الملتزمة جبائيا على التهرب الضريبي حتى تستطيع منافسة المؤسسات المتهربة من ناحية التكلفة؛

– توجيه الأنشطة الاقتصادية؛ إن التهرب الضريبي يدفع بالأفراد للتوجه والاستثمار في الأنشطة التي يكون فيها التهرب الضريبي سهلا مقارنة بالأنشطة الأخرى، وبالتالي فإن توجه الأفراد للاستثمار في مجال معين في هذه الحالة ليس سببه اقتصادي بل سببه التهرب الضريبي؛

– ندرة الأموال؛ إن التهرب الضريبي يساهم في ندرة الأموال في البلد، فالمكلف الذي يتهرب عن دفع التزاماته الضريبية يعمل بشتى الطرق لإخفاء أمواله حتى لا ينكشف أمره في حالة الرقابة الجبائية، وهذا ما يدفعه لاكتناز أمواله خارج الدورة الاقتصادية؛

– عرقلة النمو الاقتصادي؛ إن كل الآثار التي تم ذكرها سابقا (التأثير على المنافسة، توجيه الأنشطة الاقتصادية ليس لأسباب اقتصادية، اكتناز الأموال خارج الدورة الاقتصادية) كلها أسباب تعمل على عرقلة النمو الاقتصادي في البلد.

---

[1] فدوى خنفري، علي اليزيد، **مدى فعالية النظام الجبائي الجزائري في التقليل من ظاهرة الغش الضريبي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص ص 161-162.

2.2- آثار اجتماعية: إن التهرب الضريبي ظاهرة تتعدى آثارها النواحي الاقتصادية، فيمكن للتهرب الضريبي أن يترك آثار سلبية على النواحي الاجتماعية، والتي من بينها:

- زرع ثقافة اللامواطنة ونشأة مواطن فاسد؛ إن تعود الأفراد على التهرب الضريبي يغرس فيهم ثقافة اللامواطنة فهم لا يساهمون في مساعدة بلدهم بأي شكل، كما أن تعود الفرد على التهرب الضريبي يجعل منه مواطن يقبل بالفساد في جميع المجالات، وهو ما يساهم في نشأة مواطن فاسد؛

- زيادة الفقر؛ تعمل الدُول التي يكثر فيها التهرب الضريبي على تعويض تلك الموارد الضريبية بفرض ضرائب غير مباشرة والتي يصعب فيها التهرب، وبالتالي فإن أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة هم من يتحملون تعويض المبالغ الضريبية التي تهرب عن دفعها المستثمرون؛[1]

- حرمان الأفراد من التمتع بالمشروعات النافعة في شتى المجالات.

ثالثا: وسائل مكافحة التهرب الضريبي: تسعى جميع الدول من خلال أنظمتها الجبائية والقضائية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي لما لها من آثار سلبية من الناحية المالية والاقتصادية، وحتى الاجتماعية، وتستخدم الدول وسائل متعددة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي منها ما هو وقائي ومنها ما هو عقابي (زجري)، ومن بين هذه الوسائل نذكر:

1. وسائل وقائية: تسعى الدُول من خلال أنظمتها الجبائية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي كمرحلة أولى بوسائل وقائية، وهذا حتى تخفف من حدوث الظاهرة من أصلها، وتعالج المشكل قبل حدوثه، ومن بين الوسائل الوقائية المعتمدة لمكافحة هذه الظاهرة نجد:

---

[1] سفيان لرادي، **العوامل النفسية والاجتماعية للتهرب الضريبي: دراسة مفاهيمية**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي – البليدة 2، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2017، ص 95. (بتصرف)

- ✓ وضوح ودقة القوانين الجبائية؛ يجب أن تكون القوانين الجبائية واضحة لجميع المكلفين، وخالية من التعقيدات، كما يجب أن تكون دقيقة، وتَسُد جميع المنافذ الممكنة للتهرب الضريبي، وهذا حتى لا تترك أي مجال للمتهربين؛[1]
- ✓ التصريحات الجبائية؛ تسعى الأنظمة الجبائية لمراقبة الأنشطة الاقتصادية عموما، والمكلفين خصوصًا من خلال الزامهم بإيداع تصريحات جبائية شهرية، ثلاثية، سداسية، وسنوية، وهذا حتى يتسنى للإدارات الجبائية مراقبة نشاط المكلفين بصفة مستمرة؛
- ✓ الفاتورة الإلكترونية؛ لجأت العديد من الدول إلى الاعتماد على أسلوب الفاتورة الإلكترونية كأسلوب وقائي لمكافحة التهرب الضريبي، ويعمل هذا الأسلوب على جعل الإدارة الجبائية على علم بجميع عمليات البيع والشراء التي قام بها المكلفون في حينها، ودون أي تأخير، وهذا ما يُصَعب من قدرة المكلفين على التهرب الضريبي؛
- ✓ الرقابة الجبائية؛ يحق للإدارات الجبائية القيام بمراقبة المكلفين بجميع الأساليب المحددة في القوانين الجبائية، وهذا حتى يتسنى لهم اكتشاف المتهربين ومعاقبتهم، كما أن هذا الأسلوب يعمل على التقليل من التهرب الضريبي، فالكثير من المُكلفين لا يلجؤون للتهرب الضريبي خوفا من اكتشاف المراقبين لتهربهم وتعرضهم لغرامات جبائية كبيرة.

2. وسائل عقابية (زجرية): تعتمد مختلف الدول على معاقبة المتهربين ماديا وجزائيا، وهذا لتعويض الموارد الجبائية الضائعة، ولزجر المتهربين، وتخويف باقي المكلفين من التهرب الضريبي، ومن بين الوسائل العقابية المعتمدة لمكافحة التهرب الضريبي نجد:

---

[1] خالد عيادة عليمات، **التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2013، ص 21. (بتصرف)

- ✓ العقوبات الجبائية؛ تلجأ الأنظمة الجبائية لمعاقبة المتهربين بغرامات جبائية، وهذا كعقوبة على تهربهم الضريبي، ولتخويفهم من اللجوء لهذه الطريقة مرة أخرى؛
- ✓ العقوبات الجزائية؛ على غرار الغرامات الجبائية قد تلجأ الإدارة الجبائية لرفع دعوى قضائية على المتهربين لمعاقبتهم جزائيا، وهذا كعقوبة على تهربهم الضريبي، ولتخويف وزجر باقي المكلفين عن اللجوء للتهرب الضريبي.

الفرع الخامس: الفساد الإداري

يُعتبر الفساد الإداري من أهم المعوقات التي يواجهها أي نظام، ومن ظواهر الفساد الإداري التي يواجهها النظام الجبائي خصوصا في الدول النامية نجد: الرشوة، المحسوبية، المحاباة والبيروقراطية هذه الظواهر تَحدُ من فعالية النظام الجبائي وتمنعه من بلوغ الأهداف المسطرة له مسبقا. ولمجابهة هذه الظواهر يجب تعميم الإدارة الإلكترونية ورقمنة جميع المعاملات الجبائية، وبالتالي تكون هناك رقابة آنية ومتعددة الجهات تساهم في الحد من انتشار هذه الظواهر، وتقلل من آثارها على فعالية النظام الجبائي.

الفرع السادس: نقص الإمكانيات المادية والبشرية

حتى يتمكن النظام الجبائي من بلوغ الأهداف المسطرة له يجب توفر كل الإمكانيات والوسائل المادية الضرورية (هياكل إدارية، أجهزة إعلام آلي، برامج إلكترونية...الخ)، والتي تسمح للموظفين بالعمل في أريحية، كما يجب توفير الموارد البشرية الضرورية (بالعدد والكفاءة المناسبين) لتنفيذ الخطط المسطرة مسبقا، وهذا ما يسمح ببلوغ الأهداف التي تم تحديدها للنظام الجبائي.

خلاصة الفصل الأول:

بعد عرض الإطار العام للجباية والنظام الجبائي، ومن خلال كل ما سبق يمكن القول إن الضرائب تمثل أهم مكون في الجباية فهي جزء لا يتجزأ منها، ولهذا كان لابد علينا عند التطرق للجباية أن نتحدث عن الضرائب وكل العناصر المرتبطة بها، وقد تم التوصل إلى أنه في ظل تزايد الأنشطة الاقتصادية، واتساع الدول وزيادة أنشطتها وتغير سياساتها تم تصميم أنظمة جبائية تُعنى بتسيير الشؤون الجبائية في البلد، وتَرسم السياسات لبلوغ الأهداف المسطرة.

كما تم التوصل إلى أنه لتحقيق الأهداف المسطرة للنظام الجبائي لا بد من تصميم نظام جبائي وفق المؤشرات التي تم تحديدها خصيصا لتحقيق فعالية الأنظمة الجبائية، بالإضافة إلى السعي للتحكم في جميع العوامل التي من شأنها أن تؤثر في فعالية النظام الجبائي، كالضغط الجبائي والتهرب الضريبي، والفساد الإداري.

الفصل الثاني: التحصيل الجبائي في ظل المنظومة الجبائية الجزائرية

تمهيد:

تُشكِّل الضرائب والرسوم باختلاف أنواعها البنية الرئيسية للمنظومة الجبائية الجزائرية، وتعتبر عمليتي فرضها وتحصيلها أهم عمليتين ترتكز عليهما المنظومة الجبائية، فتأتي عملية التحصيل الجبائي في آخر مرحلة بعد تحديد أهم الضرائب والرسوم المشكلة للمنظومة الجبائية، وضبط الطرق والأساليب الرئيسية في فرضها على مختلف المكلفين.

تسعى المنظومة الجبائية الجزائرية إلى إعطاء أهمية كبرى للتحصيل الجبائي، وذلك باعتباره الأسلوب الذي يسمح بنقل الديون الجبائية من المكلف إلى الخزينة العمومية، فمن خلاله يمكن الحكم على نجاعة المنظومة الجبائية من عدمها، ويعتبر تحسين التحصيل الجبائي وزيادة فعاليته من أهم النقاط التي يتم التركيز عليها في المنظومة الجبائية، فنجد أن المنظومة الجبائية الجزائرية تعتمد على العديد من الأساليب لتحسين التحصيل الجبائي في البلد، ومن بينها أسلوب الرقابة الجبائية الذي يُعتبر كدعامة رئيسية تساهم في تحسين التحصيل الجبائي.

وحتى يتم الإحاطة بالتحصيل الجبائي في المنظومة الجبائية الجزائرية، يتم في هذا الفصل تقديم صورة عامة عن المنظومة الجبائية الجزائرية والتحصيل الجبائي فيها، بالإضافة إلى تقديم لمحة عن الرقابة الجبائية، والتي تعتبر كأسلوب يساهم في تحسين التحصيل الجبائي.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار العام للمنظومة الجبائية الجزائرية.**
- **المبحث الثاني: الإطار العام للتحصيل الجبائي في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: الرقابة الجبائية كأسلوب لتحسين التحصيل الجبائي في الجزائر.**

المبحث الأول: الإطار العام للمنظومة الجبائية الجزائرية

تُعتبر الضرائب والرسوم المُكوِّن الرئيسي للمنظومة الجبائية الجزائرية على غرار باقي المنظومات الجبائية، حيث تمتاز المنظومة الجبائية الجزائرية بكثرة الضرائب والرسوم المكوّنة لها ما يجعلها منظومة معقدة نوعا ما، ولهذا سعى المُشرِّع الجبائي لتبسيطها عن طريق توفير أنظمة مختلفة لفرض الضرائب والرسوم تتماشى مع طبيعة كل مكلف والنشاط الذي يشغله، وفَرَضَ عليه عدَّة التزامات تصريحية جبائية وفقا للضرائب والرسوم المفروضة عليه، وطبقا للنظام التكليفي الذي يسري عليه.

المطلب الأول: هيكل المنظومة الجبائية الجزائرية

الجزائر وكغيرها من الدول البترولية ينقسم هيكل منظومتها الجبائية إلى مصدرين رئيسيين للإيرادات الجبائية؛ المصدر الأول يتمثل في إيرادات الجباية البترولية؛ أي تلك الضرائب والرسوم التي تُفرض على نشاط المحروقات في البلد، والذي يمثل حصة الأسد في الإيرادات الجبائية للبلد والمصدر الثاني يتمثل في الإيرادات الجبائية العادية؛ أي تلك الضرائب والرسوم التي تُفرض على الأفراد والمؤسسات باستثناء تلك العاملة في نشاط المحروقات.

الفرع الأول: الجباية العادية

تُعتبر الجباية العادية ثاني أهم مصدر جبائي في ميزانية الدولة الجزائرية بعد الجباية البترولية، وتتكون أساسا من مجموعة من الضرائب والرسوم التي تُفرض على الأفراد والمؤسسات، مثل الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية،

الرسم على النشاط المهني ...الخ[1]، ولا يدخل في تكوين الجباية العادية تلك الضرائب والرسوم التي تفرض على المؤسسات الناشطة في مجال المحروقات.

وتتشكل الجباية العادية في الجزائر من الضرائب والرسوم التالية:

أولا: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: تتمثل أهم الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المشكلة للمنظومة الجبائية الجزائرية فيما يلي:

1. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: أُسست الضريبة على الدخل الإجمالي في المنظومة الجبائية الجزائرية لأول مرة في قانون المالية لسنة 1991، حيث تشرح المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الضريبة على الدخل الإجمالي بما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".[2]

1.1- خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي: تمتاز هذه الضريبة بالخصائص التالية:[3]

- **ضريبة سنوية:** أي أنها تستحق على المداخيل الصافية السنوية.

- **ضريبة وحيدة:** أي أنه تُفرض ضريبة واحدة على مجموعة متنوعة من مداخيل الأشخاص.

---

[1] بوعلام ولهي، **أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر**، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014)، يومي 11 و12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 05.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 01.

[3] مصباح حراق، **النظام الجبائي الجزائري – قراءة في البنية والهيكل على ضوء المستجدات الأخيرة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، المجلد 02، العدد 01، 2018، ص ص 284-285.

- **تجمع بين الضرائب النسبية الثابتة والضرائب التصاعدية:** فبعض المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي تخضع إلى ضرائب نسبية ثابتة مثل الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية، وبعض المداخيل يخضع إلى جدول تصاعدي مثل المرتبات والأجور.

- **ضريبة شخصية:** أي أنها تُفرض على الأشخاص الطبيعيين بصف شخصية.

- **ضريبة تصريحية:** أي أنها تُفرض في غالب الحالات بناءً على تصريحات المكلفين.[1]

2.1- المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي: يتشكل الدخل الصافي الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية التالية:[2]

- الأرباح الصناعية والتجارية؛
- أرباح المهن غير التجارية؛
- الأرباح الفلاحية؛
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية.

3.1- الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي: نص قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أن الأشخاص الذين تسري عليهم الضريبة على الدخل الإجمالي هم:[3]

---

[1] عبد الكريم بريشي، **هيكل النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أمين العقال – تامنغست، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2012، ص 278.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 02.

[3] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 03-04.

– الأشخاص الذين يقع موطن تكليفهم في الجزائر.

– الأشخاص الذين يتحصلون على عائدات من مصدر جزائري ولا يقع موطن تكليفهم في الجزائر.

– الأشخاص الذين يتحصلون من مصدر جزائري على أرباح أو مداخيل وتفرض عليها الضرائب في الجزائر بموجب اتفاقية مع بلدان أخرى، وذلك مهما كانت جنسية وموطن تكليف هؤلاء الأشخاص.

ويعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي:[1]

– الأشخاص الذين لديهم دخل صافي أقل من أو يساوي الحد الأدنى للمداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، والمحدد في الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي.

– السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليون من جنسية أجنبية، وذلك عندما تَمنح بلدانهم نفس الامتياز للسفراء والأعوان الدبلوماسيون الجزائريين.

4.1– مكان فرض الضريبة على الدخل الإجمالي: يتم فرض الضريبة على الدخل الإجمالي في:[2]

– محل إقامة المكلف إذا كان له مقر إقامة وحيد.

– مكان تواجد المؤسسة الرئيسية بالنسبة للأشخاص الذين لديهم مقرات إقامة متعددة في الجزائر.

2. الضريبة على أرباح الشركات IBS: أُسست هذه الضريبة في المنظومة الجبائية الجزائرية لأول مرة في إطار قانون المالية لسنة 1991، حيث تشرح المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 05.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 08.

الضريبة على أرباح الشركات بما يلي: "تؤسس ضريبة على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين ..... وتسمى بالضريبة على أرباح الشركات".[1]

1.2- مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات: يتحدد مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات بالمؤسسات والهيئات العمومية الناشطة في المجال الصناعي والتجاري، والشركات مهما كان شكلها باستثناء ما يلي:[2]

- شركات الأشخاص وشركات المساهمة، باستثناء تلك التي تقرر الخضوع لـ IBS.

- الشركات المدنية التي لم تتأسس في إطار شركة أسهم، إلا في حالة ما إذا قررت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.

- الهيئات المعتمدة في إطار التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

- التجمعات التي تنشأ في إطار القانون التجاري.

2.2- معدلات الضريبة على أرباح الشركات: يختلف معدل الضريبة على أرباح الشركات باختلاف نشاط الشركة، وتتمثل هذه المعدلات فيما يلي:[3]

- 19%: بالنسبة للشركات الناشطة في مجال إنتاج السلع؛

- 23%: بالنسبة للشركات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية، بالإضافة للشركات الناشطة في المجال السياحي، باستثناء وكالات السفر؛

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 135.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 136.

[3] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 150.

- 26%: بالنسبة للشركات الناشطة في المجالات غير الخاضعة للمعدلين 19% و23%.

بالإضافة إلى المعدلات المذكورة سابقا تُحدد نسب الاقتطاع من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كما يلي:[1]

- يخضع لاقتطاع من المصدر بمعدل 10%؛ العوائد المتأتية من الديون والودائع، بالإضافة إلى العوائد التي تحصل عليها شركات النقل البحري الأجنبية؛

- 20%: بالنسبة للعوائد المتأتية من المؤسسات في ظل عقد التسيير الخاضع لاقتطاع من المصدر؛

- يخضع لاقتطاع من المصدر بمعدل 30%؛ المبالغ المدفوعة للمؤسسات الأجنبية التي ليس لها منشأة بصفة دائمة في التراب الجزائري، والمبالغ المدفوعة للمخترعين الغير مقيمين في الجزائر؛

- 40%: بالنسبة للعوائد المتأتية من سندات الصناديق غير الإسمية؛

3. الضريبة الجزافية الوحيدة IFU: أُسست الضريبة الجزافية الوحيدة في المنظومة الجبائية الجزائرية لأول مرة في إطار قانون المالية لسنة 2008، حيث حلت هذه الضريبة محل النظام الجزافي الذي كان مطبق في السابق، وتُعوض الضريبة الجزافية الوحيدة الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.[2]

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 150.

[2] عبد المجيد بلحوت، **أثر تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على الإيرادات الجبائية: دراسة حالة الجزائر للفترة (2008-2018)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي البليدة 02، الجزائر، 2019-2020، ص 51.

1.3- مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة: يخضع لمجال تطبيق IFU الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا أو غير تجاري أو حرفي، وكذا التعاونيات الفنية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 8.000.000 دج.[1]

2.3- معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة: تفرض الضريبة الجزافية الوحيدة على رقم الأعمال ويختلف معدلها باختلاف نشاط المكلف، حيث تتمثل معدلاتها فيما يلي:[2]

- 05%: الأنشطة المتعلقة بإنتاج وبيع السلع، والأنشطة التي تعمل وفق الإطار القانوني للمقاول الذاتي، والأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاط التجارة الإلكترونية؛

- 12%: الأنشطة غير تلك الخاضعة لمعدل 05%.

4. الرسم على النشاط المهني TAP: أُسس الرسم على النشاط المهني في المنظومة الجبائية الجزائرية لأول مرة في قانون المالية لسنة 1996، وذلك بعد إدماج الرسم على النشاط المهني والتجاري، والرسم على النشاط غير التجاري، وهو عبارة عن ضريبة مباشرة تتحملها المؤسسة، ويطبق على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي، تجاري أو غير تجاري، ويحسب على رقم الأعمال المحقق من قبل المكلفين.[3]

ومن سلبيات TAP أنه يحسب على رقم الأعمال المحقق من قبل المكلفين وليس على الربح المحقق، فهو لا يراعي النتيجة التي حققوها.

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 282 مكرر 1.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 282 مكرر 4.

[3] ابتسام ذهبية، محمد قراش، **أثر التعديلات الجبائية للرسم على النشاط المهني على الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية النعامة: دراسة قياسية للفترة ما بين 2005-2019**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة لونيسي علي – البليدة 02، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2021، ص 109.

1.4- معدل الرسم على النشاط المهني: يحدد معدل هذا الرسم بـ 1.5%، غير أنه يرفع إلى 03% بالنسبة لنشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب.[1]

وتمنح تخفيضات متنوعة بموجب هذا الرسم، والتي تتمثل فيما يلي:[2]

- تخفيض بـ 25% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية؛

- تخفيض بـ 30%على أنشطة البيع بالتجزئة المرتبطة ببيع مواد تشتمل أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة، وأنشطة التجارة بالجملة؛

- تخفيض بـ 50% بالنسبة لأنشطة البيع بالجملة المرتبطة ببيع مواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة، وأنشطة البيع بالتجزئة التي تخص الأدوية؛

- تخفيض بـ 75% بالنسبة لأنشطة البيع بالتجزئة للبنزين والغاز.

2.4- الاستثناء من تطبيق الرسم النشاط المهني: يستثنى من تطبيق هذا الرسم الفئات التالية:[3]

- المبالغ المحققة والمتعلقة بأنشطة الإنتاج؛

- المبالغ المحققة من بيع المواد واسعة الاستهلاك؛

- المبالغ المحققة من الأنشطة المرتبطة بالتصدير؛

- رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة والمرتبط بأنشطة السياحة والفندقة؛

- المبالغ المحققة من البيع بالتجزئة للمواد الاستراتيجية التي لا يفوق هامش الربح فيها 10%.

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 222.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 219.

[3] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 220.

ملاحظة:

لقد تم إلغاء الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 2024، وقد تم استبداله بالرسم المحلي للتضامن والذي يفرض على أنشطة نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، والنشاطات المنجمية، وهذا بنفس المعدلات التي كان يفرض بها الرسم على النشاط المهني على هذه الأنشطة.

5. الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين: أُسس هذا الرسم في المنظومة الجبائية الجزائرية لأول مرة في قانون المالية لسنة 2022، وهو عبارة عن رسم يُفرض على المستخدمون الذين يقيمون في التراب الجزائري[1]، حيث يهدف تطبيق هذا الرسم إلى:

– تمويل دورات التكوين التي تتكفل بها الهيئات المختصة؛

– حث المؤسسات على القيام على مستواها بدورات تدريبية.

1.5– الإعفاءات في الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين: يعفى من هذا الرسم:[2]

– المؤسسات والإدارات العمومية؛

– المستخدمون الذين لا يتجاوز عدد عمالهم 19 عامل يعفون من الرسم على التكوين المهني.

2.5– وعاء الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين: يتحدد معدل الرسم التكوين المهني والرسم على التمهين كما يلي:[3]

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 196 مكرر.
[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 196 مكرر 01.
[3] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 196 مكرر 02.

– بالنسبة للرسم على التكوين المهني: 01% من الكتلة السنوية للأجور، وذلك قبل خصم المساهمات الاجتماعية والضريبة على الدخل.

– بالنسبة للرسم على التمهين: 01% من الكتلة السنوية للأجور، وذلك قبل خصم المساهمات الاجتماعية والضريبة على الدخل.

ويمكن للمعدل الفعلي لهاذين الرسمين أن يقل عن النسبة المحددة بـ 01%، وذلك في حالة إنفاق المؤسسة لنفقات على التكوين أو التمهين خلال السنة المحددة، وفي هذه الحالة يتم تحديد المعدل الفعلي لهاذين الرسمين كما يلي:[1]

المعدل الفعلي = 01% – (النفقات المتعلقة بالتكوين المهني / كتلة الأجور للسنة المحددة)

6. الرسم العقاري: هو رسم يفرض على الممتلكات المبنية والغير مبنية، والتي تتواجد فوق الأراضي الجزائرية، ما عدا تلك المعفاة من الضرائب بنص قانوني.

1.6– الملكيات الخاضعة للرسم العقاري: يُفرض الرسم العقاري بالنسبة للملكيات غير المبنية على الأراضي التي تتواجد في المناطق العمرانية، والمحاجر، والمرامل، والمناجم، والأراضي الفلاحية.[2]

أما بالنسبة للملكيات المبنية فيفرض الرسم العقاري على الممتلكات المخصصة لإيواء الأفراد أو لتخزين السلع، والممتلكات المخصصة لممارسة الأنشطة التجارية المتواجدة في محيط المطارات والموانئ والسكك الحديدية، وأراضي البنايات.[3]

---

[1] المديرية العامة للضرائب، قسم التشريع والتنظيم الجبائيين والشؤون القانونية، **المنشور رقم 19 المؤرخ في 14 فبراير 2023**، ص 05. **(أنظر الملحق رقم 03)**

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 261 – د.

[3] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 249.

2.6- معدلات الرسم العقاري: الملكيات غير المبنية يفرض عليها معدل 03% بالنسبة للأراضي الفلاحية، ومعدل 05% على الممتلكات المتواجدة في المناطق غير العمرانية، ومعدل بين 05% و10% حسب المساحة بالنسبة للأراضي المتواجدة في المناطق العمرانية.[1]

أما بالنسبة للملكيات المبنية فيفرض معدل 03% بالنسبة للملكيات تامة البناء، وتفرض زيادة في المعدل بـ 07% على الممتلكات الثانوية غير المستغلة.[2]

7. رسم التطهير: يفرض هذا الرسم بصفة سنوية في الأماكن التي تتواجد بها هيئات لرفع القمامة المنزلية.[3]

8. الضريبة على الثروة: تفرض الضريبة على الثروة على الفئات التالية:[4]

- الملكيات المتواجدة بالجزائر أو خارج الجزائر، بالنسبة للأشخاص الطبيعيون الذين يمتلكون مقر جبائي في الجزائر.

- الممتلكات المتواجدة بالجزائر، بالنسبة للأشخاص الطبيعيون الذين لا يمتلكون مقر جبائي في الجزائر.

9. حقوق التسجيل DE: يُفرض هذا الرسم على تسجيل العقود بصفة رسمية في الإدارات، ويكون إما بنسبة محددة أو بشكل تصاعدي على عقود نقل الملكية أو حقوق الانتفاع بالأموال المنقولة أو غير المنقولة، وذلك مهما كان الطرفين أحياء أو عمليات الإرث، وكذلك بالنسبة لعقود قسمة الأموال

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 261-ب.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 261-ز.

[3] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 263.

[4] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 274.

المنقولة، ويحدد معدل هذا الرسم بمعدل 05% عن عمليات الإيجار أو التنازل عن العقارات أو المنقولات، وتحسب قيمة الرسم من المبلغ الوارد في العقد.[1]

10. حقوق الطابع DT: يُفرض DT على الوثائق المرتبطة بالمحررات والعقود المدنية والقضائية[2]، وهناك العديد من الأمثلة عن حقوق الطابع والتي نذكر منها: طابع عقود النقل، طابع جواز السفر، طابع رخصة الصيد، طابع رخصة البناء، طابع بطاقة التعريف ...إلخ.

ثانيا: الضرائب غير المباشرة: تتمثل أهم الضرائب غير المباشرة المشكلة للمنظومة الجبائية الجزائرية فيما يلي:

1. الرسم على القيمة المضافة TVA: أُسس هذا الرسم في المنظومة الجبائية الجزائرية لأول مرة في إطار قانون المالية لسنة 1991، وذلك تعويضا للرسمين اللذين كان معمول بهما سابقا، وهما الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS).[3]

والرسم على القيمة المضافة هو عبارة عن ضريبة غير مباشرة تفرض على الاستهلاك، وتعتبر المؤسسة مطالبة به بمجرد وقوع الحدث المنشئ له، والذي يختلف حسب العمليات المحققة.[4]

1.1- مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة: يتمثل مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة في النقاط التالية:[5]

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون التسجيل**، الجزائر، 2023، المادة 04،221.

[2] صالح بزة، أمينة بن خزناجي، جباية المؤسسة، ط2، دار الباحث للنشر والإشهار، الجزائر، 2022، ص 143.

[3] منصور بن أعماره، **الرسم على القيمة المضافة**، ط 2، دار هومه، الجزائر، 2011، ص 42.

[4] لطفي شعباني، **جباية المؤسسة**، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2017، ص 184.

[5] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الرسوم على رقم الأعمال**، الجزائر، 2023، المادة 01.

– العمليات التي تنجز في الجزائر والمتعلقة بالبيع والمعاملات العقارية والخدمات، والتي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا؛

– العمليات التي تخص الاستيراد.

2.1– الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة: يتمثل الحدث المنشئ لهذا الرسم في:[1]

– العمليات المرتبطة بالبيع؛ من التسليم القانوني للبضاعة.

– العمليات التي تخص الأشغال العقارية؛ عند قبض الثمن بصفة كلية أو جزئية.

– العمليات التي تخص التسليم للذات من المنقولات المنجزة والعمليات العقارية؛ عند التسليم.

– العمليات المرتبطة بالواردات؛ عند مرور البضاعة على الجمارك.

– العمليات المرتبطة بالصادرات الغير معفاة من الرسم؛ عند مرورها على الجمارك.

– العمليات المرتبطة بالخدمات؛ عند قبض الثمن بصفة كلية أو جزئية.

3.1– معدلات الرسم على القيمة المضافة: يطبق هذا الرسم في الجزائر بالمعدلات التالية:[2]

– المعدل العادي: 19%.

– المعدل المخفض: 09%.

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الرسوم على رقم الأعمال**، الجزائر، 2023، المادة 14.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الرسوم على رقم الأعمال**، الجزائر، 2023، المادة 28 مكرر.

2. الرسم على المنتجات البترولية: يُفرض هذا الرسم على المنتجات البترولية والتي تماثلها، سواءً أكانت مستوردة أو منتجة محليا، وتعفى من هذا الرسم المنتجات البترولية المصدرة، وتتحدد معدلات الرسم على المنتجات البترولية كما يلي:[1]

- البنزين الممتاز: 1600 دج/هكتلتر.
- البنزين العادي: 1700 دج/هكتلتر.
- البنزين الخالي من الرصاص: 1700 دج/هكتلتر.
- غاز أويل: 900 دج/هكتلتر.
- غاز البترول المميع والوقد: 01 دج/هكتلتر.

3. الرسم الداخلي على الاستهلاك: أُسس هذا الرسم في المنظومة الجبائية الجزائرية لأول مرة في قانون المالية لسنة 1991، ويتضمن مجال تطبيقه مجموعة من السلع المضرة بالصحة، ومنه يمكننا القول أنه بغض النظر عن الهدف المالي من وراء فرض هذا الرسم هناك هدف اجتماعي وهو التقليل من استهلاك هذه السلع المضرة بالصحة، والمتمثلة في الجعة، السجائر، التبغ، الكبريت والسيجار، ويتم تحديد مبلغ الرسم الداخلي على الاستهلاك بنسب معينة من الوعاء الخاضع للرسم، هذا الأخير يتم تحديده بالهيكتولتر في الجعة، وبالكيلوغرام في السلع التبغية.[2]

4. رسوم الضمان والتعيير: يتم تطبيق هاذين الرسمين في المنظومة الجبائية الجزائرية كما يلي:

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الرسوم على رقم الأعمال**، الجزائر، 2023، المادة 21،23.

[2] لطفي شعباني، مرجع سبق ذكره، ص 224

1.4- رسم الضمان: يخضع لهذا الرسم كل من الذهب والفضة والبلاتين، ويحسب هذا الرسم حسب حجم المعدن النفيس، حيث يخضع كل هكتوغرام من المعدن النفيس إلى رسم الضمان كما يلي:[1]

- الذهب: 8.000 دج؛ البلاتين: 20.000 دج؛ الفضة: 150 دج.

2.4- رسم التعيير: يخضع لهذا الرسم كل من الذهب والفضة والبلاتين، وتحدد قيمة رسم التعيير كما هو محدد في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-1): مبالغ إخضاع مصنوعات الذهب، البلاتين والفضة لرسم التعيير.

نوع التعيير / المعدن النفيس	التعيير بنجمة العيار	التعيير بالبوثقة	التعيير بالتبليل
الذهب	06 دج/ ديكا غرام	100 دج/ لكل عملية	/
البلاتين	12 دج/ ديكا غرام	150 دج/ لكل عملية	/
الفضة	04 دج/ هكتو غرام (عندما يقل عن 400 غرام)	/	20 دج/ لكل عملية
	16 دج/ هكتو غرام (عندما يزيد عن 400 غرام)		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المادة 342 من **قانون الضرائب غير المباشرة** لسنة 2023.

5. الرسوم والحقوق الجمركية DD: أُسس هذا الرسم لأول مرة في الجزائر سنة 1963 بموجب الأمر 63-414 المؤرخ في 10/28/ 1963، وقد خضع إلى تعديلات متعددة بموجب قوانين المالية

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب غير المباشرة**، الجزائر، 2023، المادة 340.

التي تصدر في كل سنة، وتعتبر الرسوم الجمركية من الضرائب غير المباشرة التي تُفرض على السلع التي تجتاز الحدود الجغرافية للدولة، سواءً في حالة الدخول أو الخروج.

والرسوم الجمركية هي الحقوق التي تتولى إدارة الجمارك مهمة تحصيلها من خلال العمليات التجارية الدولية (تصدير واستيراد)[1]، وتعتبر الرسوم الجمركية من أهم أدوات السياسة المالية للدولة خصوصا في مجال دعم الموارد المالية للدولة، بالإضافة إلى كونها وسيلة تستخدم لدعم الصادرات والتحكم في الواردات، وذلك من خلال التخفيض والزيادة في معدلاتها.

1.5- أنواع الرسوم الجمركية: تتمثل أنواعها عموما فيما يلي:[2]

- **الرسوم النوعية:** حيث تُفرض في هذه الحالة على أساس الخصائص النوعية للسلعة كنوع السلعة أو حجمها أو عددها، وتتصف DD في هذا النوع بقيمتها الثابتة لكل وحدة من السلع المستوردة.

- **الرسوم القيمية:** وهي عبارة عن نسبة مئوية حيث تُفرض في هذه الحالة على أساس قيمة السلع.

- **الرسوم المركبة:** حيث تتشكل DD في هذا الصدد من جزء نوعي (ثابت)، وجزء قيمي (متغير) يحدد بنسبة مئوية.

2.5- معدلات الرسوم الجمركية: تخضع عمليات التصدير والاستيراد في الجزائر إلى DD النوعية، وDD القيمية، وهذه الأخيرة تُفرض بنسب مختلفة، والتي تحددها قوانين المالية في كل سنة، وتتمثل

---

[1] نسيمة شداني، ناصر حمودي، **خصوصية إجراءات التحصيلات الجمركية في التشريع الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2021، ص 840.

[2] نبيل جحا، عبد القادر جلال، **أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإيرادات العمومية للدولة – حالة الجزائر – (دراسة تحليلية 2010-2018)**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر، الجزائر، المجلد 14، العدد 02، 2020، ص 283.

معدلاتها عوما في خمس معدلات: المعفاة 00%، المعدل المخفض 05%، المعدل الوسيطي 15%، المعدل المرتفع1 30%، المعدل المرتفع2 60%.

بالإضافة إلى الضرائب غير المباشرة التي تم التطرق إليها تتضمن المنظومة الجبائية الجزائرية ضرائب غير مباشرة أخرى لا يكفي المقام إلى التطرق إليها كلها، ولهذا اكتفينا بالتطرق لبعض الضرائب غير المباشرة الأكثر شيوعا فقط.

الفرع الثاني: الجباية البترولية

تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات البترول خصوصا منها الجبائية وذلك باعتبار أن الجزائر دولة نفطية، وتُعتبر الجباية البترولية مصدر هام للإيرادات في المنظومة الجبائية الجزائرية، والتي تعتمد عليها في تغطية مختلف نفقاتها.

أولا: مفهوم الجباية البترولية: عُرّفت الجباية البترولية بأنها مختلف الضرائب والرسوم والأتاوى التي تدفعها الشركات النفطية للدولة المالكة للأرض مقابل حق استكشاف واستغلال حقول النفط[1]، كما عُرّفت الجباية البترولية أيضا بأنها جملة من الاقتطاعات والضرائب التي تحصل عليها الدولة مقابل منحها لحق استغلال ما في باطن الأرض من محروقات، وذلك من الاستخراج إلى البيع.[2]

ثانيا: مكونات الجباية البترولية في المنظومة الجزائرية: تخضع الشركات البترولية الحائزة على عقود محروقات في الأراضي الجزائرية إلى مجموعة من الضرائب والرسوم والإتاوات، ويتم تحديد

---

[1] أحمد بلجيلالي، **أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 07، العدد 14، 2015، ص 78.

[2] الطاهر بعلة، **أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة (2014-2018)**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي – البليدة 02، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 174.

وتوضيح هذه الأخيرة في قانون المحروقات والذي تم تعديله في سنة 2019 بموجب القانون رقم 19-13، وقد احتفظ التعديل الأخير لقانون المحروقات (القانون رقم 19-13) بالكثير من الضرائب والرسوم والإتاوات التي كان منصوص عليها سابقا مع إضافة ضرائب لم تكن موجودة في السابق وإلغاء ضرائب قديمة، وتتمثل الضرائب والرسوم والإتاوات المفروضة على الشركات البترولية الحائزة على عقود محروقات في الأراضي الجزائرية فيما يلي:[1]

- الرسم السياحي؛
- إتاوة المحروقات؛
- ضريبة على دخل المحروقات؛
- الضريبة على الناتج؛
- الضريبة على مكافأة الشريك المتعاقد الأجنبي؛
- الإتاوة الجزافية على الإنتاج المسبق؛
- الرسم العقاري على الأملاك غير تلك المخصصة للاستغلال.

ثالثا: الإعفاءات الجبائية لنشاط المحروقات في المنظومة الجزائرية: يَمنح النظام الجبائي الجزائري والمتعلق بالجباية البترولية جملة من الإعفاءات الجبائية للشركات العاملة في نشاط المحروقات، والتي تتلخص عموما في:[2]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، **القانون رقم 19-13 ينظم نشاطات المحروقات**، الجزائر، 2019، المادة 162، ص 27.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، **القانون رقم 19-13 ينظم نشاطات المحروقات**، الجزائر، 2019، المادة 217، ص ص 34-35.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الذي يخص التجهيزات والمواد والخدمات الخاصة بنشاط المحروقات؛

– الرسم على النشاط المهني؛

–الرسوم الجمركية التي تخص التجهيزات والمواد والخدمات الخاصة بنشاط المحروقات؛

– رسم التوطين البنكي المرتبط بالخدمات المستوردة والمتعلقة بنشاط المحروقات.

المطلب الثاني: أنظمة الإخضاع الضريبي المعتمدة في المنظومة الجبائية الجزائرية

نظرا لاختلاف وتعدد الأنشطة الاقتصادية في البلد من جهة، ولتباين مستوى الإيرادات المحققة من طرف المكلفين ورقم أعمالهم من جهة أخرى، تعتمد المنظومة الجبائية الجزائرية على أنظمة متنوعة للإخضاع الضريبي (Regimes d'Impositions)، وذلك حتى تخلق بيئة جبائية تُناسب جميع فئات المكلفين، وتساعدهم على التماشي مع مختلف الضرائب والرسوم التي تتضمنها المنظومة الجبائية الجزائرية، وتتمثل أنظمة الإخضاع الضريبي المعتمدة في المنظومة الجبائية الجزائرية فيما يلي:

الفرع الأول: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

أُسس نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في المنظومة الجبائية الجزائرية بموجب قانون المالية لسنة 2007، ويُطبق هذا النظام على الأشخاص الطبيعيون الذين يزاولون نشاطا صناعيا تجاريا، أو غير تجاري أو حرفيا، بالإضافة إلى التعاونيات الفنية والتقليدية، والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي

8.000.000 دج، وذلك باستثناء من اختار منهم الخضوع لنظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.[1]

ويمتاز نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بوجود ضريبة واحدة وهي الضريبة الجزافية الوحيدة(*)

في حالة تجاوز رقم الأعمال أو الإيرادات المهنية للمكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة 8.000.000 دج يتم تحويلهم في السنة الموالية إلى نظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية حسب طبيعة المكلف، ولا يمكن للمكلفين الذين تم تحويلهم من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة إلى نظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية الرجوع إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وذلك مهما كان رقم الأعمال أو الإيرادات المهنية المنجزة في السنوات الموالية.[2]

ويستثنى من تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:[3]

- العمليات المتعلقة بالترقية العقارية؛
- النشاطات المتعلقة باستيراد البضائع؛
- النشاطات المتعلقة بتجارة الجملة؛
- الأنشطة التي يمارسها الوكلاء؛
- نشاطات العيادات الخاصة، ومخابر التحاليل الطبية؛

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 282 مكرر 1.

(*) للاطلاع أكثر على الضريبة الجزافية الوحيدة أنظر المطلب الأول من المبحث الأول من الفصل الثاني ص 69

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 282 مكرر 2.

[3] نفس المرجع السابق.

- النشاطات المتعلقة بالإطعام والفندقة؛

- صانعي وتجار المعادن النفيسة؛

- النشاطات المرتبطة بالأشغال العمومية؛

الفرع الثاني: نظام الربح الحقيقي

يعتبر نظام الربح الحقيقي من أهم أنظمة فرض الضرائب والرسوم المعتمدة في المنظومة الجبائية الجزائرية، والذي يعتمد على الوثائق والكشوف المحاسبية كدعامات إثبات، ويخضع لنظام الربح الحقيقي الفئات التالية:

- الأشخاص المعنويون مهما كان رقم أعمالهم السنوي؛

- الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا وتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8.000.000 دج؛

- يخضع بصفة اختيارية لنظام الربح الحقيقي الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا ولم يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8.000.000 دج؛

- الأنشطة التي تم استثناؤها من تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

الفرع الثالث: النظام المبسط للمهن غير التجارية

أُسس النظام المبسط للمهن غير التجارية في المنظومة الجبائية الجزائرية بموجب قانون المالية لسنة 2022، وتم إجراء تعديلات عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2022، ويسري هذا

النظام على المكلفون الذين يحققون إيرادات من صنف أرباح المهن غير التجارية[1]، وذلك عندما تتجاوز إيراداتهم المهنية 8.000.000 دج[2]، كما يمكن تطبيقه اختياريا على المكلفين الذين لا تتجاوز إيراداتهم المهنية 8.000.000 دج.

المطلب الثالث: الالتزامات التصريحية للمكلفين في المنظومة الجبائية الجزائرية

تُعتبر المنظومة الجبائية الجزائرية منظومة تصريحية مثلها مثل المنظومات الجبائية المُعتمدة في العديد من الدول، وهذا ما يجعلها تفرض على المكلفين العديد من الالتزامات التصريحية الجبائية التي تساعد الإدارة الجبائية في أداء مهامها وضمان تطبيق القوانين الجبائية من جهة، كما تساعد الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي من جهة أخرى، كما أن أداء المكلفين لالتزاماتهم التصريحية الجبائية وفق ما حدده القانون يُبين حسن نيتهم في أداء واجباتهم الجبائية.

ويمكننا القول أن الالتزامات التصريحية الجبائية للمكلفين تختلف باختلاف أنظمة الإخضاع الضريبي(*) التابعين لها، إلا أن هناك التزامات جبائية مشتركة بين جميع المكلفين وذلك مهما كان نوع نظام الإخضاع الضريبي المطبق عليهم، وتتمثل أهم الالتزامات التصريحية الجبائية للمكلفين في المنظومة الجبائية الجزائرية فيما يلي:

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 34 مكرر.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، **قانون المالية التكميلي لسنة 2022**، الجزائر، 2022، المادة 18، ص 08.

(*) يمكن الاطلاع على أنظمة الاخضاع الضريبي المعتمدة في المنظومة الجبائية الجزائرية في المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني ص 82

الفرع الأول: التزامات تصريحية جبائية مشتركة

كما أن هناك التزامات تصريحية جبائية تختلف حسب نظام الإخضاع الضريبي المطبق على المكلف فإن هناك التزامات تصريحية جبائية موحدة بين جميع المكلفين، وذلك باختلاف أنظمة الإخضاع الضريبي المطبقة عليهم، وتتمثل هذه الالتزامات التصريحية الجبائية فيما يلي:

أولا: التصريح بالوجود: يجب على المكلفين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة الجزافية الوحيدة أن يقدموا خلال 30 يوم الأولى من بداية مزاولة النشاط تصريح بالوجود إلى الإدارة الجبائية التابعين لها، وذلك وفق النموذج ج 08 (G08) (*)

ثانيا: التصريح بالرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين: يجب على المكلفين الخاضعين للرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين تقديم تصريح جبائي(**) للإدارة الجبائية التابعين لها قبل 21 فيفري من السنة الموالية.

ثانيا: التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والأجور: يجب على الأشخاص الطبيعيين (مهما كان نظام الإخضاع الضريبي المطبق عليهم) الذين يدفعون رواتب وأجور بصفتهم مستخدمين أن يقوموا بتقديم تصريح نموذج سلسلة ج–29 (G29) (***) للإدارة الجبائية التابعين لها قبل 01 ماي من السنة الموالية، على أن يتضمن هذا التصريح معلومات عن جميع العمال ورواتبهم واقتطاعات الضريبة على الدخل الإجمالي.

(*) نموذج G08، **أنظر الملحق رقم 04**

(**) نموذج التصريح بالرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين، **أنظر الملحق رقم 05**

(***) نموذج G29، **أنظر الملحق رقم 06**

رابعا: التصريح بالتوقف: يجب على الأشخاص والشركات الخاضعين للضرائب، والذين قرروا توقيف نشاطهم أن يقدموا تصريح إلى الإدارة الجبائية التابعين لها خلال العشرة أيام التي تلي تاريخ توقيف نشاطهم.[1]

الفرع الثاني: الالتزامات التصريحية الجبائية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة

يقع على عاتق المكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة مجموعة من الالتزامات التصريحية الجبائية، والتي يتمثل أهمها في:

أولا: التصريح برقم الأعمال التقديري: يجب على المكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة تقديم تصريح للإدارة الجبائية برقم الأعمال التقديري للسنة الجارية، وذلك وفق نموذج سلسلة ج-12 (G12)[*] والذي يتم إيداعه قبل 01 جويلية لدى مفتشية الضرائب أو CPI التابعين له.

ثانيا: التصريح برقم الأعمال الحقيقي: يجب على المكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة تقديم تصريح برقم الأعمال الحقيقي للسنة الجارية، وذلك وفق نموذج سلسلة ج-12 مكرر (G12 BIS) [**] والذي يتم إيداعه قبل 21 جانفي من السنة الموالية لدى مفتشية الضرائب أو CPI التابعين له.

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023، المادة 132.

[*] نموذج G12، **أنظر الملحق رقم 07**

[**] نموذج G12 BIS، **أنظر الملحق رقم 08**

الفرع الثالث: الالتزامات التصريحية الجبائية لنظام الربح الحقيقي

يقع على عاتق المكلفين التابعين لنظام الربح الحقيقي مجموعة من الالتزامات التصريحية الجبائية، والتي يتمثل أهمها في:

أولا: التصريحات الشهرية: يقوم المكلفون التابعون لنظام الربح الحقيقي بإيداع تصريح شهري وفق نموذج سلسلة ج-50 (G50)[*] للإدارة الجبائية التابعين لها، وذلك خلال 20 يوم الأولى التي تلي الشهر المعني، وتتضمن هذه السلسلة (G50) التصريح بالرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والأجور، التسبيقات على الحساب التي تخص الضريبة على أرباح الشركات، وحقوق الطابع.

ثانيا: التصريح بالضريبة على أرباح الشركات: يجب على المكلفين التابعين لنظام الربح الحقيقي والخاضعين للضريبة على أرباح الشركات تقديم تصريح فيما يتعلق بهذه الضريبة، وذلك وفق نموذج سلسلة ج-04 (G04) [**]، ويجب أن يُرفق هذا التصريح بالميزانية الجبائية، ويتم إيداعه لدى الإدارة الجبائية قبل 01 ماي من السنة الموالية.

ثالثا: التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي: يجب على المكلفين التابعين لنظام الربح الحقيقي والخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي تقديم تصريح فيما يتعلق بهذه الضريبة، وذلك وفق نموذج سلسلة ج-01 (G01) [***]، وكذلك يجب على الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي / صنف

---

[*] نموذج G50، **أنظر الملحق رقم 09**

[**] نموذج G04، **أنظر الملحق رقم 10**

[***] نموذج G01، **أنظر الملحق رقم 11**

الأرباح الصناعية والتجارية تقديم تصريح وفق نموذج سلسلة ج-11 (G11) [*]، ويتم إيداع هذه التصريحات لدى الإدارة الجبائية التابعين لها قبل 01 ماي من السنة الموالية.

الفرع الرابع: الالتزامات التصريحية الجبائية للنظام المبسط للمهن غير التجارية

يقع على عاتق المكلفين التابعين لنظام الربح الحقيقي مجموعة من الالتزامات التصريحية الجبائية، والتي يتمثل أهمها في:

أولا: التصريحات الشهرية: يقوم المكلفون التابعون للنظام المبسط للمهن غير التجارية بإيداع تصريح فصلي وفق نموذج سلسلة ج-50 (G50) [**]، وذلك خلال 20 يوم الأولى التي تلي الشهر المعني وتتضمن هذه السلسلة (G50) التصريح بالرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والأجور، وحقوق الطابع.

ثانيا: التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي: يجب على المكلفين التابعين للنظام المبسط للمهن غير التجارية تقديم تصريح فيما يتعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي، وذلك وفق نموذج سلسلة ج-13 (G13) [***]، ويتم إيداعه لدى الإدارة الجبائية التابعين لها قبل 01 ماي من السنة الموالية.

---

[*] نموذج G11، **أنظر الملحق رقم 12**

[**] نموذج G50، **أنظر الملحق رقم 09**

[***] نموذج G13، **أنظر الملحق رقم 13**

المبحث الثاني: الإطار العام للتحصيل الجبائي في الجزائر

يُعتبر التحصيل الجبائي آخر وأهم مرحلة في استيفاء الديون الجبائية، والذي توليه المنظومة الجبائية أهمية كبرى، وللتحسين من التحصيل الجبائي وزيادة نجاعته تنتهج المنظومة الجبائية طرق وأساليب متعددة ومتنوعة للتحصيل الجبائي، ويتم اختيار الطريقة والأسلوب المناسبين للتحصيل الجبائي وذلك بالنظر لعدة اعتبارات (نوع الضريبة أو الرسم، المكلف، الوضعية المالية للمكلف ...الخ)، كما أن هناك ضمانات وضعها المُشرِّع حتى تضمن الإدارة الجبائية والخزينة العمومية تحصيل حقوقها الجبائية من المكلفين.

المطلب الأول: مفهوم وقواعد التحصيل الجبائي

إن عملية التحصيل الجبائي ونظرًا لأهميتها والدور الكبير الذي تلعبه لبلوغ الأهداف المسطرة للمنظومة الجبائية فإنها تخضع لمجموعة من القواعد التي يجب على المنظومة الجبائية احترامها عند قيامها بعملية التحصيل الجبائي.

الفرع الأول: مفهوم التحصيل الجبائي

هناك العديد من المفاهيم التي أعطيت للتحصيل الجبائي، والتي نذكر منها ما يلي:

– يعرف التحصيل الجبائي بأنه مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقنية، والتي يتم بموجبها نقل الدين الجبائي من المكلف إلى الإدارة الجبائية.[1]

[1] BELTRAME Pierre, **La fiscalité en France**, 05 eme édition, Hachette supérieur, France, 1997, p 45.

– كما يعرف بأنه عملية مرتبطة بجمع الحقوق الجبائية التي تدفع للخزينة العمومية، وذلك من خلال تحرير المكلف الجبائي من ديونه الجبائية في الوقت الذي تحدده الإدارة الجبائية.[1]

– كما تم تعريفه بأنه مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية بغية تنفيذ القوانين والأنظمة الجبائية، وبالتالي إيصال الإيرادات الجبائية إلى خزينة الدولة.[2]

– كما يعرف كذلك بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتم بناءً على قواعد القانون الجبائي، وهذا بغية نقل الدين الجبائي من المكلف إلى الخزينة العمومية.[3]

ومن خلال ما سبق يمكننا القول إن التحصيل الجبائي هو عبارة عن جملة من الإجراءات والأساليب التي تنتهجها الإدارة الجبائية بغية استيفاء الدين الجبائي من ذمة المكلف ونقله إلى الخزينة العمومية، وتعتبر عملية التحصيل الجبائي ذات أهمية قصوى في جميع الأنظمة الجبائية، فالأهم من فرض الضرائب والرسوم هو تحصيلها، فبها تقاس كفاءة النظام الجبائي من عدمها.

الفرع الثاني: قواعد التحصيل الجبائي

يقوم التحصيل الجبائي على مجموعة من القواعد والتي يجب مراعاتها واحترامها عند القيام بعملية التحصيل الجبائي، هذه القواعد تُعتبر الركيزة الأساسية التي يجب احترامها عند القيام بعملية التحصيل الجبائي أي تحويل الدين الجبائي من المكلف إلى الخزينة العمومية، وتتمثل قواعد التحصيل الجبائي فيما يلي:

---

[1] BOUVIER Michel, **Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt**, 10 eme édition, LGDJ l'extenso éditions, France, 2010, p 84.

[2] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 230.

[3] TROTABAS louis, **Finances publiques**, Dalloz, France, 1967, p 130.

أولا: قاعدة الواقعة المنشئة للدين الجبائي: تُعتبر الواقعة المنشئة للدين الجبائي أول مرحلة والتي تسبق عملية التحصيل الجبائي، هذه الواقعة يترتب بموجبها دين جبائي في ذمة المكلف، وليس المقصود بالواقعة المنشئة للدين الجبائي تلك العملية التي تقوم بها الإدارة الجبائية لتحديد مبلغ الضرائب والرسوم الملزم بها المكلف، بل المقصود بها تلك الواقعة التي ارتبط بها المكلف والتي أنشأت في ذمته دين جبائي، مثل تحقيق ربح تجاري أو صناعي، توزيع أرباح الأسهم والسندات، الحصول على إيراد من عمليات التأجير، التنازل عن العقارات المبنية والغير مبنية، والحصول على راتب أو معاش ... الخ، كل هذه العمليات تعتبر بمثابة واقعة ينشأ بموجبها دين جبائي في ذمة المكلف، وعلى أساس هذه الواقعة تقوم الإدارة الجبائية بتحديد قيمة الدين الجبائي الذي يترتب في ذمة المكلف، وهذا بناءً على سعر الضريبة المحدد بالنصوص القانونية، ولتحديد الواقعة المنشأة للدين الجبائي وتاريخها دور مهم في تحديد قيمة الدين الجبائي وتحصيله لهذا خصصت قاعدة خاصة بها، فتحديد سعر الضريبة يتم بناءً على السعر الذي كان ساري المفعول وقت وقوع الواقعة المنشأة للدين الجبائي حتى وإن وقع تغيير في هذا السعر في وقت لاحق، وذلك ما لم ينُص التشريع الجبائي الجديد على سريان السعر الجديد للضريبة بأثر رجعي.[1]

ثانيا: قاعدة الملاءمة في التحصيل: تنص هذه القاعدة على ضرورة ملاءمة جميع إجراءات التحصيل للمكلفين بمختلف فئاتهم، فهذه الملاءمة من شأنها توفير أفضل الظروف أمام المكلفين للوفاء بالتزاماتهم الجبائية بالقيمة اللازمة وفي الوقت المناسب، ومن بين الإجراءات التي يلزم على الإدارة الجبائية إتاحتها للمكلفين حتى تمتاز عملية التحصيل الجبائي بالملاءمة هي عملية تحديد الوقت والمكان المناسبين لظروف عامة المكلفين، بالإضافة إلى توفير طرق مختلفة ومتنوعة للتحصيل

[1] علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 231.

الجبائي حتى تتماشى مع جميع الإمكانيات المتاحة أمام المكلفين، ولتحقيق الملاءمة في التحصيل يجب مراعات النقاط التالية:[1]

– ضرورة وجود شفافية في جميع القوانين الجبائية، وهذا حتى يتمكن المكلف من تحديد ديونه الجبائية ببساطة؛

– بالنسبة للضرائب المباشرة؛ من الأحسن تحصيلها على دفعات حتى يتمكن المكلف من الوفاء بالتزاماته بسهولة، ومن الأفضل كذلك تحديد تواريخ الدفعات في الوقت الذي من المحتمل أن يكون فيه عامة المكلفين في يسر مالي؛

– بالنسبة للضرائب غير المباشرة؛ من الأحسن دمجها في أسعار السلع والخدمات، لأن الواقعة المنشئة للضريبة في هذه الحالة هو نفسه تاريخ شراء السلعة، كما أن دفع قيمتها مدمجة في سعر السلعة أو الخدمة أيسر وأبسط بالنسبة للمكلف وللإدارة الجبائية معا؛

– يجب إعطاء أهمية كبيرة لأصحاب الديون الجبائية وبالأخص المعسرين منهم، وفَهم أسباب تراكم ديونهم الجبائية، ومحاولة توفير أساليب تسمح بتحصيل ديونهم دون التأثير على سيرورة نشاطهم.

ثالثا: قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل: إن الاقتصاد في نفقات التحصيل الجبائي وتخفيضها يُعتبر حتميا بالنسبة للإدارة الجبائية، وذلك باعتبار أن النفقات الجبائية هي تكلفة تؤدي إلى التخفيض من الإيرادات الجبائية الصافية، وبالتالي فكلما قلت نفقات التحصيل الجبائي كلما زادت الإيرادات الجبائية الصافية، ويمكننا القول في هذا الشأن أن المنظومة الجبائية أمام محورين متضادين، المحور الأول متعلق بزيادة الإيرادات الجبائية، وذلك من خلال زيادة الأجهزة الرقابية، وتحسين أداء الموظفين،

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 92.

وتوفير المعدات والوسائل الضرورية، وهذا المحور يتطلب زيادة في التكاليف الجبائية لتحقيقه بالشكل الملائم، أما المحور الثاني فهو متعلق بتخفيض نفقات التحصيل الجبائي قصد زيادة الإيرادات الجبائية الصافية، لهذا فالمنظومة الجبائية أمام تحدي لتحقق التوازن بين المحورين، والذي يحقق لها أقصى إيراد جبائي بأقل نفقات للتحصيل.[1]

المطلب الثاني: طرق وأساليب التحصيل الجبائي في الجزائر

تُعتبر على العموم عملية التحصيل الجبائي آخر مرحلة يمر بها التنظيم الجبائي، وهذا من التحديد إلى التحصيل، فبعد ثبوت الواقعة المنشأة والتي تُلزم المكلف بالدين الجبائي في ذمته، يجب على الإدارة الجبائية نقل هذا الدين من المكلف إلى الخزينة العمومية (التحصيل الجبائي)، وتنتهج المنظومة الجبائية الجزائري طرق وأساليب مختلفة لتحصيل هذه الديون الجبائية.

الفرع الأول: طرق التحصيل الجبائي

تنتهج الإدارة الجبائية الجزائرية طريقتين لتحصيل حقوقها من المكلفين، وذلك حسب كل مكلف وردود أفعاله تجاه تسديد ديونه الجبائية، ويمكن توضيح طرق التحصيل الجبائي فيما يلي:[2]

أولا: التحصيل الودي (الطريقة العادية): يُعتبر التحصيل الودي للحقوق الجبائية طريقة عادية وسهلة للتحصيل الجبائي، فحسب هذه الطريقة يقوم المكلف بالوفاء بديونه الجبائية من تلقاء نفسه، ودون إجباره من طرف الإدارة الجبائية، فبعد تحديد الديون الجبائية الواجبة على المكلف، يتوجه هذا الأخير

---

[1] عدنان أدري، **التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009-2010، ص 06.

[2] جمال الدين سيليني، **فعاليات أليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية – دراسة حالة نظام جباية تيك –**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي البليدة 02، الجزائر، 2020-2021، ص ص 128-129.

لقابض الضرائب أو للخزينة العمومية للوفاء بدينه الجبائي في التاريخ المحدد له مسبقا ودون أي تأخير، فهذه الطريقة تعود بالنفع على الإدارة الجبائية وعلى المكلف على حد سواء، فالإدارة الجبائية حسب هذه الطريقة لا تكون ملزمة باتخاذ خطوات ومسارات متعددة لتحصيل حقوقها الجبائية (فرض غرامات اتخاذ إجراءات قضائية تجاه المكلف ... الخ)، وتقوم بتحصيل حقوقها الجبائية في الوقت المحدد، كما أن هذه الطريقة تعود بالنفع على المكلف، فهي تجنبه أعباء إضافية مثل الغرامات الجبائية والقضائية، كما تجنبه الحجز على ممتلكاته وتوقيف نشاطه.

ثانيا: التحصيل الجبري (الطريقة غير العادية): يُعتبر التحصيل الجبري للحقوق الجبائية طريقة غير عادية للتحصيل الجبائي تلجأ إليها الإدارة الجبائية في حالة عدم وفاء المكلف بديونه الجبائية بطريقة ودية، ففي هذه الحالة تلجأ الإدارة الجبائية إلى تحصيل حقوقها من المكلفين بقوة القانون، ويتخذ التحصيل الجبري عدة صور وأساليب مثل فرض غرامات جبائية، الحجز على أموال المكلف في حساباته البنكية والبريدية، توقيف نشاطه لمدة معينة، وقد يصل الأمر إلى حد السجن، كل هذه الأساليب التي تتخذها الإدارة الجبائية هي بغرض إلزام المكلفين المتقاعسين للوفاء بديونهم الجبائية للخزينة العمومية.

الفرع الثاني: أساليب التحصيل الجبائي في المنظومة الجبائية الجزائرية

على غرار طرق التحصيل الجبائي التي تم ذكرها سابقا (التحصيل الودي، والتحصيل الجبري) هناك العديد من الأساليب التي تنتهجها الإدارة الجبائية الجزائرية لتحصيل الحقوق الجبائية، وتتمثل هذه الأساليب على العموم في الكيفية التي يتم بها نقل الإيراد الجبائي من المكلف إلى الخزينة العمومية، ويمكن حصر الأساليب التي تنتهجها المنظومة الجبائية الجزائرية لتحصيل الحقوق الجبائية على العموم فيما يلي:

أولا: أسلوب التحصيل المباشر: يعتمد هذا الأسلوب على قيام المكلف بدفع ديونه الجبائية بطريقة مباشرة أي من تلقاء نفسه ودون الحاجة لاتخاذ الإدارة الجبائية لإجراءات جبرية ضده، ويتم هذا الدفع في التواريخ التي تحددها له الإدارة الجبائية، ويمتاز هذا الأسلوب بالاقتصاد في تكاليف التحصيل باعتبار أن المكلف هو الذي يتولى عملية الدفع، إلا أن نجاح هذا الأسلوب يعتمد بالدرجة الأولى على وعي المكلف ودرايته التامة بإجراءات الدفع وتواريخها.[1]

ثانيا: أسلوب التحصيل عن طريق التسبيقات: تقوم الإدارة الجبائية في بعض الحالات باللجوء إلى طريقة التحصيل عن طريق التسبيقات (شهرية، ثلاثية. سداسية ...الخ)، وذلك بتحديد تواريخ معينة يُلزم فيها المكلف بدفع تسبيق عن المبلغ الضريبي الواجب عليه لتلك السنة (حتى ولو أن تلك السنة لم تنقضي بعد)، ثم في نهاية السنة تقوم الإدارة الجبائية بالتسوية بين الديون الجبائية الحقيقية للمكلف وبين ما دفعه من تسبيقات، وتطالبه إما بدفع المبالغ المنقوصة من التسبيقات، أو تُرَحل له المبلغ الفائض من التسبيقات للسنة المقبلة، وذلك في حالة ما إذا قام بدفع تسبيقات أكبر من الدين الجبائي الواجب عليه. ويمتاز هذا الأسلوب بكونه يخفف أثر وقع الضرائب على المكلف باعتبار أن تسديدها يتم على دفعات، كما أن هذا الأسلوب يسمح للخزينة العمومية بتحقيق إيرادات جبائية على مدار السنة.[2]

ومن أمثلة هذا الأسلوب في المنظومة الجبائية الجزائرية نجد التسبيقات المعتمدة في الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، التسبيقات على الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بالنسبة لغير الأجراء، والتسبيق على الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU).

---

[1] عيسى سماعين، **جباية ومحاسبة المؤسسة**، ط 3، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2023، ص 28.

[2] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 154.

ثالثا: أسلوب الجدولة الاتفاقية: يمكن للإدارة الجبائية اللجوء إلى هذا الأسلوب لتحصيل حقوقها الجبائية من المكلفين، وذلك في حالة العسر المالي للمكلف وتراكم الديون الجبائية على عاتقه، ففي هذه الحالة يلجأ المكلف إلى تقديم طلب للإدارة الجبائية بتقسيط ديونه الجبائية والتي تفوق مقدرته المالية، وفي هذا الصدد يمكن للإدارة الجبائية الموافقة على هذا الطلب وذلك بجدولة الديون الجبائية للمكلف، وذلك عن طريق توزيع الديون الجبائية للمكلف على جدول زمني يلتزم فيه المكلف بسداد ديونه الجبائية وفق ما تم تحديده في الجدول الزمني.[1]

ويمكننا القول إن الاتفاق على جدولة الديون الجبائية من مصلحة الطرفين (الإدارة الجبائية والمكلف)، فالإدارة الجبائية تبحث عن أنجع الطرق التي تسمح لها بتحصيل حقوقها الجبائية من المكلف المعسر ماليا ولو على حساب العامل الزمني (التأخر في التحصيل)، والمكلف كذلك يبحث عن طريقة لتسديد ديونه الجبائية بشكل تدريجي دون أن يتم غلق نشاطه أو اتخاذ أي إجراءات قضائية ضده.

رابعا: أسلوب الاقتطاع من المنبع: في هذا الأسلوب لا يتم توريد الديون الجبائية من المكلف إلى الإدارة الجبائية مباشرة، بل تقوم الإدارة الجبائية بتوكيل طرف ثالث (له علاقة بالمكلف) باقتطاع مبلغ الضريبة من حساب المكلف وتوريده إلى الإدارة الجبائية، وهذا الأسلوب للتحصيل لا يمكن اتباعه في جميع الحالات، بل يمكن اتباعه في حالة واحدة وهي عندما يكون الشخص المكلف بالتحصيل له حقوق لدى المكلف الجبائي، مثل الضرائب على الرواتب والأجور فيقوم المستخدم باقتطاع مبلغ الضريبة من راتب العامل (المكلف) ويقوم بتوريده إلى الإدارة الجبائية، كذلك بالنسبة

---

[1] سفيان بوزيد، **عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 152.

للضرائب المستحقة على توزيع الأرباح والأسهم، فتقوم شركة المساهمة باقتطاع مبلغ الضريبة المستحقة على أصحاب الأسهم قبل توزيع الأرباح عليهم، وتقوم بتوريدها إلى الإدارة الجبائية نيابة عنهم.[1]

ويُحقق أسلوب الاقتطاع من المنبع مزايا متعددة للإدارة الجبائية والمكلف على حد سواء، فبالنسبة للإدارة الجبائية يمتاز أسلوب الاقتطاع من المنبع بالسرعة في التحصيل والسهولة في الإجراءات، ويقضي على ظاهرة التهرب الجبائي، أما بالنسبة للمكلف فيعتبر أسلوب الاقتطاع من المنبع سهل الإجراءات، فهو لا يتطلب تصريح المكلف بمداخيله، كما لا يتطلب دفع المكلف لديونه الجبائية بنفسه، فهو يسهل عليه عملية الدفع وذلك بقيام الطرف الثالث (المكلف بالدفع) بالدفع نيابة عن المكلف.

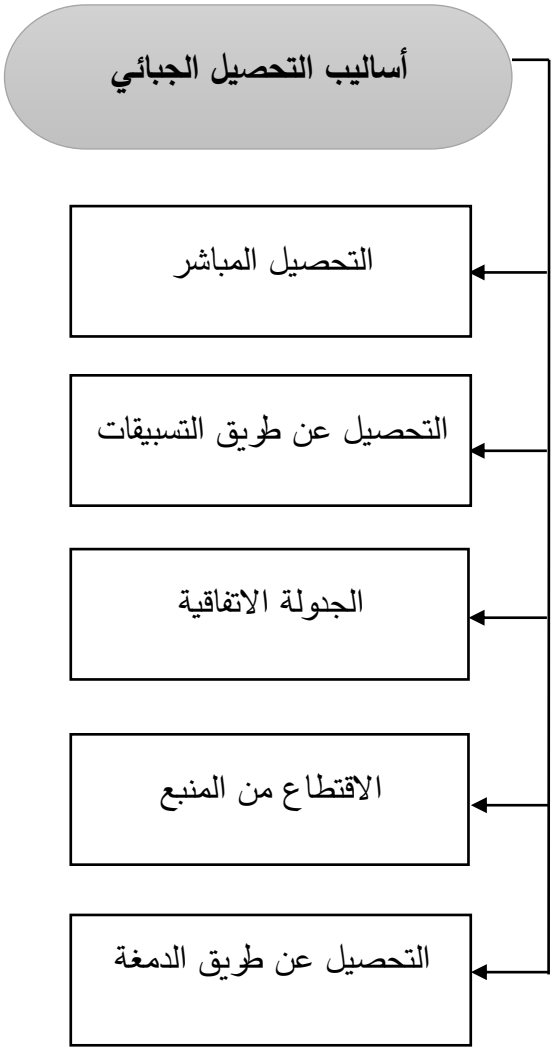
خامسا: أسلوب التحصيل عن طريق الدمغة: يتم الاعتماد على هذا الأسلوب في التحصيل الجبائي للضرائب على التداول، حيث يتم تحصيل هذه الضريبة أو الرسم عن طريق وضع طوابع الدمغة من طرف الإدارة المعنية[2]، أو عند طريق شراء طوابع جبائية تنوب عن الدمغة في الاستعمال ويتم استعمال هذا الأسلوب في مجال رسوم التسجيل واستخراج مختلف الوثائق.

---

[1] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 170.

[2] بلال صلاح الأنصاري، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 162.

الشكل رقم (2-1): أساليب التحصيل الجبائي المعتمدة في المنظومة الجبائية الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد على المعلومات السابقة

المطلب الثالث: ضمانات التحصيل الجبائي

حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها الجبائية فقد وضع المُشرِّع ضمانات متعددة ومتنوعة الغاية منها ضمان وفاء المكلف الجبائي بالتزاماته تُجاه الخزينة العمومية، وضمان عدم ضياع حقوق هذه الأخيرة، ومن بين أهم الوسائل والأساليب التي تضمن بها الدولة والخزينة العمومية تحصيل حقوقها الجبائية ما يلي:

– **حق الامتياز لدين الخزينة العمومية:** تُعتبر حقوق الخزينة العمومية ذات حق امتياز، وتكون لها الأولوية في الوفاء بها قبل أي دين آخر، وللخزينة العمومية الحق في متابعة تحصيل حقوقها حتى تضمن عملية التحصيل[1]، وفي حالة إفلاس مكلف وكانت في ذمته ديون جبائية تُجاه الخزينة العمومية، فإن لهذه الأخيرة الأولوية في تحصيل حقوقها قبل الوفاء بباقي الديون.

– **المضايقات الإدارية:** تلجأ الإدارة الجبائية إلى القيام بإجراءات إدارية من شأنها مضايقة المكلف إداريا، وهذا في حالة تخلفه عن الوفاء بالتزاماتها الجبائية بالقيمة اللازمة وفي الوقت المناسب، مثل قيام الإدارة الجبائية بإصدار عن طريق المحكمة أمر يقضي بحجز أموال المكلفين المتأخرين عن سداد التزاماتهم الجبائية[2]، كما يمكن للإدارة الجبائية كذلك الأمر بتجميد الحسابات البنكية للمكلفين المتأخرين، أو الأمر بالإغلاق المؤقت لمقرات ممارسة نشاطهم، وهذا كله من أجل الضغط على المكلف وإجباره على الوفاء بالتزاماته الجبائية تُجاه الخزينة العمومية.[3]

– **الرقابة الجبائية:** تُعتبر الرقابة الجبائية وكل الوسائل التي تسمح باكتشاف التهرب الجبائي وكافحته بمثابة وسائل وأجهزة تضمن للخزينة العمومية استرداد حقوقها الجبائية في الوقت المناسب، وبالقيمة اللازمة، وذلك من خلال الامتيازات الممنوحة للأجهزة الرقابية في الاطلاع على الوثائق والدفاتر ومختلف الهيئات التي من شأنها مساعدتهم في إرجاع الحق الجبائي للخزينة العمومية.

– **قاعدة الدفع ثم الاسترداد:** تُعتبر هذه القاعدة من قواعد التشريع الجبائي، فالمكلف الجبائي ملزم بدفع ديونه إلى الخزينة العمومية حتى وإن كان لديه اعتراض عليها، فبعد دفعه لديونه الجبائية يُمكنه الطعن في فرضها عليه من الأساس أو في مقدارها، ويمكنه في ذلك الحين المطالبة باسترجاعها

---

[1] بلال صلاح الأنصاري ، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[3] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسة**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 38.

كلها أو جزء منها، والغرض من هذه القاعدة هو المحافظة على استرداد حقوق الخزينة العمومية في وقتها، وضمان عدم تأخر المكلفين في دفع ديونهم الجبائية باستغلالهم لحقهم في الطعن.[1]

المبحث الثالث: الرقابة الجبائية كأسلوب لتحسين التحصيل الجبائي في الجزائر

يعتبر التهرب الجبائي وسوء تطبيق القوانين الجبائية عاملين رئيسيين يحُدَّان من فعالين المنظومة الجبائية، ويُؤثران بالسلب على التحصيل الجبائي، وتُعد الرقابة الجبائية من الأساليب الرئيسية والناجعة التي تهدف لضمان تطبيق التشريع الجبائي بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى ضمان مساهمة جميع المكلفين في الحصيلة الجبائية وبشكل يحقق العدالة الجبائية، لهذا سعت المنظومة الجبائية الجزائرية إلى الاعتماد على الرقابة الجبائية كأسلوب وقطعة رئيسية لا يمكن الاستغناء عنها لكون المنظومة الجبائية الجزائرية ترتكز على تصريحات المكلفين في المقام الأول.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

قبل الشروع في تعريف الرقابة الجبائية سنقوم أولا بتعريف الرقابة بصفة عامة، وبعد ذلك نتطرق إلى تعريف الرقابة الجبائية بشكل خاص.

الفرع الأول: تعريف الرقابة

يوجد العديد من التعاريف للرقابة، وذلك نظرًا لتنوع وتعدد المجالات التي يستعمل فيها هذا المصطلح، وعلى العموم يمكن تعريف الرقابة بأنها:

---

[1] بلال صلاح الأنصاري، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 163.

– التأكد من مدى قانونية الأعمال، ومستوى تطابقها مع الغاية التي رسمت لهذه الأعمال، في حدود الوقت والتكاليف المُحدَدَين مسبقا للعملية.[1]

– وعرفها هنري فايول (Henri Fayol) بأنها التأكد من أن الأمور تسيير طبقا للخطة المسطرة والأوامر الصادرة، وأن الغرض منها هو اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها، وتنطبق الرقابة على جميع المجالات أفعال، تجهيزات وأشخاص.[2]

وتحمل كلمة الرقابة على العموم معاني متعددة، فهي تعني:

* فحص عمل ما، ومقارنته بما ورد في المصدر.

* المقارنة مع الحدود المعيارية المحددة مسبقًا.

* تنظيم عمل ما وضبطه، وتقييده.

الفرع الثاني: تعريف الرقابة الجبائية

توجد العديد من التعاريف التي أُعطيت للرقابة الجبائية، ونذكر منها:

– هي تشخيص لمضمون العمليات المحاسبية بما يتماشى والقوانين الجبائية، والتأكد من أن هذا المضمون منجز طبقاً للتصريحات المقدمة.[3]

---

[1] حازم أحمد فروانة، **أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد 04، العدد 08، 2022، ص 165.

[2] منور أوسرير، محمد حمو، **محاضرات في جباية المؤسسات**، ط 01، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 201.

[3] HAMINI Ahmed, **L'audite Comptable et financier**, Edition Berti, Algerié, 2001, p 172.

– عرفها كولين فيليب (Colline Filipe) بأنها عملية ضرورية لبسط العدالة والمساواة في تحميل الضرائب على الأفراد، وهي من الوسائل الضرورية لتحقيق المنافسة العادلة بين المؤسسات.[1]

– هي عملية تقوم بها الإدارة الجبائية بغرض التأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، وذلك بغية الكشف عن العمليات التدليسية التي تهدف إلى التهرب الجبائي.[2]

ومن التعاريف المذكورة سابقا يمكننا القول إن الرقابة الجبائية هي عملية تنجزها الإدارة الجبائية بواسطة مُحَقِقِين مُؤهلين للتأكد من صحة التصريحات الجبائية للمكلفين، وذلك قصد اكتشاف أي غش أو تدليس يقوم به المكلف بغية التهرب الجبائي، وتأخذ الرقابة الجبائية أشكال مختلفة.

المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر

تتنوع وتتعدد أشكال الرقابة الجبائية التي تعتمد عليها المنظومة الجبائية الجزائرية، وترتكز مختلف أشكال الرقابة الجبائية في ثلاثة أشكال رئيسية، والتي تتمثل في الرقابة العامة، الرقابة المعمقة، والرقابة على التقييمات.

الفرع الأول: الرقابة العامة (الشاملة)

الرقابة العامة أو الشاملة هي عبارة عن رقابة جبائية داخلية تتم على مستوى الإدارات الجبائية، وذلك بالاستناد إلى التصريحات والوثائق الجبائية المودعة من طرف المكلفين، بحيث يقوم المفتش

---

[1] COLIN phillipe, **La Verification Fiscal**, Edition économica, France, 1979, p 25.

[2] العياشي عجلان، **ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية لحوكمة أعمالها ونتائجها**، الملتقى العلمي الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية يومي 20–21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فحات عباس – سطيف، الجزائر، ص 05.

الجبائي بمراقبة شاملة للتصريحات الجبائية للمكلفين[1]، ويتفرع هذا الشكل الرئيسي من الرقابة الجبائية إلى شكلين فرعيين هما:

أولا: الرقابة الشكلية: يتم هذا النوع من الرقابة الجبائية على مستوى الإدارة الجبائية التابع لها الملف الجبائي للمكلف، وذلك بهدف التأكد من معلومات المكلف، بالإضافة إلى تصحيح الأخطاء المادية التي تتضمنها التصريحات الجبائية إن وجدت[2]، ويعتبر هذا الشكل من الرقابة الجبائية بمثابة عملية تمهيدية لبقية الأشكال الرقابية.

ثانيا: الرقابة على الوثائق (C.S.P): يتم هذا النوع من الرقابة الجبائية على مستوى مصلحة التحقيق، يحث يقوم المحقق الجبائي بمقارنة التصريحات الجبائية للمكلف مع مختلف الوثائق والمعطيات التي تحوزها الإدارة الجبائية، والتي تخص الملف الجبائي للمكلف، بالإضافة إلى الاعتماد على معلومات من المصادر والهيئات التي يتعامل معها المكلف.

الفرع الثاني: الرقابة المعمقة

بخلاف الرقابة العامة (الشاملة) التي تتم على مستوى الإدارات الجبائية، فإن الرقابة المعمقة يتم إجراؤها في المقرات التي يمارس فيها المكلفون أنشطتهم، ويتفرع هذا الشكل الرئيسي من الرقابة الجبائية إلى ثلاثة أشكال فرعية، وهي:

---

[1] KHELASI Redha, **Précis d'audit fiscal de l'entreprise**, Berti Editions, Alger 2013, p 159.

[2] زهية علاش، نشيدة معزوز، **آلية الرقابة الجبائية على الشركات الأجنبية في الجزائر: دراسة حالة الرقابة على الشركات الأجنبية بمديرية الضرائب لولاية البليدة خلال الفترة 2015-2018**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي – البليدة 02، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص 09.

أولا: التحقيق المحاسبي (V.C): يعمل هذا التحقيق على مراقبة التصريحات الجبائية المودعة من طرف المكلفين، وإجراء كل التحريات اللازمة لتأسيس الوعاء الضريبي، ويتم التحقيق المحاسبي بمراقبة الدفاتر والوثائق المحاسبية (سواءً كانت ممسوكة بشكل تقليدي أو عن طريق أجهزة الإعلام الآلي) على العموم في المكان الذي يمارس فيه المكلف نشاطه، ويجب على المحقق الجبائي قبل البدء في التحقيق المحاسبي إرسال إشعار مسبق للمكلف يعلمه بخضوعه لهذا الشكل من الرقابة الجبائية قبل 10 أيام على الأقل من البدء في التحقيق.[1]

ثانيا: التحقيق المصوب في المحاسبة (V.P): يتم إجراء هذا الشكل من الرقابة الجبائية عندما تشك الإدارة الجبائية في مصداقية المستندات الواردة في الملف الجبائي للمكلف، ويمكن للمحقق الجبائي تبعا لهذا الشكل من الرقابة الجباية إجراء تحقيق لنوع أو عدة أنواع من الضرائب التي يخضع لها المكلف، ويجب على المحقق الجبائي قبل البدء في التحقيق المصوب في المحاسبة إرسال إشعار مسبق للمكلف بخضوعه لهذا الشكل من الرقابة الجبائية قبل 10 أيام على الأقل من البدء في التحقيق.[2]

ثالثا: التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة (V.A.S.F.E): يخضع الأشخاص الطبيعيون دون سواهم لهذا الشكل من الرقابة الجبائية، وذلك عندما يظهر من خلال معيشتهم أن ثروتهم ومداخيلهم أكبر من الأسس الجبائية التي صرحوا بها[3]، ويشمل التحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون أو لا يمتلكون موطن جبائي في الجزائر، وذلك بالنسبة

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الإجراءات الجبائية**، الجزائر، 2023، المادة 20، ص 11.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الإجراءات الجبائية**، الجزائر، 2023، المادة 20 مكرر، ص 13.

[3] شريف إسماعيل، **أساسيات حول النظام الجبائي الجزائري: بين المفهوم القانوني والتطبيقي**، دار طليطلة، الجزائر، 2015، ص 136.

للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الثروة. ويجب على المحقق الجبائي قبل البدء في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة إرسال إشعار مسبق للمكلف بخضوعه لهذا الشكل من الرقابة الجبائية قبل 15 يوم على الأقل من البدء في التحقيق.[1]

الفرع الثالث: الرقابة على التقييمات

يتم هذا الشكل من الرقابة الجبائية من خلال مراجعة القيَم المصرح بها للمعاملات العقارية، وذلك بغرض مكافحة التهرب الضريبية، وتخص هذه التقييمات المعاملات المرتبطة بالعقارات المبنية والغير مبنية، وذلك بغرض مراقبة المداخيل المتأتية من هذه المعاملات (تنازل – تأجير).[2] ويتم الاعتماد في تقييم العقارات على الأسعار المرجعية للعقارات والتي تحددها المديرية العامة للضرائب.

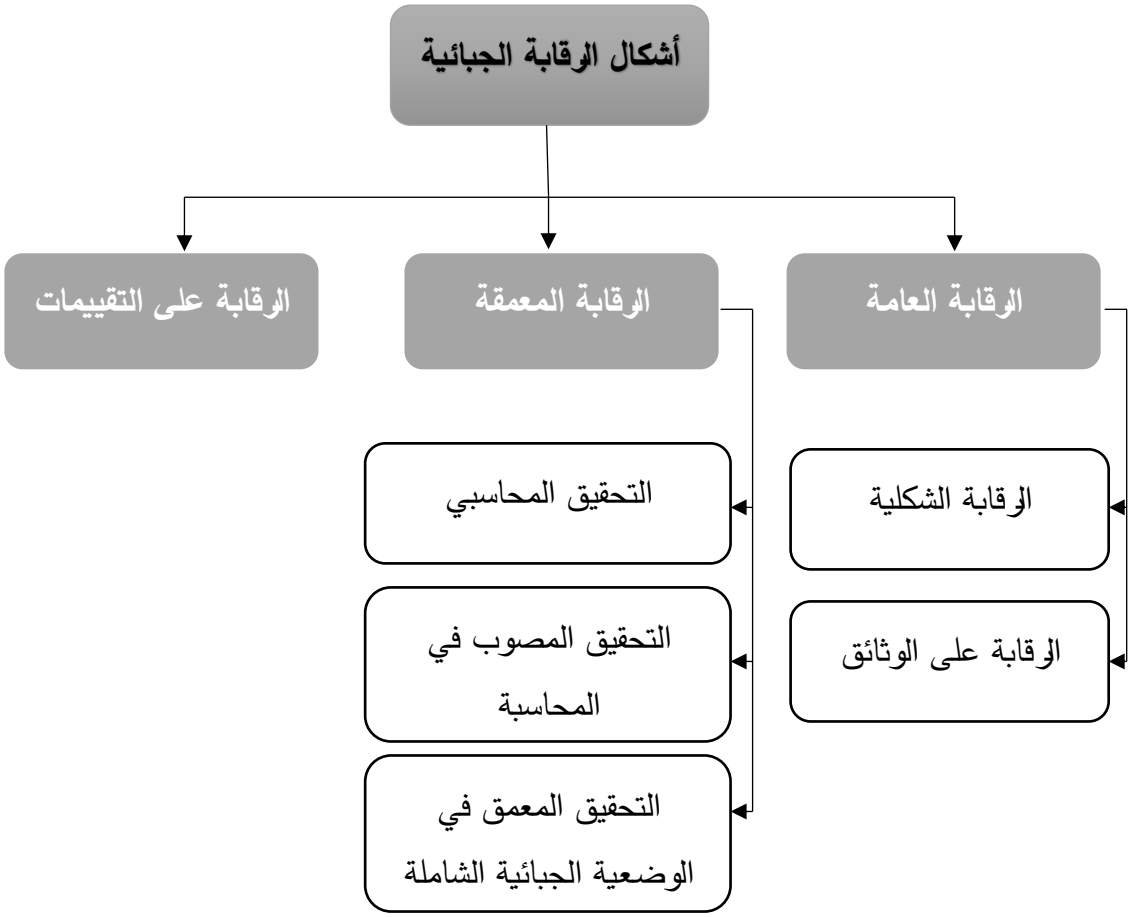
والشكل الموالي يلخص لنا مختلف أشكال الرقابة الجبائية.

---

[1] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الإجراءات الجبائية**، الجزائر، 2023، المادة 21، ص 15.

[2] إبراهيم لكصاسي، عبد القادر بوعزة، **فعالية التحقيق المحاسبي في الكشف عن مظاهر التهرب الجبائي – حالة مديرية الضرائب لولاية أدرار خلال الفترة: 2005-2015**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2016، ص 284.

الشكل رقم (2-2): أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي

الرقابة الجبائية هي أسلوب وأداة مهمة وضرورية للتحسين من التحصيل الجبائي، وزيادة فعالية المنظومة الجبائية، وذلك للدور الفعال للرقابة الجبائية في تحقيق جملة من الأهداف التي ترجع بالإيجاب على المنظومة الجبائية بصفة عامة، وعلى التحصيل الجبائي بصفة خاصة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- **مراقبة تطبيق القوانين الجبائية:** تعمل الرقابة الجبائية على التَّحقق من مدى تطبيق المكلفين لجميع القوانين الجبائية والالتزام بها بالشكل السليم، لأن التزام المكلفين بتطبيق جميع القوانين الجبائية

يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تم تسطيرها للمنظومة الجبائية، وهو ما يرجع بالإيجاب على التحصيل الجبائي؛

– **مراقبة التصريحات الجبائية:** تعمل الرقابة الجبائية على مراقبة التصريحات الجبائية، ومدى التزام المكلفين بإيداعها وفي الوقت المحدد قانونا، بالإضافة إلى مراقبة مدى صحتها وخلوها من جميع الأخطاء؛

– **اكتشاف الغش والتهرب الضريبي:** تعمل الرقابة الجبائية من خلال مراقبتها لملفات المكلفين (رقابة عامة أو رقابة معمقة) على اكتشاف مختلف حالات التهرب الضريبي التي يتم اللجوء إليها، وهذا الاكتشاف يؤدي إلى إعادة استرجاع المبالغ الضريبية التي عَمِلَ المكلفون على التهرب من دفعها، كما أنها تعمل على فرض غرامات جبائية على المتهربين، وهذا ما يرجع بالإيجاب على التحصيل الجبائي؛

– **ردع المتهربين:** تعمل الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها على ردع المكلفين من اللجوء إلى التهرب الضريبي، وذلك من خلال الغرامات الجبائية التي يتم فرضها في حالة اكتشاف المتهربين، هذا الردع التي تعمل الرقابة الجبائية على فرضه يؤدي إلى تحقيق حالة من الالتزام والانضباط الضريبي، وهو ما يرجع بالإيجاب على التحصيل الجبائي.

– **تحقيق العدالة الجبائية:** تعمل الرقابة الجبائية على تحقيق العدالة الجبائية، وذلك من خلال تطبيق القوانين الجبائية على الجميع دون استثناء، ومكافحة التهرب الضريبي من خلال اكتشافه أولا، واسترجاع المبالغ الضريبية ومعاقبة المتهربين ثانيا، كل هذا يعمل على غرس الطُمأنينة في أوساط المكلفين ويشعرهم بوجود العدالة الجبائية، مما يحفزهم على الوفاء بجميع التزاماتهم الجبائية في الوقت اللازم ودون أي تلاعب، وهو ما يعمل على تحسين وزيادة التحصيل الجبائي.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد تقديم صورة عامة عن المنظومة الجبائية الجزائرية والتحصيل الجبائي فيها، ومن خلال كل ما سبق يمكن القول إن المنظومة الجبائية الجزائرية تتشكل من مجموعة متكاملة من الضرائب والرسوم سواءً فيما يتعلق بالجباية العادية أو الجباية البترولية، حيث تم توفير طرق متنوعة لفرض الضرائب والرسوم على المكلفين، وذلك بغية توفير البيئة المناسبة أمام المكلفين لأداء مختلف التزاماتهم الجبائية على أكمل وجه، ووفق ما حدده المُشرِّع الجبائي.

وقد تم التوصل إلى أن المنظومة الجبائية الجزائرية تُوفِّر مجموعة متكاملة من الطرق والأساليب المعتمد في التحصيل الجبائي، بالإضافة إلى أنها تُوفِّر ضمانات تساعد في تحصيل الدولة لحقوقها الجبائية، وضمان عدم ضياعها، وهذا كله من أجل التطوير من التحصيل الجبائي في البلد وتحسينه.

كما تم التوصل إلى أن المنظومة الجبائية الجزائرية وباعتبارها منظومة تصريحية فإنها تعتمد على أشكال متعددة ومختلفة للرقابة الجبائية، وذلك ما يسمح لها باكتشاف ومحاربة كل أساليب الغش والتهرب الضريبيين، والمساهمة في تحسين التحصيل الجبائي في البلد.

الفصل الثالث: عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية

تمهيد:

إن تطبيق برنامج للعصرنة في المنظومة الجبائية الجزائرية يُعتبر ضرورة ملحة في عصرنا الحالي، وهذا حتى تتمكن هذه المنظومة من مواكبة كل التطورات العصرية والاستفادة منها في المجال الجبائي. وتُعتبر الإدارة الإلكترونية ركيزة أساسية يتم الاعتماد عليها لعصرنة المنظومة الجبائية، وذلك نظرًا لما تُقدمه الإدارة الإلكترونية من خدمات مُتطورة وعصرية، وتسعى لزيادة كفاءة الإدارة، والعمل على كسب رضا المتعاملين مع المنظومة إزاء الخدمات الإلكترونية التي تقدمها لهم.

ولتطبيق برنامج متكامل وناجح لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لا يمكن الاكتفاء بتطبيق الإدارة الإلكترونية فقط كركيزة لعصرنة المنظومة الجبائية، بل يجب العمل على مواكبة جميع ركائز المنظومة الجبائية لبرنامج العصرنة، وذلك من خلال مواكبة كل من التشريعات الجبائية، والهياكل الإدارية، والموارد البشرية والرقابة الجبائية لبرنامج العصرنة والتماشي معها، بالإضافة إلى العمل على تحسين العلاقة مع المكلفين باعتبارهم محور العملية الجبائية وركيزة أساسية فيها، وبالتالي لا يمكن لبرنامج العصرنة أن يُكلل بالنجاح إلا إذا كان المكلف طرفا فيه.

ومن أجل الإحاطة بجميع جوانب عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، يتم في هذا الفصل معرفة الإطار العام لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائية، بالإضافة إلى الإحاطة بأهم الركاز التي تم الاعتماد عليها عند عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار العام لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.**
- **المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية كركيزة أساسية لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.**
- **المبحث الثالث: ركائز عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.**

المبحث الأول: الإطار العام لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية

إن سعي الدولة الجزائرية إلى عصرنة منظومتها الجبائية نابع من رغبتها في مواكبة المجال الجبائي لجميع الأمور العصرية والمستحدثة، وذلك بغية الرفع من كفاءة وفعالية المنظومة الجبائية، وبلوغ الأهداف المحددة لها.

المطلب الأول: مفهوم عصرنة المنظومة الجبائية

قبل أن نتطرق إلى مفهوم عصرنة المنظومة الجبائية نشير في البداية إلى مفهوم مصطلح العصرنة، والذي يُطلق عليه بالفرنسية Modernization وبالإنجليزية Modernity، ومصدر كلمة العصرنة لغة هو العصر، ومنه فمصطلح العصرنة يُشير إلى تحديث الشيء القديم وجعله يتماشى مع متطلبات العصر الحالي، ويمكن أن يُستعمل مصطلح العصرنة في جميع المجالات والقطاعات.

ويُقصد بعصرنة المنظومة الجبائية إجراء إصلاحات تتماشى والجوانب الاقتصادية، المالية والقانونية، ويجب أن تشمل هاته الإصلاحات الجانب التقني، الهيكلي، البشري، والمالي للمنظومة الجبائية.[1]

كما يُقصد بعصرنة المنظومة الجبائية تحديث الوسائل المتاحة أمام الإدارات الضريبية لبلوغ الأهداف المسطرة لها، ويشمل التحديث الجوانب التنظيمية للإدارات الضريبية، بالإضافة إلى استخدام أنظمة المعلومات لتبسيط المعاملات الضريبية، وهذا كله من أجل تكوين منظومة ضريبية فعالة، وتُقدم خدمات ذات نوعية للمتعاملين معها (المكلفين وباقي الأطراف)، وهذا كله من أجل ضمان

---

[1] فارس بن يدير، مصطفى إيدير، محمد زرقون، **عصرنة الإدارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر – دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية (2021/2020)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص 120.

تحصيل الإيرادات الضريبية المحددة بموجب القانون. كما يجب أن تشمل العصرنة المورد البشري في المنظومة الضريبية.[1]

وفي الأخير يمكننا القول إن عصرنة المنظومة الجبائية هي السعي لاستخدام كل الأساليب والوسائل العصرية في المنظومة الجبائية، من هياكل إدارية، وموارد بشرية مؤهلة، ووسائل مادية وتكنولوجية متطورة، وتشريعات جبائية مُسَايِرة للتطورات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والتكنولوجية، وهذا كله لزيادة فعالية المنظومة الجبائية، والسعي لبلوغ الأهداف المسطرة لها بأعلى كفاءة ممكنة.

المطلب الثاني: دوافع عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية

لجأت الدولة الجزائرية إلى إصلاح وعصرنة منظومتها الجبائية وذلك بغرض زيادة فعاليتها وتحسين خدماتها، ومن أهم الدوافع والأسباب التي دفعت إلى عصرنة المنظومة الجبائية هي:

- ✓ **زيادة كفاءة الهياكل الإدارية:** من بين الدوافع التي دفعت إلى عصرنة المنظومة الجبائية هي كثرة الهياكل الإدارية للإدارات الجبائية ونقص كفاءتها، وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة، وهو ما دفع إلى السعي لاستحداث هياكل إدارية عصرية وأكثر حداثة، وتتماشى والأبحاث الجديدة في الهياكل التنظيمية، وهو ما يسمح بزيادة كفاءة المنظومة الجبائية الجزائرية؛
- ✓ **التخفيض من تكاليف الإدارات الجبائية:** من بين الأهداف الضريبية التي جاء بها "آدم سميث" هي التقليل من تكاليف التحصيل، وعليه فإن المنظومة الجبائية الجزائرية تسعى قدر الإمكان إلى التخفيض من تكاليفها، وذلك باستغلال كل الأساليب والوسائل العصرية الممكنة؛

[1] KHARROUBI Kamel, BENBAYER Habib, **Modernisation de l'administration fiscale: une priorité d'extrême urgence**, Beam journal of Economic Studies, Center University – Tissemsilt, Volume 1, Numéro 02, 2017, p 18.

- ✓ **مواكبة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات:** من بين الدوافع التي دفعت إلى عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية هو السعي لمواكبة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، فقد أصبح استعمال هاته التكنولوجيا في جميع نواحي الحياة ضرورة لابد منها، وهذا للاستفادة من المزايا العديدة التي توفرها هاته التكنولوجيا في جميع المجالات؛
- ✓ **تحقيق رضا المكلفين:** يُعتبر رضا المكلفين غاية مهمة جدا في المنظومة الجبائية، فالمُمَوِل الوحيد بالموارد الجبائية هو المكلف، وبالتالي فعدم رضاه يقلل من هذه الموارد المهمة والتي وُجدت من أجلها المنظومة الجبائية، ولهذا يعتبر من الضروري على المنظومة الجبائية أن توفر خدمات عصرية للمكلفين تساهم في راحتهم، والتخفيف من أعبائهم، وتشعرهم بالرضا اتجاه الخدمات التي توفرها المنظومة الجبائية؛
- ✓ **زيادة كفاءة المورد البشري:** فمن بين الدوافع التي دفعت إلى عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية هو السعي لزيادة كفاءة موظفيها، والتحسين من أدائهم، وذلك بتكوينهم وتطوير مهاراتهم، واستغلال تكنولوجيا المعلومات للتحسن من أدائهم، والتقليل من مجهودهم؛
- ✓ **محاربة التهرب والغش الضريبي:** إن محاربة التهرب والغش الضريبي من بين الأهداف التي تعمل عليها المنظومة الجبائية، وبالتالي فإن هذه الأخيرة تسعى لاستغلال كل الوسائل والأساليب العصرية التي تسمح بمحاربة ظاهرتي التهرب والغش الضريبي؛
- ✓ **الاستفادة من الطرق الحديثة في مجال التجارة والخدمات:** إن من بين الأسباب التي دفعت إلى عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية هي السعي لمواكبة التطورات الحديثة في مجال التجارة والخدمات (التجارة والخدمات الإلكترونية)، والاستفادة من الموارد الجبائية المهمة التي توفرها، فعدم مواكبة التطورات الحديثة في مجال التجارة والخدمات يؤدي إلى التآكل المستمر للوعاء الجبائي بسبب التوجه المستمر للأفراد والمستثمرين لهذا النوع من الخدمات، وعليه فإن عدم

مواكبة المنظومة الجبائية للتجارة والخدمات الإلكترونية يؤدي إلى انخفاض الموارد الجبائية مع كل تطور عصري من هذا القبيل.

المطلب الثالث: عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في إطار برنامج مارا "MARA"

تسعى الجزائر منذ سنوات لعصرنة مختلف مصالحها، والقيام بإصلاحات إدارية تتماشى والثورة التكنولوجية الحاصلة في العصر الحالي، وقد تم مباشرة هذه الإصلاحات بدعم من الاتحاد الأوربي، وهذا بعد توقيع الاتفاقية الأورو – جزائرية في 22 أفريل 2002، والتي عمدت من خلالها اللجنة الأوروبية لتمويل برنامج مارا MARA (العصرنة والمساعدة في الإصلاحات الإدارية (Modernisation et Assistance Aux Réformes Administratives)، وقد ارتبط برنامج MARA بعصرنة العديد من القطاعات في الجزائر، والتي من بينها قطاع المالية.

الفرع الأول: تمويل برنامج مارا MARA للعصرنة والإصلاحات الإدارية في الجزائر

تم الاتفاق بين الجزائر واللجنة الأوروبية بعد توقيع الاتفاقية الأورو – جزائرية في 22 أفريل 2002 على أن يتم التمويل الثنائي (الأوروبي – الجزائري) لبرنامج MARA وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1) طريقة تمويل برنامج MARA للعصرنة في الجزائر

البيان	اللجنة الأوروبية		الجزائر		المجموع
التخصيص	المبالغ (€)	%	المبالغ (€)	%	بالأورو (€)
وحدة دعم البرنامج	3.600.000	14	/	/	3.600.000
مساعدات تقنية دولية	14.000.000	56	/	/	14.000.000
مساعدات تقنية محلية	3.300.000	13	/	/	3.300.000
مدير المشروع والمسؤولين الفرعيين	300.000	1	250.000	7.1	550.000
التكوين	1.000.000	4	3.000.000	85.8	4.000.000
1/ مجموع الخدمات	**22.200.000**	**88**	**3.250.000**	**92.9**	**25.450.000**
التجهيزات	400.000	2	/	/	400.000
نفقات التسيير	900.000	4	250.000	7.1	1.150.000
المراقبة والمتابعة	500.000	2	/	/	500.000
النفقات غير المتوقعة	1.000.000	4	/	/	1.000.000
2/ المجموع العام	**25.000.000**	**100**	**3.500.000**	**100**	**28.500.000**

المصدر: براهيم حراش، **عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير: دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص 157.

يُوضح الجدول السابق أن تمويل برنامج MARA شمل عدة فروع من بينها: المساعدات التقنية، التكوين، التجهيزات...الخ، وقد استحوذت المساعدات التقنية المحلية والدولية على أكبر حصة بنسبة 69% من قيمة التمويل المقدر بـ 2.5 مليون أورو، وهذا ما يؤكد الأهمية الكبرى التي يحظى بها المجال التقني والتكنولوجي في هذا البرنامج، والذي يهدف للرقي بالخدمات، ومواكبتها لمصاف الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة.

الفرع الثاني: حصة وزارة المالية والمنظومة الجبائية الجزائرية من برنامج MARA للعصرنة والإصلاحات الإدارية

لقد استفادت وزارة المالية من التمويل في إطار برنامج MARA للعصرنة والإصلاحات، وهذا لعصرنة وإصلاح الإدارات الثلاث التابعة لوزارة المالية، وهي: المنظومة الضريبية، الجمارك، أملاك الدولة، والجدول الموالي يبين بالتفصيل حصة وزارة المالية، ومنه المنظومة الجبائية من التمويل في إطار برنامج MARA.

الجدول رقم (3-2): حصة وزارة المالية والمنظومة الجبائية الجزائرية من تمويل برنامج MARA للعصرنة

التفصيل	اللجنة الأوروبية		الهيئة المتعاقدة
	المبالغ (€)	%	
دعم البرنامج، بما فيها ميزانية التسيير والتجهيز للإدارات المالية	3.800.000	20	اللجنة الأوروبية
المساعدة التقنية قصيرة المدى	13.100.000	71	وزارة المالية/ اللجنة الأوربية
مدير المشروع والمسؤولين الفرعيين	300.000	2	/
التكوين	1.000.000	5	وزارة المالية
التجهيزات	300.000	2	وزارة المالية
مجموع الدعم للإدارات المالية	**18.500.000**	**100**	**28.500.000**

المصدر: براهيم حراش، مرجع سبق ذكره، ص 158.

يوضح الجدول أعلاه أن وزارة المالية وبما فيها المنظومة الجبائية استفادت من تمويل في إطار برنامج MARA للعصرنة بقيمة 18.500.000 أورو (€) وهو ما يمثل 74% من حصة التمويل الإجمالية لبرنامج MARA للعصرنة، وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير الذي حظيت به الإدارات المالية ومن بينها المنظومة الجبائية في برنامج MARA للعصرنة، وهذا لكونها تسعى لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف (مالية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية).

الفرع الثالث: الأهداف المراد تحقيقها للمنظومة الجبائية الجزائرية في إطار برنامج MARA للعصرنة

يعمل برنامج MARA للعصرنة والإصلاح الإداري على تحقيق مجموعة من الأهداف للمنظومة الجبائية الجزائرية، والتي من بينها:[1]

- التطوير من جودة المناخ الإداري والتنظيمي؛
- التحسين والتنويع من الإيرادات الجبائية واستمراريتها؛
- تكييف الهياكل التنظيمية مع العمليات المرتبطة بها في إطار العصرنة؛
- التحسين من كفاءات موظفي الإدارة الجبائية (المديرية العامة للضرائب، والمديرية العامة للجمارك)؛
- الرفع من أداء الاتصال الداخلي؛
- تحسين نوعية الخدمات؛
- ضمان أفضل حماية للمكلفين؛

أما النتائج المسطرة من تطبيق برنامج MARA للعصرنة والإصلاح في المنظومة الجبائية فتتمثل في:

- عصرنة المنظومة الضريبية وإدارة الجمارك؛
- تكييف وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي.

[1] براهيم حراش، مرجع سبق ذكره، ص 158.

وفي الأخير نقول إن برنامج MARA للعصرنة والإصلاح الإداري أتى ليتمم جهود الدولة الجزائرية ورغبتها في إصلاح وعصرنة جميع القطاعات، ومن بينها القطاع المالي والمنظومة الجبائية اللذين حظيا بالاهتمام الكبير في إطار هذا البرنامج.

المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية كركيزة أساسية لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية

تُعتبر الإدارة الإلكترونية ركيزة أساسية لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وذلك باعتبار أن الإدارة الإلكترونية تسعى لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكل الوسائل الحديثة في المجال الإداري وتسيير المنظمات، وذلك بغية تقديم خدمات ترقى لتطلعات المكلفين، وتستجيب لمتطلبات المنظومة الجبائية، وهذا كله يصبو في مجال العصرنة والرقي بالخدمات المقدمة.

المطلب الأول: مفهوم ومزايا الإدارة الإلكترونية

سيتم في هذا المطلب التطرق لكل من مفهوم ومزايا الإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

قبل أن نباشر في الحديث عن مفهوم الإدارة الالكترونية يجب أولا التعريج على مفهوم الإدارة التقليدية التي لطالما عملت بها الإدارات في جميع أنحاء العالم لعقود من الزمن، وهذا قبل أن يتم الانتقال تدريجيا لأسلوب حديث في الإدارة (الإدارة الالكترونية)، وهذا للاستفادة من عِدّة مزايا سنذكرها لاحقا.

أولا: مفهوم الإدارة التّقليدية

هناك العديد من الباحثين والمؤلفين الذين قدموا مفاهيم مختلفة للإدارة التّقليدية، إلا أن هذه المفاهيم عند التدقيق فيها نجد أنها تشترك في نقاط أساسية، ومن بين هذه المفاهيم نذكر:

الإدارة التّقليدية هي "ذلك الجهد الإنساني المرتبط بتخطيط وتسيير الموارد البشرية والمادية لبلوغ الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية".[1]

كما تُعرف الإدارة التّقليدية بأنها "فن وإنجاز المهام بواسطة الموارد البشرية العاملة في المنظمة لبلوغ الأهداف المحددة من قبل المنظمة، وتنجز بواسطة وظائف أساسية وهي: التخطيط، والتنظيم، واتخاذ القرار".[2]

ثانيا: مفهوم الإدارة الالكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية من المصطلحات المتداولة بكثرة في عصرنا الحالي، وهذا نظرا للتطور غير المسبوق في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى توجه جل الإدارات والدول للاعتماد على هذه التكنولوجيا في مجال الإدارة نظرا للمزايا التي تميزها عن الأسلوب التقليدي، وسوف نقوم بعرض أهم وأشمل التعاريف التي صيغت في هذا الموضوع، ونذكر منها:

---

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، خالد إبراهيم السليطي، **الإدارة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 13.

[2] جلال فاروق أحمد الأسناوي، إبراهيم جابر السيد، **الإدارة الإلكترونية**، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص 33.

هي إدارة الأمور بطريقة إلكترونية سواءً في القطاع العمومي أو الخاص، وتقوم الإدارات العمومية بإنجاز وظائفها المرتبطة بتقديم خدماتها لمتعامليها باستخدام تقنية المعلومات.[1]

وعُرِّفت بأنها وسيلة للرفع من أداء الإدارة ولا تُعوضها، كما أنها لا تعمل على إنهاء دورها، والإدارة الالكترونية هي إدارة بدون ورق (تعتمد على الأرشيف الإلكتروني)، وبدون حدود زمانية (تعمل 24 سا/ 365 يوم)، وبدون حدود مكانية (تعمل في الواقع الافتراضي).[2]

وتُعرف أيضا بأنها الاستخدام الأمثل للوسائل التكنولوجية في إنجاز المهام الأساسية في مختلف المستويات التنظيمية.[3]

كما تعرف بأنّها عملية إنجاز كل أعمال الإدارية التّقليدية إلكترونيا بسرعة ودقة، ودون الاعتماد على الأوراق.[4]

ومن خلال التّعاريف السابقة يمكننا القول إن الإدارة الإلكترونية هي وسيلة لتقديم الخدمات التي تقدمها الإدارة التّقليدية إلكترونيا بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وبالتالي فالإدارة الإلكترونية هي نسخة افتراضية للإدارة التّقليدية، تعمل على إزاحة الحدود الزّمانية والمكانية التي

---

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 76.

[2] فداء محمود حامد، **الإدارة الإلكترونية – الأسس النظرية والتطبيقية**، ط1، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 194.

3 صالح محرز، توفيق حناشي، فارس قاطر، **واقع الإدارة الإلكترونية والمعيقات التي تقلل من تطبيقها – دراسة حالة: مؤسسة الإسمنت تبسة**، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2019، ص 334.

4 جلال فاروق أحمد الأسناوي، إبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

تعمل ضمنها الإدارة التقليدية، كما تعمل على إنجاز المهام بكفاءة عالية من خلال تبسيط تقنيات التواصل مع مختلف المتعاملين.

الفرع الثاني: مزايا الإدارة الإلكترونية

تسعى الإدارات والمنظمات إلى الرقي بالخدمات التي تقدمها سواء داخليا (لموظفيها)، أو خارجيا (لعملائها، للإدارات الأخرى ... الخ)، ومن بين الأساليب التي تلجأ إليها الإدارات لتحسين خدماتها هي الاعتماد على الإدارة الالكترونية في تعاملاتها مع الغير، وهذا نظرا للمزايا التي تُميِّزها عن الأسلوب التقليدي، ولما لها من مكاسب منتظرة للإدارات، ومن بين المزايا التي تمتاز بها الإدارة الالكترونية نجد:[1]

- **عدم الارتباط بالحدود الزمانية والمكانية:** من المزايا التي تمتاز بها الإدارة الالكترونية أنه يمكن للمتعاملين معها التواصل معها وتلقي خدماتها إلكترونيا، أي باستعمال وسائط إلكترونية، وبالتالي فإن المنظمات التي تستعمل تكنولوجيا المعلومات في تعاملاتها تتواجد في الفضاء الافتراضي ولا تحتاج إلى مباني وأماكن واسعة لتواجد موظفيها، كما لا يرتبط المتعاملون مع الإدارات التي تتبنى أسلوب الإدارة الالكترونية بوقت محدد، بل يُمكنهم التعامل معها في أي وقت ومن أي مكان؛
- **الرقابة اللحظية:** على عكس الإدارة التقليدية يمكن للمنظمات التي تستعمل تكنولوجيا المعلومات في تعاملاتها أن تتابع مواقع عملها المختلفة والأجهزة التي يتعامل معها مختلف متعامليها من خلال وسائط إلكترونية مختلفة، وهذا ما يسمح لها بالتقييم الحقيقي والسريع لأنشطتها بعيدا عن المذكرات

[1] خير الدين وصيف فائزة، **عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر – الوادي، الجزائر، 2020-2021، ص 31.

والتقارير التي ترفع في الإدارة التقليدية، والتي تحتاج إلى وقت للوصول وللمعالجة، كما أن الانسان يتدخل فيها، وبالتالي تنخفض مصداقيتها، وترتفع تكلفتها.

– **السرعة والمرونة:** نظرا للمزايا التي تمتاز بها تكنولوجيا المعلومات من ذكاء اصطناعي والسرعة في أداء المهام، فإن الإدارات التي تعتمد عليها في مختلف تعاملاتها تكون قادرة على التجاوب مع الأحداث والمستجدات بسرعة ودقة عالية، كما أنها تكون قادرة على التكيف مع مختلف الظروف.

– **الانتشار والتوسع:** وهو إمكانية الإدارة الالكترونية للانتشار والتوسع لتشمل تغطية مناطق متعددة، مقارنة بالإدارة التقليدية التي يكون انتشارها في الحيز الجغرافي التي تقع فيه فقط.

– **تخفيض التكاليف:** تتمكن الإدارات التي تستعمل تكنولوجيا المعلومات، وتطبق الإدارة الالكترونية في تعاملاتها من تخفيض التكاليف مقارنة بالتكاليف التي تتحملها الإدارات التقليدية، وهذا لعدت أسباب نذكر منها:[1]

- ✓ التقليل من استعمال الورق ومختلف المستلزمات المكتبية، والاعتماد على وسائط إلكترونية في التعاملات مع الغير، بالإضافة إلى الاعتماد على الوسائط الإلكترونية في تخزين البيانات بدل الاعتماد على الأرشيف الورقي؛
- ✓ استغلال مساحات أقل لأداء عملها؛
- ✓ التخفيض من اليد العاملة نظرا لتبسيط العمل، وتعويضها بوسائط إلكترونية؛
- ✓ التخفيض من تكلفة الاتصال؛ فالإدارة الإلكترونية تعتمد على شبكة الأنترنت في التواصل مع الغير، وهذا على عكس الإدارة التقليدية التي تعتمد على أساليب ذات تكاليف مرتفعة للتواصل مع الغير.

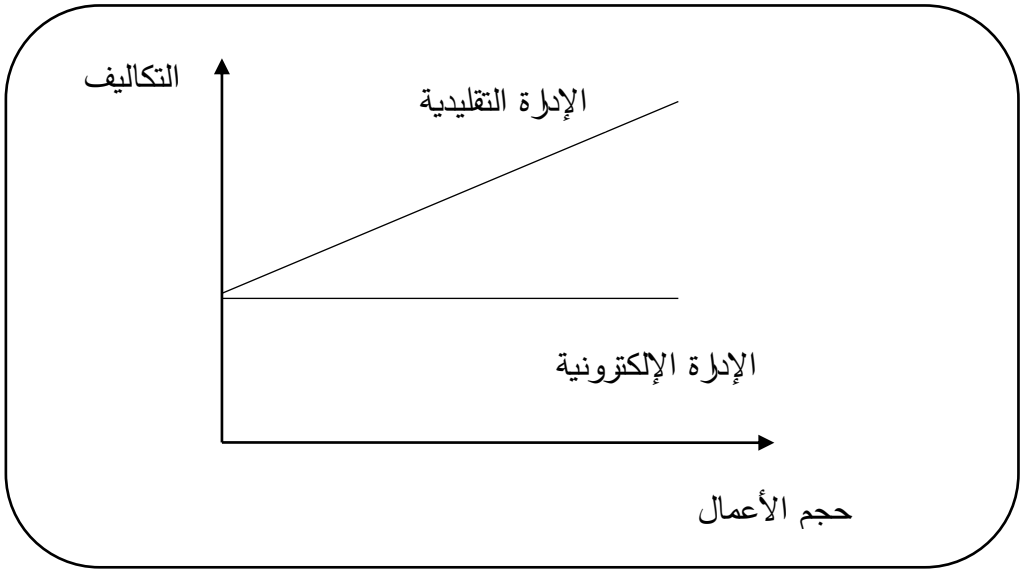
---

[1] عبد الباسط بن عبيد، **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2018–2019، ص 17.

- ✓ استعمال تكنولوجيا المعلومات يقلل من نسبة وقوع الأخطاء على العكس من التعاملات البشرية التي تكون فيها نسبة وقوع الخطأ أكبر، وبالتالي التخفيض من الأعباء المرتبطة بوقوع الأخطاء.

كما أن تطور حجم الأعمال في الإدارات الإلكترونية لا يرتبط ارتباط مطلق بزيادة التكاليف، مثلما هو عليه الحال في الإدارات التقليدية، وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): مقارنة بين تطور حجم الأعمال في الإدارات الإلكترونية والإدارات التقليدية.



المصدر: سعيد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، **الأعمال الإلكترونية**، دار المناهج للنشر، الأردن، 2006، ص 23.

من الشكل أعلاه يمكننا القول إن قيمة التكاليف في الإدارة التقليدية مرتبطة بحجم الأعمال فكلما زاد حجم الأعمال في الإدارة التقليدية ارتفعت معه التكاليف، وهذا على عكس الإدارة الإلكترونية والتي لا ترتبط فيها قيمة التكاليف بحجم الأعمال إلى حد ما، فنجد أن في الإدارة الإلكترونية هناك تكاليف ثابتة تحقق لنا مجال واسع من حجم الأعمال.

كما يمكننا القول إن انخفاض التكاليف في الإدارة الإلكترونية مقارنة بالإدارة التقليدية لا يكون بالنسبة للمنظمة فقط، بل يتعدى ذلك إلى المتعاملين معها، فتكلفة التعامل مع المنظمة التي تعتمد على الإدارة الإلكترونية والحصول على خدماتها تكون أقل من تكلفة التعامل مع المنظمة التي لا تعتمد على الإدارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: نظام المعلومات الإلكتروني في المنظومة الجبائية الجزائرية

في إطار برنامج عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وسعيا منها لمواكبة التطورات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحول نحو إدارة إلكترونية عصرية، عملت المنظومة الجبائية الجزائرية على إنشاء نظام معلومات إلكتروني يعتمد على التكنولوجيات الحديثة، وذلك بغية الرقمنة والتشغيل الآلي لجميع المعاملات الجبائية بدءًا من فرض الضرائب إلى تحصيلها، والقيام بعمليات الرقابة والمنازعات.

انطلقت المنظومة الجبائية الجزائرية مُمَثلةً بالمديرية العامة للضرائب في إجراءات تنفيذ مشروع نظام المعلومات الإلكتروني في 29 جانفي 2013، حيث شهدت مرحلة الانطلاق تأخر في التنفيذ الذي انطلق فعليا في 22 جوان 2014، وذلك بسبب الدراسة الشاملة لجميع جوانب المشروع. وقصد اطلاق هذا المشروع تم الاستعانة بمكتب استشارة دولي بغية تحديد جميع احتياجات المشروع من متطلبات تقنية وتنظيمية وضبط شامل للمهام، وبناءً على الدِّراسة التي أجراها مكتب الاستشارة الدولي بالاستعانة بالمديرية العامة للضرائب تم التعاقد مع متعامل إسباني "INDRA-SISTEMAS"[*] قصد إنشاء نظام معلومات إلكتروني للمنظومة الجبائية الجزائرية، حيث يرتكز نظام المعلومات

[*] INDRA-SISTEMAS هي شركة إسبانية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهي ثاني شركة أوروبية في قطاعها من حيث القيمة السوقية.

الإلكتروني الذي اقترحه المتعامل الإسباني على بنية معلوماتية من نوع (ERP-SAP)[*]، ويتكون هذا المشروع من 23 بند انطلاقا من التنفيذ وإلى غاية المتابعة والإصلاح.[1]

الفرع الأول: أقسام مشروع نظام المعلومات الإلكتروني

قامت شركة "INDRA-SISTEMAS" المكلفة بإنجاز مشروع نظام المعلومات الإلكتروني في المنظومة الجبائية الجزائرية وبناءً على ما ورد في دفتر شروط المشروع الذي تم إعداده من طرف المديرية العامة للضرائب ومكتب الاستشارة الدولي بتقسيم مشروع إعداد نظام المعلومات الإلكتروني إلى سبعة أقسام، والتي تتمثل في:

1- **القسم الأول:** يخص الأدوار الواردة في دفتر الشروط وضبط مهامها؛ وينقسم بدوره إلى سبعة فروع:[2]

- الفرع الأول: مرتبط باستقبال المكلفين؛
- الفرع الثاني: مرتبط بتسيير الملفات الجبائي؛
- الفرع الثالث: مرتبط بالوعاء الجبائي وتصفية الضريبة؛
- الفرع الرابع: مرتبط بالتحصيل الجبائي؛
- الفرع الخامس: مرتبط بالرقابة الجبائية؛
- الفرع السادس: مرتبط بالنازعات الجبائية؛

(*) ERP هو اختصار لـ **E**nterprise **R**esource **P**lanning أي إدارة موارد المؤسسات، وهي تقنية تستخدم في التخطيط لجميع موارد المؤسسات.

وSAP هو اختصار لـ **S**ystems, **A**pplications and **P**roducts أي أنظمة التطبيقات والمنتجات.

[1] المديرية العامة للضرائب، **نظام الإعلام**، https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32، تاريخ الاطلاع: 16 جوان 2023.

[2] نفس المرجع السابق.

- الفرع السابع: مرتبط بالإشراف.

2- **القسم الثاني:** يخص إعادة استرجاع المعطيات؛

3- **القسم الثالث:** يخص الواجهات؛

4- **القسم الرابع:** يخص تطوير التقنيات؛

5- **القسم الخامس:** يخص المنتوجات؛

6- **القسم السادس:** يخص تطوير المهارات والتكوين؛

7- **القسم السابع:** يخص تحديد الخطط والاستشراف.

نلاحظ من خلال أقسام المشروع المرتبط بإعداد نظام المعلومات الإلكتروني في المنظومة الجبائية الجزائرية أن هذا المشروع هو مشروع متكامل، وتم تقسيمه وضبطه بشكل يمس بجميع جوانب المنظومة الجبائية الجزائرية، ويبقى الدور على الشركة الإسبانية "INDRA-SISTEMAS" في تنفيذه وفق ما تم التخطيط له، حيث تشهد عملية التنفيذ وإلى غاية سنة 2023 (بعد حوالي تسع سنوات من الانطلاق فيه) تأخر كبير في تنفيذ أقسام عديدة من المشروع.

الفرع الثاني: امتيازات نظام المعلومات الإلكتروني

يقدم نظام المعلومات الإلكتروني الذي تم إنشاؤه في المنظومة الجبائية الجزائرية مجموعة من الامتيازات سواءً للإدارة الجبائية أو للمكلفين بالضريبة، وتتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:

أولا: امتيازات تخص الإدارة الجبائية: تتمثل الامتيازات التي تتحصل عليها الإدارة الجبائية من نظام المعلومات الإلكتروني فيما يلي:[1]

[1] المديرية العامة للضرائب، **نشرة رقم 2017/85، أنظر الملحق رقم 14**

- التشغيل الآلي لجميع المعاملات؛ بما فيها تنظيم الملفات الجبائية وتسييرها، التواصل مع المكلفين، تحديد الوعاء الضريبي، والتحصيل الجبائي؛
- التبادل الإلكتروني للمعلومات بين مختلف هيئات الإدارة الجبائية والفعالين فيها؛
- رقمنة العمليات المحاسبية؛
- ضبط قاعدة بيانات تضم جميع معلومات المكلفين؛
- إرسال التبليغات إلكترونيا للمكلفين، والاستلام الإلكتروني لردود المكلفين؛
- الحصول على جميع المعطيات آنيًا وبصفة ألية؛ وذلك فيما يخص التحصيل الجبائي، وتقسيمه حسب نوع كل ضريبة، وحسب نوع كل نشاط، وهذا ما يسمح بتقييم أداء الإدارة في أي وقت، واتخاذ القرارات المناسبة في حينها؛
- الحصول على معلومات تسمح بالقيام بدراسات استشرافية؛
- التقليل من التكاليف خصوصا فيما يتعلق بالطبع؛

ثانيا: امتيازات تخص المكلفين بالضريبة: تتمثل الامتيازات التي يحصل عليها المكلف بالضريبة من نظام المعلومات الإلكتروني فيما يلي:[1]

- إجراء جميع العمليات من أي مكان، ودون الحاجة للتنقل الشخصي للإدارة الجبائية؛
- إرسال التصريحات الجبائية إلكترونيًا؛
- إمكانية الاطلاع الإلكتروني على التصريحات الجبائية المودعة سابقا؛
- التعامل الإلكتروني مع الإدارة الجبائية 24/24 سا، وفي جميع الأيام؛
- الحصول إلكترونيا وآنيًا على رزنامة الالتزامات الجبائية؛

[1] المديرية العامة للضرائب، **نشرة رقم 2017/85، أنظر الملحق رقم 14**

- الاطلاع الإلكتروني على قيمة الديون الجبائية؛
- الدفع الإلكتروني للديون الجبائية؛
- الحصول على مختلف الشهادات الجبائية إلكترونيا؛
- طلب الحصول إلكترونيا على الامتيازات الجبائية؛
- التقديم الإلكتروني للطعون؛

المطلب الثالث: الخدمات الإلكترونية في المنظومة الجبائية الجزائرية

سعت المنظومة الجبائية الجزائرية للاعتماد على مختلف الوسائل التكنولوجية العصرية والحديثة في تقديم مختلف خدماتها للمكلفين إلكترونيا وعن بعد، وهذا للتسهيل على المكلفين، وللاستفادة من مزايا الإدارة الإلكترونية(*) في المنظومة الجبائية الجزائرية، ومن بين الخدمات الإلكترونية التي تُوفرها المنظومة الجبائية الجزائرية للمكلفين نجد:

الفرع الأول: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب "DGI"

الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب "DGI" (https://www.mfdgi.gov.dz/) هو منصة إلكترونية تُستخدم في تقريب الإدارة من المواطن، فهو عبارة عن موقع افتراضي تستغله المديرية العامة للضرائب في عرض مختلف خدماتها للمكلفين إلكترونيا وعن بعد، والشكل الموالي يمثل واجهة الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب.

(*) للاطلاع على مزايا الإدارة الالكترونية أنظر المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الثالث، ص 123.

الشكل رقم (3-2): واجهة الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب.



المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، https://www.mfdgi.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/14.

تُقدم المديرية العامة للضرائب للمكلفين، والمحاسبين، والخبراء الجبائيين، وكل الزائرين للموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تتم عن بعد عن طريق هذا الموقع الافتراضي، وهذا لِتتيح لهم الحصول على مختلف المعلومات والخدمات بطريقة سهلة وسلسة، ودون الحاجة لتنقلهم الشخصي لمقر الإدارة الضريبية، ومن بين المعلومات والخدمات التي يوفرها هذا الموقع الالكتروني لزائريه نجد:

- ✓ **تحميل مختلف التشريعات الجبائية:** يُتيح الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب لزائريه تحميل مختلف التشريعات الجبائية بصيغة pdf، وهذا ما يُسهل على المكلفين والمهنيين ومختلف الأفراد الاطلاع على مختلف التشريعات الجبائية في البلد، والتغييرات التي تحدث فيها، كما تُساهم هاته الخاصية في نشر الثقافة والوعي الجبائيين، ومن بين التشريعات الجبائية التي يمكن للأفراد تحميلها من الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب نجد: الاتفاقيات الجبائية مع مختلف الدول، قوانين المالية، مختلف القوانين الجبائية (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون التسجيل، قانون الطابع، قانون الإجراءات الجبائية)، مختلف النصوص التنظيمية ذات الطابع الجبائي، مختلف المناشير والتعليمات الجبائية.
- ✓ **تحميل مختلف الوثائق الجبائية:** يُوفر الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب مختلف الوثائق الجبائية للتحميل بصيغة pdf، وهذا حتى يتسنى للمكلفين والمهنيين الحصول على الوثائق الجبائية التي يحتاجونها في مختلف تصريحاتهم الجبائية دون الحاجة لتنقلهم للإدارات الجبائية للحصول على هاته الوثائق، ومن بين الوثائق نجد: الاستمارات، الدلائل الجبائية، رسائل المديرية العامة للضرائب...الخ.
- ✓ **نشرات إعلامية:** يقوم الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب بنشر نشرات إعلامية موجزة، وهذا لنشر كل جديد يخص المنظومة الجبائية في البلد.
- ✓ **الرزنامة الجبائية:** يضع الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب تحت تصرف المكلفين رُكن خاص يسمح لهم بالاطلاع على رزامتهم الجبائية، وهذا لتذكيرهم بتواريخ إيداع تصريحاتهم الجبائية، ودفع التزاماتهم الضريبية، والهدف من كل هذا زيادة كفاءة وفعالية المنظومة الجبائية من خلال الوصول إلى مستويات أفضل في الالتزام الجبائي للمكلفين.

وبالإضافة للخدمات السابقة التي يوفرها الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، يُوفر أيضا:

- الاطلاع على مختلف الامتيازات الجبائية الممنوحة للمكلفين؛
- الاطلاع على مرجع أسعار العقار المعتمدة في مختلف المناطق في البلد؛
- الاطلاع على المواقع الجغرافية للمصالح الجبائية في مختلف أنحاء البلد.

وقد شهد الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب انتشارًا واسعا، وهذا ما تُبينه الإحصائيات الصادرة من المديرية العامة للضرائب بخصوص تصفح موقعها الإلكتروني خلال الفترة 2014-2017.

الجدول رقم (3-3): تطور عدد متصفحي الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب خلال الفترة 2014-2017.

السنوات / المعيار	2014	2015	2016	2017	المجموع
عدد الزيارات	77.242	428.366	728.279	1.274.206	2.508.093
عدد الصفحات التي تم الدخول لها	323.477	1.596.471	2.346.234	3532707	7.798.889

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات الواردة في الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2023/07/15.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاعتماد على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب في تزايد مستمر، فبين سنتي 2014 و2017 ارتفع عدد الزيارات للموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب بـ 1.196.964 زيارة أي بارتفاع حوالي 15 ضعف، بينما شهد عدد الصفحات التي تم زيارتها في الموقع الالكتروني ارتفاع بـ 3.209.230 صفحة أي بارتفاع حوالي 10 أضعاف، وهذا ما يؤكد مدى تطور انتشار الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب بمرور السنوات، وذلك راجع إلى التطوير المستمر للموقع، وللخدمات المتنوعة التي يقدمها، بالإضافة إلى سعي الأفراد والمكلفين للاستفادة من الخدمات التي يقدمها دون عناء تنقلهم الشخصي للإدارات الجبائية.

الفرع الثاني: الخدمات الجبائية الإلكترونية المقدمة عن طريق منصة جبايتك

تُعتبر منصة "جبايتك"[*] منصة مجانية متخصصة في تقديم الخدمات الجبائية الإلكترونية، وهي الواجهة الرئيسية لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني[**].

وكلمة "جبايتك" (Jibaya'tic) تنقسم إلى قسمين، وهما:

- Jibaya: وهي كتابة لاتينية لكلمة عربية بنطق عربي "جباية"؛
- Tic: وهي رمز مختصر للعبارة اللاتينية Technologies de l'information et de la communication أي تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ومنه فكلمة (Jibaya'tic) معناها قيام المكلفين بالتزاماتهم الجبائية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

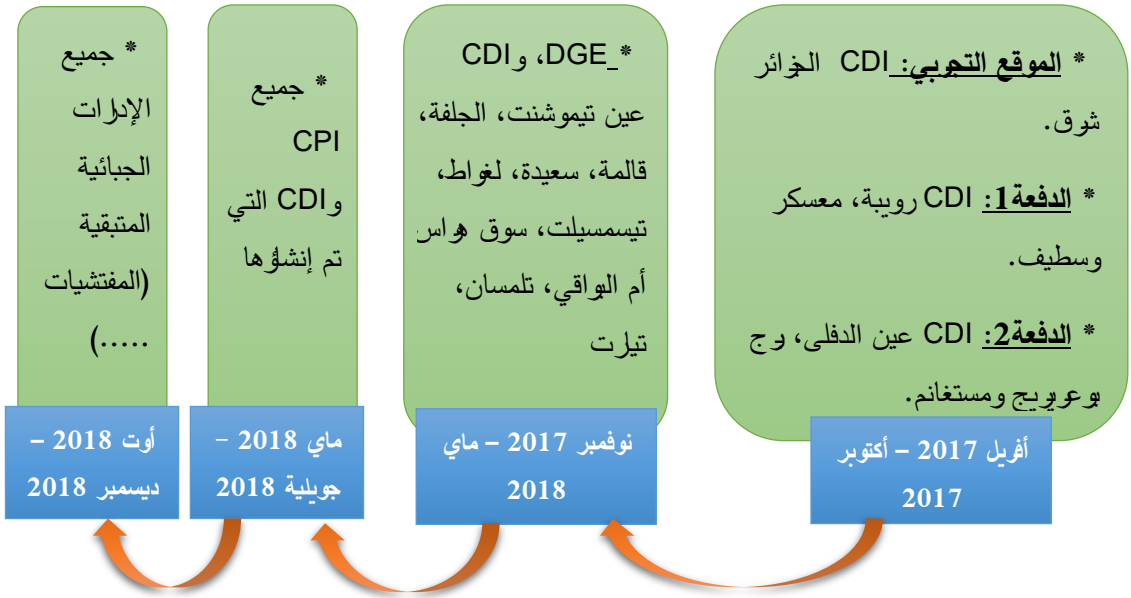
---

[*] الموقع الإلكتروني لمنصة جبايتك هو: https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/.

[**] يمكن الاطلاع على تفاصيل نظام المعلومات الجبائي الإلكتروني في المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الثالث، ص 126.

قامت المنظومة الجبائية الجزائرية وفي إطار التماشي مع برنامج العصرنة الذي تم اعتماده في الدولة ككل، وفي وزارة المالية والمنظومة الجبائية بصفة خاصة، بإطلاق منصة "جبايتك" التي تعتب الواجهة الرئيسية لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني، وتم الإطلاق الرسمي لمنصة "جبايتك" في 16 ديسمبر 2016[1]، وذلك بتجربته كمرحلة أولى في مركز الضرائب للجزائر شرق وبعد ذلك تم العمل على توسعته، حيث تم التخطيط على أن يتم تعميم العمل بمنصة "جبايتك" على أربع مراحل، وذلك إلى غاية تعميمه على جميع القطر الوطني، وجميع الهياكل الجبائية في ديسمبر 2018، والشكل الموالي يوضح لنا تخطيط النشر التدريجي لمنصة جبايتك.

الشكل رقم (3-3): تخطيط النشر التدريجي لمنصة جبايتك على جميع الهياكل الجبائية في القطر الوطني



المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى **النشرة رقم 2017/85** الصادرة عن المديرية العامة للضرائب، **أنظر الملحق رقم 14**

[1] المديرية العامة للضرائب، **بلاغ حول التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم، أنظر الملحق رقم 15.**

بمقارنة الشكل السابق بما هو موجود على الواقع نجد أن هناك تأخر كبير في نشر منصة "جبايتك" على الهياكل الجبائية المنتشرة عبر التراب الوطني، فهذه المنصة والتي كان من المفروض أن تغطي جميع الهياكل الجبائية في القطر الوطني بمجر حلول ديسمبر 2018 نجد أنه لازالت هياكل جبائية لم تغطيها منصة "جبايتك" إلى غاية نوفمبر 2023، وهذا ما انعكس سلبا على تنفيذ الخطة المرسومة لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.

فإلى غاية نوفمبر 2023 غطت منصة "جبايتك" كل من مديرية كبريات المؤسسات، ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب المنتشرة عبر المناطق التالية: الأغواط، أم بواقي، بجاية، بسكرة، بويرة، تلمسان، الجزائر وسط، الجزائر شرق، الجلفة، عين تيموشنت، قسنطينة، النعامة، البليدة، سطيف، سعيدة، سيدي بلعباس، قالمة، مستغانم، تيارت، معسكر، البيض، أدرار، تبسة، جيجل، تيندوف، باتنة، برج بوعريريج، تيسمسيلت، سوق أهراس، عين الدفلى، تيبازة، بشار، سكيكدة، عنابة.

حيث غطت منصة جبايتك إلى غاية نوفمبر 2023 ما مجموعه 41 مركز للضرائب من أصل 46 مركز للضرائب تم إنشاؤه فعليا، وهذا عكس ما كان مخطط له (حيث كان من المخطط أن تغطي منصة جبايتك جميع مراكز الضرائب بمجرد حلول ديسمبر 2018)، كما غطت منصة جبايتك إلى غاية نوفمبر 2023 ما مجموعه 27 مركز جواري للضرائب من أصل 146 مركز جواري للضرائب تم إنشاؤه فعليا (حيث كان من المخطط أن تغطي منصة جبايتك جميع المراكز الجوارية للضرائب بمجرد حلول ديسمبر 2018)، وهذا التأخر في تعميمها على 119 مركز جواري للضرائب المتبقية يعتبر عائق أمام تعميم عملية عصرنة ورقمنة المنظومة الجبائية الجزائرية في جميع ربوع الوطن بشكل متوازي.

تسمح منصة "جبايتك" للمكلفين بالتصريح بجميع التزاماتهم الجبائية وفق الرزنامة المحددة لها وذلك باستخدام الحساب الشخصي للمكلف، وتمتاز عملية إيداع التصريحات الجبائية الإلكترونية بالأمان، السرية، البساطة والسهولة، فما على المكلف سوى إدخال وعائه الجبائي لكل ضريبة خاضع لها خلال تلك الفترة، وتتولى الخوارزميات التي تتضمنها المنصة حساب مبلغ الضريبة الواجب دفعها، ومبلغ غرامات التأخير في حالة تجاوز الآجال المحددة للتصريح، كما تسمح منصة "جبايتك" للمكلفين بدفع ديونهم الجبائية إلكترونيا.[1]

ويُعتبر المكلفون التابعون لمديرية كبريات المؤسسات ملزمون بتقديم تصريحاتهم الجبائية بسلسلة ج-50 (G-50) إلكترونيا، وكذلك بالنسبة لدفع ديونهم الجبائية يجب أن يكون إلكترونيا، وذلك ابتداءً من شهر جانفي 2018[2]، هذا الإجراء انعكس إيجابا على مديرية كبريات المؤسسات خلال جائحة كورونا، فالمكلفون التابعون لها لم يتوقفوا عن أداء التزاماتهم الجبائية خلال جائحة كورونا وما تبعها من إغلاق كلي لجميع الأنشطة، على عكس المكلفون التابعون لمراكز الضرائب (CDI) والمراكز الجوارية للضرائب (CPI)، والتي قامت بتأجيل أداء التزاماتهم الجبائية. وعليه فإن الفائدة الكبيرة للخدمات الإلكترونية وقيمتها تظهر جليا في حالة حدوث أزمات، وذلك من خلال قدرتها على التخفيف من حدَّت هذه الأزمات على الإدارة ومختلف أنشطتها، وسعيها لاستمرارية مختلف الخدمات التي تقدمها.

---

[1] رمزي حموش، سامية بوضياف، **الخدمات الإلكترونية للإدارة الجبائية وانعكاساتها على رضا المكلفين في ظل أزمة جائحة كورونا: دراسة استطلاعية بولاية برج بوعريريج**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي – البليدة 02، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 97.

[2] المديرية العامة للضرائب، **إشعار يخص تنفيذ الالتزام القانوني للتصريح عبر الانترنت**، أنظر الملحق رقم 16.

وقد تم في المادة 16 من قانون المالية لسنة 2021 تحديد إلزامية التصريح الإلكتروني بالكشف التلخيصي السنوي (ERA)، وذلك قبل 21 ماي من السنة الموالية، ويتعرض إلى عقوبات جبائية المكلفون الذين لم يقدموا تصريحا إلكترونيا بالكشف السنوي (ERA)، أو تأخروا في تقديمه[1]، ويتم إرسال هذا التصريح عن طريق الحساب الشخصي للمكلف في منصة جبايتك.

والشكل الموالي يبين لنا الواجهة الرئيسية لمنصة "جبايتك"

الشكل رقم (3-4): الواجهة الرئيسية لمنصة جبايتك.



المصدر: الموقع الإلكتروني منصة جبايتك! - https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الواجهة الرئيسية لمنصة "جبايتك"، والتي تقدم لمحة شاملة على المنصة وعلى المكلفون المعنيون بها، وتوضيح كيفية الانضمام إليها، وما يعاب على منصة "جبايتك" أنها غير مُعربة، فهي تأخذ من اللغة الفرنسية كلغة استخدام دون تمكين مستخدميها من التعامل

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، **قانون المالية لسنة 2021**، الجزائر، 2020، المادة 16، ص 10.

باللغة العربية، وهو ما يدفع بأي مكلف يتعامل مع هذه المنصة لضرورة اتقانه للغة الفرنسية والتعامل بها.

والشكل الموالي يبين لنا واجهة حساب شخصي لمكلف في منصة "جبايتك"

الشكل رقم (3-5): واجهة حساب شخصي لمكلف في منصة جبايتك.



المصدر: حساب شخصي لمكلف في منصة جبايتك https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/ - /Logon.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الحساب الشخصي لأي مكلف في منصة "جبايتك" يحتوي على ثمانية نقاط رئيسية، والتي تتمثل في:

01: اسم المكلف، صاحب الحساب الشخصي؛

02: أيقونة لتعديل المعلومات الشخصية للمكلف، ولتسجيل الخروج من الحساب؛

03: أيقونة تحتوي على جميع الالتزامات الجبائية التصريحية التي حان أو انقضى أجل التصريح بها، والمكلف مطالب بالتصريح بها؛

04: أيقونة يمكن للمكلف من خلالها أن يقدم تصريحاته الجبائية، بالنسبة للضرائب والرسوم الخاضع لها والغير موجودة في الأيقونة رقم 03؛

05: أيقونة تحتوي على رسم التوطين البنكي(*)؛

06: أيقونة تحتوي على الدفع الإلكتروني، والمدفعات الجبائية السابقة؛

07: أيقونة تسمح باستخراج شهادة الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛

08: أيقونة تحتوي على الضرائب والرسوم المتعلقة بالجباية البترولية.

وما يُعاب على منصة "جبايتك" أن المكلف لا يمكنه الاطلاع إلكترونيا على التصريحات الجبائية التي دفعها سابقا، فلو أراد المكلف الاطلاع على تصريحاته الجبائية السابقة يجب عليه التوجه شخصيا إلى الإدارة الجبائية، وهذا يعتبر نقص في المنصة وجب على القائمين إصلاحه، كما أنه يعاب على المنصة أيضا أنها كثيرة الأعطال والتوقفات، وذلك خصوصا خلال الأيام الأخيرة من التواريخ المحددة لدفع التصريحات الجبائية، والتي تشهد ضغطا كبيرًا من المكلفين على المنصة، لذلك وجب على القائمين على المنصة إجراء إصلاحات دائمة في المنصة وعدم الاكتفاء بالإصلاحات المؤقتة، وذلك بالحصول على خوادم للمواقع الإلكترونية (**) التي تتحمل عدد كبير من الزوار.

(*) رسم التوطين البنكي هو رسم يفرض على المستوردين عند فتحهم لملف توطين في البنك لتسديد قيمتهم السلع المستوردة.

(**) خادم الموقع الإلكتروني أو باللغة الفرنسية serveur site web وهي عبارة عن المنصات التي تستضيف الصفحات والمواقع الإلكترونية.

الفرع الثالث: الخدمات الجبائية الإلكترونية المقدمة عن طريق منصة مساهمتك

تُعتبر منصة "مساهمتك"[*] واجهة حقيقية لتقديم الخدمات الجبائية الإلكترونية بشكل مجاني وهي تابعة إلى نظام المعلومات الجبائي الإلكتروني[**].

وكلمة "مساهمتك" (Moussahama'tic) تنقسم إلى قسمين، وهما:

- Moussahama: وهي كتابة لاتينية لكلمة عربية بنطق عربي "مساهمة"، والمقصود بها مساهمة المكلفين في تغطية الأعباء العامة للدولة من خلال الضرائب والرسوم التي يدفعونها؛
- Tic: وهي رمز مختصر للعبارة اللاتينية Technologies de l'information et de la communication أي تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ومنه فكلمة (Moussahama'tic) معناها قيام المكلفين بتقديم مساهماتهم الضريبية للخزينة العمومية للدولة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وتم إطلاق منصة "مساهمتك" في إطار الاستمرار في مساعي عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وفي هذا الإطار قامت المديرية العامة للضرائب بإطلاق هذه المنصة لأول مرة في 22 جويلية 2021، وذلك بعد حوالي خمس سنوات من إنشاء منصة "جبايتك"، حيث تم في بداية الأمر وضع منصة "مساهمتك" تحت التجريب في موقعين وهما المديريات الولائية لوهران شرق ولوهران غرب، ثم بعد ذلك تم تعميمها وإلى غاية نوفمبر 2023 لتشمل 256 قباضة في كل من الجزائر

(*) الموقع الإلكتروني لمنصة مساهمتك هو: https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz/

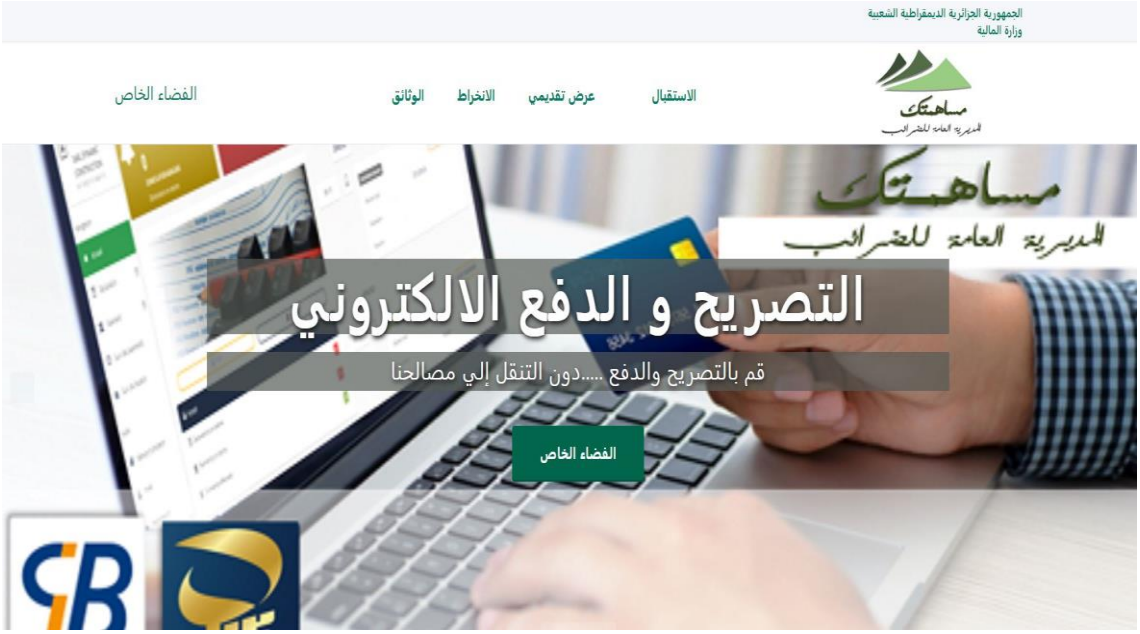
(**) يمكن الاطلاع على تفاصيل نظام المعلومات الجبائي الإلكتروني في المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الثالث، ص 126.

غرب، الجزائر وسط، بومرداس، تيزي وزو، ورقلة، ميلة، إيليزي، تمنراست، تيبازة، الشلف، المسيلة، المدية، تيندوف، بشار، بجاية، باتنة، خنشلة، غيليزان، جيجل، سكيكدة، عنابة، تبسة، الطارف، الواد، غرداية وأدرار. ولا تزال عملية تعميم هذه المنصة متواصلة إلى غاية تغطية جميع القطر الوطني.

تعمل منصة "مساهمتك" على تقديم خدمتي التصريح والدفع الإلكترونيين للمكلفين التابعة ملفاتهم لقباضات الضرائب(*)، والخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أو نظام الربح الحقيقي.[1]

والشكل الموالي يبين لنا الواجهة الرئيسية لمنصة "مساهمتك".

الشكل رقم (3-6): الواجهة الرئيسية لمنصة مساهمتك.



المصدر: الموقع الإلكتروني لمنصة مساهمتك! - https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/

(*) المكلفون التابعون لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب مرتبطون بمنصة "جبايتك".

[1] الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، **بلاغ يتعلق بالتسجيل في بوابة "مساهمتك"**، على الرابط: https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-23-8/actu-impots-ar/2119-adhesion-moussahamatic-ar، تاريخ الاطلاع: 29 جويلية 2023.

يمكن للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص منصة مساهمتك إرسال تصريحاتهم الجبائية بشكل إلكتروني وببساطة وسهولة، كما يمكنهم دفع التزاماتهم الجبائية إلكترونيا باستخدام بطاقات الائتمان أو باستخدام البطاقة الذهبية، وتسمح منصة مساهمتك للمكلفين من الاستفادة من خدماتها 24/24 ساعة، وطيلة أيام الأسبوع.

وما يُعاب على منصة "مساهمتك" أنها كثيرة الأعطال والتوقفات مثلها مثل منصة "جبايتك" وذلك خصوصا خلال الأيام الأخيرة من التواريخ المحددة لدفع التصريحات الجبائية، والتي تشهد ضغطا كبيرًا من المكلفين على المنصة، لذلك وجب على القائمين على المنصة إجراء إصلاحات دائمة في المنصة وعدم الاكتفاء بالإصلاحات المؤقتة، وذلك بالحصول على خوادم للمواقع الإلكترونية(*) التي تتحمل عدد كبير من الزوار.

الفرع الرابع: رقم التعريف الجبائي "NIF" الإلكتروني

يعتبر رقم التسيير الجبائي وسيلة تسيير، ومحور يُشكِّل الدليل الوطني للأفراد الخاضعين للضرائب في البلد، وهذا ما يسمح للإدارات الجبائية بـ:[1]

- تحديد هوية دافعي الضرائب؛
- حصر ممتلكات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين؛
- تتبع حركة المعاملات التجارية والأموال؛

(*) خادم الموقع الإلكتروني أو باللغة الفرنسية serveur site web وهي عبارة عن المنصات التي تستضيف الصفحات والمواقع الإلكترونية.

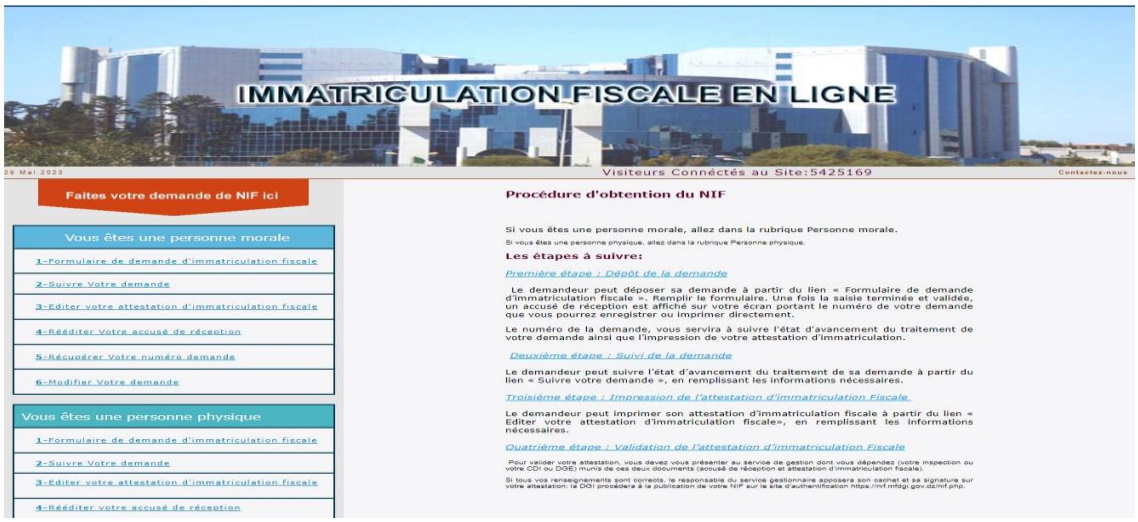
[1] الموقع الإلكتروني للبوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، **رقم التعريف الضريبي**، على الرابط: http://www.jecreemonentreprise.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=1791&Itemid=623&lang=ar، تاريخ الاطلاع: 2023/05/15.

– محاربة الغش والتهرب الضريبي.

قامت المنظومة الجبائية الجزائرية في 08 ماي 2016 بتمكين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من الحصول على رقم التعريف الجبائي عن بعد من خلال منصة إلكترونية متخصصة(*)، وهذا دون الحاجة لتنقلهم الشخصي لمصالح الضرائب.[1]

وشكل الموالي يمثل الواجهة الرئيسية للمنصة المخصصة لرقم التعريف الجبائي الإلكتروني.

الشكل رقم (3–7): الواجهة الرئيسية للمنصة المخصصة لرقم التعريف الجبائي الإلكتروني.



المصدر: الموقع الإلكتروني لرقم التعريف الجبائي عبر الخط، https://www.mfdgi.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/29.

ويمكن للأشخاص سواءً كانوا طبيعيين أو معنويين اتباع جملة من الخطوات للحصول على رقم التعريف الجبائي الإلكتروني، وتتمثل هاته الخطوات فيما يلي:[2]

(*)الموقع الإلكتروني لمنصة رقم التعريف الجبائي هو: https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/

1 المديرية العامة للضرائب، **بلاغ حول التعريف الجبائي عبر الأنترنت، أنظر الملحق رقم 17، والملحق رقم 18.**

2 الموقع الإلكتروني لرقم التعريف الجبائي عبر الخط، **خطوات الحصول على رقم التعريف الجبائي**، https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/15.

- ✓ **الخطوة الأولى:** تتمثل في إيداع طلب الحصول على رقم التعريف الجبائي من خلال المنصة المخصصة لذلك، وذلك بملأ استمارة تحتوي على معلومات الشخص الطبيعي أو المعنوي الطالب لرقم التعريف الجبائي؛
- ✓ **الخطوة الثانية:** بعد أن يقوم الشخص بإيداع طلبه على المنصة يمكنه متابعة طلبه، والمراحل التي وصل إليها، إلكترونيا من خلال نفس المنصة التي أودع من خلالها طلبه؛
- ✓ **الخطوة الثالثة:** بعد مرور 72 ساعة كأقصى تقدير يتحصل طالب رقم التعريف الجبائي على رقمه إلكترونيا[1]، ويقوم بطباعة شهادة التسجيل الضريبي التي تحتوي على NIF؛
- ✓ **الخطوة الرابعة:** بعد حصول الشخص على رقم التعريف الجبائي يجب عليه التنقل إلى الإدارة الضريبية للمصادقة على شهادة التسجيل الضريبي التي تحصل عليها إلكترونيا، وتعتبر هاته المرحلة هي المرحلة الوحيدة التي يتنقل فيها الشخص للإدارة الضريبية من أجل الحصول على رقم التعريف الجبائي.

الفرع الخامس: التوثيق الجبائي

في إطار السعي المتكرر لعصرنة المنظومة الجبائية تم إطلاق خدمة جديدة تتمثل في التوثيق الجبائي، والتي يستطيع من خلالها المتعاملون الاقتصاديون التأكد من صحة رقم التعريف الجبائي لأي متعامل اقتصادي ونشاطه ومقره، وتتم هاته المعاملة إلكترونيا من خلال نفس المنصة المخصصة لرقم التعريف الجبائي. **(أنظر الملحق رقم 20)**

[1] المديرية العامة للضرائب، **بلاغ يتعلق بالإجراء الجديد للطلب الإلكتروني لرقم التعريف الجبائي، أنظر الملحق رقم 19.**

الفرع السادس: التواصل عن بعد

تُوفِّر الإدارة الجبائية الجزائرية للمكلفين، والمهنيين، ومختلف الفاعلين التواصل مع مختلف الإدارات الجبائية والمديرية العامة للضرائب عن بعد، بواسطة البريد الإلكتروني(*)، أو بواسطة الصفحة الرسمية للمديرية العامة للضرائب على موقع فايسبوك، وهذا لطرح مختلف استفساراتهم وانشغالاتهم حول وضعيتهم الجبائية، وهو ما يسهل عليهم الحصول على إجابات لاستفساراتهم من مصدر رسمي، ودون الحاجة لتنقلهم الشخصي للإدارات الجبائية.

المطلب الرابع: معوقات تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية في المنظومة الجبائية الجزائرية

ترتكز الإدارة في عصرنا الحالي على تكنولوجيا المعلومات في معظم وظائفها، وهذا نظرا للمزايا العديدة التي تقدمها لها، والإدارة الجبائية مثلها مثل باقي الإدارات تعمل على الانتقال من إدارة جبائية تقليدية إلى إدارة جبائية إلكترونية، إلا أن هذا الانتقال تواجهه مجموعة من العراقيل، خصوصا في بداية عملية الانتقال، ومن بين هذه المعوقات نجد:

الفرع الأول: معوقات إدارية

واجه مشروع الانتقال من إدارة جبائية تقليدية إلى إدارة جبائية إلكترونية مجموعة من العراقيل الإدارية في بداية عملية الانتقال، والتي نذكر منها:

- عدم المعرفة الكافية للإدارة العليا بمزايا وفوائد الإدارة الإلكترونية، وبضرورة تطبيقها في المنظمة؛

(*) البريد الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب هو: contact_dgi@mf.gov.dz.

– عدم تبني الإدارة العليا لخطة استراتيجية واضحة تضمن انتقال سلس من الإدارة التقليدية للإدارة الإلكترونية؛

– ضعف التخطيط والمتابعة من قبل الإدارة العليا، إضافة إلى ضعف التنسيق بين أقسام الإدارة يعتبر عاملا لفشل عملية التنفيذ؛[1]

– الإبقاء على نفس التنظيم الداخلي المستخدم في الإدارات التقليدية دون إجراء تعديل عليه بدمج إدارات أو مصالح مع بعضها، وتقسيم أخرى، وهذا للتماشى مع متطلبات العصر الحالي، وما يميزه من تطورات تكنولوجية سريعة؛[2]

الفرع الثاني: معوقات بشرية

يواجه مشروع تطبيق الإدارة الجبائية الإلكترونية العديد من العراقيل البشرية والتي تكون إما من أطارف داخل المنظمة (إطارات المنظمة وموظفيها)، أو من المواطنين الذين لهم تعامل مع المنظمة، ومن بين هذه العراقيل نجد:[3]

– ضعف مستوى بعض الإطارات بميدان تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي قلة اهتمامهم بهذا الميدان؛

– الأمية الإلكترونية في وسط المجتمع المتواجدة فيه المنظمة يُصعِّب من مهمتها في التحول إلى الإدارة الإلكترونية؛

---

[1] عبد الباسط بن عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] عبد القادر عبان، **تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر – دراسة سوسيولوحية ببلدية الكاليتوس العاصمة –**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2015–2016، ص 79.

[3] عبد القادر عبان، مرجع سبق ذكره، ص 80.

– ضعف مستوى موظفي المنظمة بالتكنولوجيات الحديثة، لعدم تخصصهم بالمجال، ولقلة وضعف مستوى التكوين لديهم، وهذا ما يصعب من مهمة المنظمة في الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية؛

– في الغالب تصطدم الإدارة بمقاومة التغيير من قبل الموظفين وخصوصا كبار السن منهم، والذين لا يُحبذون أي تغيير أو تطوير في المهام، ويخشون على عملهم المستقبلي بعد تبسيط الإجراءات وتنظيم العمليات؛

الفرع الثالث: معوقات تكنولوجية وتقنية

تتمثل المعوقات التكنولوجية والتقنية التي تواجه عملية التحول لإدارة جبائية إلكترونية خصوصا في بداية الأمر في:[1]

– ضعف البنية التحتية في الدولة مما عرقل التطبيق الأمثل للإدارة الجبائية الإلكترونية؛

– صعوبة توفير الأمن والحماية التقنية للمعلومات والخصوصيات، خصوصا في ظل تطور أساليب الاختراق والفيروسات؛

– التطورات التكنولوجية السريعة في عصرنا الحالي، وهذا ما يصعب على الإدارات مسايرة هذه التطورات السريعة.

[1] جلال فاروق أحمد الأسناوي، إبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الفرع الرابع: معوقات مالية

يمكن تلخيص المعوقات المالية التي واجهت تطبيق الإدارة الجبائية الالكترونية في النقاط التالية:[1]

– الصعوبة في توفير الموارد المالية لتغطية تكاليف تطوير الشبكات التقنية داخل المنظمة بالإضافة إلى توفير الوسائل التقنية المتطورة؛

– ضرورة اندماج القطاع الخاص في الاستثمار والتمويل للتحسين من بنية شبكة الاتصالات في البلد، والتي تعتبر ضرورية لتطبيق إدارات إلكترونية متميزة؛

– ارتفاع تكاليف التكوين مما يصعب من مهمة المنظومة الجبائية في تكوين موظفيها؛

– ضرورة الصيانة الدائمة والمستمرة لأجهزة الشبكات التقنية داخل الإدارة، وهذا ما يتطلب موارد مالية مرتفعة.

الفرع الخامس: معوقات قانونية

إن الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية يجب أن يسبقه التأطير الجيد لهذا المجال خصوصا من الناحية التشريعية والقانونية، فغياب القوانين المنظمة للإدارة الإلكترونية في البلد يعتبر عائق أمام المنظمات الراغبة في الانتقال لهذا الأسلوب في الإدارة وتقديم الخدمات.[2]

---

[1] جلال فاروق أحمد الأسناوي، إبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] عبد الباسط بن عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المبحث الثالث: ركائز عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في المنظومة الجبائية الجزائرية لا يعتبر الركيزة الوحيدة التي يعتمد عليها برنامج العصرنة، فالمنظومة الجبائية الجزائرية تعتمد على عدة ركائز والتي يجب أن يشملها برنامج العصرنة، وهذا حتى تغطي عملية العصرنة جميع جوانب المنظومة الجبائية الجزائرية وأبعادها من تشريعات، وهياكل إدارية، وموارد بشرية، وعلاقة مع المكلفين والرقابة الجبائية.

المطلب الأول: مواكبة التشريعات الجبائية لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية

تعمل المنظومة الجبائية الجزائرية لجعل التشريعات الجبائية تتماشى وبرنامج العصرنة الذي تم اعتماده، وذلك من خلال الاعتماد على التشريعات الجبائية كوسيلة لتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوسيع الوعاء الجبائي.

الفرع الأول: تبسيط الإجراءات الإدارية

يُعتبر تبسيط الإجراءات الإدارية في المنظومة الجبائية من النقاط المهمة التي يجب التركيز عليها عند العصرنة، فلا يمكن تحقيق عصرنة المنظومة الجبائية بصورة كاملة دون التخفيف من الإجراءات الإدارية للمكلف، والجزائر في إطار عصرنة منظومتها الجبائية عملت على التبسيط من الإجراءات الإدارية التي يتعامل من خلالها المكلف مع الإدارة الجبائية، والجدول الموالي يوضح لنا الإجراءات الجبائية الإدارية قبل وبعد تطبيق برنامج العصرنة.

الجدول رقم (3-4): الإجراءات الإدارية في المنظومة الجبائية الجزائرية قبل وبعد العصرنة

الإجراءات الجبائة الإدارية	فتح ملف جبائي –شخص طبيعي–	فتح ملف جبائي – شخص طبيعي–	شطب ملف جبائي	ملف جبائي للأنشطة المعفات
عدد الوثائق قبل العصرنة	09	11	07	15
عدد الوثائق بعد العصرنة	04	06	02	03

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على التعليمة الصادرة عن المديرية العامة للضرائب رقم 1088، والصادرة بتاريخ 26 ماي 2013.

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك مساعي لتبسيط الإجراءات الإدارية في المنظومة الجبائية الجزائرية، وهذا في ظل تطبيق برنامج العصرنة، فعدد الوثائق المطلوبة لفتح ملف جبائي انخفض إلى حوالي النصف بعد عصرنة المنظومة الجبائية، بينما عدد الوثائق المطلوبة لشطب ملف جبائي ولتكوين ملف جبائي في ظل الأنشطة المعفاة انخفض بشكل كبير، وهذا ما يبين الرغبة في تبسيط الإجراءات الإدارية في المنظومة الجبائية الجزائرية للتخفيف على المكلفين، والتماشي مع العصرنة.

الفرع الثاني: توسيع الوعاء الجبائي

تسعى الجزائر لجعل تشريعاتها قادرة على تأطير الأمور العصرية من خلال إصدار مختلف النصوص والتشريعات المنظمة لأهم المجالات الرقمية في عصرنا الحالي، وتعتبر التجارة الإلكترونية أهم مجال رقمي وعصري اهتمت الدولة بالاستفادة منه تجاريا وجبائيا، وهذا نظرا للنمو الكبير الذي يشهده هذا المجال مؤخرا، ولكونه وعاء جبائي مُهم يمكن الاستفادة منه إذا تم تأطيره قانونيا.

وقبل أن تلجأ الدولة للتأطير التشريعي الجبائي للتجارة الإلكترونية، والاستفادة من موارد جبائية إضافية كان لابد عليها تأطير هذا المجال أولا من الناحية التجارية، وبعد ذلك يمكن النظر في الاستفادة من موارده الجبائية.

أولا: تأطير التشريع التجاري للتجارة الإلكترونية في الجزائر: سعت الدولة الجزائرية للتأطير القانوني التجارة الإلكترونية، وهذا نظرا لانتشارها الواسع في البلد، فقد تم وضع قوانين تنظم هذا المجال من التجارة حتى يكون التاجر والزبون في هذا المجال محمي قانونا (له حقوق وعليه واجبات)، وكبداية لهذا التأطير التشريعي تم إصدار القانون 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، والذي يحدد القواعد الأساسية المتعلقة بالتجارة الالكترونية للسلع والخدمات، كما تم استحداث في مدونة النشاطات الاقتصادية للسجل التجاري رمز للنشاط تحت رقم 607074 "**التجارة الالكترونية**"، ورمز ثاني تحت رقم 511145 "**التجارة بالتجزئة لكل أنواع المنتجات بالمراسلة إلى غاية المنزل**".

وقد بلغ عدد التجار الناشطين في التجارة الإلكترونية والمسجلين في المركز الوطني للسجل التجاري حوالي 2500 تاجر إلى غاية 20 سبتمبر 2022، وهذا حسب ما أكدته مديرة التعاون والاتصال للمركز الوطني للسجل التجاري.[1]

ثانيا: تأطير التشريع الجبائي للتجارة الإلكترونية في الجزائر: بعد تنفيذ الدولة الجزائرية للخطوة الأولى للتأطير التشريعي للتجارة الإلكترونية ممثلة في إصدار القانون رقم 18-05، واستحداث رمزين لنشاط التجارة الإلكترونية في مجال السجل التجاري، تم الانتقال للخطوة الثانية وهي محاولة التأطير التشريعي الجبائي لنشاط التجارة الإلكترونية.

---

[1] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، تجارة إلكترونية، https://www.aps.dz/ar/economie/131751-2-500، تاريخ الاطلاع: 2023/05/10.

1. الضرائب والرسوم المفروضة على التجارة الإلكترونية في الجزائر: يخضع نشاط التجارة الإلكترونية لنفس الضرائب والرسوم الخاضعة لها باقي النشاطات التجارية في البلد، وهذا وفقا لما نصت عليه المادة 03 من القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 والمتعلق بالتجارة الإلكترونية "تخضع كل المعاملات التي تتم عن طريق الاتصالات الإلكترونية إلى الحقوق والرسوم التي ينص عليها التشريع والنظيم المعمول بهما".[1]

1.1- الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات: يخضع الأشخاص الممارسين لنشاط التجارة الإلكترونية، والخاضعين للضريبة على الدخل أو الضريبة على الأرباح لنفس المعدلات الضريبية الخاضعة لها باقي الأنشطة، وهذا طبقا لما جاء في المادة 03 من القانون 18-05.

كما نصت المادة 115 من قانون المالية لسنة 2022 على أن الأفراد الذين يحققون مداخيل بمختلف الأنواع بشكل اعتيادي قصد تحقيق الأرباح يخضعون لجميع الضرائب والرسوم بما فيها الضرائب على الأرباح وفقا للتشريع الجبائي ساري المفعول[2]. وهذا ما يؤكد أن نشطات التجارة الإلكترونية التي تتم من طرف الأفراد بشكل اعتيادي ويحققون منها مداخيل وأرباح خاضعة للضريبة على الدخل والضريبة على الأرباح مثلها مثل باقي الأنشطة التجارية الأخرى في البلد.

2.1- الضريبة الجزافية الوحيدة: تم استحداث بموجب قانون المالية لسنة 2019 المادة رقم 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والتي نصت على "الأشخاص الطبيعيين ...الذين ينشطون في إطار دائرة توزيع السلع والخدمات عبر المنصات الرقمية أو باللجوء إلى البيع

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، **القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية**، 2018، المادة 03، ص 05.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 100، **قانون المالية لسنة 2022**، 2021، المادة 115، ص 42.

المباشر عبر الشبكة يخضعون لاقتطاع من المصدر محرر من الضريبة بمعدل 05% بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة ...."[1]. حيث نصت هذه المادة أن الأشخاص الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، والذين يمارسون نشاط التجارة الإلكترونية يفرض عليهم معدل ضريبة بـ 05%.

3.1- الرسم على القيمة المضافة: تم تعديل المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال بموجب نصت المادة 41 من قانون المالية لسنة 2020 بإضافة الفقرة 31 والتي نصت على أنه يفرض معدل مخفض (09%) للرسم على القيمة المضافة على عمليات البيع المنجزة إلكترونيا (التجارة الإلكترونية)[2]. إلا أنه بموجب قانون المالية لسنة 2022 ووفقا للمادة 94 تم إلغاء الفقرة 31 من المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وبالتالي أصبح نشاط التجارة الإلكترونية ابتداءً من 01 جانفي 2022 خاضع للمعدل العادي (19%) للرسم على القيمة المضافة.[3]

4.1- الرسوم الجمركية: نصت المادة 136 من قانون المالية التكميلي لسنة 2022 على إخضاع البضائع المستوردة عن طريق البريد (عن طريق التجارة الإلكترونية)، والتي تتضمن بضائع تكتسي طابعا تجاريا، وتتجاوز قيمتها الحد الأقصى الذي رخصت به المادة 231 من قانون الجمارك في الفقرة –ط– (200.000 دج)، لرسوم جمركية جزافية بمعدل 30% من قيمة البضاعة.[4]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، **قانون المالية لسنة 2019**، 2018، المادة 10، ص 06.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 81، **قانون المالية لسنة 2020**، 2019، المادة 41، ص 15.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 100، **قانون المالية لسنة 2022**، 2021، المادة 94، ص 38.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، **قانون المالية التكميلي لسنة 2022**، 2022، المادة 136، ص 09.

2. الإعفاءات الجبائية للتجارة الإلكترونية في الجزائر: نصت المادة 136 من قانون المالية التكميلي لسنة 2022 على إعفاء البضائع المستوردة عن طريق البريد (عن طريق التجارة الإلكترونية)، والتي تتضمن بضائع لا تكتسي طابعا تجاريا ولا تتجاوز قيمتها الحد الأقصى الذي رخصت به المادة 231 من قانون الجمارك في الفقرة –ط– (200.000 دج) من الرسوم الجمركية، كما تُعفى أيضا من تسديد الرسوم الجمركية الهواتف النقالة ومعدات الإعلام الآلي المستوردة عن طريق التجارة الإلكترونية والموجهة للاستعمال الشخصي.[1]

المطلب الثاني: مواكبة الهياكل الإدارية والموارد البشرية لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية

سعت المنظومة الجبائية الجزائرية لجعل هياكل إدارتها الجبائية ومواردها البشرية تتماشى وأسلوب العصرنة الذي تبنته، وهذا حتى تكون المنظومة الجبائية ككل تسير بشكل عصري.

الفرع الأول: إصلاح هياكل الإدارة الجبائية في سياق عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية

سعت المنظومة الجبائية الجزائرية في إطار تطبيق برنامج العصرنة التي تبنته إلى إحداث تغييرات في البنية الهيكلية للإدارات الجبائية، وذلك باستحداث هياكل جديدة تتولى مهام مستحدثة وتكون قادرة على التماشى مع برنامج العصرنة.

وتتمثل الهياكل الجبائية الجديدة التي تم استحداثها في المنظومة الجبائية الجزائرية في إطار برنامج العصرنة فيما يلي:

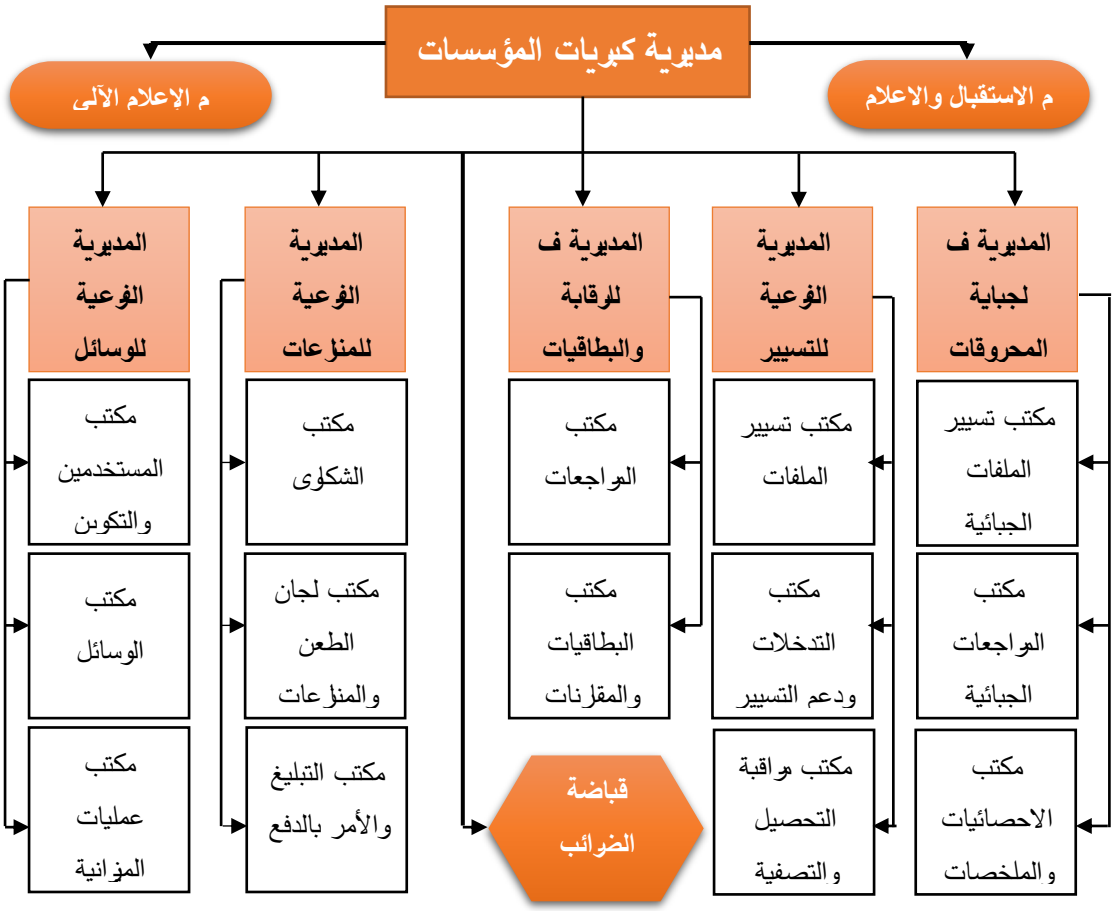
---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، **قانون المالية التكميلي لسنة 2022**، 2022، المادة 136، ص 09.

أولا: مديرية كبريات المؤسسات DGE: أُنشِأت مديرية كبريات المؤسسات في إطار قانون المالية لسنة 2002، والذي نصت عليها المادة رقم 32، كما صدر قرار وزاري مشترك في 07 جوان 2005 والذي حدد تنظيم المديريات الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات، وتم تعديله بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، حيث تم الافتتاح الرسمي لمديرية كبريات المؤسسات في 02 جانفي 2006، أي بعد أربع سنوات من صدورها في الجريدة الرسمية "قانون المالية" لأول مرة.

والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات.

الشكل رقم (3-8): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات DGE



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، المواد من 02 إلى 24.

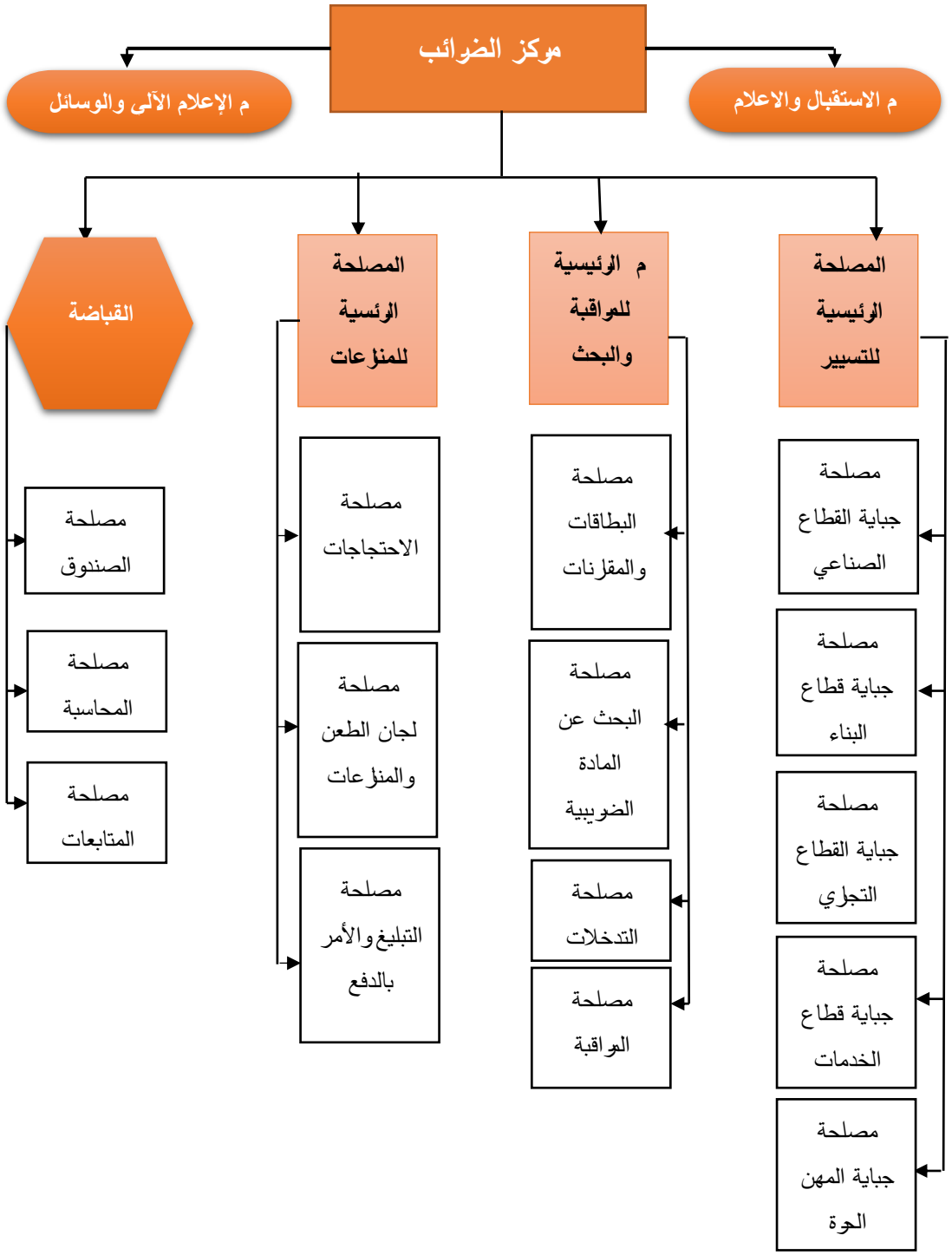
وتتولى مديرية كبريات المؤسسات تسيير الملفات الجبائية للشركات الناشطة في قطاع المحروقات، والشركات التي لها مقر في الجزائر وتعتبر عضو في مجمعات أجنبية، وشركات رؤوس الأموال، ومن اختار الخضوع للنظام الجبائي لهذه الشركات والذين يُعتبر رقم أعمالهم السنوي أكبر من أو يساوي 1000.000.00 دج، ومجمعات الشركات الذين يُعتبر رقم أعمالهم السنوي أكبر من أو يساوي 1000.000.00 دج.[1]

ثانيا: مراكز الضرائب CDI: تعتبر مراكز الضرائب من بين الهياكل الجبائية الجديدة التي تم إنشاؤها في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006، والذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، كما صدر قرار وزاري مشترك في 21 فيفري 2009، والذي يحدد تنظيم المديريات الفرعية لمراكز الضرائب.

والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، **قانون المالية لسنة 2002**، الجزائر، 2001، المادة 32، ص 16.

الشكل رقم (3-9): الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب CDI



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، مرجع سبق ذكره، المواد من 88 إلى 101.

تتولى مراكز الضرائب تسيير الملفات الجبائية للمكلفين التابعين للنظام الحقيقي، والغير تابعين لمديرية كبريات المؤسسات، بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة.[1]

وهناك ثلاث أصناف من مراكز الضرائب وهي:[2]

- الصنف 01: عندما يكون عدد المكلفين بين 8000 و12000 مكلف، وفي هذا الصنف يكون عدد الأعوان (الموظفين) بين 120 و150 عون؛
- الصنف 02: عندما يكون عدد المكلفين بين 4000 و8000 مكلف، وفي هذا الصنف يكون عدد الأعوان (الموظفين) بين 120 و150 عون؛
- الصنف 03: عندما يكون عدد المكلفين أقل من 4000؛ تضم بين 120 و150 عون.

في سنة 2006 تم التخطيط لإنجاز 59 مركز ضرائب عبر كامل أرجاء الوطن، إلا أنه وإلى غاية نوفمبر 2023 لم يتم إنجاز سوى 46 مركز ضرائب، أي بقي 13 مركز لم يتم إنجازه، وذلك بتأخر في الإنجاز بنسبة 22%، وهذا التأخر الكبير يؤثر بالسلب على سيرورة عملية عصرنة الإدارات الجبائية في كامل أرجاء الوطن.

ثالثا: المراكز الجوارية للضرائب CPI: تعتبر المراكز الجوارية للضرائب من بين الهياكل الجبائية الجديدة التي تم إنشاؤها في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006، والذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، كما صدر في 2009/02/21 قرار وزاري مشترك، والذي يحدد تنظيم المديريات الفرعية لـ CPI.

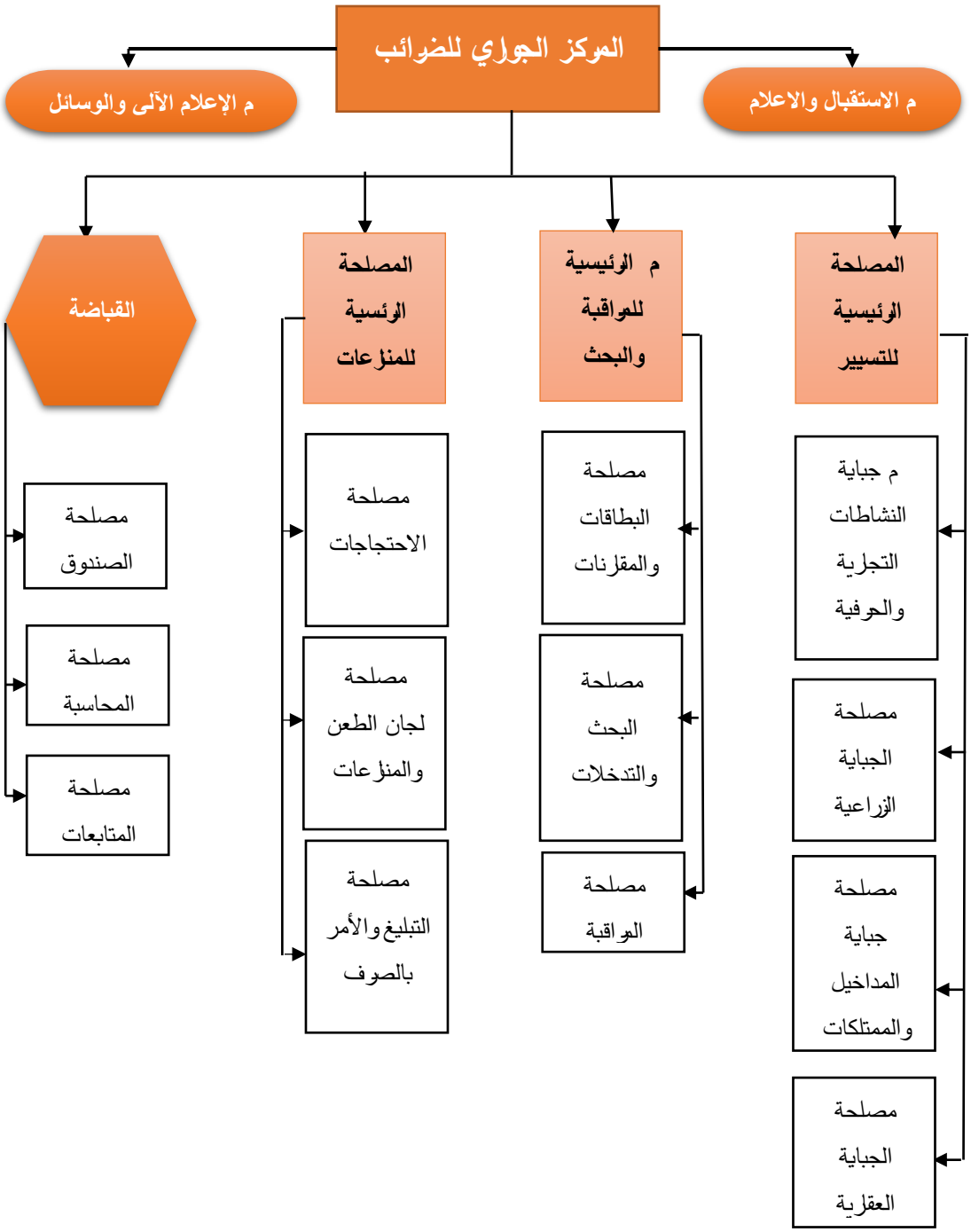
---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، **المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 والذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية**، الجزائر، 2006، المادة 20، ص 11.

[2] Ministère des Finances, Direction Générale des Impôts, **la lettre de la DGI "Modernisation de l'administration fiscale"**, N° 30, 2008, p 02.

والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي للمركز الجواري للضرائب.

الشكل رقم (3-10): الهيكل التنظيمي للمراكز الجوارية للضرائب CPI



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، مرجع سبق ذكره، المواد من 102 إلى 118.

تتولى المراكز الجوارية للضرائب تسيير الملفات الجبائية لـ:[1]

- المؤسسات الفردية التابعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة؛
- المستثمرات الفلاحية؛
- الأشخاص الطبيعيون الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي؛
- الهيئات الإدارية العمومية، والتي تتكفل بتسيير وجمع الضريبة على الدخل الإجمالي للرواتب والأجور؛
- المؤسسات الواقعة تحت اختصاص مديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب، وذلك بالنسبة للضرائب التي لا تتكفل بها الهيئات التابعين لها.

وفي سنة 2006 تم التخطيط لإنجاز 244 مركز جواري للضرائب عبر كامل التراب الوطني، إلا أنه وإلى غاية نوفمبر 2023 لم يتم إنجاز سوى 146 مركز جواري للضرائب، أي بقي 98 مركز لم يتم إنجازه، وذلك بتأخر في الإنجاز بنسبة 40%، وهي نسبة كبيرة أي لم يتم إنجاز سوى 60% من عدد المراكز الذي كان مخطط له، وبالتالي فإن التأخر الكبير الذي يشهده إنجاز المراكز الجوارية المتبقية (98 مركز جواري) يؤثر بالسلب على سيرورة عملية العصرنة في كامل التراب الوطني.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59، **المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 والذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية**، الجزائر، 2006، المادة 26، ص 11.

الفرع الثاني: تأهيل الموارد البشرية في الإدارات الجبائية لتتماشى وعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.

إن تطبيق برنامج للعصرنة في المنظومة الجبائية لا يكفي أن يكون في الوسائل والمعدات فقط بل يجب أن يشمل جميع نواحي المنظومة، ويعتبر المورد البشري من أهم العناصر في المنظومة الجبائية، فمهما تطورت الإدارة الجبائية، واعتمدت على تكنولوجيا المعلومات في انجاز مختلف أعمالها، إلا أن العنصر البشري لا يمكن الاستغناء عنه كليا مهما كانت الأحوال، كما أن العنصر البشري الغير مؤهل لا يسمح بتطبيق برنامج العصرنة المُنتهج على أكل وجه، ولا يُمكِّن من بلوغ الأهداف المسطرة له.

ومن أجل تأهيل الكفاءات البشرية العاملة في الإدارات الجبائية الجزائرية للتماشي وعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية تلجأ المديرية العامة للضرائب إلى تنظيم دورات تكوينية بشكل دوري لفائدة موظفي وإطارات الإدارات الجبائية الجزائرية لزيادة معارفهم، وتأهيلهم لتنفيذ كل أساليب العمل الحديثة.

ومن بين الدورات التكوينية التي تنظمها المديرية العامة للضرائب لفائدة إطاراتها البشرية العاملة بجميع الولايات، وبالاستعانة بالمدرسة الوطنية للضرائب هي دورات تكوينية في استعمال النظام المعلوماتي الجبائي (SAP)، وهذا لتأهيلهم للتعامل مع هذا النظام، ومواكبة كل جديد فيه، والاستفادة قدر الإمكان من جميع المزايا والخدمات التي يقدمها، ومن بين فوائد هذه الدورات أيضا تأهيل إطارات قادرة على مجابهة المشاكل التي تحدث في هذا النظام محليا، ودون الحاجة إلى الرجوع دائما إلى المصالح المركزية. فخلال سنتي 2022 و2023 استفاد 1941 موظف في الإدارات الجبائية

الجزائرية من التكوين في إطار القانون الأساسي للوظيفة العمومية، كما استفاد 6248 موظف من التكوين في إطار تحسين المستوى ومرافقة رقمنة مختلف مصالح الإدارات الجبائية.

وفي الأخير يمكننا القول إن تأهيل الموارد البشرية في الإدارات الجبائية لاستعمال الأساليب العصرية، والتعامل مع مختلف الوسائل التكنولوجية بفعالية يعتبر جزء لا يتجزأ من عصرنة المنظومة الجبائية، فلا يمكن لاستراتيجيات العصرنة أن تبلغ الأهداف المسطرة لها دون التأهيل اللازم للكفاءات البشرية.

المطلب الثالث: تحسين العلاقة مع المكلفين في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية

يُعتبر المكلف الجبائي محور العملية الجبائية ككل، وركيزة أساسية في المنظومة الجبائية، فلا يُمكن قيام منظومة جبائية ولا فرض ضرائب ورسوم دون وجود مكلفين، لذلك فأي عصرنة في المنظومة الجبائية لن تكون ناجحة وفعالة إذا لم يكن المكلف الجبائي محورًا فيها وضمن اهتماماتها، ومن هذا المنطلق عَمِلت المنظومة الجبائية الجزائرية في إطار سياسة العصرنة على تحسين علاقاتها مع المكلفين، لأن تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية وأعوانها وبين المكلفين من شأنه أن يُعطي صورة جيدة عن المنظومة الجبائية في نفوس المكلفين، ويرتقي بوعيهم الجبائي، وهذا كله من شأنه أن يحسن من التحصيل الجبائي وزيادة الإيرادات الجبائية.

قامت المنظومة الجبائية الجزائرية في إطار سياسة العصرنة على تحسين العلاقة مع المكلفين من خلال إصدار مرجع لنوعية الخدمة، والذي تم إصداره من طرف المديرية العامة للضرائب بموجب التعليمة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2004، ويتضمن مرجع نوعية الخدمة خمسة معايير التي

يجب مراعاتها من قبل أعوان الإدارات الجبائية قصد الارتقاء بثقافة الاستقبال ونوعية الخدمات، وتتمثل المعايير التي يشملها مرجع نوعية الخدمة في:[1]

- تحسين الدخول للمصالح الجبائية؛
- الاستقبال بلباقة وفعالية؛
- السرعة في معالجة الطلبات؛
- الإصغاء باهتمام للتطوير من الخدمات؛
- التنظيم الجيد قصد التطوير من الكفاءات.

كما يتضمن مرجع نوعية الخدمة مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تم من أجلها إصداره، والتي تتمثل في:[2]

- جعل نوعية الخدمات في صلب اهتمامات الإدارات الجبائية؛
- تسهيل عملية وصول المكلف لمختلف مصالح الإدارات الجبائية؛
- التأطير المهني لعملية استقبال المكلفين؛
- إضفاء طابع السهولة والبساطة على مختلف الإجراءات الإدارية التي يحتاجها المكلف؛
- الإحاطة بجميع رغبات المكلفين؛
- التقييم الدوري لمدى الالتزام بمرجع نوعية الخدمة، والإعلان عن نتائج التقييم.

---

[1] الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، **مرجع نوعية الخدمة: طموح قوي لتحسين استقبال المكلفين بالضريبة**، على الرابط: https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar، تاريخ الاطلاع: 2023/07/29.

[2] الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، **مرجع نوعية الخدمة: طموح قوي لتحسين استقبال المكلفين بالضريبة**، مرجع سبق ذكره.

وفي إطار الهدف الأخير لمرجع نوعية الخدمة والمتعلق بالإعلان الدوري عن نتائج تقييم مرجع نوعية الخدمة قامت المديرية العامة للضرائب بالإعلان عن نتائج التقييم للفترة 2012-2015، والجدول الموالي يوضح نتائج التقييم.

الجدول رقم (3-5): تقييم مرجع نوعية الخدمة المطبق في الإدارات الجبائية خلال الفترة 2012-2015.

المرجع / السنوات	2012	2013	2014	2015
احترام ظروف الدخول للمصالح الجبائية	%53	%86	%97	%77
التكفل بالمكلفين بالضريبة	%91	%98	%99	%99
نوعية الخدمة المؤداة	%66	%72	%72	%73
احترام الآجال	%69	%75	%74	%63
الإصغاء للمكلفين بالضريبة	%73	%65	%89	%69
المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة	%72	%80	%81	%73

المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، **مرجع نوعية الخدمة**، على الرابط: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/accueil_ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/07/29.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤشر الإجمالي لمرجع نوعية الخدمة خلال الفترة 2012-2015 يتراوح بين 70% و80%، وهذا ما يؤكد لنا نوعا ما فعالية مرجع نوعية الخدمة خلال الفترة المعنية، إلا أنه يجب الاهتمام أكثر بالمكلف داخل الإدارات الجبائية من خلال التحسين من نوعية الخدمات المؤداة، واحترام الآجال المحددة، بالإضافة إلى الإصغاء بشكل أفضل لاهتمامات المكلفين

بالضريبة، وهذا حتى يتم تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين، والتماشي الأمثل مع عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.

وبخصوص الهدف الأخير لمرجع نوعية الخدمة فإنه يمكننا الملاحظة مما هو موجود فعلا وعلى أرض الواقع أن الإعلان الدوري عن نتائج تقييم مرجع نوعية الخدمة لم يتم احترامه، وتم الالتزام به فقط خلال الفترة 2012-2015، وبعد هذه الفترة وإلى غاية منتصف سنة 2023 لم يتم الإعلان عن أي نتائج للتقييم، وبالتالي عدم تحقيق الهدف المسطر والمتعلق بالإعلان الدوري عن نتائج التقييم، ومن هذا المنطلق لا يمكننا الحكم بموضوعية على مدى نجاعة مرجع نوعية الخدمة والالتزام به في السنوات الأخيرة.

المطلب الرابع: الرقابة الجبائية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية

في إطار سياسة العصرنة المُنتهجة تسعى المنظومة الجبائية الجزائرية لزيادة فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية، وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات، ومختلف البرامج الإلكترونية في عملية الرقابة، وهذا للاستفادة من مزايا هذه التكنولوجيا لزيادة نجاعة الرقابة الجبائية، وتخفيض التكاليف التي تتطلبها.

وبالإضافة إلى التصريحات الجبائية التي يقوم المكلفون بإيداعها إلكترونيا (عبر منصة جبايتك أو مساهمتك) تم إلزام المكلفين بإيداع المعلومات التي يحتاجها المراقبون الجبائيون عبر وسائط إلكترونية، وهذا لتمكينهم من أداء عملية الرقابة الجبائية إلكترونيا بكل أريحية ونجاعة. وفي هذا الإطار تم إصدار قوانين تُؤطر هذه العملية، وتُلزم المكلفين على استخدام الوسائط الإلكترونية في إيداع المعلومات الضرورية، ومن بين هذه الأطر التشريعية نجد:

– المادة 09 من قانون المالية لسنة 2021 والتي تُعدل المادة 75 من قانون الضرائب المباشرة نصت على وجوب إيداع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين كشفا تلخيصيا للمصالح الجبائية يتضمن المرتبات والأجور المدفوعة، ويجب أن يكون هذا الكشف التلخيصي على حامل إلكتروني.

– المادة 16 من قانون المالية لسنة 2021 والتي تعدل المادة 151 مكرر 01 من قانون الضرائب المباشرة نصت على وجوب إيداع الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 كشفا تلخيصيا إلكترونيا قبل 21 ماي يحتوي على معلومات تستخرج من التصريحات السنوية للنتائج وباقي الكشوف المالية، وفي حالة عدم إيداع الكشف التلخيصي إلكترونيا يتم تطبيق العقوبات التي حددتها المادة 192 مكرر من قانون الضرائب المباشرة (فرض غرامة جبائية بـ 25% من النتيجة الجبائية، على أن لا تتجاوز قيمة الغرامة 1.000.000 دج، وإذا كانت النتيجة الجبائية تعبر عن عجز تفرض غرامة جبائية جزافية بقيمة 100.000 دج).

– المادة 18 من قانون المالية لسنة 2021 والتي تُعدل المادة 176 من قانون الضرائب المباشرة نصت على وجوب إيداع مسيري مؤسسات المناولة والدراسات وتأجير العتاد كشفا تلخيصيا لنتائجهم السنوية، ويجب أن يكون عذا الكشف التلخيصي عبر وسائط إلكترونية أو عن بعد.

– المادة 42 من قانون المالية لسنة 2021 والتي تعدل المادة 29 من قانون الرسوم على رقم الأعمال نصت على وجوب إيداع على وسيط إلكتروني كشفا يحتوي على معلومات جميع الموردين الذين تم التعامل معهم.

كل هذه النصوص القانونية تعمل على تمكين المراقبين الجبائيين من الاطلاع على مختلف المعلومات المحاسبية والجبائية للمكلفين باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وهذا لتمكينهم من الاستفادة من المزايا التي تُوفرها التكنولوجيات الحديثة في مجال الرقابة الجبائية.

وفي الأخير يمكننا القول أن الرقابة الجبائية هي جزء لا يتجزأ من المنظومة الجبائية، وبالتالي يجب أن تستفيد هي أيضا من حصتها في العصرنة وعلى أكمل وجه، وهذا حتى تتمكن من أداء المهام المنوطة بها بفعالية وكفاءة، وذلك من خلال وضع جميع الوسائل والبرامج التكنولوجية تحت تصرف المحققين الجبائيين، وهذا حتى يتمكنوا من الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الوسائل في مجال الرقابة الجبائية، ولا يكفي توفير الوسائل التكنولوجية للمراقبين دون توفير دورات تدريبية لتأهيلهم لاستغلال هذه الوسائل بفعالية، وذلك بتوفير دورات تدريبية للمراقبين الجبائيين للرفع من كفاءاتهم الرقابية وتطوير مهاراتهم في استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال الرقابة الجبائية، وبالإضافة إلى ما سبق؛ من الضروري أيضا الاستفادة من الثورة الهائلة في مجال الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مجال الرقابة الجبائية، وهذا كله سعيا لزيادة فعالية الرقابة الجبائية، وبالتالي زيادة كفاءة وفعالية المنظومة الجبائية وتحسين التحصيل الجبائي.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد عرض الجوانب الأساسية للعصرنة التي قامت بها الجزائر في منظومتها الجبائية والركائز الأساسية التي قامت عليها، ومن خلال ما سبق يُمكن القول إن الجزائر سعت لعصرنة منظومتها الجبائية نظرا لدوافع ومزايا عديدة، كما أن استِفادت الجزائر من برنامج تمويلي أوروبي للعصرنة والإصلاح الإداري عجل من رغبتها في عصرنة منظومتها الجبائية باعتبارها قطاع مهم ويحقق موارد مالية هامة للخزينة العمومية.

وتُعتبر الإدارة الإلكترونية ركيزة أساسية ومهمة في مجال العصرنة حيث عملت الجزائر على الاستفادة منها في منظومتها الجبائية، وذلك من خلال إنشاء نظام معلومات جبائي إلكتروني يساهم في رقمنة الإدارة الجبائية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات الجبائية الإلكترونية للمكلفين بغية التحسين من خدمات الإدارة الجبائية، وكسب رضا المكلفين، ورغم النقائص العديدة التي تشهدها الخدمات الجبائية الإلكترونية في الجزائر، وفي مقدمتها الأعطال المتكررة في منصتي "جبايتك" و"مساهمتك"، إلا أنها كتجربة أولى تُعتبر ناجحة نوعا ما، ومع مزيد من الإرادة والرغبة في الإصلاح من قِبَل القائمين على المنظومة الجبائية تُصبح هاتين المنصتين واجهة رائدة بامتياز في تقديم الخدمات الجبائية الإلكترونية.

ولا تُعتبر الإدارة الإلكترونية الركيزة الوحيدة التي اعتمدت عليها الجزائر لعصرنة منظومتها الجبائية، فهناك العديد من الركائز التي تم الاعتماد عليها والتي تتمثل أساسا في جعل التشريعات الجبائية مُواكبة لبرنامج العصرنة، بالإضافة إلى التطوير من الهياكل الإدارية وكفاءات الموارد البشرية حتى تندمج في برنامج العصرنة بسهولة، كما أن تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف كان لها نصيب مُهم في إطار استراتيجية العصرنة، وذلك باعتبار أن المكلف هو محور العملية الجبائية

ككل. وبخصوص الرقابة الجبائية وباعتبارها عنصر مهم في المنظومة الجبائية لم تستفد من الاهتمام الكافي في برنامج العصرنة المعتمد في المنظومة الجبائية الجزائرية، وهذا ما يدعوا إلى التفكير جليا في التطوير أكثر من عمليات الرقابة الجبائية، وذلك باستغلال كل الوسائل التكنولوجية الحديثة، ودمجها في المجال الرقابي.

الفصل الرابع: تجارب دولية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية

تمهيد:

إن سياسة العصرنة لا تُعتبر الجزائر البلد الوحيد التي اعتمدتها، فهناك العديد من الدول عبر العالم التي لها تجارب رائدة في هذا المجال، وخصوصا في القطاعات الحكومية، فقد لجأت العديد من الدول سواءً المتقدمة منها أو النامية إلى عصرنة ورقمنة مختلف قطاعاتها الحكومية. ويعتبر القطاع الجبائي من بين القطاعات التي أولته الدُول أهمية كبرى في مجال العصرنة والرقمنة، وهذا لكونه قطاعا مهما بالنسبة للدولة، وله أهداف متعددة، بالإضافة إلى المشاكل العديدة التي يعاني منها هذا القطاع مثل التهرب الضريبي، والذي عجل برقمنة هذا القطاع في العديد من الدول، وهذا لمحاربة المشاكل التي يُواجهها القطاع من جهة، وبغية زيادة فعاليته وكفاءته من جهة أخرى.

وحتى يتم إعطاء تصور عام عن عمليات عصرنة المنظومات الجبائية ومدى تقدمها في مختلف الدول، يتم في هذا الفصل الإحاطة ببعض التجارب الدولية الرائدة في مجال عصرنة المنظومات الجبائية وفق المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تجارب بعض الدول العربية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية.**
- **المبحث الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال عصرنة المنظومات الجبائية.**
- **المبحث الثالث: تجارب بعض الدول النامية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية.**

المبحث الأول: تجارب بعض الدول العربية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية.

الدول العربية وعلى غرار باقي دول العالم سعت إلى مسايرة التطورات العصرية الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، وإسقاطها على جميع قطاعاتها الحكومية والخاصة، ويُعتبر القطاع الجبائي من بين القطاعات التي سعت الدول العربية إلى إصلاحها وعصرنتها، وهذا للزيادة من فعاليته وكفاءته.

المطلب الأول: التجربة الأردنية في عصرنة المنظومة الجبائية

تعتبر المملكة الأردنية من الدول العربية الأولى التي شرعت في تطبيق الإدارة الإلكترونية في القطاع العمومي، ويعتبر القطاع الجبائي أول قطاع تم رقمنته في المملكة، حيث تم الشروع في تقديم الخدمات الجبائية إلكترونيا مطلع سنة 2005، ومع مرور السنوات سعت المملكة لعصرنة منظومتها الجبائية أكثر وتطوير خدماتها المقدمة إلكترونيا، وهذا لمسايرة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والاستفادة أكثر من المزايا والفوائد التي تقدمها هذه التكنولوجيا في مختلف الأعمال والمجالات.

الفرع الأول: الخدمات الرقمية في المنظومة الجبائية الأردنية

تُقدِم المنظومة الجبائية الأردنية للمكلفين مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات الرقمية، وهذا سعيا منها لكسب رضا المكلفين وزيادة فعالية منظومتها الجبائية.

وتتمثل الخدمات الرقمية للمنظومة الجبائية الأردنية فيما يلي:[1]

أولا: نظام الفوترة الإلكتروني: قامت المنظومة الجبائية الأردنية في نهاية سنة 2022 بالإطلاق الرسمي لمنصة إلكترونية تسمى "نظام الفوترة الوطني الإلكتروني"[(*)]، حيث تسمح هذه المنصة الإلكترونية للمكلفين بإصدار فواتيرهم منها، ويتعين على كل بائع إصدار فاتورة بيع السلع وتقديم الخدمات من المنصة الإلكترونية، وهذا ما يسمح للمكلفين بحفظ فواتيرهم بصيغة إلكترونية تجنبهم مخاطر ضياع الفواتير الورقية، كما تسمح هذه الخدمة للإدارة الجبائية بمراقبة عمليات البيع بطريقة إلكترونية وآلية.[2]

ثانيا: التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت: توفر المنظومة الجبائية الأردنية للمكلفين خدمة تقديم تصريحاتهم إلكترونيا، وهذا حتى يتسنى لهم تقديم تصريحاتهم بأريحية وفي الوقت المناسب ودون عناء التنقل الشخصي للإدارات الجبائية، كما تسعى خدمة التصريحات الإلكترونية للتقليل من الأخطاء في التصريحات، وهذا بفضل خاصية الحساب الفوري لقيمة الضريبة التي توفرها المنصة

---

[1] دائرة ضريبة الدخل والمبيعات –الأردنية–، **مطوية الخدمات الإلكترونية**، على الرابط:
https://istd.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9_2017.pdf، تاريخ الاطلاع: 07 ماي 2023.

[(*)] المنصة الإلكترونية المخصصة لنظام الفوترة الوطني الإلكتروني في الأردن هي:
https://portal.jofotara.gov.jo/ar/login

[2] دائرة ضريبة الدخل والمبيعات –الأردنية–، **نظام الفوترة الإلكتروني**، على الرابط:
https://www.istd.gov.jo/AR/ListDetails/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%A%D8%B1%D8%A9/1069/16، تاريخ الاطلاع: 07 ماي 2023.

المخصصة للتصريحات، وتتمثل التصريحات الجبائية التي يمكن للمكلف الأردني تقديمها إلكترونيا فيما يلي:

- التصريح بضريبة الدخل؛

- التصريح بضريبة الشركات؛

- التصريح بضريبة المبيعات.

ثالثا: الدفع الإلكتروني: تُتِيح المنظومة الجبائية الأردنية للمكلفين إمكانية تسديد ضرائبهم عن بعد وذلك باستخدام مختلف وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة في المملكة، بالإضافة إلى تخصيص منصة خاصة بالدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم وهي e-fawateercom.

رابعا: استخراج بيان الضرائب وشهادة الرقم الضريبي: يمكن للمكلفين بالضرائب في المملكة الأردنية استخراج مختلف وثائقهم عن بعد، ومن بين الوثائق التي يستطيع المكلف استخراجها إلكترونيا بيان الضرائب وشهادة الرقم الضريبي.

خامسا: الدخول إلى الحساب الشخصي: يستطيع المكلف فتح حساب شخصي رقميا لدى المديرية العامة للضرائب، ويمكنه من خلال الموقع الإلكتروني المخصص لذلك تعديل مختلف بياناته الشخصية (عنوان السكن، عنوان العمل، العنوان البريدي، الحالة الاجتماعية ...الخ).

سادسا: خدمات إلكترونية أخرى: بالإضافة إلى الخدمات الرقمية السابقة يمكن للمكلف تقديم استفساراته وانشغالاته عبر البريد الإلكتروني لدائرة الضرائب، وتتولى هاته الأخيرة الإجابة على مختلف انشغالات المكلفين، وتُرسِل لهم إجابات فورًا عبر البريد الإلكتروني أو عن طريق الرسائل القصيرة SMS.

الفرع الثاني: تقييم رقمنة المنظومة الجبائية الأردنية

عرفت رقمنة المنظومة الجبائية في المملكة الأردنية نقلة نوعية في الخدمات الإلكترونية التي تُقدمها، وهذا نظرا للتحديث والتطوير الدائم في هذه الخدمات، وهذا منذ أول تطبيق لها سنة 2005 أي أن المملكة الأردنية كانت السابقة في رقمنة منظومتها الجبائية بالنسبة لبقية الدول العربية، ورغم ذلك تبقى الخدمات الإلكترونية للمنظومة الجبائية الأردنية بحاجة إلى تطوير دائم ومستمر حتى تبلغ الأهداف المرجوة منها.

أولا: تقييم خدمة التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت: تُتيح المنظومة الجبائية الأردنية للمكلفين بالضرائب فرصة إيداع تصريحاتهم الجبائية عن بعد (عبر الأنترنت)، وهو ما يسمح للمكلفين بتقديم تصريحاتهم الجبائية في أي زمان ومن أي مكان، أي دون الحاجة إلى تنقلهم الشخصي لإدارة الضرائب، وهو ما يوفر عليهم الجهد والتكلفة الإضافية، كما تسمح خدمة التصريحات الجبائية الإلكترونية لمصالح الضرائب بالتقليل من تكاليفها، وذلك بالتخفيض من عدد الموظفين المخصصين لاستقبال المكلفين، بالإضافة إلى السرعة في معالجة تصريحات المكلفين من خلال الاستعانة بالبرامج الإلكترونية.

ويمكننا تقييم خدمة التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت في الأردن من خلال معرفة نسبة هذه الأخيرة إلى إجمالي التصريحات الجبائية ككل، كما يُمكننا التفصيل في التقييم أكثر بمعرفة نسبة كل ضريبة على حدى، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-1): نسبة التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت في الأردن إلى إجمالي التصريحات الجبائية بحسب أنواع الضرائب خلال الفترة 2015 – 2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الضريبة على الدخل	% 1.4	% 1.6	%2.3	%3.9	%3.7	%4.6
الضريبة على الشركات	%1.7	%2.2	3.8%	%33	%35	%45
الضريبة على المبيعات	%4.5	%6.1	10.8%	%44.2	%46.3	%49
الضريبة على القيمة المضافة	%1	%1.4	5.7%	%9.8	%99	%99

المصدر: صندوق النقد العربي، **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**، 2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة التصريحات المودعة عبر الأنترنت للضريبة على الدخل لم تتطور بشكل ملحوظ من 2015 إلى 2020 فهي لم تتجاوز 05 % في أفضل حالاتها وذلك راجع لكون أغلب مداخيل هذه الضريبة يتم اقتطاعها من المنبع، وبالتالي لا تحتاج للتصريح من المكلفين بها.

وبالنسبة للتصريحات عبر الأنترنت للضريبة على الشركات والضريبة على المبيعات فقد شهدت تحسن ملحوظ من 2015 إلى 2020 فقد ارتفعت نسبتها من أقل من 05% إلى ما يقارب 50% وهو ما يفسر الجهود التي تبذلها مصالح الضرائب في الأردن للتحسين من هذه الخدمة وزيادة نسبة استغلالها، إلا أن هذه النسبة تحتاج إلى تعزيز أكثر من خلال التحسين من هذه الخدمة وزيادة ثقة المكلفين فيها، وذلك حتى تُصبح نسبة تصريحاتها الإلكترونية تشكل الغالبية المطلقة.

أما بالنسبة للتصريحات عبر الأنترنت للضريبة على القيمة المضافة فقد شهدت تطور ملحوظ من 2015 إلى 2020 فقد ارتفعت نسبتها من 01 % إلى 99 %، وهو ما يعني أن خدمة

التصريحات عبر الأنترنت للضريبة على القيمة المضافة هي الأفضل مقارنة بباقي الضرائب، وهو ما يفسر تطور خدمة التصريحات الإلكترونية للضريبة على القيمة المضافة بمرور السنوات، ورضا المكلفين عن هذه الخدمة.

ثانيا: تقييم خدمة الدفع الإلكتروني: سعت المنظومة الجبائية الأردنية من خلال هذه الخدمة لإتاحة أحسن البدائل الممكنة للدفع أمام المكلفين، وهذا من أجل زيادة الحصيلة الجبائية، والتحسين من فعالية المنظومة الجبائية، والتقليل من قدر الإمكان من تكاليف تحصيل الضرائب.

ويمكننا تقييم خدمة الدفع الإلكتروني للضرائب من خلال معرفة النسبة التي تمثلها الضرائب المحصلة إلكترونيا إلى الإيرادات الجبائية ككل، كما يمكننا التفصيل في التقييم بشكل أكثر بمعرفة نسبة التحصيل الإلكتروني لكل ضريبة على حدة، وهذا ما يُمكننا توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): نسبة عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب في الأردن إلى إجمالي التحصيلات الجبائية خلال الفترة 2017 – 2020

السنوات	2017	2018	2019	2020
الضريبة على الدخل	%11	%63	%59	%56
الضريبة على الشركات	8%	%66	%59	%57
الضريبة على المبيعات	24%	%60	%58	%55

المصدر: صندوق النقد العربي، **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**، 2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب في الأردن شهدت تطور ملحوظ بين سنتي 2017 و2020، فبعدما كانت في 2017 تقارب 10% بالنسبة لضريبتي الدخل والشركات، و25% بالنسبة للضريبة على المبيعات، ارتفعت لتقارب في سنة 2020 نسبة

60%، وهو ما يفسر التحسن الدائم لخدمة الدفع الإلكتروني للضرائب في الأردن، إلا أن أعلى النسب لهذه الخدمة وبالنسبة لجميع أنواع الضرائب شهدتها سنة 2018، وهو ما يتطلب البحث الدقيق في أسباب ذلك لتعزيزها، والسعي لبلوغ تلك النسب مجددا ولما لا الزيادة فيها لتصبح عملية الدفع الإلكتروني لمختلف أنواع الضرائب تقارب 100%.

المطلب الثاني: التجربة المغربية في عصرنة المنظومة الجبائية

المغرب وكغيرها من دول العالم العربي خاصة ودول العالم عامة سعت إلى الانخراط والاندماج في مجال تكنولوجيات المعلومات، والاستفادة من المميزات التي توفرها هذه التكنولوجيا خصوصا في مجال الإدارات والخدمات العمومية. وتعتبر الإدارة الجبائية من بين الإدارات العمومية التي سعت المملكة المغربية إلى عصرنتها ورقمنتها، وهذا حتى تضع المكلفين بالضريبة وموظفي الإدارات الجبائية في أحسن الظروف، وتوفر لهم أحسن الخدمات بغية الرفع من كفاءة وفعالية المنظومة الجبائية إلى أقصى حد ممكن.

الفرع الأول: الخدمات الرقمية في المنظومة الجبائية المغربية

تُوفر المنظومة الجبائية المغربية مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية والإلكترونية للمكلفين، وهذا سعيا منها لتوفير أفضل الخدمات، ووضع المكلفين في وضعية مريحة تحفزهم على أداء التزاماتهم الجبائية، وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

أولا: الخدمات الجبائية عبر الأنترنت: تضع المنظومة الجبائية المغربية تحت تصرف المكلفين مجموعة من الخدمات عبر الأنترنت، والتي تتمثل في:[1]

1. الضريبة على القيمة المضافة: يُمكن للمكلفين بالضريبة على القيمة المضافة إيداع التزاماتهم الجبائية ودفع المبالغ المستحقة عليهم إلكترونيا وفي أي زمان ومكان، وذلك من خلال المنصة المخصصة لذلك «SIMPL-TVA».

2. الضريبة على الشركات: تسمح هذه الخدمة للشركات بإيداع تصريحاتها الجبائية عن بعد ودون عناء التنقل، كما يمكنها دفع المبالغ الجبائية المستحقة عليها إلكترونيا، وهذا كله من خلال المنصة المخصصة لذلك «SIMPL-IS».

3. الضريبة على الدخل: توفر المنظومة الضريبة للخاضعين للضريبة على الدخل خدمة التصريح الإلكتروني بالتزاماتهم الجبائية، كما يمكنهم دفع الضرائب الواجبة عليهم عن بعد وهذا كله من خلال المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك «SIMPL-IR».

4. المساهمة المهنية الموحدة: تم تخصيص منصة إلكترونية «SIMPL-CPU» للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة لتقديم تصريحاتهم والوفاء بها إلكترونيا وعن بعد.

5. الضريبة على المركبات: تم توفير منصة إلكترونية «Vignette.ma» لتمكين مالكي المركبات من دفع الضريبة على المركبات (فينيات – Vignette) إلكترونيا وفي أي زمان ومن أي مكان.

---

[1] موقع المديرية العامة للضرائب المغربية، الخدمات الإلكترونية، على الرابط: https://www.tax.gov.ma/wps/portal/m.dgi.ma/Mobile/Accueil/!ut/p/z1/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfljo8zizSwdnQ2NvQ18DEK9jQ0cLQ09vdx9_JycnI31wwkpiAJKG-AAjgZA_VFgJbhM8DSCKsBjRkFuhEGmo6IiALOs33E!/dz/d5/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh/، تاريخ الاطلاع: 04 ماي 2023. (بتصرف)

6. الشهادات الإلكترونية: تسمح هذه الخدمة للأفراد والمكلفين بالاستخراج الالكتروني لشهادة رقم المعاملات وشهادة التعريف الضريبي، وذلك من خلال المنصة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض «SIMPL-Attestation» وهذا دون عناء التنقل إلى الإدارات الجبائية.

7. الحساب الإلكتروني الضريبي: تسمح هذه الخدمة للمسجلين في الفضاء الرقمي بالاطلاع على وضعيتهم الجبائية، بالإضافة إلى الاطلاع على أداءاتهم الجبائية السابقة، وهذا من خلال ولوجهم إلى حسابهم الإلكتروني المفتوح على فضاء المنصة الرقمية للخدمات الجبائية.

8. التمبر وحقوق التسجيل الإلكتروني: تسمح هذه الخدمة للأفراد بالحصول على التمبر الخاص بمختلف الوثائق الإدارية (جواز السفر، رخصة القيادة ...الخ) بالإضافة إلى تسديد مختلف حقوق التسجيل، وذلك بطريقة إلكترونية من خلال المنصة المخصصة لذلك

«SIMPL-Enregistrement et Timbre»

ثانيا: خدمات التواصل عن بعد: سعت المديرية العامة للضرائب المغربية إلى إتاحة خدمات للتواصل الدائم مع المواطنين والمكلفين، وهذا لطرح استفساراتهم وتبليغ انشغالاتهم بطريقة آنية ودون عناء التنقل إلى مقرات الإدارات الجبائية، ومن بين خدمات التواصل التي أتاحتها المديرية العامة للضرائب تحت تصرف المواطنين والمكلفين نجد:

1. مركز المعلومات الهاتفية CIT: هو عبارة عن مركز تم تخصيصه لاستقبال الاتصالات الهاتفية للأشخاص والمكلفين، وهذا للاستفسار عن مختلف القوانين الجبائية والإجراءات التطبيقية لها وتبليغ مختلف الانشغالات في مجال الضرائب، ويُخصِصُ هذا المركز مجموعة من الخبراء الضريبيين في استقبال مكالمات المكلفين بهدف توفير إجابات دقيقة وسريعة.

2. التواصل عبر الأنترنت: تُوفر المديرية العامة للضرائب للمكلفين على غرار مكز الاتصالات الهاتفية طرق أخرى للتواصل عبر الأنترنت، فتوفر لهم خدمة التواصل عبر البريد الإلكتروني للإجابة على استفساراتهم وانشغالاتهم ومعالجة شكاويهم، كما تتجاوب المديرية العامة للضرائب مع استفسارات المكلفين المطروحة عبر الصفحات الرسمية للمديرية العامة للضرائب على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر) وهذا دائما في إطار تقريب الإدارة من المواطن، وتوفير كل الظروف الملائمة وهذا حتى يؤدي المكلف التزاماته الجبائية في وقتها المحدد.

الفرع الثاني: تقييم رقمنة المنظومة الجبائية المغربية

شهدت الإدارة الرقمية انتشارًا كبيرا في المغرب مع مرور السنوات خصوصا في مجال الإدارة الجبائية، وهذا نظرًا للخدمات المُمَيزة التي توفرها للمُكلَفين، بالإضافة إلى سعيها الدائم إلى التحسين من خدماتها السابقة، وتوفير خدمات إلكترونية جديدة.

والجدول الموالي يوضح تطور العمليات الجبائية الرقمية خلال الفترة 2026-2021.

الجدول رقم (4-3): عدد العمليات الجبائية المنجزة بشكل رقمي في المغرب بين 2016 و2021

(الوحدة: بالملايين)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد العمليات الجبائية الرقمية	2.65	6.88	9.98	14.71	14.25	18.82
نسبة الزيادة	-	%159.62	45.06%	%47.39	%-3.13	%32.07

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمديرية العامة للضرائب من موقع وزارة الاقتصاد والمالية المغربية www.finances.gov.ma

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع في عدد العمليات الجبائية المنجزة بشكل رقمي في المغرب من سنة إلى أخرى، فبين سنتي 2016 و2021 شهدت العمليات المنجزة إلكترونيا ارتفاع بسبعة أضعاف (من 2.65 عملية إلى 18.82 عملية)، وهو ما يؤكد السعي الدائم للمنظومة الجبائية المغربية لعصرنة ورقمنة مختلف عملياتها، وزيادة عدد الخدمات التي تقدمها إلكترونيا من سنة إلى أخرى، كما يؤكد هذا الارتفاع اندماج المكلفين في عملية العصرنة، ورغبتهم في استغلال كل العمليات الرقمية التي تقدمها المنظومة الجبائية، وهذا نظرًا للمزايا والفوائد العديدة التي توفرها الخدمات الرقمية للمكلفين.

كما نلاحظ أيضا أن الارتفاع الكبيرة في عدد العمليات الرقمية كان بين سنتي 2016 و2017 (159.62%) وهذا راجع لكون هاته السنوات هي السنوات الأولى لبداية التعامل بالمعاملات الرقمية على مستوى المنظومة الجبائية المغربية، وبالتالي شهدت البداية الاستغلال الجماعي لهاته العمليات، وبعدها كانت نسبة الزيادة في استغلال العمليات الرقمية تقريبا ثابتة من سنة إلى أخرى (حوالي 40%)، وهذا باستثناء سنة 2020 التي شهدت انخفاض في عدد العمليات المستغلة رقميا مقارنة بسنة 2019 (انخفاض بـ 3.13%)، وهذا راجع إلى انتشار جائحة كورونا في هاته السنة، وما خلفته من تبعات على الأنشطة الاقتصادية من اغلاق لفترات طويلة، وبالتالي أصحاب هاته الأنشطة لم يقدموا تصريحات ضريبية خلال هاته الفترة نظرا لتوقف نشاطهم.

أولا: تقييم التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت: تعتبر ميزة إيداع التصريحات الجبائية عبر منصات إلكترونية من أفضل الخدمات الرقمية التي تتيحها الإدارات الجبائية أمام المكلفين، وهذا لتمكينهم من إيداع تصريحاتهم من أي مكان وفي أي زمان، وهذا دون عناء التنقل لمصالح الإدارات الجبائية، فالمنظومة الجبائية من خلال هذه الخدمة توفر كل وسائل الراحة للمكلف حتى يؤدي

التزاماته الجبائية دون تكاسل أو تهرب، ويُعتبر النظام الجبائي المغربي من بين الأنظمة التي وفرت هذه الخدمات أمام مكلفيها، وقد سمحت هذه الخدمة بزيادة عدد التصريحات الجبائية، وهو ما يظهر جليا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): عدد التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت في المغرب خلال الفترة 2016-2021

(الوحدة: بالملايين)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد التصريحات	0.232	2.91	3.185	3.421	3.360	3.842
نسبة الزيادة	-	%1156	9.3%	%7.4	%-1.7	%14.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمديرية العامة للضرائب من موقع وزارة الاقتصاد والمالية المغربية www.finances.gov.ma

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع في عدد التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2021، وهذا راجع للسهولة التي تمتاز بها هاته التصريحات مقارنة بالتصريحات الورقية التقليدية وللخصائص التي توفرها للمكلف، فارتفاع هذا النوع من التصريحات بمرور السنوات يؤكد الثقة التي تكتسبها هاته التصريحات لدى المكلفين بمرور السنوات، فبعدما كانت 232025 تصريح في سنة 2016 أصبحت 3842000 تصريح في سنة 2021 (أي ارتفاع بأكثر من 16 ضعف خلال الفترة 2016-2021).

كما نلاحظ أيضا أن سنة 2017 شهدت ارتفاعا كبيرا في عدد التصريحات المودعة إلكترونيا مقارنة بسنة 2016 (ارتفاع بـ 1156%)، وهذا راجع لكون هاته السنوات هي السنوات الأولى لبداية التعامل بالتصريحات الالكترونية، وبالتالي شهدت انتقال جماعي للمكلفين للتعامل بهذه المعاملات.

ونلاحظ كذلك أن السنة الوحيدة التي شهدت انخفاض في عدد التصريحات مقارنة بالسنة التي قبلها هي سنة 2020 (انخفاض بـ 1.7%)، وهذا لأن هذه السنة شهدت انتشار جائحة كورونا وما خلفته من غلق للعديد من النشاطات لفترة طويلة، وبالتالي عدم تصريح أصحاب النشاطات المتوقفة خلال سنة 2020 بالضرائب والرسوم.

كما يمكننا تقييم التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت بشكل أفضل من خلال معرفة النسبة التي تمثلها التصريحات الجبائية المودعة بشكل إلكتروني لكل ضريبة مقارنة بالتصريحات الجبائية لكل ضريبة بصفة عامة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-5): نسبة التصريحات الجبائية المودعة عبر الأنترنت في المغرب إلى إجمالي التصريحات الجبائية بحسب أنواع الضرائب خلال الفترة 2015-2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الضريبة على الدخل	-	% 0.82	%78.39	%80.37	%82.27	%83.14
الضريبة على الشركات	%0.5	%7.33	94.94%	%98.49	%98.92	%99.56
الضريبة على القيمة المضافة	%2.17	%7.33	69.86%	.....	%96.63	%97.06

المصدر: صندوق النقد العربي، **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**، 2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التصريحات الإلكترونية بالنسبة لجميع الضرائب أخذت في الانتشار من سنة إلى أخرى، فنجد أن في البداية (بين سنتي 2015 و2016) كانت نسبة التصريحات الإلكترونية لمختلف الضرائب ضعيفة نوعا ما مقارنة بالتصريحات الجبائية ككل، وبعد ذلك أخذ هذا النوع من التصريحات في الانتشار والرواج إلى أن كاد يبلغ في سنة 2020 جميع التصريحات الجبائية (حوالي 100%)، وهو ما يعني نجاح هذه الخدمة في الرواج في غضون حوالي 06 سنوات، وهذا ما يؤكد الجهود المبذولة في إطار عصرنة ورقمنة المنظومة الجبائية المغربية ككل، ورقمنة التصريحات الضريبة على وجه الخصوص.

ثانيا: تقييم خدمة الدفع الإلكتروني: سعت المنظومة الجبائية المغربية في إطار رقمنة مختلف عملياتها إلى توفير العديد من الخدمات الرقمية التي سمحت بتبسيط المعاملات الجبائية، ومن بين هاته المعاملات نجد الدفع الإلكتروني لمختلف الضرائب والرسوم، هاته الخدمة التي تسمح للمكلفين بأداء الضرائب والرسوم الواجبة عليهم من أي مكان وفي أي زمان، وبالتالي هذا ما يخفف عليهم الجهد والوقت، ويسمح لهم بأداء التزاماتهم الجبائية بكل أريحية، وقد شهدت هذه الخدمة انتشار واسع في أوساط المكلفين بمرور السنوات، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-6): عدد عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم في المغرب خلال الفترة 2017-2021

(الوحدة: بالملايين)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
عدد عمليات الدفع الإلكتروني	3.94	5.69	7.79	7.29	9.42
نسبة الزيادة	-	44.42%	%36.9	%-6.42	%29.22

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمديرية العامة للضرائب من موقع وزارة الاقتصاد والمالية المغربية www.finances.gov.ma

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع في عدد عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم في المغرب بين سنتي 2017 و2021 (ارتفاع بأكثر من ضعفين) وهذا ما يؤكد قبول المكلفين للتعامل بالدفع الإلكتروني ورضاهم عنه.

كما نلاحظ أيضا أن سنة 2018 شهدت ارتفاعا كبيرا في عدد عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم مقارنة بسنة 2017 (ارتفاع بـ 44.42%)، وهذا راجع لكون هاته الفترة هي التي بدأ فيها العمل بهذا النوع من الخدمات الإلكترونية وبالتالي شهدت الإقبال الجماعي عليها من المكلفين. كما نلاحظ كذلك أن السنة الوحيدة التي شهدت انخفاض في عدد عمليات الدفع المنجزة إلكترونيا للضرائب والرسوم هي سنة 2020 مقارنة بالسنة التي قبلها (انخفاض بـ 6.42%)، وهذا راجع لانتشار جائحة كورونا في هاته السنة، وما نتج عنه من الغلق المؤقت للعديد من الأنشطة وبالتالي توقف أصحاب هاته الأنشطة عن دفع الضرائب.

كما يمكننا تقييم عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب في المغرب بمعيار آخر وهو النسبة التي تشكلها الإيرادات الجبائية المحصلة إلكترونيا إلى إجمالي الإيرادات الجبائية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-7): نسبة عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب في المغرب إلى إجمالي التحصيلات الجبائية خلال الفترة 2017-2020.

السنوات	2017	2018	2019	2020
الضريبة على الدخل	% 57	% 60	% 66	% 69
الضريبة على الشركات	% 92	% 88	% 90	% 97
الضريبة على القيمة المضافة	% 94	% 94	% 93	% 96

المصدر: صندوق النقد العربي، **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**، 2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق الانتشار الواسع لعمليات الدفع الإلكتروني للضرائب في المغرب مقارنة بعمليات الدفع الإجمالية للضرائب، فنجد أن عمليات الدفع الإلكتروني لضريبيتي الشركات والقيمة المضافة قاربت نسبة 100% في سنة 2020، وهو ما يؤكد القبول الواسع الذي تشهده عملية الدفع الإلكتروني لهاتين الضريبتين، بينما الضريبة على الدخل قاربت نسبة الدفع الإلكتروني فيها حوالي 70% في سنة 2020، وهذا راجع لكون هناك فئة من المكلفين بهذه الضريبة يتم الاقتطاع لهم من المنبع، وهو ما يفسر انخفاض نسبة الدفع الالكتروني في الضريبة على الدخل مقارنة بضريبتي الشركات والقيمة المضافة.

ثالثا: تقييم خدمة الشهادات الالكترونية: سعت المنظومة الجبائية المغربية إلى توسيع نشاطها الرقمي وعملياتها الالكترونية من خلال إضافة خدمات إلكترونية أخرى بالإضافة إلى عمليتي التصريح

والدفع الإلكترونيين، ومن بين هاته الخدمات الإلكترونية نجد خدمة الشهادات الإلكترونية، والتي تسمح للمكلفين باستخراج شهاداتهم الجبائية (شهادة رقم المعاملات وشهادة التعريف الضريبي) عن بعد ودون عناء التنقل للإدارات الجبائية، وقد شهدت هذه الخدمة انتشارًا واسعا في أوساط المكلفين نظرا للمزايا العديدة التي تقدمها لهم، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-8): عدد الشهادات الجبائية المسلمة إلكترونيا في المنظومة الجبائية المغربية خلال الفترة 2017-2021.

(الوحدة: بالملايين)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الشهادات الإلكترونية	169500	644800	1300000	1929000	3081000
نسبة الزيادة	-	280.41%	%101.61	%48.38	%59.72

المصدر: المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمديرية العامة للضرائب من موقع وزارة الاقتصاد والمالية المغربية www.finances.gov.ma

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عمليات استخراج الشهادات الجبائية إلكترونيا في المغرب شهدت انتشارًا واسعا، فبين سنتي 2017 و2021 ارتفع عدد الشهادات الجبائية المسلمة إلكترونيا بـ 18 ضعف، وهو ما يؤكد الانتشار الواسع الذي تشهده هذه الخدمة، وعملية الإقبال عليها التي ترتفع سنة بعد الأخرى، وهذا نظرا لما توفره هاته الخدمة للمكلفين من اقتصاد في الجهد والوقت.

المطلب الثالث: التجربة المصرية في عصرنة المنظومة الجبائية

إن انخراط الدول في مجال الرقمنة وسعيها لعصرنة مختلف أنظمتها ليس مقتصرا على الدول الغربية فقط بل حتى الدول العربية، ومن بين هاته الدول نجد أن مصر قد سعت في الآونة الأخيرة إلى عصرنة مختلف أنظمتها وإداراتها الحكومية، ويُعتبر النظام الجبائي من بين الأنظمة التي سعت الدولة المصرية إلى عصرنته ورقمنته باعتبار الضرائب من أهم المصادر التمويلية التي تعتمد عليها الحكومة المصرية، وزيادة فعاليتها من الأولويات التي تسعى إليها.

الفرع الأول: أسباب التحول الرقمي في المنظومة الجبائية المصرية

من بين الأسباب التي دفعت إلى التفكير في التحول الرقمي في المنظومة الجبائية المصرية وجود العديد من المشاكل والنقائص في عمل الإدارة الجبائية، والتي نذكر منها:[1]

أولا: نقص كفاءة المنظومة الجبائية المصرية: ومن بين مظاهر ذلك نذكر:

- كثرة التأخيرات في تحصيل الضرائب؛
- كثرة المنازعات مع المكلفين؛
- ارتفاع كبير في التهرب الجبائي؛
- كثرة وتعدد الإجراءات الجبائية.

---

[1] محمد موسى علي شحاتة، **دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، مصر، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 12.

ثانيا: نقص كفاءة الموظفين بالإدارات الجبائية المصرية: فنجد أن هذه المشكلة منتشرة في جميع مستويات الإدارة الجبائية المصرية، وهذا راجع لقلة الاهتمام بالمورد البشري في هذه الإدارة ولنقص الدورات التدريبية وتطوير المهارات لدى الموظفين.

ثالثا: قلة وعدم كفاءة الإمكانيات المتاحة لأداء المهام: ومن أمثلة ذلك نذكر:

- عدم اختيار الأماكن المناسبة والتي تتوفر على شروط الراحة لأداء المهام.
- عدم توفير الوسائل اللازمة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في الإدارة (عدم توفر أجهزة الحاسوب، والبرمجيات المساعدة على ذلك).
- عدم توفر موارد بشرية مؤهلة وقادرة على مسايرة التطور التكنولوجي.

الفرع الثاني: الأهداف الاستراتيجية لعصرنة المنظومة الجبائية المصرية

تسعى وزارة المالية والحكومة المصرية من خلال السعي لعصرنة المنظومة الجبائية المصرية، وتنفيذ المشاريع التي تم التخطيط لها لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن بين هاته الأهداف نجد:[1]

- الوصول إلى تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة المعاملات الجبائية؛
- تبسيط القوانين والإجراءات الجبائية؛
- إصلاح الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية؛
- تحسين ظروف العمل، وتحقيق رضا الموظفين؛

---

[1] موقع وزارة المالية المصرية، **مشروعات تطوير الضرائب المصرية**، https://mof.gov.eg/ar/posts/projects/5fe860b47bfc600007cbcf15/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8، تاريخ الاطلاع: 02 ماي، 2023.

– زيادة كفاءة التحصيل الجبائي، وبالتالي زيادة الإيرادات الجبائية؛

– تأطير السوق الغير رسمي، وتنظيمه ضمن السوق الرسمي؛

– تحقيق رضا المكلفين عن الإدارات الجبائية؛

– الرفع من درجة كفاءة موظفي الإدارات الجبائية؛

– نشر ثقافة الوعي الضريبي من خلال عمليات العصرنة وتطوير تعاملات الإدارات الجبائية.

الفرع الثالث: مشاريع عصرنة المنظومة الجبائية المصرية

تسعى وزارة المالية المصرية إلى عصرنة المنظومة الجبائية من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التي تم التخطيط لها مسبقا، ومن بين هاته المشاريع نجد:[1]

أولا: مشروع إعادة هيكلة المعاملات الجبائية: ويرتكز مشروع إعادة هيكلة المعاملات الجبائية التي أعدته وزارة المالية المصرية على أربع محاور وهي:

– **محور تطوير الإجراءات:** حيث تم إعداد هاته الإجراءات حسب معيار TADAT العالمي والذي أصدره صندوق النقد الدولي من أجل التطوير من أداء الإدارات الجبائية العالمية، وتم إسناد هذا المشروع إلى شركة Ernst and Young الاستشارية العالمية، وهذه الشركة لها خبرة عالمية كبيرة في مجال الإصلاحات الجبائية؛

[1] موقع وزارة المالية المصرية، **مشروعات تطوير الضرائب المصرية**، مرجع سبق ذكره. (بتصرف)

– **محور العامل البشري والهيكل التنظيمي:** ويرتكز هذا المحور على أساليب التدريب التي تُمكِّن الموظفين من الاندماج في بيئة العمل التكنولوجية الحديثة، بالإضافة إلى بناء هيكل تنظيمي عصري يواكب التطورات التكنولوجية؛

– **تحسين ظروف العمل وتحقيق رضا الموظفين:** وذلك من خلال توفير الظروف الملائمة للعمل بالإضافة إلى توفير جميع الوسائل المساعدة في أداء العمل على أكمل وجه؛

– **محور التشريعات:** حيث تم إصدار مجموعة من القوانين المُنظمة للضرائب في مصر، في حين يتم التحضير لمجموعة أخرى من القوانين، ومنها: قانون لتنظيم الضرائب على الإعلانات عبر مواقع الأنترنت، قانون لتنظيم الضرائب على التجارة الإلكترونية.

ثانيا: مشروع مركز للاتصالات: يعمل هذا المشروع على توفير قنوات اتصال متعددة تعمل على توفير معلومات مختلفة عن القوانين والإدارات الجبائية المصرية، بالإضافة إلى تلقي الشكاوى من المكلفين والإجابة على استفساراتهم المختلفة، ولتنفيذ هذا المشروع تم التعاقد مع شركة e-Finance حيث بدأ التشغيل الفعلي للمشروع في أوت 2019، ويعمل مركز الاتصال من 08:00 سا صباحا حتى منتصف الليل، وهذا طيلة 06 أيام في الأسبوع.

ثالثا: مشروع رقمنة المعاملات الجبائية الأساسية: يعمل هذا المشروع على إنشاء قواعد بيانات من أجل رقمنة المعاملات الجبائية وتقديم خدمات رقمية وعصرية للمكلفين بالضريبة تمتاز بالسرعة والدقة العاليتين، وهذا بالاستعانة بأحدث الأنظمة والشركات العالمية في مجال معاملات الضرائب، والتي تمثلت في (e-finance - E&Y - SAP – IBM)، وتم الانطلاق الفعلي في العمل على المشروع في 03 نوفمبر 2019، حيث تم التخطيط لأن يكون الانطلاق الفعلي للمشروع في 01 جانفي 2021

على كبار الممولين، ومركز متوسطي الممولين، ثم بعد ذلك يتم نشر المشروع تدريجيا في كامل أنحاء البلد.

رابعا: مشروع الفاتورة الضريبية الإلكترونية: وهو نظام رقابي تستخدمه المنظومة الجبائية المصرية، حيث يعمل هذا المشروع على تأسيس نظام لاستقبال واعتماد الفواتير الالكترونية، كما يسمح هذا النظام أيضا لإدارة الضرائب بمتابعة المعاملات التجارية التي تتم بين مختلف المؤسسات، وذلك بالاعتماد على الفواتير الرقمية ودون الحاجة إلى معاملات ورقية، وهذا ما يُمكّن من تنظيم السوق الموازية، بالإضافة إلى محاربة الفواتير الوهمية من خلال تأسيس الرقابة الإلكترونية اللحظية. وللتأسيس لهذا المشروع اتفقت الإدارة الجبائية المصرية مع مؤسسة Ernst and Young الاستشارية العالمية لدراسة ما يتطلبه المشروع، كما وقع الاختيار على شركة Microsoft للتنفيذ الفعلي للمشروع والذي انطلق فعليا في 15 نوفمبر 2021.

ويكون العمل بالفاتورة الالكترونية من خلال منصة خاصة[*]، حيث يقوم البائع عند أي عملية بيع بإصدار فاتورة البيع من خلال هذه المنصة (فاتورة إلكترونية) ويمنع إصدار أي فاتورة لا تكون صادرة من هاته المنصة، ويقوم البائع عند إصدار أي فاتورة إلكترونية بحجز معلومات المشتري ومعلومات حول الخدمة أو السلعة المباعة وسعرها، أما معلومات البائع فتكون مسجلة مسبقا على حسابه على المنصة، ويعد التعامل بالفاتورة الإلكترونية إجباريا في مصر وهذا منذ 15 نوفمبر 2021 بالنسبة لكبار المكلفين (كبرى المؤسسات)، أما بالنسبة للكيانات الفردية والمهنيين فأصبح العمل بالفاتورة الإلكترونية إجباريا في 30 أفريل 2023.

[*] المنصة الإلكترونية المصرية للفواتير على الرابط: https://invoicing.eta.gov.eg/content

ومن فوائد العمل بالفاتورة الإلكترونية:

– التقليل من التهرب الضريبي (وذلك بإجبار المؤسسات بإصدار الفواتير من منصة خاصة، وعدم قبول أي فاتورة غير صادرة من هذه المنصة)؛

– معرفة مصلحة الضرائب لعمليات الشراء والبيع في حينها؛

– تسهيل إجراءات التصريح الجبائي على المؤسسات.

الفرع الرابع: تقييم رقمنة المنظومة الجبائية المصرية

بعد توجه مصر إلى رقمنة منظومتها الجبائية تم تحقيق جملة من المكاسب والتي أعلنت عنها وزارة المالية المصرية، وتتمثل هذه المكاسب في:[1]

– زيادة التحصيل الجبائي في سنة 2021 بـ 15% وهذا بالرغم من تداعيات جائحة كورونا؛

– نجاح مشروع الفاتورة الالكترونية، حيث بلغ الالتزام بالفاتورة الالكترونية نسبة 100% بمركز كبار المكلفين؛

– المنصة الخاصة بتصريحات القيمة المضافة شهدت نموًا بنسبة 91% في عدد المسجلين بها، بينما ارتفع عدد المُصرحِين فيها بنسبة 45 % بالمقارنة بسنة 2018، وارتفعت القيمة المصرح بها في القيمة المضافة بنسبة 26 % مقارنة بسنة 2020.

والجدول الموالي يوضح لنا أكثر مستوى تطور رقمنة المنظومة الجبائية المصرية.

[1] فاطمة مفتاح، هوارية بن حليمة، **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية – الواقع والتحديات**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 173.

جدول رقم (4-9): مستوى تطور رقمنة المنظومة الجبائية المصرية

الضريبة	هل يتم توفير القوانين والمعلومات الخاصة بالضريبة إلكترونيا؟		هل يتم توفير نظام تسجيل إلكتروني لدافعي الضرائب؟		هل يتم تقديم الإقرار الضريبي إلكترونيا من قبل المكلفين؟		هل تمكن الخدمات الرقمية المكلفين من الاستفسار عن وضع ملفاتهم الضريبية إلكترونيا؟		هل يتم سداد الضرائب إلكترونيا؟	
	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم
ضريبة الدخل		×		×		×		×		×
ضريبة الشركات		×		×		×		×		×
ضريبة الرسوم الجمركية		×		×		×		×		×
ضريبة القيمة المضافة		×		×		×		×		×

المصدر: صندوق النقد العربي، **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**، 2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والذي يوضح لنا بعض المعايير التي تسمح بتقييم تطور رقمنة المنظومة الجبائية المصرية، ويتضح لنا من خلال الجدول السابق ما يلي:

- وجود النصوص القانونية، والمعلومات الكافية الخاصة بإيداع التصريحات الجبائية إلكترونيا وكذلك دفع الديون الجبائية إلكترونيا، وهذا ما يسهل على المكلفين فهم طريقة أداء التزاماتهم الجبائية إلكترونيا بطريقة صحيحة، ووفق ما يقتضيه القانون؛
- وجود نظام يسمح للمكلفين الجبائيين في مصر بتسجيل أنفسهم لدى الإدارة الجبائية بطريقة إلكترونية، وهذا ما يسمح بتخفيف الإجراءات الجبائية على المكلفين؛

- وجود نظام يسمح للمكلفين الجبائيين في مصر بدفع تصريحاتهم الجبائية إلكترونيا، وهذا ما يسهل عليهم عملية أداء التزاماتهم الجبائية؛
- وجود نظام يسمح للمكلفين الجبائيين في مصر بتقديم استفساراتهم للإدارة الجبائية بطريقة إلكترونية، وهو ما يساعدهم على الفهم الصحيح لجميع الإجراءات الجبائية في مصر؛
- وجود نظام يسمح للمكلفين الجبائيين في مصر بدفع ديونهم الجبائية بطريقة إلكترونية، وهذا ما يسهل عليهم عملية أداء التزاماتهم الجبائية.

وفي ختام المبحث الخاص بدراسة بالتجارب العربية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية يمكننا توضيح مستوى التقدم الذي حققته الدول العربية موضوع الدراسة في رقمنة منظوماتها الجبائية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-10): مستوى التقدم في رقمنة المنظومات الجبائية في الدول العربية موضوع الدراسة

السنوات	جيد	جيد جدا	ممتاز
الأردن	✓		
المغرب			✓
مصر		✓	

المصدر: صندوق النقد العربي، **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**، 2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الأردن ورغم أنها كانت السباقة في رقمنة منظومتها الجبائية (منذ سنة 2005) إلا أن المغرب ومصر حققتا مستويات أفضل في رقمنة منظوماتهم الجبائية، كما

نلاحظ أيضا أن المغرب حقق مستويات ممتازة في رقمنة منظومته الجبائية، لذا على بقية الدول العربية دراسة المشاريع التي أنجزتها المغرب في إطار رقمنة منظومتها الجبائية والاستفادة منها.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال عصرنة المنظومات الجبائية

تُعتبر الدول المتقدمة أُولى الدول التي سعت إلى مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعصرنة مختلف قطاعاتها، وذلك باعتبار أن هذه الدول هي منشأ هذه التكنولوجيات، ونقطة بدايتها، ولهذا تُعتبر الدول المتقدمة أُولى الدول التي استفادت من مزايا هذه التكنولوجيات في جميع قطاعاتها الحكومية والخاصة، ويُعتبر القطاع الجبائي من القطاعات الأولى التي بادرت هذه الدول إلى عصرنته، وذلك نظرا لأهميته، وللأهداف المتعددة التي يسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: التجربة الفرنسية في عصرنة المنظومة الجبائية

سعت فرنسا إلى عصرنة قطاعها الحكومي من خلال استغلال كل الوسائل العصرية المتاحة، ومن بين أساليب العصرنة التي تم اعتمادها هي رقمنة مختلف العمليات وفي مختلف القطاعات ويعتبر القطاع الجبائي أحد القطاعات التي قامت الحكومة الفرنسية برقمنته واستغلال كل الوسائل التكنولوجية الحديثة فيه، وذلك من أجل تسهيل عمل الإدارة الجبائية وزيادة فعاليتها من جهة، وتحسين جودة الخدمات التي يتلقاها المكلف من جهة أخرى، فنجد أن المنظومة الجبائية الفرنسية تقدم خدمات رقمية إلكترونية متنوعة للمكلفين، وهذا للرقي بالمنظومة الجبائية، وزيادة رضا المكلفين عنها وعن الخدمات التي تقدمها، وهو ما ينتج عنه زيادة في الإيرادات الجبائية للدولة.

الفرع الأول: الخدمات الرقمية في المنظومة الجبائية الفرنسية

تقدم المنظومة الجبائية الفرنسية مجموعة من الخدمات الإلكترونية، والتي تتمثل فيما يلي:[1]

أولا: الحساب الشخصي: تقوم مديرية الضرائب بفتح حساب شخصي لكل مكلف فرنسي في المنصة الإلكترونية للضرائب، ويستطيع المكلف من خلال حسابه الشخصي تعديل وضعيته الشخصية ووضعية نشاطه، ووضعية حسابه البنكي في أي وقت، ودون الحاجة للتنقل للإدارة الجبائية.

ثانيا: التصريح الإلكتروني: يستطيع المكلف الفرنسي إيداع مختلف تصريحاته الجبائية إلكترونيا من أي مكان وفي الآجال المحددة مسبقا من خلال المصالح الجبائية، وذلك من خلال المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك(*)، كما يستطيع المكلف الفرنسي من تعديل مختلف تصريحاته الجبائية من خلال نفس المنصة الإلكترونية المخصصة للتصريحات الجبائية.

ثالثا: الدفع الإلكتروني: تسمح المنظومة الجبائية الفرنسية للمكلفين بدفع مستحقاتهم الجبائية على الأنترنت من خلال المنصة المخصصة لذلك(**)، وذلك إما بالدفع بواسطة البطاقات البنكية، أو من خلال ربط المكلف لحسابه البنكي بحسابه لدى مديرية الضرائب، وبذلك يُرخص المكلف لمديرية الضرائب بالسحب المباشر لديونه الجبائية من حسابه البنكي.

رابعا: إيداع الشكاوى: تتيح المنظومة الجبائية الفرنسية للمكلفين إيداع شكوى أو استفسار لدى مديرية الضرائب بطريقة إلكترونية، ودون الحاجة إلى تنقلهم الشخصي للإدارة الجبائية، ويتلقى المكلف الإجابة على استفساره في وقت قصير عن طريق البريد الإلكتروني.

---

[1] Direction des impots francais, l'offre de services, Sur le site: https://www.impots.gouv.fr/particulier/loffre-de-services, Vu le: 10/05/2023.

(*) المنصة المخصصة للتصريحات الجبائية الإلكترونية هي: https://cfspart.impots.gouv.fr

(**) المنصة المخصصة للدفع الإلكتروني هي: www.telepaiement.dgfip.finances.gouv.fr

خامسا: استخراج كشف للوضعية الجبائية: يستطيع المكلف الفرنسي طلب الحصول على كشف يبين وضعيته الجبائية بطريقة إلكترونية، وذلك عن طريق الولوج إلى حسابه الشخصي لدى مديرية الضرائب، وطلب استخراج كشف لوضعيته الجبائية، وهو ما يُبسط الوضعية الإدارية للمكلف الفرنسي.

سادسا: شراء التمبر بطريقة إلكترونية: تتيح المنظومة الجبائية الفرنسية للمواطنين الحصول على التمبر بطريقة إلكترونية بسيطة، وذلك دون عناء تنقلهم الشخصي لمختلف الإدارات والمصالح فيمكنهم الحصول على التمبر الإلكتروني من خلال المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك[*]، وذلك في أي وقت ومن أي مكان، فيحصل الشخص على التمبر بإحدى الطريقتين:

- الحصول على تمبر بصيغة pdf و بعد ذلك يتم طبعه أو نسخ فقط code qr الذي يحتوي عليه.
- استقبال رسالة تتضمن رمز سري مكون من 16 رقم للتمبر الإلكتروني.

ويمكن للشخص استغلال التمبر الإلكتروني المتحصل عليه بإحدى الطريقتين السابقتين في مختلف الوثائق (جواز السفر، بطاقة الهوية، رخصة القيادة، رخصة القوارب، شهادة الحصول على الجنسية الفرنسية)، كما تتيح هذه المنصة استرداد التمبر في حالة عدم استعماله خلال 18 شهرا.

الفرع الثاني: نظام الفاتورة الإلكترونية

سعت الحكومة الفرنسية إلى تطبيق كل الأساليب الرقمية بغية عصرنة منظومتها الجبائية، ومن بين هذه الأساليب الرقمية نجد أسلوب الفاتورة الإلكترونية، والذي يتم عبر منصة خاصة "EDICOM"

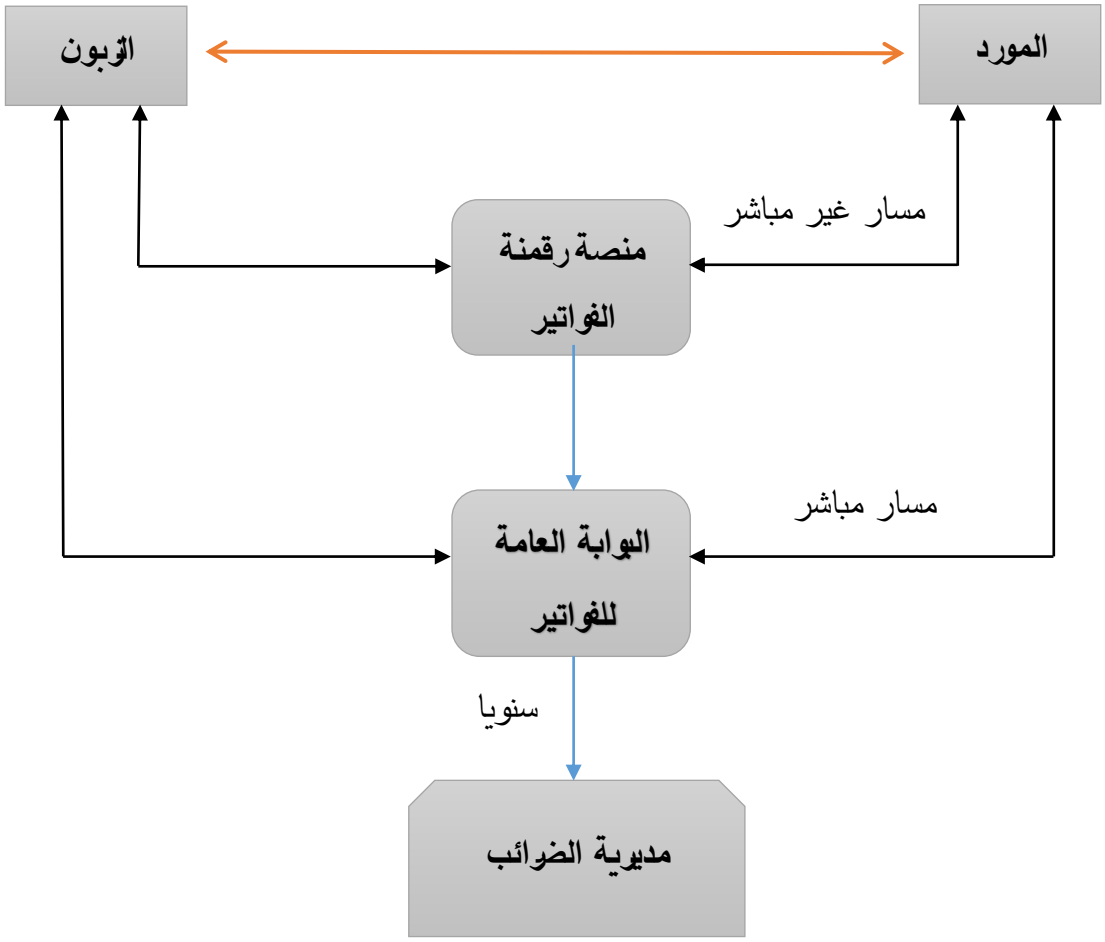
---

[*] المنصة المخصصة للحصول على التمبر الإلكتروني هي: https://timbres.impots.gouv.fr/index.jsp

وهو نظام رقابي تستخدمه المنظومة الجبائية الفرنسية لبسط الرقابة على مختلف عمليات البيع والشراء التي تتم داخل التراب الفرنسي، وهذا للتقليل من التهرب الضريبي، وتبسيط عمليات التصريح الجبائي.

وتتم إجراءات العمل بالفاتورة الالكترونية في فرنسا كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1) : إجراءات العمل بالفاتورة الإلكترونية في فرنسا



La Source: La première entreprise française dans le domaine du logiciel numérique, **7 points clés pour tout savoir sur la facture électronique**, Sur le site: https://www.itesoft.com/fr/blog/facture-electronique-7-points-cles/, Vu le 10/05/2023.

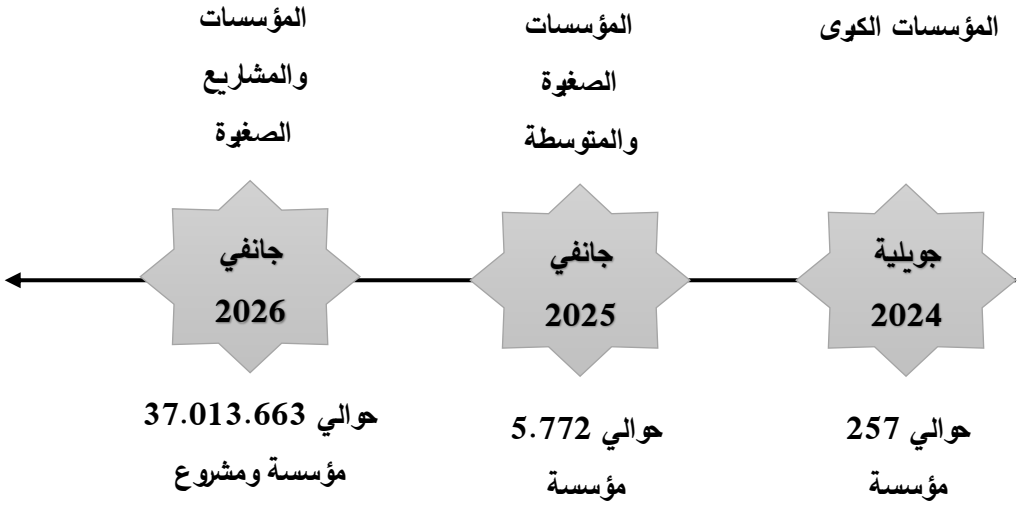
نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المكلف في فرنسا مجبر على العمل بنظام الفاتورة الإلكترونية وليس مخيرا، ولكن المكلف مخير بالعمل بنظام الفاتورة الالكترونية من خلال إحدى الطريقتين:

– **الطريقة المباشرة:** يقوم البائع بإصدار أي فاتورة بيع بطريقة إلكترونية مباشرة من خلال المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك "البوابة العامة للفواتير"، وتحمل هاته الفاتورة رقم تسلسلي وطني، وبمجرد إصدار هاته الفاتورة تصل إلى طرفين هما المشتري؛ وبالتالي يكون على علم بجميع مشترياته، وتصل كذلك لمصلحة الضرائب؛ وتكون على علم بجميع عمليات الشراء والبيع التي تمت في البلد.

– **الطريقة غير المباشرة:** في هذه الطريقة يتم إصدار الفواتير بطريقة تقليدية من النظام الداخلي للمؤسسة، وبعد ذلك يقوم البائع بإرسال الفاتورة إلى منصة رقمنة الفواتير، والتي تتولى مهمة تحويل الفواتير من الطابع المادي إلى الطابع الرقمي، وبعد ذلك تتولى هاته المنصة تحويل الفواتير الرقمية المدرجة لديها إلى البوابة العامة للفواتير.

وسيتم الشروع في تنفيذ مشروع الفاتورة الإلكترونية في فرنسا ابتداءً من سنة 2024، وفق الرزنامة المبينة في الشكل الموالي:

شكل رقم (4–2): الرزنامة الزمنية لتنفيذ مشروع الفاتورة الإلكترونية في فرنسا



La Source: La première entreprise française dans le domaine du logiciel numerique, **7 points clés pour tout savoir sur la facture électronique**, Op.Cit, Vu le 10/05/2023.

ولاستعمال الفاتورة الإلكترونية في المنظومة الجبائية فوائد متعددة، والتي نذكر منها:[1]

- محاربة الغش في الرسم على القيمة المضافة؛
- تبسيط إجراءات التصريح بالرسم على القيمة المضافة؛
- تبسيط عمل المؤسسات؛
- معرفة نشاط المؤسسات في الوقت الحقيقي.

بالإضافة إلى ذلك حسب وزارة المالية والاقتصاد الفرنسية فإن هذا الإجراء التبسيطي (العمل بالفاتورة الإلكترونية) يسمح للدولة بتحقيق 4.5 مليار يورو كمكسب من خلال أربع ملايين مؤسسة فرنسية.

المطلب الثاني: التجربة الإيطالية في عصرنة المنظومة الجبائية

تعتبر إيطاليا من الدول الرائدة في مجال العصرنة، فقد سعت منذ عدة سنوات إلى عصرنة جميع القطاعات سواءً الحكومية منها أو الخاصة، وتعتبر المنظومة الجبائية من بين القطاعات الحكومية التي سعت إيطاليا إلى عصرنتها، واستغلال كل الأدوات التكنولوجية الحديثة فيها، وذلك بغية التحسين من فعالية منظومتها الجبائية من خلال الاستفادة من المزايا التي تقدمها الوسائل التكنولوجية الحديثة.

[1] La première entreprise française dans le domaine du logiciel numérique, **7 points clés pour tout savoir sur la facture électronique**, Op.Cit, Vu le 10/05/2023.

في إطار تطبيق سياسة العصرنة تقدم المنظومة الجبائية الإيطالية للمكلفين الجبائيين مجموعة من الخدمات الرقمية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الموقع الإلكتروني:** تضع المنظومة الجبائية الإيطالية تحت تصرف الأفراد، والمؤسسات، والمكلفين موقع إلكتروني(*)، هذا الأخير يسمح للأفراد والمؤسسات بالاطلاع على كل جديد يخص المنظومة الجبائية الإيطالية في أي وقت، ومن أي مكان.

- **رقم التعريف الجبائي:** يستطيع أي فرد أو مؤسسة الحصول على رقم تعريف جبائي في إيطاليا عن طريق منصة إلكترونية متخصصة، وتمتاز هذه المنصة بتقديم خدماتها عن بعد بنسبة 100% وبالسرعة في معالجة الطلبات المقدمة لها.[1]

- **إرسال التصريحات الجبائية:** تقدم المنظومة الجبائية الإيطالية للمكلفين الجبائيين إمكانية التصريح بالتزاماتهم الجبائية بطريقة إلكترونية، وهذا عن طريق المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك، والتي تحتوي على قواعد الأمان المتعارف عليها عالميا، ويمكن للمكلفين الجبائيين الإيطاليين إرسال تصريحاتهم الجبائية عبر المنصة الإلكترونية عن بعد، وفي أي وقت، ودون الحاجة لتنقلهم الشخصي للإدارة الجبائية.[2]

(*) رابط الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية الإيطالية https://www.agenziaentrate.gov.it/portale/web/english

[1] Le site officiel de Ministère de l'Economie et des Finances du Italia, Service des recettes internes, **Numéro d'identification fiscale**, Sur le site: https://www.agenziaentrate.gov.it/portale/web/english/nse/individuals/tax-identification-number-for-foreign-citizens, Vu le 10/07/2023.

[2] Le site officiel de Ministère de l'Economie et des Finances du Italia, Service des recettes internes, **Services en ligne**, Sur le site: https://www.agenziaentrate.gov.it/portale/web/english/nse/services/online-services, Vu le 10/07/2023

– **الفاتورة الإلكترونية:** عملت المنظومة الجبائية الإيطالية في إطار سياسة الرقمنة، ومكافحة التهرب الجبائي على العمل بتقنية الفاتورة الإلكترونية، حيث تَفرض المنظومة الجبائية الإيطالية في هذا الإطار على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والمُكلفين العمل بالمنصة الخاصة بإصدار الفواتير(*) ولا تُقبل أي فاتورة غير صادرة من المنصة الإلكترونية، باستثناء الأجانب الذين يسمح لهم بإصدار فواتير من غير المنصة الإلكترونية بشرط إرسالها إلى الإدارة الجبائية عبر البريد الإلكتروني الرسمي.[1]

– **الدفع الإلكتروني:** تسمح الإدارة الجبائية الإيطالية للمكلفين بدفع التزاماتهم الجبائية عن طريق إيداع المبلغ المستحق مباشرة في الحساب البنكي للإدارة الجبائية بواسطة البطاقة البنكية الإلكترونية.

– **التواصل عن طريق البريد الإلكتروني:** يستطيع المكلف الجبائي الإيطالي أو أي فرد التواصل مع الإدارات الجبائية الإيطالية عن طريق البريد الإلكتروني الرسمي لطرح مختلف الاستفسارات والانشغالات، وهذا دون الحاجة لتنقله الشخصي للإدارة الجبائية لطرح انشغاله.

– **الخدمات الرقمية للخبراء :** بالإضافة إلى الخدمات الرقمية التي تقدمها المنظومة الجبائية الإيطالية للأفراد بصفة عامة، وللمكلفين بصفة خاصة، تقدم المنظومة الجبائية الإيطالية للخبراء الجبائيين والمحاسبيين مجموعة من الخدمات الرقمية، والتي تتمثل في:[2]

(*) رابط المنصة الخاصة بالفواتير الإلكترونية هو: https://www.fatturapa.gov.it/

[1] Le site officiel de Ministère de l'Economie et des Finances du Italia, Service des recettes internes, **services - Facturation électronique à l'administration publique**, Sur le site: https://www.agenziaentrate.gov.it/portale/web/english/electronic-invoicing, Vu le 10/07/2023.

[2] Le site official de Ministère de l'Economie et des Finances du Italia, Service des recettes internes, **Services - Demande d'activation**, Sur le site: https://telematici.agenziaentrate.gov.it/Abilitazione/ModAbilitazEn.jsp, Vu le 10/07/2023.

- ✓ **الحصول على الاعتماد:** يُمكن للخبراء المحاسبيين والجبائيين في إيطاليا الحصول على الاعتماد من المنظومة الجبائية الإيطالية بطريقة إلكترونية؛
- ✓ **الحصول على تفويض من المكلف:** يمكن للخبير الجبائي أو المحاسبي في إيطاليا الحصول على تفويض من المكلف الجبائي بطريقة إلكترونية، وذلك عن طريق إرسال طلب عبر البريد الإلكتروني الرسمي للوكالة الجبائية التابع لها المكلف؛
- ✓ **القيام بالالتزامات الجبائية نيابة عن المكلف:** تسمح المنظومة الجبائية الإيطالية للخبراء الذين لديهم تفويض من المكلف بالقيام بمختلف الالتزامات الجبائية نيابة عنه، كإرسال مختلف التصريحات الجبائية إلكترونيا، وتسديد الديون الجبائية بوسائط الدفع الإلكتروني وتمثيل المكلف أمام الهيئات الرقابية ...الخ.

المطلب الثالث: التجربة الكندية في عصرنة المنظومة الجبائية

سعت كندا على غرار الدول المتقدمة إلى عصرنة منظومتها الجبائية، وذلك بدمج الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف المعاملات الجبائية، وهذا كله بغية التحسين من فعالية منظومتها الجبائية من خلال الاستفادة من المزايا التي تقدمها الوسائل التكنولوجية الحديثة.

الفرع الأول: الخدمات الرقمية في المنظومة الجبائية الكَندية

تُوجه المنظومة الجبائية الكندية لمختلف المتعاملين معها مجموعة من الخدمات الرقمية، وتختلف هذه الخدمات حسب الطَرف التي تُوجه له، ويمكننا تصنيف الخدمات الرقمية التي تقدمها المنظومة الجبائية الكندية حسب الطرف الموجهة له كما يلي:[1]

أولا: الخدمات الجبائية الرقمية للمكلفين: تقدم المنظومة الجبائية الكندية للمكلفين في كندا مجموعة من الخدمات الرقمية مثل:

1. تقديم التصريحات: تسمح المنظومة الجبائية الكندية للمكلفين بتقديم التصريحات التي تخص مداخلهم، والفوائد التي تحصلوا عليها في السنة الحالية، ومختلف الضرائب الواجبة عليهم بإحدى الطرق التالية:

- ✓ التصريح عن طريق الموقع الإلكتروني الرسمي المخصص لذلك؛
- ✓ التصريح عن طريق البرنامج الإلكتروني المعتمد من طرف الإدارة الجبائية الكندية؛
- ✓ التصريح عن طريق الهاتف: تسمح الإدارة الجبائية للأشخاص الذين لا يُجِيدون استخدام الأجهزة الإلكترونية بتقديم تصريحاتهم الجبائية عن طريق الاتصال الهاتفي بالرقم المخصص لذلك، وتقديم المعلومات الضرورية للتصريح الجبائي للفترة الجارية.

[1] Le site official du government du Canada, Impôts, **Services numériques**, Sur le site: https://www.canada.ca/fr/agence-revenu/services/services-electroniques.html, Vu le 05/07/2023.

2. تعديل التصريحات: تسمح المنظومة الجبائية الكندية للمكلفين بتعديل تصريحاتهم السابقة عن طريق حسابهم الشخصي في الموقع الإلكتروني المخصص لذلك، وذلك دون الحاجة لتنقلهم الشخصي للإدارات الجبائية.

3. الفاتورة الإلكترونية: في بداية سنة 2018 قامت المنظومة الجبائية الكندية بتوفير منصة تسمح بالتعامل بالفواتير الإلكترونية، إلا أن التعامل بهذه الخدمة يبقى اختياريا وليس إجباريا على الشركات الكندية؛[1]

4. تعديل الحساب الشخصي: تسمح الإدارة الجبائية للمكلفين بتعديل المعلومات التي يتضمنها ملفهم لدى الإدارة الجبائية، وذلك عن طريق الولوج إلى الحساب الشخصي من خلال الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية، وتعديل مختلف المعلومات مثل: العنوان الشخصي والمهني، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، الحساب البنكي ... الخ.

5. تفويض خبراء: تسمح الإدارة الجبائية للمكلفين بتفويض خبراء جبائيين ينوبون عن المكلف في مختلف التعاملات مع الإدارة الجبائية، ويكون هذا التفويض إلكتروني دون الحاجة إلى التنقل إلى الإدارة الجبائية، وذلك بقيام المكلف بربط معلومات الخبير بحسابه الشخصي الإلكتروني.

6. خدمة البريد الإلكتروني: تقوم الإدارة الجبائية بإرسال للمكلف عن طريق البريد الإلكتروني كل المعلومات التي يحتاجها، والتي تخص ملفه الجبائي، كما يمكن للمكلف التواصل مع الإدارة الجبائية الكندية، وطرح مختلف استفساراته، وارسال مختلف المستندات عن طريق البريد الإلكتروني في أي وقت، ومن أي مكان، ودون الحاجة لتنقله الشخصي للإدارة الجبائية.

[1] Le site web du fournisseur mondial de services électroniques – EDICOM, la facturation électronique au Canada, Sur le site: https://edicomgroup.fr/facture-electronique-internationale/canada, Vu le 05/07/2023.

7. تحميل مختلف الاستمارات والمطبوعات: تسمح الإدارة الجبائية الكندية للأفراد والمكلفين بتحميل مختلف الاستمارات والمطبوعات الجبائية من الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية، وهذا للتخفيف من أعباء التنقل الشخصي للإدارات الجبائية.

8. حساب مختلف الالتزامات الجبائية: تضع الإدارة الجبائية تحت تصرف المكلف وفي حسابه الإلكتروني الشخصي آلة حاسبة مُبرمجَة، وهذا لحساب ومعرفة مختلف التزاماته الجبائية آليا.

9. الدفع الإلكتروني: تسمح الإدارة الجبائية للمكلفين بدفع التزاماتهم الجبائية عن بعد ودون الحاجة لتنقلهم الشخصي للإدارة الجبائية، وذلك بطريقتين:

- ✓ الإيداع المباشر: وذلك عن طريق إيداع المكلف للمبلغ المستحق مباشرة في الحساب البنكي للإدارة الجبائية، وذلك بواسطة البطاقة البنكية الإلكترونية للمكلف؛
- ✓ الخصم المرخص: يمكن للمكلف الكندي الترخيص المسبق للإدارة الجبائية بخصم التزاماته الجبائية من حسابه البنكي مباشرة عند حلول تاريخ استحقاقها.

ثانيا: الخدمات الجبائية الرقمية للخبراء: تقدم المنظومة الجبائية الكندية مجموعة من الخدمات الرقمية للخبراء المحاسبيين والجبائيين، والتي تتمثل في:

1. تمثيل مكلف: تسمح المنظومة الجبائية الكندية للخبراء بتمثيل المكلفين الذين يتعاملون معهم والقيام بمختلف التصريحات الجبائية والعمليات الرقابية نيابة عن المكلفين التابعين لهم.

2. استلام اشعارات إلكترونية: تقوم الإدارة الجبائية الكندية بإعلام الخبراء المسجلين لديها بمختلف التطورات الحاصلة في الملفات الجبائية للمكلفين التابعين لهم، وطلب الحصول على المستندات الضرورية، وهذا كله يتم الكترونيا من خلال الحساب الشخصي للخبير.

3. تنزيل المطبوعات: تقوم الإدارة الجبائية الكندية بالسماح للخبراء بالتنزيل الإلكتروني لمختلف المطبوعات التوضيحية التي تصدرها.

4. اختيار المكلفين للرقابة الجبائية: تقوم الإدارة الجبائية بالإعلام المسبق للخبير بقائمة المكلفين التابعين له اللذين تم اختيارهم للقيام بالرقابة الجبائية.

الفرع الثاني: تقييم رقمنة المنظومة الجبائية الكَندية

يمكن تقييم أداء الخدمات الرقمية في المنظومة الجبائية الكندية من عدة جوانب، ويعتبر تقييم أداء التصريحات الجبائية الإلكترونية من بين هذه الجوانب، والذي يمكن من خلاله الحكم على مدى نجاعة رقمنة المنظومة الجبائية الكَندية.

والجدول الموالي يوضح لنا تطور الاعتماد على التصريحات الجبائية الورقية، والتصريحات الجبائية الإلكترونية بمختلف أشكالها في المنظومة الجبائية الكندية خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2023.

الجدول رقم (4-11): تقييم رقمنة المنظومة الجبائية الكَندية خلال الفترة 2018-2023.

السنوات	التصريحات الإلكترونية			إجمالي التصريحات الإلكترونية		التصريحات الورقية	
	التصريح عن طريق البرنامج الإلكتروني المعتمد	التصريح عن طريق الموقع الإلكتروني الرسمي	التصريح الهاتفي				
	العدد	العدد	العدد	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2018	17064452	8749150	47195	**25860797**	**86,7**	**3962691**	**13,3**
2019	17520996	9103302	66543	**26690841**	**88**	**3656091**	**12**
2020	17574311	10063127	69634	**27707072**	**89,9**	**3125003**	**10,1**
2021	17966537	10052648	61465	**28080650**	**90,8**	**2841858**	**9,2**
2022	18435282	10165119	52713	**28653114**	**91,6**	**2628160**	**8**
2023(*)	17935006	9942591	48282	**27925879**	**92,7**	**2218915**	**7,3**

La Source: Le site officiel du gouvernement du Canada, **Statistiques sur les déclarations de revenus des particuliers pour la période de production 2023**, Sur le site: https://www.canada.ca/fr/agence-revenu/organisation/a-propos-agence-revenu-canada-arc/statistiques-declarations-revenus-particuliers.html, Vu le 05/07/2023.

نلاحظ من خلال الجدول السابق التطور الحاصل في التصريحات الجبائية الالكترونية والورقية في كندا، حيث نلاحظ أن الاعتماد على التصريحات الجبائية الورقية من طرف المكلفين الكنديين

(*): سنة 2023 توقفت الاحصائيات فيها في نهاية السداسي الأول (إلى غاية 2023/06/30)

خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2023 في تناقص مستمر، فبعد أن كان هذا الشكل من التصريحات الجبائية يمثل 13,3% من اجمالي التصريحات الجبائية في سنة 2018 انخفض ليشكل 7,3% من إجمالي التصريحات الجبائية في منتصف سنة 2023، هذا الانخفاض يقابله بالضرورة ارتفاع في نسبة الاعتماد على التصريحات الجبائية الإلكترونية، وبالتالي يمكننا التأكيد على مدى نجاعة عصرنة المنظومة الجبائية الكندية، وبالضبط نجاعة الخدمات الرقمية للتصريحات الجبائية في كندا، وهذا في ظل زيادة الاعتماد على الخدمات الرقمية للمنظومة الجبائية الكندية من طرف المكلفين.

كما يمكننا الملاحظة من الجدول السابق التطور الحاصل في مختلف أشكال التصريحات الجبائية الإلكترونية في كندا، حيث نلاحظ بالتفصيل ما يلي:

– التصريح عن طريق البرنامج الإلكتروني المعتمد: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هذا الشكل يأخذ أكبر حصة في التصريحات الإلكترونية، وهذا نظرا لاعتماد أغلب الشركات الكندية على البرنامج الإلكتروني الرسمي المعتمد من طرف الإدارة الجبائية لتقديم تصريحاتهم الجبائية، كما نلاحظ أن اعتماد المكلفين على البرنامج الرسمي الالكتروني لتقديم تصريحاتهم تطور بشكل مستمر بين سنتي 2018 و2023.

– التصريح عن طريق الموقع الإلكتروني الرسمي: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اعتماد المكلفين على الموقع الالكتروني الرسمي لتقديم تصريحاتهم الجبائية تطور بشكل مستمر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2023، وهذا نظرا لسهولة الاعتماد على الموقع الالكتروني، وعدم الحاجة إلى البرنامج الالكتروني لتقديم التصريحات.

– التصريح الهاتفي: نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض الاعتماد على الاتصالات الهاتفية لتقديم التصريحات الجبائية في كندا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2023، وهذا نظرا

لبساطة الطرق الأخرى للتصريحات الجبائية الإلكترونية (البرنامج الالكتروني، والموقع الرسمي) بالإضافة إلى كون التصريحات الهاتفية تكون في أوقات العمل فقط لاعتمادها على موظفين يجيبون على الاتصال الهاتفي، وهذا ما يمكن تجنبه في البرنامج الالكتروني، والموقع الرسمي، وذلك بتقديم التصريحات الجبائية في أي وقت ومن أي مكان.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول النامية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية

سعت الدول النامية إلى السير على خُطى تجارب الدول المتقدمة في عصرنة منظوماتها الجبائية، وذلك لما قدمته تجارب الدول المتقدمة من إضافة لمنظوماتها الجبائية، بالإضافة إلى ضرورة وحتمية مسايرة الدول النامية للتطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإسقاطها على منظومتها الجبائية لزيادة فعاليتها وكفاءتها.

المطلب الأول: التجربة المالية في عصرنة المنظومة الجبائية

في إطار سياسة العصرنة تسعى المنظومة الجبائية في دولة مالي إلى مواكبة مختلف أساليب عصرنة المعتمدة في مختلف المنظومات الجبائية للدول المتقدمة، وهذا للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة خصوصا في مجال رقمنة المنظومات الجبائية، وهذا كله لتطوير المنظومة الجبائية وزيادة فعاليتها.

الفرع الأول: شروط استخدام الخدمات الرقمية في منظومة الجبائية لدولة مالي

حتى يتم استخدام الخدمات الرقمية التي تقدمها المنظومة الجبائية في مالي بشكل فعال يجب تَوفُر مجموعة من الشروط، والتي تتمثل فيما يلي:[1]

أولا: مسؤوليات المكلف: كل عملية أو خدمة جبائية رقمية يقوم بها المكلف بالاعتماد على اسم المستخدم وكلمة السر الممنوحين له يكون لها نفس التأثير القانوني كما لو أن المكلف قدمها بشكل مكتوب، وقام بالتوقيع عليها.

ثانيا: التواصل مع المكلف: تقوم الإدارة الجبائية بالتواصل مع المكلف عن طريق الخدمة الرقمية "علبة الرسائل"، وتعتبر المراسلات التي تتم عبر هذه الخدمة الرقمية مراسلات رسمية يُعتد بها قانونا وبالتالي أي استدعاء أو مراسلة تُرسلها الإدارة الجبائية إلى المكلف عبر هذه الخدمة تعتبر مراسلة رسمية يجب الالتزام بها، ولا يُعذر المكلف بعدم اطلاعه عليها.

ثالثا: سرية المعلومات: تضمن المنظومة الجبائية للمكلفين بحماية وسرية معلوماتهم ومراسلاتهم وهذا من خلال تدابير أمن المعلومات التي يجب أن توفرها المنظومة الجبائية لمكلفيها.

رابعا: حفظ البيانات: تحتفظ المنظومة الجبائية في قواعد بيانات خاصة وآمنة بجميع بيانات المكلفين وتُعتبر كأدلة يعتد به، وتتمتع هذه الأدلة بنفس درجة الأدلة الورقية.

[1] Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Mali, **Services en ligne - Conditions d'utilisations**, Sur le site: https://www.dgi.gouv.ml/conditions-dutilisation/, Vu le 09/07/2023.

خامسا: تعديل شروط الاستخدام: يمكن للمنظومة الجبائية في أي وقت، ودون أي إشعار مسبق تعديل شروط استخدام الخدمات الرقمية، ولكن يجب على الإدارة الجبائية نشر الشروط الجديدة على موقعها الإلكتروني.

سادسا: الوصول إلى الخدمات الرقمية: إن حق المكلفين في الوصول إلى الخدمات الرقمية يُعتبر لفترة غير محددة، إلا أن الإدارة الجبائية من حقها رفض وصول المكلف إلى الخدمات الرقمية في أي وقت، خصوصا في حالة عدم توفر أحد شروط استخدام الخدمات الرقمية.

سابعا: تعديل الخدمات الرقمية: يحق للإدارة الجبائية التعديل في الخدمات الجبائية الرقمية في أي وقت، ودون الحاجة إلى إعلام مسبق للمكلفين.

الفرع الثاني: الخدمات الرقمية في المنظومة الجبائية لمالي

سعت المنظومة الجبائية في مالي إلى رقمنة القطاع، وهذا تماشيا مع سياسة العصرنة المنتهجة في البلد، ومن بين الخدمات الرقمية التي توفرها المنظومة الجبائية في مالي نجد:[1]

أولا: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: قامت المنظومة الجبائية في مالي بإنشاء موقع إلكتروني يعتبر كواجهة لها، وحلقة وصل بينها وبين الأفراد، والمؤسسات، والمكلفين، ويسمح الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب[*] في مالي بتقديم مجموعة من الخدمات الإلكترونية للأفراد والمؤسسات، والتي تتمثل في:

- نشر جميع الأخبار الجديدة التي تخص المنظومة الجبائية في مالي؛

[1] Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Mali, **Services en ligne - Services offerts** , Sur le site: https://www.dgi.gouv.ml/e-impot-services-offerts/, Vu le 09/07/2023.

[*] رابط الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب لمالي: https://www.dgi.gouv.ml/

- نشر كل جديد يخص القوانين الجبائية؛

- السماح للمكلفين بتحميل مختلف الاستمارات الجبائية؛

- حجز موعد لدى المديرية العامة للضرائب؛

ثانيا: معاينة الحساب الشخصي: تسمح المنظومة الجبائية في مالي للمكلفين بالاطلاع الإلكتروني على حسابهم الشخصي لدى المنظومة الجبائية، وذلك بالاطلاع على:

- مختلف الضرائب الخاضعين لها؛

- التقديرات الضريبية الخاصة بالمكلف؛

- الجدول الزمني للالتزامات الجبائية؛

- الاطلاع على معلومات الدخل والضرائب للسنة الحالية، والسنوات السابقة.

كما يستطيع المكلف الجبائي من خلال هذه الخدمة التعديل الإلكتروني لمعلوماته الشخصية العنوان الشخصي والمهني، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، ورقم الحساب البنكي.

ثالثا: التصريح الإلكتروني: قامت المنظومة الجبائية في دولة مالي بإنشاء منصة إلكترونية[*] تسمح للمكلفين بإيداع تصريحاتهم الجبائية إلكترونيا، وهذا دون الحاجة لتنقلهم الشخصي للإدارات الجبائية كما تسمح هذه الخدمة للمكلفين بإيداع تصريحاتهم الجبائية في أي وقت، فهم ليسوا مرتبطين بأوقات عمل الإدارات الجبائية، وهذا على عكس التصريحات الجبائية الورقية.

---

[*] رابط منصة التصريحات الجبائية: https://e-impot.dgi.gouv.ml/login?returnUrl=%2Fhome

رابعا: السحب البنكي التلقائي: يمكن للمكلف الجبائي في مالي الترخيص للإدارة الجبائية بسحب التزاماته الجبائية مباشرة من حسابه البنكي، وفي هذه الحالة تقوم الإدارة الجبائية بسحب المستحقات الجبائية الواجبة على المكلف مباشرة من حسابه البنكي، وذلك دون الحاجة لتنقله في كل مرة لتسديد التزاماته الجبائية، وهذا يعتبر من بين الخدمات الرقمية التي تقدمها المنظومة الجبائية في مالي، في انتظار توفير خدمة الدفع الإلكتروني.[1]

خامسا: الطلبات الإلكترونية: يستطيع المكلف الجبائي في مالي الذي يملك حساب شخصي إلكتروني في المنظومة الجبائية طلب الحصول إلكترونيا على مختلف الوثائق التي يتم استخراجها من الإدارات الجبائية، وذلك بإرسال طلب إلكتروني للحصول على الوثيقة المعنية (شهادة الضريبة على الدخل، شهادة الضريبة على القيمة المضافة، شهادة الإقامة الضريبية، شهادة استيفاء الالتزامات الضريبية ...الخ)، ويتم إرسال الوثيقة المطلوبة للمكلف عبر البريد الإلكتروني في وقت قصير.

سادسا: الشكاوى والطعون: تسمح المنظومة الجبائية في مالي للمكلفين بإرسال أي شكوى أو طعن للإدارات الجبائية إلكترونيا، وهذا لتخفيف العبء على المكلفين بعدم ضرورة تنقلهم الشخصي للإدارات الجبائية، كما أن المكلف يتلقى إجابة على الشكوى أو الطعن الذي قدمهم إلكترونيا، وهذا ما يسمح بتبسيط المعاملات التي تتم بين المكلفين والإدارات الجبائية.

سابعا: علبة الرسائل: يستطيع أي مكلف في المنظومة الجبائية لمالي التسجيل في الخدمة الإلكترونية "علبة الرسائل"، حيث تسمح هذه الخدمة للمكلفين بالحصول على رسائل إلكترونية تذكرهم بمواعيد

[1] Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Mali, **Autorisation de Prélèvement Bancaire**, Sur le site: https://www.dgi.gouv.ml/wp-content/uploads/2021/12/Autorisation-Permanente-Prel%C3%A8vement-APP.pdf ,Vu le 09/07/2023.

التزاماتهم الجبائية (تصريحات، وسديد)، كما تُمكِّن هذه الخدمة المكلفين بتبادل الرسائل إلكترونيا مع أعوان الإدارات الجباية للاستفسار على مختلف القوانين الجبائية، أو على أشياء مُبهمة بالنسبة إليهم.

المطلب الثاني: التجربة النيجيرية في عصرنة المنظومة الجبائية

سعت النيجر وعلى غرار باقي الدول النامية إلى مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات خصوصا في مختلف القطاعات الحكومية، ومن بين القطاعات التي سعت النيجر إلى عصرنتها ورقمنتها نجد القطاع الجبائي، فهذا الأخير يعتبر قطاع مهم في أي بلد خصوصا في البلدان النامية، وهذا نظرا لدرجة اعتماد هذه الدول على الموارد الجبائية، وبالتالي فإن عصرنة المنظومة الجبائية في دولة النيجر تكتسي أهمية كبرى بهدف الاستفادة من المزايا التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات في هذا القطاع، وما ينتج عنه من زيادة فعالية المنظومة الجبائية.

الفرع الأول: الأهداف المسطرة في إطار عصرنة المنظومة الجبائية للنيجر

تسعى المنظومة الجبائية في النيجر من وراء تطبيق سياسة العصرنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تتمثل في:[1]

– تحقيق الأمان القانوني للأفراد والمكلفين: تسعى المنظومة الجبائية من خلال تطبيق سياسة العصرنة لتحقيق الأمان القانوني للأفراد من خلال نشر جميع التشريعات الجبائية عبر مختلف

[1] Le site official du Direction Générale des Impôts de Niger, **Plan D'action National**, Sur le site: https://www.impots.gouv.ne/index.php/plan-d-action-national, Vu le 07/07/2023.

الوسائط الإلكترونية، وتمكين جميع الأفراد والمكلفين من الاطلاع بصورة آنية ومستمرة على جميع حقوقهم والتزاماتهم الجبائية؛

– التحسين من الخدمات الجبائية: تسعى المنظومة الجبائية في النيجر من وراء العصرنة إلى التحسين من أداء الخدمات التي تقدمها الإدارة الجبائية، وذلك من خلال استغلال تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة، وما توفره هذه الأخيرة من مزايا عديدة في جميع المجالات؛

– المتابعة الآنية لأداء كل خدمة؛ وهو ما يسمح باكتشاف الأخطاء في حينها، واصلاحها في الوقت المناسب؛

– التحديث الآني لبيانات المكلفين: تسعى المنظومة الجبائية في النيجر من خلال العصرنة لتوفير قاعدة بيانات بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا ما يسمح بالتحديث الآني لبيانات المكلفين؛

– إمكانية حصول الإدارة المركزية على المعطيات والإحصائيات اللازمة التي تخص كل خدمة أو إدارة أو فرع؛

– التنسيق بين إدارة الجمارك والمديرية العامة للضرائب؛ وذلك باستغلال منصات إلكترونية مشتركة وهو ما يسمح في نقل إدارة الجمارك للمعلومات المتعقلة بالاستيراد والتصدير للمديرية العامة للضرائب بصورة آنية.

– تسهيل عملية الرقابة الجبائية؛ من خلال الاستغلال الأمثل لقاعدة البيانات، وما توفره من معطيات دقيقة عن كل مكلف، وهذا ما يسمح بزيادة فعالية الرقابة الجبائية؛

الفرع الثاني: الخدمات الرقمية في المنظومة الجبائية للنيجر

سعت المنظومة الجبائية لدولة النيجر في إطار التماشي مع سياسة الحكومة للعصرنة إلى تقديم مجموعة من الخدمات الرقمية للأفراد والمكلفين، ومن بين هذه الخدمات الرقمية نجد:

أولا: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: قامت المنظومة الجبائية لدولة النيجر بإنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب [*]، هذا الأخير يسمح بتقديم مجموعة من الخدمات الإلكترونية للأفراد والمؤسسات، ومن بين هذه الخدمات نجد:

- نشر جميع الأخبار والمعلومات الجديدة التي تخص المنظومة الجبائية في النيجر؛
- نشر كل جديد يخص القوانين الجبائية؛
- تمكين الأفراد والمؤسسات من تحميل جميع الاستمارات الجبائية التي يحتاجونها؛
- نشر إحصائيات جبائية حديثة؛
- التذكير بتواريخ مختلف الالتزامات الجبائية (تصريحات، وتسديد)؛
- نشر جميع المواقع الإلكتروني للمنصات التي تقدم الخدمات الجبائية الإلكتروني؛

ثانيا: التصريح الإلكتروني: قامت المنظومة الجبائية للنيجر في 13 سبتمبر 2019 وفي إطار مشروع عصرنة منظومتها الجبائية بإطلاق منصة إلكترونية[*]، هذه الأخيرة تسمح للمكلفين بإيداع تصريحاتهم الجبائية عن بعد، وفي أي وقت، ودون الحاجة لتنقلهم الشخصي للإدارات الجبائية

---

[*] رابط الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب للنيجر: https://www.impots.gouv.ne/

[*] رابط منصة المخصصة للتصريحات الجبائية:
https://e-sisic.impots.gouv.ne/ETaxe/faces/authentification?_adf.ctrl-state=ey9rlcaib_3

وحتى يتمكن المكلف الجبائي في النيجر من إيداع تصريحاته الجبائية إلكترونيا يجب عليه فتح حساب في المنصة المخصصة للتصريحات الإلكترونية، هذا الحساب يستطيع المكلف فتحه إلكترونيا في مدة وجيزة (72 سا).[1]

ثالثا: الدفع الإلكتروني: قامت المنظومة الجبائية في النيجر في 13 سبتمبر 2019 بتمكين المكلفين من دفع التزاماتهم الجبائية عن بعد، وهذا بالموازاة مع إطلاق خدمة التصريح الإلكتروني، حيث يستطيع المكلف الجبائي بدفع التزاماته الجبائية عن بعد عن طريق البطاقات الإلكترونية البنكية وذلك من خلال نفس المنصة المخصصة للتصريحات الجبائية الإلكترونية.[2]

رابعا: الفاتورة الإلكترونية: أطلقت المنظومة الجبائية في النيجر سنة 2020 خدمة الفاتورة الإلكترونية، هذه الأخيرة تعتبر كمشروع جبائي رقابي تهدف من خلاله المنظومة الجبائية إلى الرقابة على جميع المعاملات التجارية بين المؤسسات، وذلك بغرض التقليل والحد من التهرب الجبائي من خلال محاربة التعامل بالفواتير الجبائية الوهمية، وبالتالي فإن المنظومة الجبائية لدولة النيجر بعد إطلاقها للمنصة الإلكترونية لتداول الفواتير الإلكترونية (https://esecef.impots.gouv.ne/) مَنَعت التعامل بأي فاتورة تكون غير مستخرجة من هذه المنصة.[3]

خامسا: الطابع الجبائي الإلكتروني: أطلقت المنظومة الجبائية لدولة النيجر في ماي 2023 خدمة الطابع الجبائي الإلكتروني، وذلك بتخصيص أجهزة إلكترونية لاستخراج الطابع الجبائي الإلكتروني

---

[1] Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Niger, **LANCEMENT ESISIC**, Sur le site: https://www.impots.gouv.ne/index.php/news/first-category/lancement-esisic, Vu le 07/07/2023.
[2] Idem.
[3] Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Niger, **TOUT SAVOIR SUR LA RÉFORME DE LA FACTURE CERTIFIÉE**, Sur le site: https://www.impots.gouv.ne/index.php/news/first-category/tout-savoir-sur-la-reforme-de-la-facture-certifiee, Vu le 08/07/2023.

هذه الأجهزة تم الاتفاق مع القطاع الأمني على وضعها في جميع المكاتب الأمنية المنتشرة في البلد حتى تكون تحت حماية أجهزة الأمن، ومن خلال هذه الخدمة يستطيع كل فرد أو مؤسسة إصدار الطابع الجبائي الإلكتروني من خلال هذه الأجهزة وفي أي وقت (24/24 سا)، وطيلة أيام الأسبوع وهذا ما يجعل طالبي الطابع الجبائي في أريحية.[1]

إلا أنه وللتحسين أكثر من خدمة الطابع الجبائي الإلكتروني، وحتى يمكن تسميتها خدمة إلكترونية 100% يجب تخصيص منصة إلكترونية تسمح للأفراد والمؤسسات باستخراج الطوابع الجبائية الإلكترونية عن بعد، ودون الحاجة لتنقلهم لأي مكتب أو إدارة.

المطلب الثالث: التجربة الهندية في عصرنة المنظومة الجبائية

تُعتبر الهند من بين الدول النامية التي قطعت أشواطاً متقدمة في مجال العصرنة خصوصا في مجال عصرنة المنظومة الجبائية، وهذا سعيا منها للاستفادة من المزايا العديدة التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في شتى المجالات، وقد تبعت الهند في إطار عصرنة منظومتها الجبائية ورقمنتها المسار الذي سارت عليه الدول المتقدة، والرائدة في هذا المجال.

توفر المنظومة الجبائية الهندية للأفراد، والمؤسسات، والمكلفين مجموعة من الخدمات الرقمية ومن بين الخدمات الرقمية التي تقدمها المنظومة الجبائية الهندية للأفراد والمؤسسات والمكلفين نجد ما يلي:[2]

---

[1] Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Niger, **LANCEMENT OFFICIEL DU TIMBRE FISCAL ÉLECTRONIQUE**, Sur le site: https://www.impots.gouv.ne/index.php/news/first-category/lancement-officiel-du-timbre-fiscal-electronique, Vu le 08/07/2023.

[2] Le site officiel du Direction Générale des Impôts de India, **e-services**, Sur le site: https://www.incometax.gov.in/iec/foportal/, Vu le 09/07/2023.

1. الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: يعتبر الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب في الهند[*] واجهة وبوابة لعرض مختلف الخدمات الرقمية للمكلفين، ومن بين الخدمات التي يعرضها الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب الهندية للمكلفين ما يلي:

- نشر جميع الأخبار الجديدة التي تخص المنظومة الجبائية في الهند؛
- السماح للمكلفين بالاطلاع على مختلف القوانين الجبائية؛
- السماح للمكلفين بتحميل مختلف الوثائق الجبائية؛
- نشر مختلف الإحصائيات التي تخص المنظومة الجبائية الهندية؛
- نشر فيديوهات توضيحية لأداء الالتزامات الجبائية؛
- نشر فيديوهات توضيحية للاستفادة من الخدمات الجبائية الإلكترونية؛
- نشر الأرقام الهاتفية لمختلف الإدارات الجبائية الهندية.

2. المساعد الإلكتروني: تضع المنظومة الجبائية الهندية تحت تصرف الأفراد، والمؤسسات، والمكلفين مساعد إلكتروني، هذا الأخير يقوم بالإجابة على مختلف الاستفسارات التي تطرح عليه وذلك بالاعتماد على تقنية الذكاء الاصطناعي.

3. الفاتورة الإلكترونية: في بداية سنة 2019 قامت المنظومة الجبائية الهندية بفرض التعامل بالفاتورة الإلكترونية، وذلك بالنسبة للشركات التي تتجاوز إيراداتها السنوية عشرون (20) مليون روبية، وتهدف المنظومة الجبائية الهندية من وراء فرض التعامل بالفاتورة الإلكترونية إلى تحقيق

---

[*] رابط الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب للهند: https://www.incometax.gov.in/iec/foportal/

مجموعة من الأهداف، والتي تتمثل عموما في محاربة التهرب الضريبي، تبسيط الإجراءات المرتبطة بتقديم الوضعية المالية للشركة وتسهيل عمليات التواصل بين الشركات العاملة بالفاتورة الإلكترونية.[1]

4. التصريح الإلكتروني: تضع المنظومة الجبائية الهندية تحت تصرف المكلفين منصة خاصة بالتصريحات الجبائية الإلكترونية(*)، حيث يستطيع المكلف الجبائي في الهند إيداع تصريحاته الجبائية عن بعد (باستخدام وسائط إلكترونية)، وفي أي وقت، ودون الحاجة لتنقله الشخصي للإدارة الجبائية.

5. الدفع الإلكتروني: يستطيع المكلف الجبائي في الهند دفع التزاماته الجبائية إلكترونيا (عن بعد) وذلك باستخدام بطاقته الإلكترونية البنكية، وهذا من خلال المنصة الإلكترونية(**) التي تم تخصيصها لهذا الغرض.

6. متابعة الالتزامات الجبائية: يستطيع المكلف الجبائي في الهند متابعة التزاماته الجبائية السابقة سواءً تعلق الأمر بتصريحاته الجبائية السابقة، أو مدى تسديده لديونه الجبائية السابقة، وذلك بادخال رقمه الجبائي في المنصة الإلكترونية المخصصة للتصريحات الجبائية.

7. الحاسبة الإلكترونية للضرائب والرسوم: يستطيع المكلف الجبائي الهندي حساب مختلف الضرائب والرسوم المفروضة عليه بطريقة إلكترونية، وذلك عن طريق إدخال وعائه الجبائي في الحاسبة

---

[1] Le site web du fornisseur mondial de services électroniques – EDICOM, la facture électronique en inde, Sur le site: https://edicomgroup.fr/facture-electronique-internationale/inde, Vu le 09/07/2023.

(*) رابط المنصة المخصصة للتصريحات الجبائية: https://eportal.incometax.gov.in/iec/foservices/ - /pre-login/itrStatus

(**) رابط المنصة المخصصة للدفع الإلكتروني: https://eportal.incometax.gov.in/iec/foservices/ - /e-pay-tax-prelogin/user-details

الإلكترونية المتخصصة[*]، وبعدها مباشرة يَطّلع المكلف على مبلغ الضرائب والرسوم المفروضة عليه.

8. الحصول على الرقم الجبائي: يستطيع المكلف الجبائي الهندي الحصول على رقم جبائي إلكترونيا (عن بعد) بطريقة سهلة وبسيطة، وذلك عن طريق المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك[**].

---

[*] رابط الحاسبة الإلكترونية المتخصصة: https://eportal.incometax.gov.in/iec/foservices/ - /TaxCalc/calculator

[**] رابط المنصة المخصصة للرقم الجبائي: https://eportal.incometax.gov.in/iec/foservices/ - /pre-login/knowYourTAN

خلاصة الفصل الرابع:

بعد عرض بعض التجارب الدولية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية، ومن خلال كل ما سبق يمكننا القول أن هناك العديد من الدول المنتشرة عبر أرجاء العالم، والتي قطعت أشواط متقدمة في مجال عصرنة منظوماتها الجبائية، فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى نماذج دولية متنوعة، منها تجارب بعض الدول العربية، وتجارب بعض الدول المتقدمة، وتجارب بعض الدول النامية، وهذا حتى يتم التوصل إلى نتائج متنوعة حول التجارب التي تخوضها مختلف الدول عبر العالم في مجال عصرنة المنظومات الجبائية، ويُستخلص منها الفوائد، والمزايا التي تحصلت عليها الدول من خلال هذه التجارب.

وقد تم التوصل إلى أن الدول المتقدمة، وبعض الدول العربية قد بلغت فيها عصرنة المنظومات الجبائية درجات جد متقدمة، وذلك باستغلالها لأحدث الوسائل والأساليب التكنولوجية في مجال المعاملات الجبائية، وهو ما ظهر جليا في رقمنة جميع خدمات ومعاملات المنظومات الجبائية لهذه الدول، بالإضافة إلى اعتمادها على الوسائل التكنولوجية الحديثة لمكافحة التهرب الجبائي، ولمتابعة المعاملات الجبائية بصورة آنية في البلد، من خلال اعتمادها على أسلوب الفاتورة الإلكترونية، والذي أثبت نجاعته في الحد من التهرب الجبائي، بالإضافة إلى الفوائد والمزايا العديدة التي يقدمها.

أما بالنسبة لبعض الدول النامية فإنها تخوض تجاربها الأولى في مجال عصرنة منظوماتها الجبائية، وذلك من خلال التدرج في تحويل خدماتها ومعاملاتها الجبائية التقليدية إلى معاملات وخدمات رقمية، وبالتالي فإن هذه الدول رغم تأخرها في استغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة للتطوير من معاملاتها الجباية بالمقارنة مع تجارب الدول المتقدمة، إلا أنها تسير في الطريق الصحيح للزيادة

من فعالية وكفاءة منظوماتها الجبائية. ونظرا لحداثة هذه الدول في مجال العصرنة فإنه لا يمكن الحكم على مدى نجاح هذه التجارب إلا بمرور فترة زمنية معينة منذ بدايتها.

وفي الأخير يمكن القول إن الجزائر مطالبة بدراسة مختلف التجارب الدولية الرائدة في مجال عصرنة المنظومات الجبائية، واستخلاص نقاط القوة من هذه التجارب لإسقاطها في منظومتها الجبائية، واستخلاص نقاط الضعف من هذه التجارب لتجنبها، وعدم الوقوع فيها، وهذا ما يزيد من فرص نجاح تجربة العصرنة المنتهجة في المنظومة الجبائية الجزائرية.

الفصل الخامس: تحليل أثر عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية على التحصيل الجبائي والعوامل المؤثرة فيه خلال الفترة 2006-2021

تمهيد:

بعد التطرق للجوانب النظرية للدراسة، والإحاطة بأهم الركائز التي ترتكز عليها المنظومة الجبائية الجزائرية في تنفيذ برنامج عصرنتها، بالإضافة إلى دراسة أهم التجارب الدولية التي تُعتبر رائدة في مجال عصرنة المنظومات الجبائية، سيتم في هذا الفصل العمل على تحليل أثر عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية على التحصيل الجبائي خلال الفترة 2006-2021.

وحتى يتم تحليل أثر عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية على التحصيل الجبائي والعوامل المؤثرة فيه، يتم التركيز على تقييم تحصيل الجباية العادية خلال فترة الدراسة، بالإضافة تقييم مساهمة عصرنة المنظومة الجبائية في التحكم في العوامل التي من شأنها التأثير سلبا على التحصيل الجبائي، وفي الأخير يتم التطرق إلى الرقابة الجبائية ومدى مساهمتها في الحصيلة الجبائية في ظل برنامج العصرنة المُنتهج في المنظومة الجبائية الجزائرية. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تقييم تحصيل الجباية العادية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2021.**
- **المبحث الثاني: تقييم دور عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في التحكم في العوامل المؤثرة في التحصيل الجبائي خلال الفترة 2006-2021.**
- **المبحث الثالث: الرقابة الجبائية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية وأثرها على الحصيلة الجبائية خلال الفترة 2006-2021.**

المبحث الأول: تقييم تحصيل الجباية العادية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2021.

إن السعي لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية ليس غاية في حد ذاته بل الهدف منه تطوير وزيادة التحصيل الجبائي، والسعي قدر الإمكان للوصول للتقديرات التي تم تحديدها مسبقا، ولتقييم مدى مساهمة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في تطوير تحصيل الجباية العادية، يمكننا متابعة تَطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية، وهي الفترة التي تمت فيها الدراسة، بالإضافة إلى متابعة مدى تنفيذ إيرادات الجباية العادية خلال فترة العصرنة.

المطلب الأول: عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية وأثرها على تطور تحصيل الجباية العادية خلال الفترة 2006-2021.

إن عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لها أهداف عدة تسعى للوصول اليها، ومن بين الأهداف التي يُرجى تحقيقها من هذه العصرنة هي تطور حصيلة الجباية العادية، والتي يمكن متابعتها من خلال متابعة تطور إيرادات الجباية العادية خلال فترة العصرنة.

ويمكننا التفصيل في متابعة تطور حصيلة الجباية العادية من خلال متابعة تطور حصيلة الجباية العادية في المنظومة الجبائية الجزائرية ككل، وبعد ذلك نقوم بمتابعة تطور حصيلة الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات (DGE) وذلك باعتبارها أكبر إدارة جبائية تابعة للمديرية العامة للضرائب.

الفرع الأول: تطور تحصيل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2006-2021

صحيح أن حصيلة الجباية العادية تتحكم فيها العديد من العوامل مثل تغير المعدلات الضريبية، مستوى النشاط الاقتصادي، التهرب الضريبي... الخ، إلا أن تصميم المنظومة الجبائية ومدى عصرنتها يُعتبر عامل من العوامل المهمة التي تساهم في تطوير التحصيل الجبائي، ولمعرفة مدى مساهمة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في تطوير التحصيل الجبائي يمكننا متابعة تطور مختلف مكونات الجباية العادية خلال فترة 2006-2021.

والجدول الموالي يوضح لنا تطور حصيلة الجباية العادية خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.

الجدول رقم (5-1): تطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري

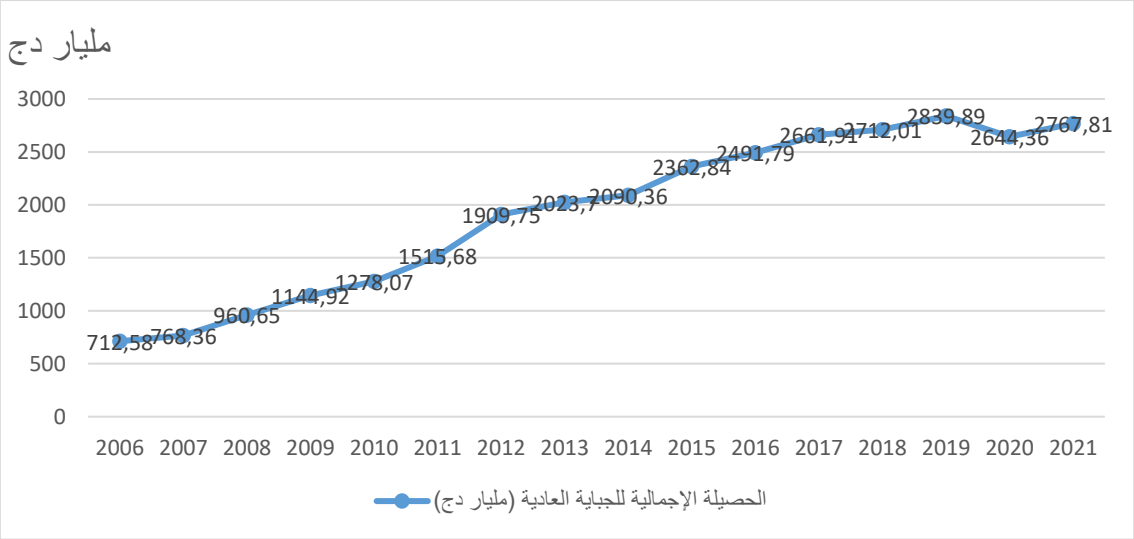
الجباية العادية / السنوات	الضرائب المباشرة	رسوم التسجيل والطابع	الرسوم المختلفة على رقم الأعمال	الضرائب غير المباشرة	الرسوم الجمركية	حصيلة الجباية العادية
2006	240.29	23.54	334.37	0.98	113.40	**712.58**
2007	259.48	28.13	347.22	0.88	132.65	**768.36**
2008	331.83	33.92	429.78	1.19	163.93	**960.65**
2009	462.78	35.97	472.63	1.07	172.47	**1144.92**
2010	559.41	39.84	493.93	1.33	183.56	**1278.07**
2011	686.41	47.95	557.68	1.45	222.19	**1515.68**
2012	862.40	56.27	651.66	1.85	337.57	**1909.75**
2013	822.78	62.69	736.34	3.34	398.55	**2023.70**
2014	882.06	71.64	765.38	1.63	369.65	**2090.36**
2015	1034.94	88.04	828.17	1.49	410.20	**2362.84**
2016	1110.33	96.01	891.51	6.60	387.34	**2491.79**
2017	1208.29	93.21	991.59	4.26	364.56	**2661.91**
2018	1204.06	88.40	1092.93	4.15	322.47	**2712.01**
2019	1266.17	83.64	1129.44	5.23	355.41	**2839.89**
2020	1203.23	69.34	1038.56	5.02	328.21	**2644.36**
2021	1193.60	83.20	1155.20	4.61	331.20	**2767.81**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات المتحصل عليها من وزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول السابق التغير الحاصل في إجمالي حصيلة الجباية العادية، ومختلف مكوناتها خلال الفترة التي تم فيها عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وهي الفترة نفسها التي تمت فيها الدراسة بين 2006 و2021.

وللتوضيح بشكل أفضل تطور الحصيلة الاجمالية للجباية العادية خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية نستعمل الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (5-1): تطور الحصيلة الإجمالية للجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2006-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق تطور الحصيلة الإجمالية للجباية العادية خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، حيث نلاحظ وجود ارتفاع دائم ومستمر في الحصيلة الاجمالية للجباية العادية خلال فترة الدراسة (بين 2006 و2021)، فبعد أن كانت حصيلة الجباية العادية خلال سنة 2006 تقدر بـ 712.58 مليار دينار جزائري ارتفعت في سنة 2021 لتبلغ 2767.81 مليار دينار جزائري، أي ارتفاع بحوالي 300%، كما نلاحظ أن السنة الوحيدة التي شهدة انخفاض

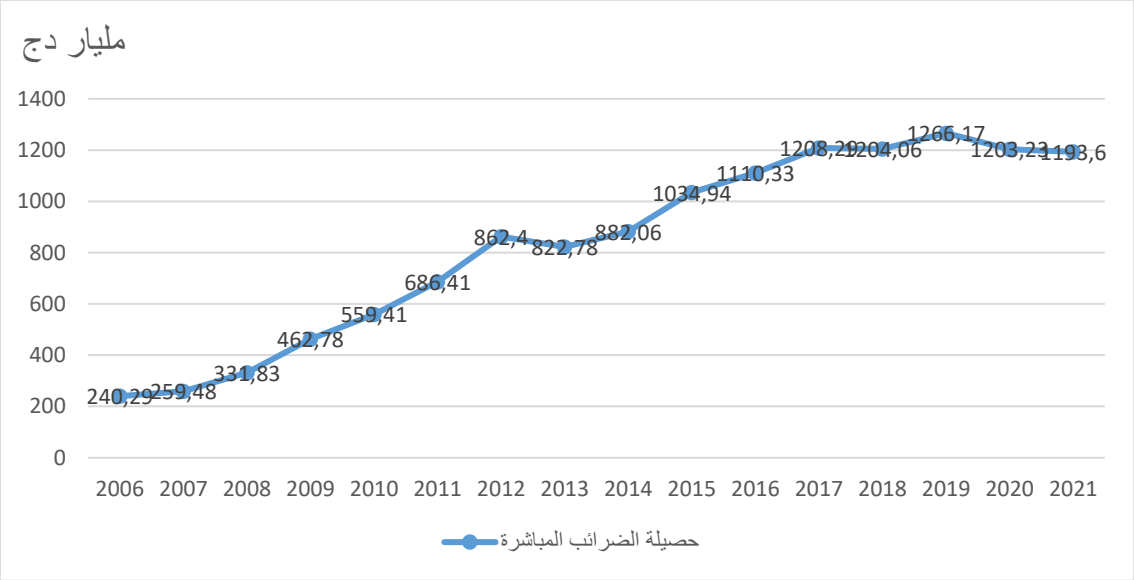
في حصيلة الجباية العادية هي سنة 2020، وهذا راجع الى تداعيات جائحة كورونا، وما تبعها من اغلاق مؤقت لبعض الأنشطة الاقتصادية.

وفي الأخير يمكننا القول إن الحصيلة الإجمالية للجباية العادية تطورت بشكل ملحوظ خلال الفترة التي تمت فيها عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وهي الفترة نفسها التي تمت فيها دراستنا، هذا التطور في الحصيلة الإجمالية للجباية العادية صحيح أنه راجع لعدة عوامل، ولكن عصرنة المنظومة الجبائية تعتبر عامل من العوامل التي تُساهم في تطور الحصيلة الجبائية.

ويمكننا متابعة تطور حصيلة الجباية العادية خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية بشكل أفضل من خلال تتبع تطور كل مُكون للجباية العادية بشكل مُنفصل، وهذا ما سنعمل عليه في العناصر الموالية.

أولا: الضرائب المباشرة: تتكون الضرائب المباشرة المُشكِّلة للجباية العادية من الضرائب على الدخل والضريبة على أرباح الشركات، ولتتبع تطور حصيلة الضرائب المباشرة خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وهي نفسها فترة الدراسة نستعين بالشكل البياني الموالي حتى نستطيع تحليل تطور حصيلة الضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة بشكل أفضل.

الشكل رقم (5-2): تطور حصيلة الضرائب المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2021.

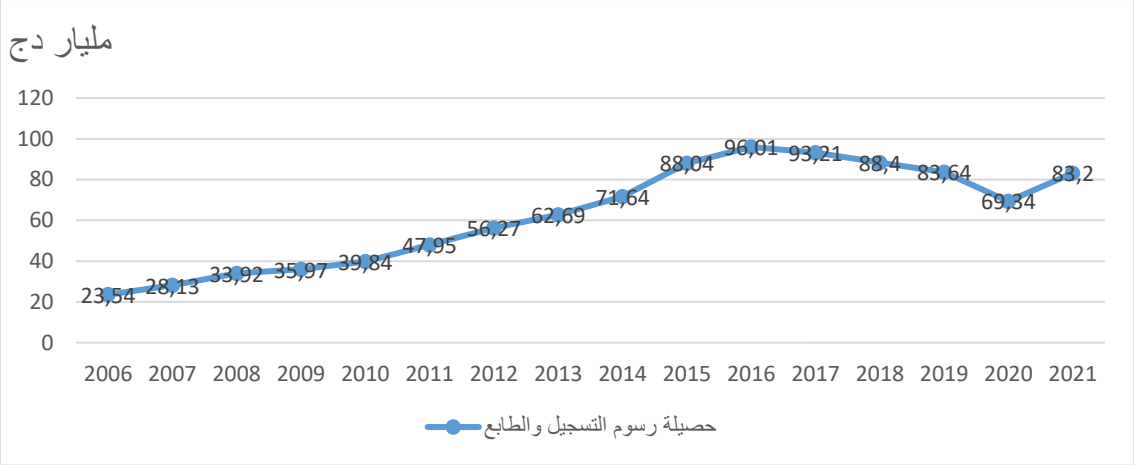


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق التطور الحاصل في الضرائب المباشرة خلال الفترة التي تم فيها عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، حيث نلاحظ أن الضرائب المباشرة تطورت وارتفعت بشكل مستمر وملحوظ بين سنتي 2006 و2021، فبعد أن كانت حصيلة الضرائب المباشرة في سنة 2006 تقدر بـ 240.29 مليار دينار جزائري، ارتفعت في سنة 2021 لتبلغ 1193.6 مليار دينار جزائري، أي ارتفاع بحوالي خمس أضعاف وهو ارتفاع جيد، كما نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أنه خلال فترة الدراسة شهدت حصيلة الضرائب المباشرة انخفاض في فترتين فقط، وهما سنتي 2013 وبعد سنة 2019، هذه الأخيرة شهدت انخفاض في حصيلة الضرائب المباشرة بسبب التعديلات التي أجريت على الضريبة على الدخل، وذلك من خلال إعفاء أصحاب الدخول الضعيفة من هذه الضريبة، بالإضافة إلى تخفيض المعدل المطبق على أصحاب الدخول المتوسطة والمرتفعة.

ثانيا: رسوم التسجيل والطابع: هي رسوم تفرضها الدولة على الأشخاص لتغطية تكاليف اصدار الوثائق ومختلف الإجراءات الإدارية، ولتتبع تطور حصيلة هذه الرسوم خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية نستعين بالشكل البياني الموالي لتتبع وتفسير التطور بشكل أفضل.

الشكل رقم (5-3): تطور حصيلة رسوم التسجيل والطابع في الجزائر خلال الفترة 2006-2021.



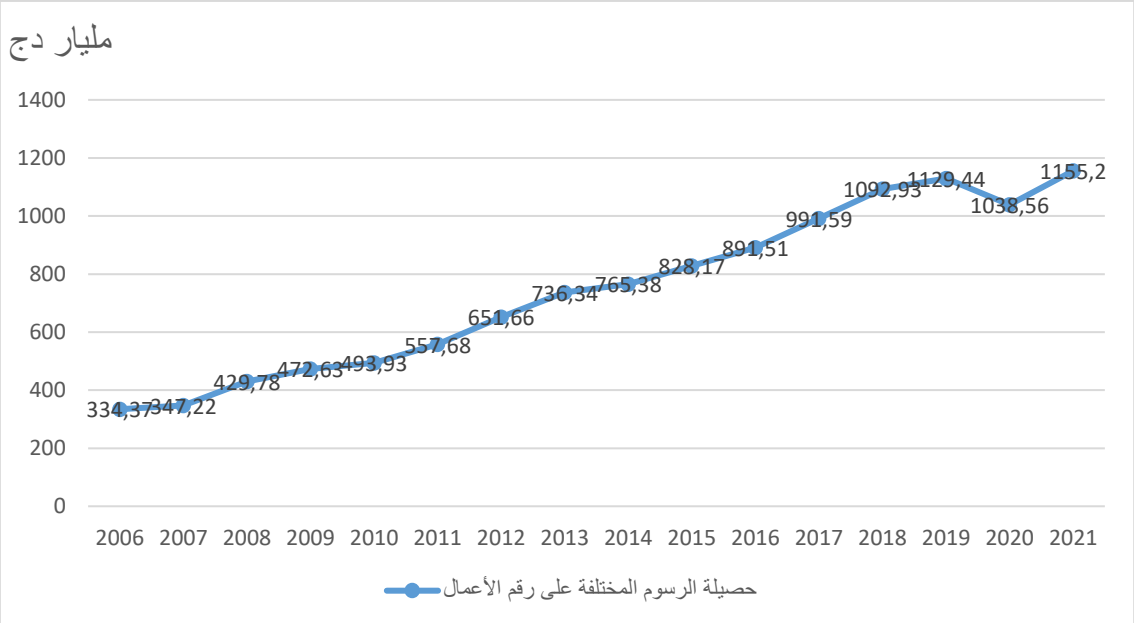
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق تطور حصيلة رسوم التسجيل والطابع خلال فترة الدراسة وهي الفترة التي تم فيها عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، حيث نلاحظ أن حصيلة رسوم التسجيل والطابع كانت في شكل تصاعدي بين سنتي 2006 و2016، حيث انتقلت الحصيلة خلال الفترة السابقة من 23.54 مليار دج إلى 96.01 مليار دج، أي ارتفاع بحوالي ثلاثة أضعاف، وبعد هذه الفترة بدأت حصيلة رسوم التسجيل والطابع في الانخفاض، حيث شهدت انخفاض بـ 26.67 مليار دج بين سنتي 2016 و2020، وهو انخفاض كبير نوعًا ما، وفي سنة 2021 عاودت حصيلة رسوم التسجيل والطابع الارتفاع لتبلغ 83.2 مليار دج.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن حصيلة رسوم التسجيل والطابع خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية شهدة تَذَبْذُبْ بين ارتفاع وانخفاض (أي لم تشهد ارتفاع مستمر، ولا انخفاض مستمر)، وبالتالي يُمكننا القول إن عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لم يظهر لها أثر إيجابي ولا سلبي على حصيلة رسوم التسجيل والطابع خلال فترة الدراسة، وهذا باعتبار أن حصيلتها تتحكم فيها العديد من العوامل وليس عملية العصرنة وحدها فقط.

ثالثا: الرسوم المختلفة على رقم الأعمال: لتتبع تطور حصيلة الرسوم المختلفة على رقم الأعمال خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية يمكننا الاستعانة بالشكل البياني الموالي، والذي يُساعدنا في تتبع هذا التطور بشكل أفضل.

الشكل رقم (5-4): تطور حصيلة الرسوم المختلفة على رقم الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2021.



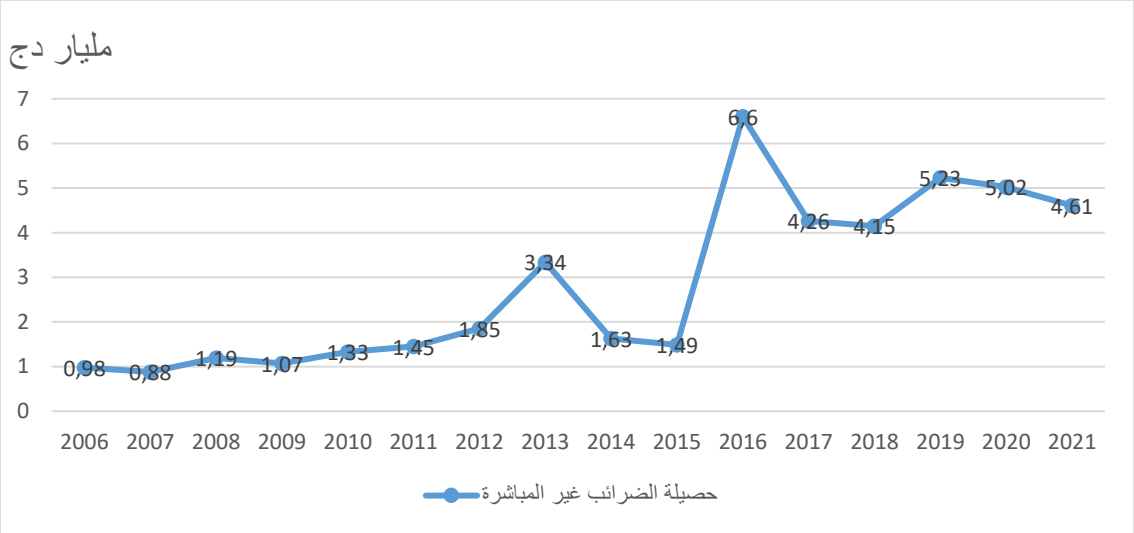
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن حصيلة الرسوم المختلفة على رقم الأعمال شهدت ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، وهي الفترة نفسها التي شهدت العصرنة في المنظومة الجبائية الجزائرية، حيث نلاحظ أن حصيلة الرسوم المختلفة على رقم الأعمال شهدت ارتفاع بـ 820.83 مليار دج بين سنتي 2006 و2021، فبعد أن بلغت حصيلتها 334.37 مليار دج في سنة 2006 ارتفعت بشكل مستمر لتبلغ 1155.2 مليار دج في سنة 2021، أي ارتفاع بحوالي 250%، كما نلاحظ أن السنة الوحيدة خلال فترة الدراسة التي شهدت انخفاض في حصيلة الرسوم المختلفة على رقم الأعمال هي سنة 2020، وهذا نظرا لانتشار جائحة كورونا في هذه السنة، وما تبعها من اجراءات غلق مؤقت لبعض الأنشطة الاقتصادية.

وفي الأخير يمكننا القول إن حصيلة الرسوم المختلفة على رقم الأعمال شهدت ارتفاع مستمر ومعتبر خلال الفترة التي شهدت عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، إلا أنه لا يمكننا القول إن هذا الارتفاع سببه عصرنة المنظومة الجبائية فقط، فحصيلة الرسوم المختلفة على رقم الأعمال تتحكم فيها عدة عوامل أخرى أهمها تطور مستوى النشاط الاقتصادي في البلد.

رابعا: الضرائب غير المباشرة: يُمكننا تتبع تطور حصيلة الضرائب غير المباشرة خلال الفترة التي تم فيها عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية بالاستعانة بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (5-5): تطور حصيلة الضرائب غير المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2006-2021.

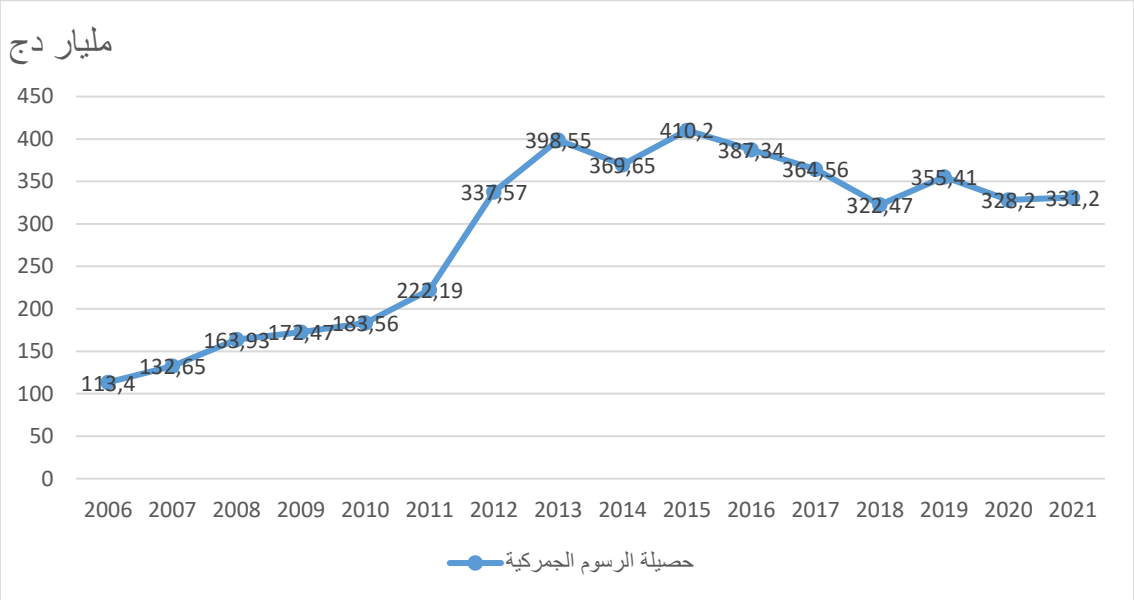


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن حصيلة الضرائب غير المباشرة خلال الفترة التي تمت فيها دراستنا، والتي توافقت مع الفترة التي تم فيها عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية انقسمت إلى فترتين، فالفترة الأولى من الدراسة والتي كانت بين سنتي 2006 و2013 شهدت ارتفاع مستمر في حصيلة الضرائب غير المباشرة، بينما الفترة الثانية من الدراسة والتي كانت بين سنتي 2013 و2021 شهدت تذبذب في حصيلة الضرائب غير المباشرة بين ارتفاع أحيانًا وانخفاض في أحيان أخرى، وعلى العموم شهدت حصيلة الضرائب غير المباشرة خلال فترة الدراسة ارتفاع بقيمة 3.63 مليار دج أي بنسبة 370%، لكن هذا الارتفاع لم يكن بشكل مستمر على طول فترة الدراسة، وهو ما يعني عدم وجود أثر إيجابي مباشر لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية على حصيلة الضرائب غير المباشرة، رغم أن هذه الأخيرة تتحكم فيها العديد من العوامل وليس عملية العصرنة وحدها (مثل مستوى النشاط الاقتصادي في البلد، المعدلات الضريبية ...الخ).

خامسا: الرسوم الجمركية: لتتبع تطور حصيلة الرسوم الجمركية خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية نعتمد على الشكل البياني الموالي، والذي يُساعدنا في ملاحظة هذا التطور بشكل أفضل.

الشكل رقم (5-6): تطور حصيلة الرسوم الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق تطور حصيلة الرسوم الجمركية خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2021، وهي الفترة التي شهدت عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، حيث نلاحظ أن حصيلة الرسوم الجمركية خلال هذه الفترة شهدت ارتفاع على العموم بـ 217.8 مليار دج، أي بأكثر من ضعفين، إلا أن هذا الارتفاع لم يكن مستمرًا على طول فترة الدراسة، فبين سنتي 2006 و2013 كان هناك ارتفاع مستمر في حصيلة الرسوم الجمركية، وبعد هذه الفترة كان هناك تذبذب في حصيلة الرسوم الجمركية، وهذا راجع إلى سياسة التجارة الخارجية المعتمدة في الجزائر خلال هذه الفترة، والتي تمثلت في تقييد استيراد بعض السلع في أحيان، وإلغاء هذه القيود في أحيان أخرى.

وفي الأخير يمكننا القول إن تطور حصيلة مختلف مكونات الجباية العادية مرتبط بعدة عوامل والتي تتمثل في: تطور مستوى النشاط الاقتصادي، تغيير المعدلات الضريبية، مدى التحكم في التهرب الضريبي، بالإضافة إلى التغييرات الحاصلة في المنظومة الجبائية، ومدى مواكبتها للتطورات العصرية، هذه الأخيرة رغم أنها ليست عامل وحيد يُساهم في تَطور حصيلة الجباية العادية إلا أنها عامل مهم ساهم بشكل بارز وملحوظ في تطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة التي تمت فيها دراستنا (بين 2006 و2021).

الفرع الثاني: عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية وأثرها على تطور تحصيل الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2006-2021

تُعتبر مديرية كبريات المؤسسات من أهم الهياكل والهيئات التي تتضمنها المنظومة الجبائية الجزائرية، والتي تم تأسيسها في إطار عصرنة المنظومة الجائية الجزائرية، وهذا بغية إعادة هيكلة المصالح الداخلية والخارجية للمديرية العامة للضرائب، وإعادة تقسيم المهام، وقد تم تكليف هذه المديرية أول ما تم العمل بها في سنة 2006 بتسيير الملفات الجبائية للشركات الكبرى في البلد بالإضافة إلى الشركات البترولية، كما تُعتبر مديرية كبريات المؤسسات من بين أولى الإدارات الجبائية التي بدأت في استغلال الأساليب العصرية، وذلك من خلال التصريح والدفع الإلكترونيين، وهذا في بداية استحداثها في سنة 2017، ولهذا سنقوم بتتبع تطور تحصيل الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات، ومدى مساهمتها في الجباية العامة العادية، وهذا بغية تقييم أداء مديرية كبريات المؤسسات، ومن خلالها تقييم عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.

والجدول الموالي يوضح لنا تطور التحصيل الجبائي بمديرية كبريات المؤسسات خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (5-2): تطور التحصيل الجبائي بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2006-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري

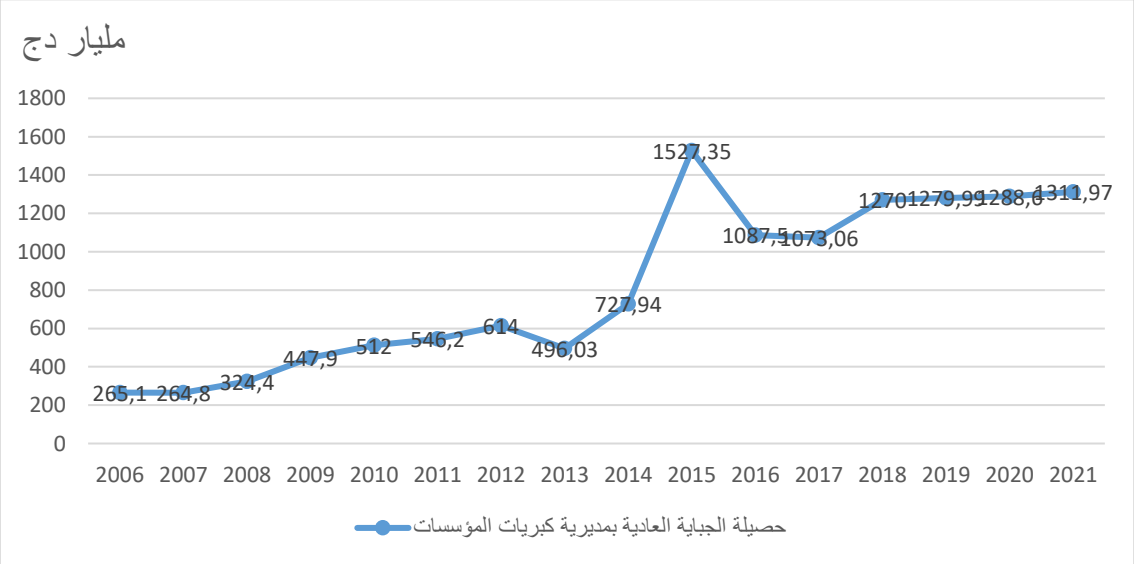
البيان	إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات	إيرادات الجباية البترولية	الإيرادات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات
2006	265,10	2714	**2979.10**
2007	264,80	2711.85	**2976.65**
2008	324,40	4003.56	**4327.96**
2009	447,90	2327.67	**2775.57**
2010	512	2820.01	**3332.01**
2011	546,20	3829.74	**4375.94**
2012	614	4054.35	**4668.35**
2013	496,03	3678.13	**4174.16**
2014	727,94	3390.43	**4118.37**
2015	1527,35	2275.13	**3802.48**
2016	1087,50	1781.10	**2868.60**
2017	1073,06	2126.99	**3200.05**
2018	1270	2787.09	**4057.09**
2019	1279,99	2518.49	**3798.48**
2020	1288,60	1959.76	**3248.36**
2021	1311,97	2609.15	**3921.12**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها من مديرية كبريات المؤسسات.

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور الإيرادات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات، وما تضمنته من إيرادات الجباية العادية، وإيرادات الجباية البترولية، حيث نلاحظ أن الإيرادات الجبائية العامة بمديرية كبريات المؤسسات كانت في تذبذب مستمر خلال الفترة 2006-2021، هذا التذبذب راجع إلى التذبذب في إيرادات الجباية البترولية على طول فترة الدراسة، وذلك بسبب التغيرات العالمية وما صاحبها من تأثيرات في مراحل مختلفة على أسعار البترول، وآخر هذه المراحل ما شهده العام في سنة 2020 من جائحة كورونا وتداعياتها على أسعار البترول التي انخفضت إلى أدنى مستوياتها بسبب انخفاض الطلب على البترول.

وحتى نتجنب تأثير التغيرات العالمية على دراستنا نقوم بتتبع تطور حصيلة الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وذلك بالاستعانة بالشكل البياني الموالي الذي يساعدنا على تتبع تطور حصيلة الجباية العادية وتفسيرها بشكل أفضل.

الشكل رقم (5-7): تطور حصيلة الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2006-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم الجدول رقم (2-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق تطور حصيلة الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات، حيث نلاحظ أنه على العموم حصيلة الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات كانت في ارتفاع خلال فترة الدراسة، ما عدا سنة 2013 والتي شهدت انخفاض في حصيلة الجباية العادية بذات المديرية، وسنة 2016 والتي شهدت انخفاض كذلك في حصيلة الجباية العادية مقارنة بالسنة التي قبلها (سنة 2015) والتي شهدت طفرة نوعية لم يسبق الوصول لها في ارتفاع حصيلة الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات.

ومنه يمكننا القول إن حصيلة الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات على العموم عرفت ارتفاع مستمر خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، فقد شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2006 و2021 ارتفاع في حصيلة الجباية العادية بحوالي 1000 مليار دينار جزائري أي ارتفاع بحوالي أربع أضعاف، وهذا ما يؤكد أهمية هذه المديرية في المنظومة الجبائية الجزائرية، بالإضافة إلى التأكيد على فعالية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في التحصيل الجبائي بمديرية كبريات المؤسسات.

ولتوضيح الدراسة بشكل أفضل نحاول معرفة مدى مساهمة إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات في الإيرادات العامة للجباية العادية خلال فترة الدراسة، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

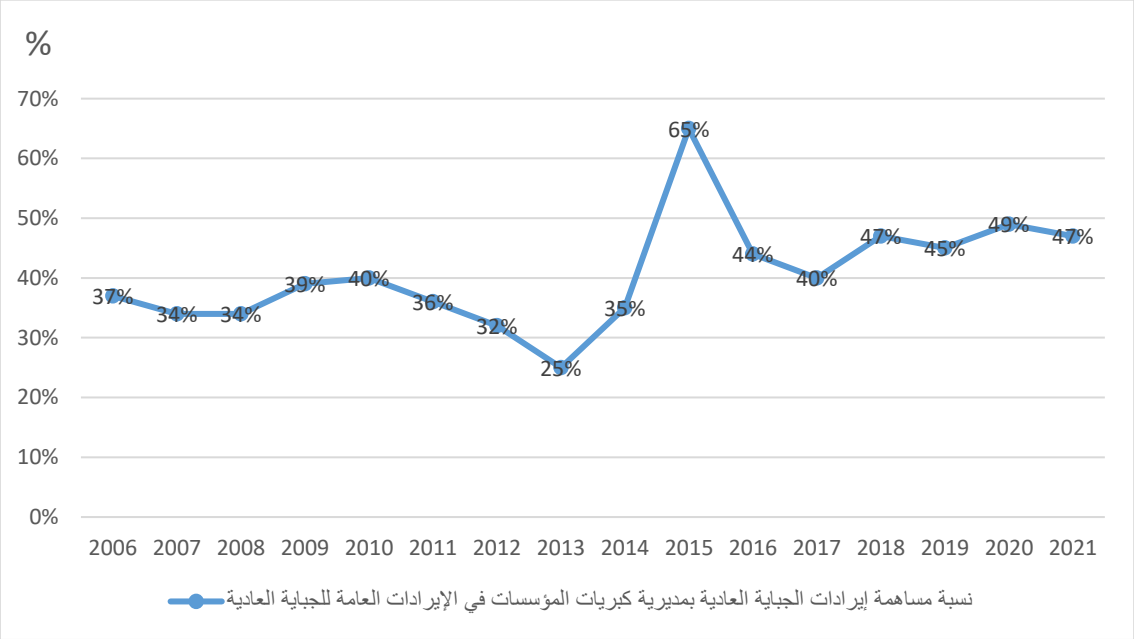
الجدول رقم (5-3): مدى مساهمة إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات في الإيرادات العامة للجباية العادية خلال الفترة 2006-2021. **(الوحدة: مليار دينار)**

البيان	إيرادات الجباية العادية بـ DGE	الإيرادات العامة للجباية العادية	نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية بـ DGE في الإيرادات العامة للجباية العادية
2006	265,10	712.58	**%37**
2007	264,80	768.36	**%34**
2008	324,40	960.65	**%34**
2009	447,90	1144.92	**%39**
2010	512	1278,07	**%40**
2011	546,20	1515,68	**%36**
2012	614	1909,75	**%32**
2013	496,03	2023,70	**%25**
2014	727,94	2090,36	**%35**
2015	1527,35	2362,84	**%65**
2016	1087,50	2491,79	**%44**
2017	1073,06	2661,91	**%40**
2018	1270	2712,01	**%47**
2019	1279,99	2839,89	**%45**
2020	1288,60	2644,36	**%49**
2021	1311,97	2767,81	**%47**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها من الجدول رقم (1-5)، والجدول رقم (2-5).

نلاحظ من خلال الجدول السابق إيرادات الجباية العادية التي تساهم بها مديرية كبريات المؤسسات في الإيرادات العامة للجباية العادية، حيث نلاحظ مدى أهمية مديرية كبريات المؤسسات بالنظر للمساهمة الكبيرة التي تساهم بها في الإيرادات العامة للجباية العادية، ولتبيان تطور مساهمة إيرادات الجباية العادية لمديرية كبريات المؤسسات في إجمالي الإيرادات الجبائية العادية نعتمد على الشكل البياني الموالي الذي يساعدنا على تتبع وتحليل التطور على طول فترة الدراسة.

الشكل رقم (5-8): تطور نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات في الإيرادات العامة للجباية العادية خلال الفترة 2006-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق مدى مساهمة مديرية كبريات المؤسسات في الإيرادات العامة للجباية العادية، حيث نلاحظ أن مساهمة مديرية كبريات المؤسسات في الجباية العادية كانت متذبذبة على طول فترة الدراسة، إلا أنه على العموم ارتفعت هذه المساهمة من 37% في سنة 2006 إلى 47% في سنة 2021، وهو ارتفاع كبير ومهم، كما نستخلص من الشكل البياني أعلاه أهمية

مديرية كبريات المؤسسات في المنظومة الجبائية الجزائرية من خلال المساهمة الكبيرة التي تساهم بها هذه المديرية في التحصيل الجبائي في البلد.

وفي الأخير يمكننا الاقرار بفعالية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية التي جاءت بهياكل جبائية جديدة (من بيها مديرية كبريات المؤسسات)، وساهمت في إدخال وسائل عصرية وحديثة عليها (التصريح والدفع الإلكترونيين للالتزامات الجبائية)، حيث تكمن الأهمية الكبيرة لهذه المديرية في مدى مساهمتها في الإيرادات العامة للجباية العادية، بالإضافة إلى تسييرها الحصري لملف الجباية البترولية في البلد.

المطلب الثاني: مدى تنفيذ تقديرات الجباية العادية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2021.

يُعتبر مدى تنفيذ التقديرات المُحدَّدَة مسبقا للإيرادات الجبائية من أهم المُحدِّدَات التي يُمكن من خلالها الحكم على مدى نجاعة المنظومة الجبائية، ويعتبر عصرنة هذه الأخيرة من أهم العوامل التي يتم اللجوء إليها لزيادة الإيرادات الجبائية، وبلوغ التقديرات المحددة مسبقا لها، بل ولما لا تجاوز هذه التقديرات في بعض الأحيان.

ولتتبع مدى تنفيذ تقديرات الجباية العادية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية يمكننا متابعة مدى تنفيذ تقديرات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2006-2021 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-4): مدى تنفيذ تقديرات الجباية العادية خلال الفترة 2006-2021.

(الوحدة: مليار دج)

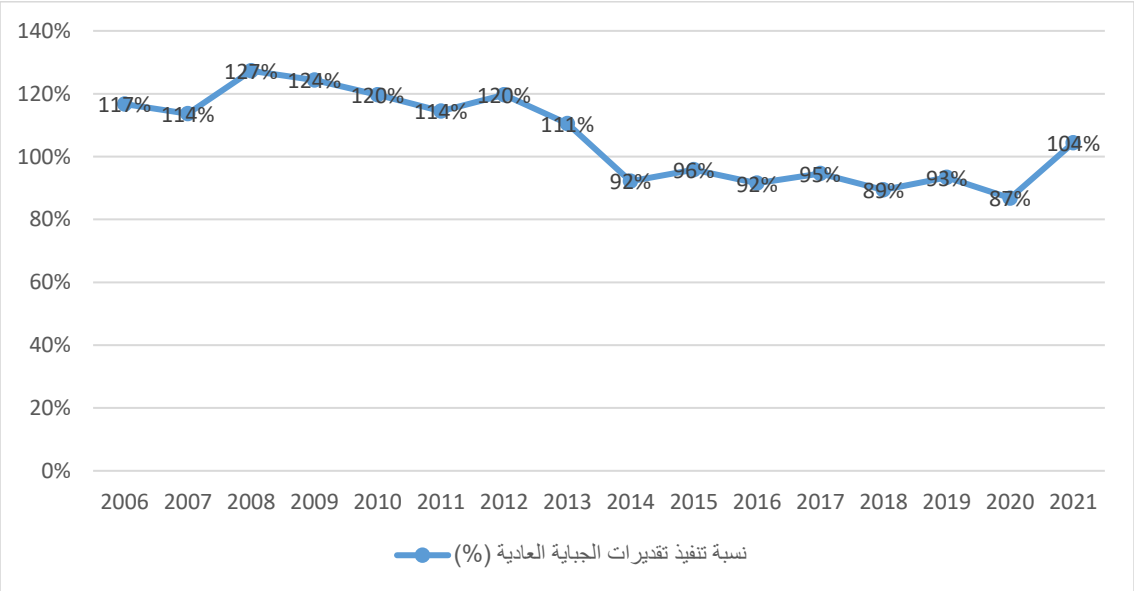
الجباية العادية / السنوات	تقديرات الجباية العادية (1)	نسبة التغير في تقديرات الجباية العادية	الإيرادات الفعلية للجباية العادية (2)	نسبة التغير في الإيرادات الفعلية للجباية العادية	نسبة تنفيذ تقديرات الجباية العادية
2006	610,77	/	712,58	/	**%116,67**
2007	676,11	%10,70	768,36	%7,83	**%113,64**
2008	754,80	%11,64	960,65	%25,03	**%127,27**
2009	921	%22,02	1144,92	%19,18	**%124,31**
2010	1068,50	%16,02	1278,07	%11,63	**%119,61**
2011	1324,50	%23,96	1515,68	%18,59	**%114,43**
2012	1595,75	%20,48	1909,75	%26	**%119,68**
2013	1831,40	%14,77	2023,70	%5,97	**%110,50**
2014	2267,45	%23,81	2090,36	%3,29	**%92,19**
2015	2465,71	%8,74	2362,84	%13,04	**%95,83**
2016	2722,68	%10,42	2491,79	%5,46	**%91,52**
2017	2815,40	%3,41	2661,91	%6,83	**%94,55**
2018	3033,03	%7,73	2712,01	%1,83	**%89,42**
2019	3041,42	%0,28	2839,89	%4,72	**%93,37**
2020	3046,86	%0,18	2644.36	%6,89-	**%86,79**
2021	2651,71	%12,97-	2767.81	%4,65	**%104,38**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-5) بالنسبة للإيرادات الفعلية للجباية العادية، وقوانين المالية بالنسبة لتقديرات الجباية العادية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تقديرات الجباية العادية خلال فترة الدراسة كانت في ارتفاع مستمر وبنسب متفاوتة، ما عدا سنة 2021 والتي شهدت انخفاض في تقديرات الجباية العادية مقارنة باسنة التي قبلها، وهذا راجع لتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية التي مُنِحت للشركات الناشئة، والتخفيضات في الضرائب على الدخل التي استفاد منها أصحاب الدخل الضعيف والمتوسط، وعليه كان لا بد من التخفيض في تقديرات الجباية العادية في ظل عدم وجود ضرائب جديدة مفروضة.

والشكل البياني الموالي يساعدنا على تتبع مدى تنفيذ تقديرات الجباية العادية خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وهي نفسها فترة دراستنا (2006-2021).

الشكل رقم (5-9): مدى تنفيذ تقديرات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2006-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن نسب تنفيذ تقديرات الجباية العادية خلال فترة الدراسة كانت متذبذبة، وعلى العموم يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات:

– الفترة الأولى من 2006 إلى 2013: في هذه الفترة شهدت جميع السنوات تجاوز ايرادات الجباية العادية الفعلية عتبة التقديرات (أي أن نسب تنفيذ تقديرات الجباية العادية تجاوزت 100%) رغم أن تقديرات الجباية العادية كانت في ارتفاع مستمر إلا أن الارتفاع الحاصل في ايرادات الجباية العادية الفعلية تجاوز الارتفاع الذي شهدته التقديرات، وهذا ما يعبر على حسن التقدير أولا، وعلى الفعالية في التنفيذ ثانيا.

– الفترة الثانية من 2014 إلى 2020: في هذه الفترة شهدت جميع السنوات عدم تجاوز إيرادات الجباية العادية الفعلية عتبة التقديرات (أي أن نسب تنفيذ تقديرات الجباية العادية كانت أقل من 100%)، رغم أن في هذه الفترة كان الارتفاع في التقديرات منخفض مقارنة بالفترة الأولى، إلا أن الارتفاع في إيرادات الجباية العادية الفعلية كان أقل من الارتفاع في التقديرات، وبالتالي عدم بلوغ إيرادات الجباية العادية الفعلية للتقديرات في فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية سببه اما سوء التقدير أو عدم الفعالية في التنفيذ في ظل عصرنة المنظومة الجبائية.

– الفترة الثالثة في سنة 2021: شهدت هذه الفترة تجاوز ايرادات الجباية العادية الفعلية عتبة التقديرات، وذلك راجع إلا محاولة المنظومة الجبائية الجزائرية تصحيح الأخطاء الموجودة في الفترة التي قبلها (الفترة الثانية)، وذلك بالتخفيض من التقديرات، حيث تم التخفيض فيها بحوالي 13% مقارنة بالسنة التي قبلها، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات الجبائية في هذه السنة مقارنة بالسنة التي قبلها، وهو ما جعل هذه السنة تشهد زيادة الفعالية في التنفيذ في المنظومة الجبائية الجزائرية بتحقيق نسبة 107% في تنفيذ تقديرات الجباية العادية.

ويمكننا ملاحظة تقديرات مكونات الجباية العادية خلال فترة الدراسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-5): تقديرات مختلف مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2006-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري

تقديرات الجباية العادية / السنوات	تقديرات الضرائب المباشرة	تقديرات رسوم التسجيل والطابع	تقديرات الرسوم المختلفة على رقم الأعمال	تقديرات الضرائب غير المباشرة	تقديرات الرسوم الجمركية
2006	168,14	21,61	303,09	0,85	117,08
2007	201,31	21,48	331,67	0,9	120,75
2008	278,8	26	327,7	1	121,3
2009	321,8	31	417,6	1	149,6
2010	367,8	32,7	496,2	1,5	170,3
2011	560,7	39,7	562,2	1,5	160,4
2012	677,73	43,77	639,67	2	232,58
2013	903	49,4	649,2	1,5	228,3
2014	866,12	59,3	853,33	3	485,7
2015	947,95	76,5	920,26	4	517
2016	1058,22	89,73	1014,38	5	555,35
2017	1297,69	114,98	1047,6	9,56	345,57
2018	1391,7	136,81	1097,12	10	397,4
2019	1453,91	108,55	1120,09	10	348,87
2020	1428,44	93,94	1182,63	47,16	294,69
2021	1254,16	61,64	997,33	29,62	308,96

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور تقديرات مختلف مكونات الجباية العادية خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، وهي نفسها فترة دراستنا، حيث نلاحظ أن تقديرات مختلف مكونات الجباية العادية كانت في ارتفاع مستمر وعلى طول فترة الدراسة، إلا أن هذا الارتفاع ومقداره اختلف من سنة إلا أخرى ومن ضريبة إلا أخرى، وهذا بسبب اختلاف معطيات كل ضريبة في كل سنة، بالإضافة إلى تغير الظروف الاقتصادية في البلد من سنة إلى أخرى، ولتتبع مدى تنفيذ تقديرات الجباية العادية بشكل أفضل نحاول تتبع تنفيذ تقديرات كل مكون من مكونات الجباية العادية على حدة، وعلى طول فترة الدراسة (خلال الفترة 2006-2021)، وذلك من خلال الاستعانة بالجدول السابق رقم (4-5) والذي يحدد تقديرات مختلف مكونات الجباية العادية، والجدول رقم (1-5) والذي يحدد حصيلة الجباية العادية الفعلية في الجزائر.

والجدول الموالي يوضح لنا تطور تنفيذ مختلف مكونات الجباية العادية على طول فترة الدراسة (2006-2021):

الجدول رقم (5-6): مدى تنفيذ تقديرات مختلف مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2006-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / نسبة تنفيذ تقديرات الجباية العادية	نسبة تنفيذ تقديرات الضرائب المباشرة	نسبة تنفيذ تقديرات رسوم التسجيل والطابع	نسبة تنفيذ تقديرات الرسوم المختلفة على رقم الأعمال	نسبة تنفيذ تقديرات الضرائب غير المباشرة	نسبة تنفيذ تقديرات الرسوم الجمركية
2006	%142,91	%108,93	%110,32	%115,29	%96,86
2007	%128,90	%130,96	%104,69	%97,78	%109,86
2008	%119,02	%130,46	%131,15	%119,00	%135,14
2009	%143,81	%116,03	%113,18	%107,00	%115,29
2010	%152,10	%121,83	%99,54	%88,67	%107,79
2011	%122,42	%120,78	%99,20	%96,67	%138,52
2012	%127,25	%128,56	%101,87	%92,50	%145,14
2013	%91,12	%126,90	%113,42	%222,67	%174,57
2014	%101,84	%120,81	%89,69	%54,33	%76,11
2015	%109,18	%115,08	%89,99	%37,25	%79,34
2016	%104,92	%107,00	%87,89	%132,00	%69,75

2017	%93,11	%81,07	%94,65	%44,56	%105,50
2018	%86,52	%64,62	%99,62	%41,50	%81,14
2019	%87,09	%77,05	%100,83	%52,30	%101,87
2020	%84,23	%73,81	%87,81	%10.64	%111,37
2021	%95,17	%134,98	%115,83%	%15,56	%107,20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (5-5)، والجدول رقم (1-5).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التفصيل في مدى تنفيذ تقديرات مختلف مكونات الجباية العادية حسب كل مكون من مكونات الجباية العادية، حيث نلاحظ على العموم أن نسب التنفيذ في أغلب مكونات الجباية العادية تجاوزت نسبة 100% في الفترة الممتدة بين سنتي 2006 و2016، وذلك راجع لسببين هما:

- حسن تحديد التقديرات؛
- الفعالية في التنفيذ.

وبعد سنة 2016 انخفضت نسبة تنفيذ التقديرات في أغلب مكونات الجباية العادية إلى ما دون 100%، لتُعاود الارتفاع في سنة 2021.

ومن كل ما سبق نلاحظ أن عصرنة المنظومة الجبائية لم يكن لها دور فعال في الحفاظ على نسب تنفيذ التقديرات الجبائية مرتفعة، أو أن هناك أسباب أقوى أدت إلا انخفاض هذه النسب على العموم خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2016 و2020، إلا أن سنة 2021 شهدت ارتفاع في نسب التنفيذ، وهو ما يؤكد أن هذه السنة شهدت مراجعة أسباب انخفاض نسب التنفيذ في الفترة السابقة

وذلك من خلال مراجعة التقديرات والتخفيض منها، ومحاولة زيادة الفعالية في التنفيذ من خلال زيادة التحصيلات.

المطلب الثالث: مقارنة تكلفة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية بتحصيل الجباية العادية للفترة 2006-2021

تنقسم التكاليف الجبائية إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز، فهذه الأخيرة تمتاز بمبالغها المرتفعة إلا أنها إذا صرفت في وجهها الصحيح فهي تعمل على تحسين أداء المنظومة الجبائية والتقليل من نفقات التسيير، وذلك من خلال اقتناء أجهزة تكنولوجية حديثة وبرمجيات للمعلوماتية وكل ما من شأنه تطوير المنظومة الجبائية.

والجزائر في إطار عصرنة منظومتها الجبائية تحملت تكاليف مرتفعة نظير انتهاجها لسياسة العصرنة، حيث تمثلت تكاليف عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية على العموم في:[1]

- تكلفة إنجاز مديرية كبريات المؤسسات (DGE): بلغت تكلفة إنجاز مديرية كبريات المؤسسات 179.118.840 دج وهذا دون احتساب تكلفة تجهيزها بالعتاد؛
- تكلفة إنجاز مراكز الضرائب (CDI) والمراكز الجوارية للضرائب (CPI): بلغت تكلفة إنجاز مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب بين سنتي 2006 و2009 حوالي 32.5 مليار دينار جزائري؛

[1] محمد الطيب قويدر، **عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر – دراسة حالة مديرية الضرائب بالوادي**-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمه لخضر – الوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 547.

- بلغت تكلفة إنجاز نظام المعلومات الجبائي الإلكتروني[*] حوالي 28 مليون أورو (28.000.000 €)؛
- بلغت تكلفة اقتناء مختلف الأجهزة والمعدات الإلكترونية (أجهزة إعلام آلي وغيرها من أجهزة) والتي تسمح بالاستغلال الأمثل لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني حوالي 122 مليون أورو (122.000.000 €).

وبحساب كل ما سبق نجد أن تكلفة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية قدرت بحوالي 50 مليار دينار جزائري، وهذا دون احتساب:

- المبالغ التي صرفت بعد سنة 2009 في إنجاز مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛
- تكاليف تزويد الهياكل الضريبية بالتجهيزات.

ونظرا لكون تكاليف عصرنة المنظومة الجبائية هي من نفقات التجهيز وليست من نفقات التسيير، فكل الهياكل والأجهزة والمعدات التي تم الحصول عليها في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية يتم استعمالها لسنوات عديدة وليس لسنة واحدة فقط، وعلى هذا الأساس فعند مقارنة تكاليف عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية بإيرادات الجباية العادية، يتم الأخذ بعين الاعتبار إيرادات الجباية العادية لعدة سنوات، وفي حالتنا سنقوم بمقارنة تكاليف عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية بإيرادات الجباية العادية للسنوات التي شملتها دراستنا (من 2006 إلى 2021) وذلك باعتبار سنة 2006 هي السنة التي تم فيها بداية استغلال أول هيكل جبائي مستحدث في إطار برنامج عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، كما أننا سنستثني الرسوم الجمركية من إيرادات الجباية العادية، وذلك باعتبار أن

---

[*] يمكن الاطلاع أكثر على نظام المعلومات الجبائي في المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الثالث، ص 126.

تكاليف العصرنة التي تم حسابها (50 مليار دينار جزائري) تشمل فقط تكاليف العصرنة في المديرية العامة للضرائب ولا تشمل تكاليف إدارة الجمارك.

وبالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (1-5) نجد أن تحصيل الجباية العادية للفترة 2006-2021 تقدر بـ 26291,32 مليار دج (وكما تم الإشارة إليه سابقا هذه الإيرادات لا تشمل الرسوم الجمركية) وبالتالي فتكاليف عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية التي تم الإشارة إليها سابقا تمثل حوالي 0.19% من إجمالي تحصيل الجباية العادية (باستثناء الرسوم الجمركية) للفترة 2006-2021، وهي نسبة مقبولة باعتبار هذه التكاليف هي تكاليف تجهيز وليست تكاليف تسيير، فهذه التكاليف إذا صرفت في وجهها الصحيح من شأنها زيادة فعالية المنظومة الجبائية من خلال زيادة الإيرادات الجبائية، والتقليل من نفقات التسيير، وذلك باستغلال كل الوسائل التكنولوجية الحديثة في التسيير، والعمل على التقليل من الجهد البشري المبذول.

وكما تم الإشارة إليه سابقا فهناك تكاليف تجهيز أخرى تم صرفها في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لم يتم أخذها بعين للاعتبار لعدم وجود معطيات دقيقة حول قيمتها، فلو تم أخذها بعين الاعتبار الأكيد أن النسبة التي تم حسابها (0.19%) سترتفع أكثر.

المبحث الثاني: تقييم دور عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في التحكم في العوامل المؤثرة في التحصيل الجبائي خلال الفترة 2006-2021

إن المنظومة الجبائية وفي طريقها لبلوغ الأهداف المسطرة لها تصطدم بمجموعة من العوامل التي تُشكل عقبة في وجه تحصيل حقوقها الجبائية وبلوغ أهدافها، وتسعى الجزائر من وراء عصرنة منظومتها الجبائية للتحكم في كل ما من شأنه أن يُأثر بشكل سلبي على التحصيل الجبائي، والعمل على إصلاحه. لذا سنقوم في هذا المبحث بتحليل أهم العوامل التي من شأنها التأثير في التحصيل الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2006-2021، والتأكد من مدى مساهمة عصرنة المنظومة الجبائية في التحكم في فيها.

المطلب الأول: تقييم دور العصرنة في تبسيط المنظومة الجبائية الجزائرية

إن تبسيط المنظومة الجبائية له دور مهم وكبير في تحسين وزيادة التحصيل الجبائي، وعلى النقيض من ذلك فإن تَعَقُّد المنظومة الجبائية يُؤثر بشكل سلبي على التحصيل الجبائي لما له من آثار سلبية على المُكلفين، والإجراءات التي يقومون بها من أجل تسوية التزاماتهم الجبائية، فكلما زادت بساطة المنظومة الجبائية كلما شعر المكلفون بنوع من الارتياح والتعود اتجاه المنظومة الجبائية، وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية.

الفرع الأول: مدى استقرار المنظومة الجبائية الجزائرية

يمكن تقييم دور العصرنة في تبسيط المنظومة الجبائية الجزائرية من خلال مؤشر الاستقرار، وذلك خلال الفترة التي شهدت تبني المنظومة الجبائية الجزائرية لبرنامج العصرنة، والجدول الموالي يوضح

لنا عدد المواد التي جاءت بها قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية لتعديل المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2021.

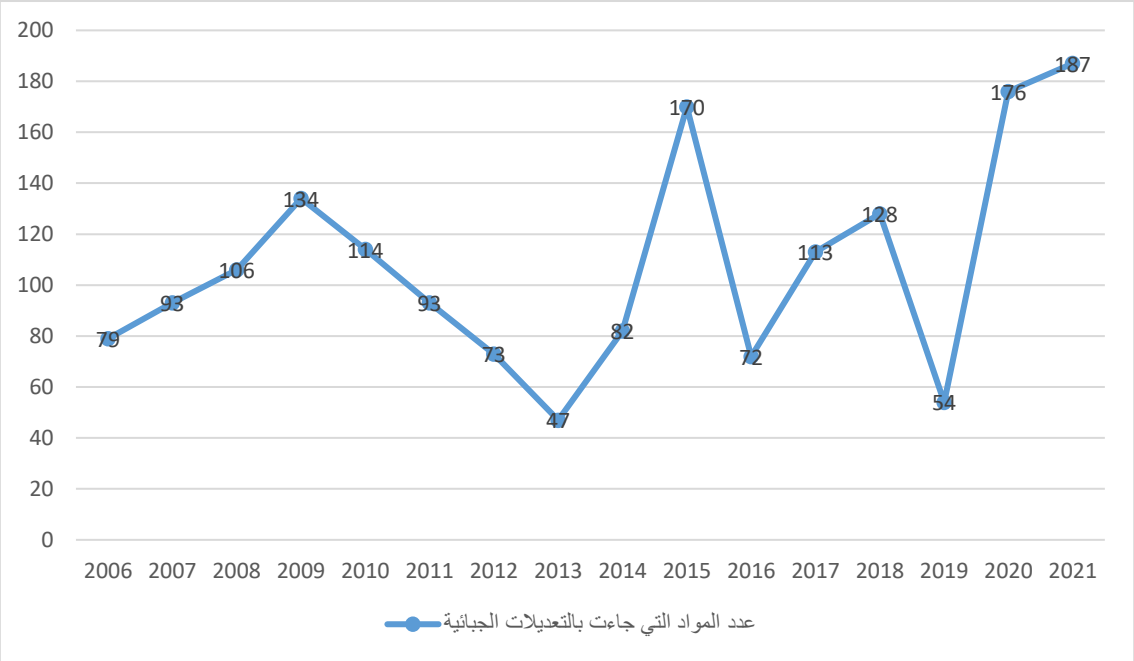
الجدول رقم (5-7): عدد المواد التي تضمنتها قوانين المالية لتعديل التشريعات الجبائية خلال الفترة 2006-2021

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المواد	79	93	106	134	114	93	73	47
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المواد	82	170	72	113	128	54	176	187

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية، وقوانين المالية التكميلية من 2006 إلى 2021

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المنظومة الجبائية الجزائرية غير مستقرة، فهي تمتاز بكثرة التعديلات التي تحدث في قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية، والتي تمس المنظومة الجبائية الجزائرية بشكل مباشر في كل سنة، ويمكن لنا توضيح ذلك بمخطط بياني يوضح لنا بشكل أفضل عدد المواد التي جاءت بالتغيير في القوانين الجبائية من 2006 إلى 2021.

الشكل رقم (5-10): عدد المواد التي تضمنتها قوانين المالية لتعديل التشريعات الجبائية خلال الفترة 2006-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن التشريعات الجبائية الجزائرية تُجرى عليها تعديلات كثيرة في كل سنة، وبالتالي فإن المنظومة الجبائية الجزائرية تمتاز بعدم الاستقرار، فنلاحظ أن عدد المواد التي تضمنتها قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية وجاءت بتعديل في التشريعات الجبائية خلال الفترة 2006-2021 مرتفعة.

ومن الشكل البياني السابق يمكننا تقسيم فترة الدراسة (2006-2021) إلى أربع فترات، وهي:

- الفترة الأولى بين 2006 و2009: امتازت هاته الفترة بارتفاع في عدد المواد التي جاءت بتعديلات في التشريعات الجبائية، فبعدما كان عدد التعديلات 79 في سنة 2006 ارتفع إلى 134 في سنة 2009.

– الفترة الثانية بين 2009 و2013: امتازت هاته الفترة بانخفاض في عدد المواد التي جاءت بتعديلات في التشريعات الجبائية، فبعدما كان عدد التعديلات 134 في سنة 2009 انخفض إلى 47 في سنة 2013، وهو ما يفسر الجهود المبذولة لتحقيق استقرار في المنظومة الجبائية.

– الفترة الثالثة بين 2013 و2019: امتازت هاته الفترة بالتذبذب في عدد المواد التي جاءت بتعديلات في التشريعات الجبائية، فشهدت في بعض الأحيان ارتفاع، وفي أحيان أخرى انخفاض، وهذا التذبذب يمكن تفسيره بعدم الوضوح في الرغبة في تحقيق استقرار المنظومة الجبائية، فلو كانت هناك سياسة واضحة لاستقرار المنظومة الجبائية لشهدنا خلال كل الفترة انخفاض، أو ثبات في عدد منخفض من المواد.

– الفترة الرابعة بين 2019 و2021: امتازت هاته الفترة بارتفاع في عدد المواد التي جاءت بتعديلات في التشريعات الجبائية، فبعدما كان عدد التعديلات 54 في سنة 2019 ارتفع إلى 187 في سنة 2021، وبالتالي نلاحظ أن هذه المرحلة بلغت مستويات قياسية من التعديلات (187)، وهذا العدد من التعديلات لم يتم الوصول إليه من قبل، وكثرت هذه التعديلات سببها الامتيازات الجبائية التي تم منحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى التخفيف من الضرائب على الدخل.

ويمكننا القول إن كثرة التعديلات في التشريعات الجبائية قد تكون في بعض الحالات ذو أثر إيجابي بسبب الامتيازات التي تأتي بها لتشجيع الاستثمار، وللتخفيف من الإجراءات الضريبية، إلا أن الأثر السلبي لكثرة التعديلات يبقى كبير، فهي تُعبر على تعقيد المنظومة الجبائية، وعدم استقرارها وبالتالي تزرع عدم الثقة اتجاه المنظومة الجبائية في نفوس المستثمرين المحليين والأجنبيين.

وفي الأخير يمكننا أن نقول إن برنامج العصرنة لم يكن له أثر إيجابي في تبسيط المنظومة الجبائية الجزائرية، فقد شهدت فترة الدراسة (2006–2021) ارتفاع في عدد المواد التي جاءت بتعديلات في التشريعات الجبائية من 79 إلى 187، أي ارتفاع بنسبة 137%، وهو ما يؤكد لنا أن عملية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لم تؤدي إلى استقرار التشريعات الجبائية، ومن خلالها المنظومة الجبائية الجزائرية.

الفرع الثاني: تقييم بساطة المنظومة الجبائية الجزائرية خلال فترة العصرنة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال

يُمكن الحكم على بساطة المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة التي شهدتها عملية العصرنة من خلال التقارير التي أصدرها البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال، فقد شملت هذه التقارير تقييم أنشطة عدة قطاعات من بينها المنظومة الجبائية، وهذا في حوالي 190 دولة شملها المسح في آخر السنوات.

الجدول رقم (5-8): تقييم بساطة المنظومة الجبائية الجزائرية من خلال تقارير البنك الدولي خلال الفترة 2006-2020.

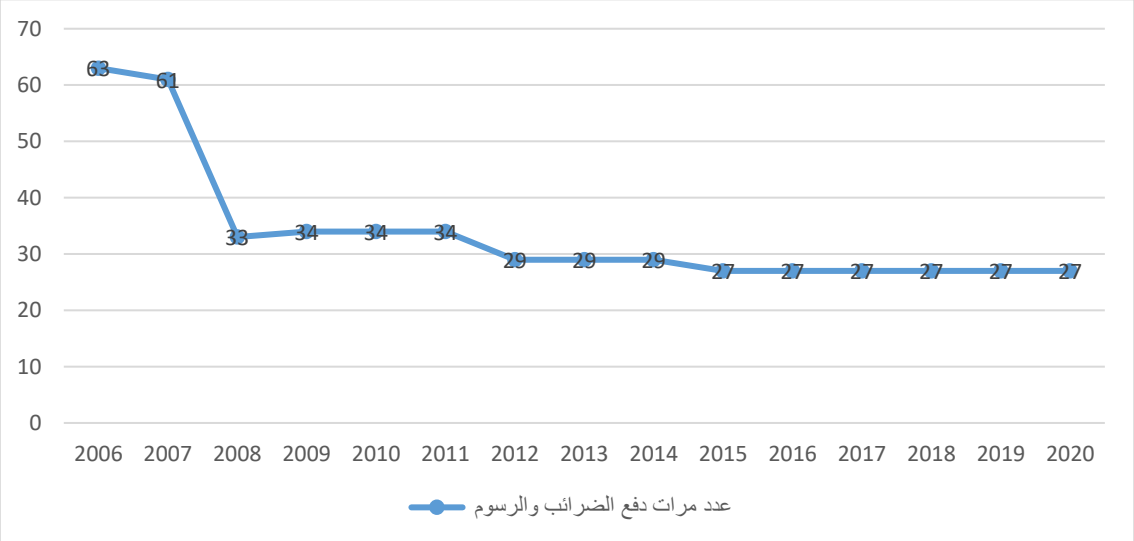
السنوات	المرتبة	عدد مرات دفع الضرائب والرسوم في السنة	الوقت اللازم لدفع الضرائب والرسوم (بالساعات)	المعدل الإجمالي للضرائب والرسوم (من الإيراد)
2006	170/165	63	504	%58.5
2007	175/169	61	504	%76.4
2008	178/157	33	451	%72.6
2009	181/166	34	451	%74.2
2010	183/168	34	451	%72
2011	183/168	34	451	%72
2012	183/164	29	451	%72
2013	185/170	29	451	%72
2014	189/174	29	451	%71.9
2015	189/176	27	451	%72.7
2016	189/169	27	385	%72.7
2017	190/155	27	265	%65.6
2018	190/157	27	265	%65.6
2019	190/156	27	265	%66
2020	190/158	27	265	%66.1

Source: The Word Bank, **Doing Business**, 2006-2020.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن البنك الدولي يقوم بإصدار تقارير سنوية لتقييم أنشطة الأعمال، ومن بين القطاعات التي عمل البنك الدولي على تقييمها من خلال تقاريره هي القطاع الجبائي، وهذا في حوالي 190 دولة من بينها الجزائر، وقد اعتمد البنك الدولي في تقييم بساطة المنظومة الجبائية على ثلاثة معايير، وعلى أساس هذه المعايير يتم ترتيب مدى بساطة المنظومة الجبائية للبلد من بين جميع البلدان التي شملها المسح، وتتمثل هذه المعايير في:

أولا: عدد مرات دفع الضرائب والرسوم: يتم في هذا المعيار تحديد عدد المرات التي يدفع فيها المكلفون الضرائب والرسوم في السنة، ويُعتبر هذا المعيار مهم لتحديد مدى بساطة المنظومة الجبائية للبلد من عدمها، فدفع المكلفون للضرائب والرسوم في عدد مرات مرتفع في السنة يعبر على تعقد المنظومة الجبائية، والعكس من ذلك يعبر على بساطة المنظومة الجبائية، والشكل البياني الموالي يوضح لنا التغير الحاصل في عدد مرات دفع الضرائب والرسوم في المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2020 (الفترة التي شهدت عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية).

الشكل رقم (5-11): عدد مرات دفع الضرائب والرسوم في الجزائر خلال الفترة 2006-2020.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8-5).

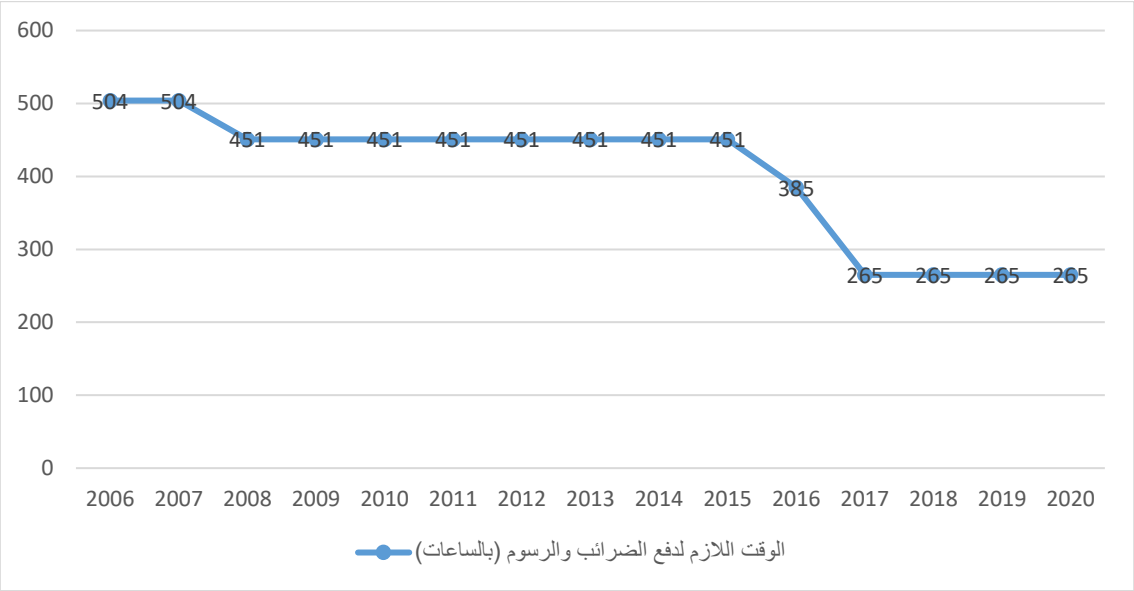
نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن عدد المرات التي يدفع فيها المكلف الجزائري الضرائب والرسوم خلال السنة كان مرتفع بشكل كبير جدا قبل سنة 2008، فقد بلغ 63 مرة، وابتداءً من سنة 2008 شهد هذا العدد انخفاضًا كبيرا (حوالي 50%) إلى أن بلغ في السنوات الأخيرة حوالي 27 مرة التي يدفع فيها المكلف الجزائري الضرائب والرسوم خلال السنة، وهذا ما يفسر أن برنامج العصرنة الذي اعتمدته المنظومة الجبائية الجزائرية يعمل على التبسيط في المنظومة الجبائية من خلال التخفيض من عدد المرات التي يدفع فيها المكلف الضرائب والرسوم خلال السنة، وبالتالي فإن هذا الأمر ينعكس بشكل إيجابي على المكلف من خلال التخفيف من الأعباء المختلفة التي تترتب على دفع الضرائب والرسوم، وهذا ما يعمل على التقليل من التهرب الضريبي، وتحسين وزيادة التحصيل الجبائي.

ثانيا: الوقت اللازم لدفع الضرائب والرسوم (بالساعات): هو معيار يعبر عن عدد الساعات التي يحتاج إليها المكلف لإنجاز التصريحات الجبائية، ودفع الضرائب والرسوم خلال السنة، ويُستخدم هذا المعيار لتحديد مدى التعقيد الذي يواجهه المكلفون عند أداء التزاماتهم الجبائية.

ويشمل الوقت اللازم لدفع الضرائب والرسوم عدد الساعات التي يتم فيها تنظيم المعلومات المالية وتحليلها، وإنجاز التصريحات الجبائية، وإيداعها لدى الإدارات الجبائية، بالإضافة إلى الإجراءات التي تترتب عن تسديد الالتزامات الجبائية، والشكل البياني الموالي يوضح لنا الوقت اللازم الذي يستغرقه المكلف في دفع الضرائب والرسوم في المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2020 (الفترة التي شهدت عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية).

الشكل رقم (5-12): الوقت اللازم لدفع الضرائب والرسوم في المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2020.

(الوحدة: ساعات)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8-5).

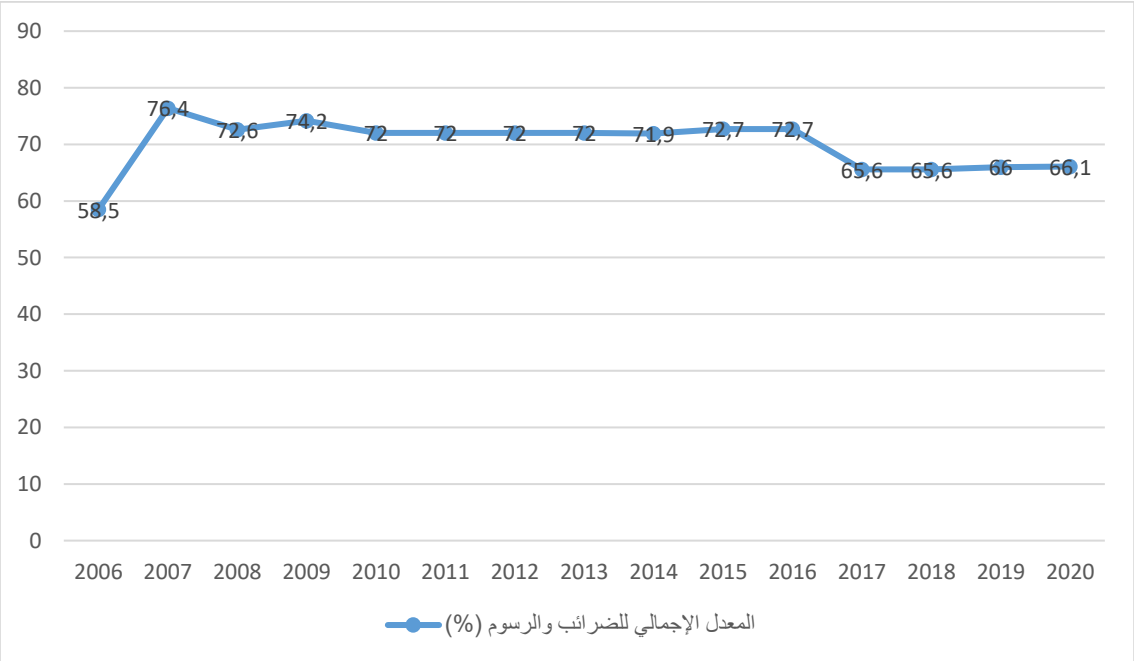
نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن عدد الساعات التي يحتاجها المكلف الجزائري لإعداد تصريحاته الجبائية، ودفع الضرائب الواجبة عليه شهدت انخفاض بين سنتي 2006 و2017، فبعد أن كان عدد الساعات المطلوبة 504 سا في 2006، انخفض ليبلغ 265 ساعة في سنة 2017 (انخفاض إلى حوالي النصف)، وبعد هذه الفترة أي بين سنتي 2017 و2020 شهد عدد الساعات ثبات عند 265 سا، وذلك راجع إلى بداية استغلال منصة "جبايتك" في سنة 2017، والتي يتم من خلالها تقديم التصريحات الجبائية، ودفع الالتزامات المترتبة عنها إلكترونيا.

ويمكننا القول إن الانخفاض الكبير الذي شهده عدد الساعات اللازمة لدفع الضرائب والرسوم يعبر عن الجهود المبذولة في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية للتخفيف من الإجراءات

الإدارية المعقدة المفروضة على المكلفين، وهذا بغية تبسيط المنظومة الجبائية الجزائرية، والتخفيف من تكاليف الامتثال الجبائي، وهو ما يسمح بالتخفيف من التهرب الضريبي، وتحسين وزيادة التحصيل الجبائي.

ثالثا: المعدل الإجمالي للضرائب والرسوم (من الإيراد): يُعتبر هذا المعيار مؤشر يسمح بقياس المعدل الإجمالي الذي يدفعه المكلف على الضرائب والرسوم من دخله، وبالتالي يمكن من خلال هذا المعيار معرفة مدى بساطة المنظومة الجبائية الجزائرية، فكلما انخفضت النسبة التي يدفعها المكلف على الضرائب والرسوم من دخله كلما اعتبرت المنظومة الجبائية تمتاز بالبساطة، ويمكن لنا توضيح التغير الحاصل في المعدل الإجمالي للضرائب والرسوم (من الإيراد) في المنظومة الجبائية الجزائرية بشكل بياني يسمح لنا بملاحظة التغير بشكل أفضل.

الشكل رقم (5-13): المعدل الإجمالي للضرائب والرسوم في المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2020

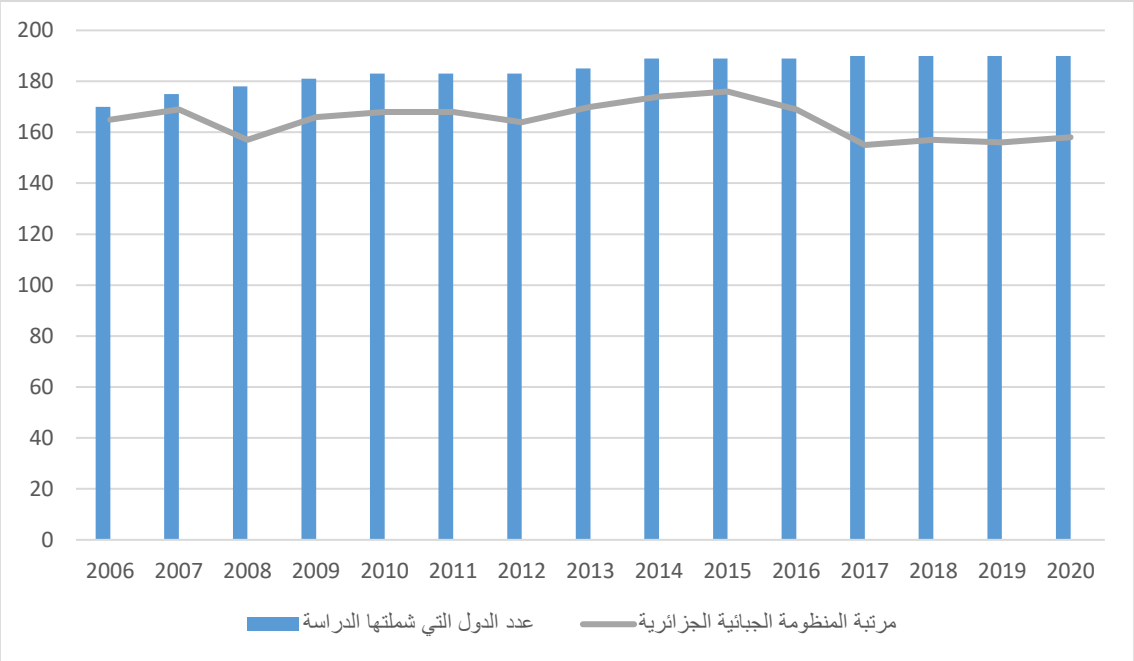


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-8).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن المكلف الجزائري يدفع نِسب مرتفعة من إيراده على الضرائب والرسوم، فبعد أن كانت النسبة الإجمالية للضرائب والرسوم في سنة 2006 (58%) ارتفعت إلى حدود 75% في سنة 2007، ثم بعد ذلك شهدت تسجيل انخفاض طفيف في كل سنة إلى أن وصلت النسبة إلى حدود 65% في سنة 2020، ورغم الانخفاض الطفيف الذي سُجل في نسبة الضرائب والرسوم التي يدفعها المكلف الجزائري من دخله، إلى أن هذه النسبة لا زالت مرتفعة، فالمكلف الجزائري يدفع حوالي $\frac{2}{3}$ من إيراده على الضرائب والرسوم، وهي نسبة جد مرتفعة، وهذا ما يجعل المكلف يتهرب من دفع التزاماته الجبائية ما استطاع نظرا لارتفاعها، فكما أشار ابن خلدون أن الضريبة تقتل الضريبة (أي أن المكلف قادر على دفع مستوى معين من دخله على الضرائب، فإذا تجاوزت هذه الضرائب المستوى المقبول يمتنع كليا عن دفع الضرائب)، وبالتالي يمكننا القول أن عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لم تعمل على تخفيف الضغط على المكلف بشكل ملحوظ، وهو ما يدفع هذا الأخير للتهرب من دفع التزاماته الجبائية، وبالتالي فإن عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لم يكن لها أثر إيجابي واضح على تحسين وزيادة التحصيل الجبائي بالنظر لهاذا المعيار.

رابعا: المرتبة التي تحتلها المنظومة الجبائية الجزائرية من حيث مدى بساطتها: فقد اعتمد البنك الدولي على ترتيب الدول التي شملتها الدراسة (حوالي 190 دولة) حسب مدى بساطة منظومتها الجبائية، والشكل البياني الموالي يوضح لنا بشكل أفضل المراتب التي احتلتها المنظومة الجبائية الجزائرية من حيث البساطة، وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2020.

الشكل رقم (5-14): المرتبة التي تحتلها المنظومة الجبائية الجزائرية من حيث مدى بساطتها خلال الفترة 2006-2020.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-8).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن المنظومة الجبائية الجزائرية من حيث درجة بساطتها على العموم تحتل المراتب الأخيرة دائما، وهذا على طوال فترة الدراسة 2006-2020، وبالتالي فإن برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية ورغم قدرته على تبسيط بعض العوامل المحددة لبساطة المنظومة الجبائية، إلا أن هذا الأمر لم يَكُنْ له أثر ايجابي في تحسين المرتبة التي تحتلها الجزائر من بين حوالي 190 دولة، وذلك راجع إلى الارتفاع الكبير في الضرائب والرسوم التي يدفعها المكلف من دخله، بالإضافة إلى التقدم الكبير الذي تشهده الأنظمة الجبائية للدول الأخرى مقارنة بالتقدم البسيط الذي تحققه المنظومة الجبائية الجزائرية.

وفي الأخير يمكننا القول إن عملية العصرنة ساهمت بشكل معين في تبسيط المنظومة الجبائية الجزائرية، وذلك من خلال تحسين أداء بعض العوامل المتحكمة في مدى بساطة المنظومة الجبائية

الجزائرية، إلا أن هذا التبسيط لا يرقى إلا مستوى التطلعات المنشودة من عملية العصرنة، لذلك يجب اتخاذ إجراءات أكثر دقة وفعالية لتبسيط المنظومة الجبائية الجزائرية، وهو ما يسمح بتحسين أداء المنظومة الجبائية، وبالتالي تحسين وزيادة التحصيل الجبائي.

المطلب الثاني: تقييم دور عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في التحكم في التكاليف الجبائية

تُعتبر التكاليف الجبائية من أهم العوامل التي يجب على المنظومة الجبائية التحكم فيها[*]، فهي من العوامل التي تساهم في التقليل من الإيرادات الجبائية الصافية، فلا يجب على المنظومة الجبائية الاهتمام فقط بزيادة الإيرادات الجبائية، بل يجب عليها كذلك العمل على التحكم في التكاليف الجبائية، باعتبار أن التكاليف الجبائية هي عبء بالنسبة للإدارة الجبائية وكلما انخفضت كلما كانت الحصيلة الجبائية الصافية قريبة من الحصيلة الجبائية الإجمالية، والعكس من ذلك (ارتفاع التكاليف الجبائية) يساهم في اتساع الفجوة بين الحصيلة الجبائية الصافية والحصيلة الجبائية الإجمالية.

إن من بين الأهداف الرئيسية لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية هي العمل على التقليل من التكاليف الجبائية عن طريق دمج مختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة في المنظومة الجبائية، والسعي للاستفادة من مختلف المزايا التي تقدمها للرفع من كفاءة الإدارة الجبائية، وبالتالي الوصول إلى الأهداف المسطرة لها بأقل التكاليف الممكنة.

وسنحاول في هذا المطلب تقييم دور عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في المساهمة في التحكم في التكاليف الجبائية، وذلك من خلال متابعة تطور نفقات التسيير ومنه معرفة تكلفة تحصيل

---

[*] وقد نص على ضرورة التحكم في التكاليف الجبائية "**مبدأ الاقتصاد في النفقات**" الذي جاء به المفكر الاقتصادي آدم سميث ضمن مبادئ الضريبة.

الدينار الواحد من الضرائب في كل من المديرية العامة للضرائب، وذلك باعتبارها الإدارة الجبائية التي تشغل الحصة الأكبر في المنظومة الجبائية الجزائرية، والتي حظيت بالاهتمام الكبيرة في مجال عصرنة المنظومة الجبائية، بالإضافة إلى متابعة تطور نفقات التسيير وتكلفة تحصيل الدينار الواحد من الضرائب في مديرية كبريات المؤسسات، وذلك باعتبارها الإدارة الجبائية الأكبر في المديرية العامة للضرائب.

الفرع الأول: تقييم دور عصرنة المنظومة الجبائية في التحكم في التكاليف الجبائية بالمديرية العامة للضرائب

يمكننا تتبع تطور النفقات الجبائية، وتكلفة تحصيل الدينار الواحد من الضرائب بالمديرية العامة للضرائب خلال الفترة 2010-2021 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-9): تطور النفقات الجبائية وتكلفة تحصيل الدينار الضريبي بالمديرية العامة للضرائب خلال الفترة 2010-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير بالمديرية العامة للضرائب (1)	إجمالي إيرادات الجباية العادية (ما عدا الرسوم الجمركية)(*) (2)	تكلفة تحصيل الدينار الضريبي% (1)/(2)
2010	32.73	1094.51	**%2.99**
2011	33.22	1293.49	**%2.57**
2012	33.83	1572.18	**%2.15**
2013	27.43	1625.15	**%1.68**
2014	28.35	1720.71	**%1.65**
2015	30.51	1952.64	**%1.56**
2016	29.63	2104.45	**%1.41**
2017	28.00	2297.35	**%1.22**
2018	23.53	2389.54	**%0.98**
2019	23.63	2484.48	**%0.95**
2020	22.43	2316.15	**%0.97**
2021	23.14	2436.61	**%0.94**

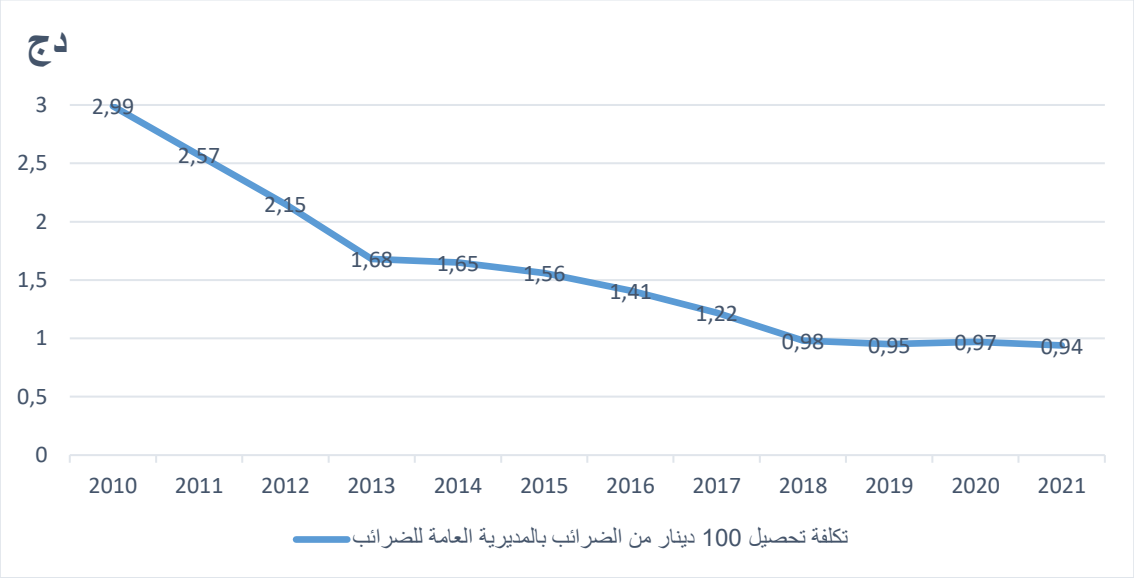
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كل من الجدول رقم (1-5)، والتقارير السنوية التقييمية لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية للسنوات من 2013 إلى 2019، والإحصائيات المقدمة من المديرية العامة للضرائب.

(*) تم استثناء الرسوم الجمركية من الإيرادات الجبائية وذلك لأن نقات التسيير المذكورة في الجدول لا تتضمن نفقات التسيير للإدارة الجمركية، فهي تخص فقط نفقات تسيير المديرية العامة للضرائب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نفقات التسيير في المديرية العامة للضرائب خلال الفترة 2010-2021 شهدت انخفاض محسوس، فبعد أن بلغت نفقات التسيير للمديرية العامة للضرائب 32.73 مليار دينار في سنة 2010 انخفضت لتبلغ 23.14 مليار دينار في سنة 2021، أي انخفاض بحوالي 30% من نفقات التسيير، وفي مقابل هذا الانخفاض شهدت الإيرادات الجبائية ارتفاعا على طول فترة الدراسة، ومنه يمكننا القول إن لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية أثر إيجابي في التخفيض من نفقات التسيير، والزيادة في الإيرادات الجبائية على حد سواء.

ولتتبع تطور تكلفة تحصيل الدينار الضريبي بالمديرية العامة للضرائب خلال الفترة 2010-2021 باعتبارها الفترة التي شهدت عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية نستعين بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (5-15): تطور تكلفة تحصيل الدينار الضريبي بالمديرية العامة للضرائب خلال الفترة 2010-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه والذي يوضح لنا تطور تكلفة تحصيل 100 دينار من الضرائب بالمديرية العامة للضرائب، حيث نلاحظ أن تكلفة تحصيل الضرائب على مستوى المديرية العامة للضرائب شهدت انخفاض بشكل مستمر وعلى طول فترة الدراسة، فالفترة الممتدة بين 2010 و2017 فاقت فيها تكلفة تحصيل 100 دينار من الضرائب 1 دينار، وهي تكلفة مرتفعة نوعا ما، وبعد سنة 2017 انخفضت تكلفة تحصيل 100 دينار من الضرائب في المديرية العامة للضرائب دون الواحد دينار (وهي نفسها الفترة التي تم فيها الإطلاق الرسمي لمنصة جبايتك)، وهو ما يفسر الجهود المبذولة في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية للتحكم في تكاليف التحصيل وتخفيضها، حيث يمكننا القول أن عصرنة المنظومة الجبائية كان لها أثر إيجابي في تخفيض تكلفة تحصيل الدينار الضريبي بالمديرية العامة للضرائب.

الفرع الثاني: تقييم دور عصرنة المنظومة الجبائية في التحكم في التكاليف الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات

باعتبار مديرية كبريات المؤسسات (DGE) أكبر إدارة جبائية تابعة للمديرية العامة للضرائب، وهي أكبر إدارة جبائية كذلك في المنظومة الجبائية الجزائرية، وبالإضافة إلى كونها من الإدارات الجبائية التي تم إنشاؤها في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، نعمل من خلال هذا العنصر على تتبع تطور النفقات الجبائية، وتكلفة التحصيل الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2010-2021، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-10): تطور النفقات الجبائية وتكلفة تحصيل الدينار الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2010-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير بمديرية كبريات المؤسسات (1)	إيرادات الجباية العادية(*) بمديرية كبريات المؤسسات (2)	تكلفة تحصيل الدينار الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات (%) (2)/(1)
2010	0.32	512	**%0.063**
2011	0.28	546,2	**%0.051**
2012	0.28	614	**%0.046**
2013	0.24	496,03	**%0.048**
2014	0.18	727,94	**%0.025**
2015	0.19	1527,35	**%0.012**
2016	0.20	1087,5	**%0.018**
2017	0.21	1073,06	**%0.019**
2018	0.22	1270	**%0.017**
2019	0.20	1279,99	**%0.016**
2020	0.19	1288,6	**%0.015**
2021	0.20	1311,97	**%0.015**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كل من الجدول رقم (2-5)، والتقارير السنوية التقييمية لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية للسنوات من 2013 إلى 2019، والإحصائيات المقدمة من المديرية العامة للضرائب.

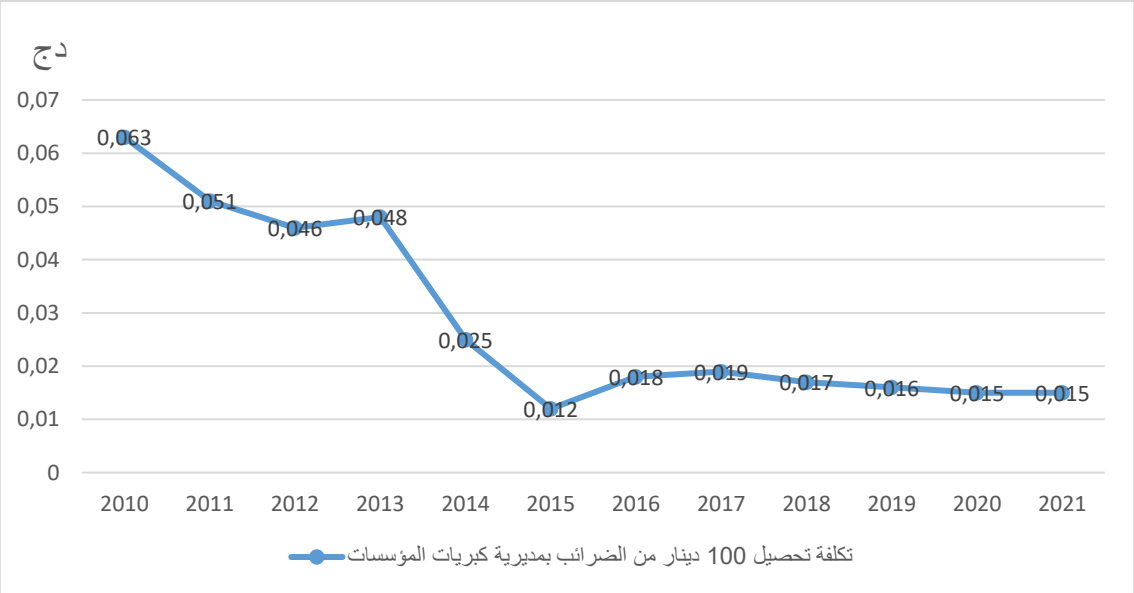
(*) تم استثناء إيرادات الجباية البترولية باعتبارها سريعة التغير، وتتحكم فيها عوامل خارجية (أسعار البترول)، ومن هذا المنطلق تم استثناؤها حتى لا تتأثر دراستنا بهذه العوامل الخارجية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نفقات التسيير في مديرية كبريات المؤسسات عرفت انخفاض خلال الفترة الممتدة بين 2010-2021، فبعد أن بلغت تكاليف التسيير بمديرية كبريات المؤسسات 0.32 مليار دينار في سنة 2010 انخفضت لتبلغ 0.2 مليار دينار في سنة 2021 أي انخفاض بأكثر من 35%، وفي مقابل هذا الانخفاض شهدت نفس الفترة ارتفاع في الإيرادات الجبائية، وبالتالي يمكننا القول إنه كان لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية (والتي كانت خلال فترة الدراسة) أثر إيجابي في تخفيض التكاليف الجبائية، وزيادة الإيرادات الجبائية في المقابل.

كما نلاحظ أن تكلفة تحصيل الدينار الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات منخفضة جدا مقارنة بتكلفة تحصيل الدينار الضريبي بالمديرية العامة للضرائب (الجدول رقم 5-9)، وذلك لكون مديرية كبريات المؤسسات اختصاصها يشمل فقط كبار المكلفين، وبالتالي إيراداتها الجبائية تكون مرتفعة جدا، ونفقاتها تكون منخفضة باعتبارها تشمل هيئة واحدة وبعض الفروع فقط، وعلى العكس من ذلك فالمديرية العامة للضرائب تشمل جميع فئات المكلفين بما فيهم الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، فإراداتها تكون مرتفعة، ولكن في المقابل عدد الهياكل الجبائية التابعة لها كبير (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب، المراكز الجوارية للضرائب، القباضات) وبالتالي نفقاتها تكون مرتفعة هي الأخرى.

ولتتبع تطور تكلفة تحصيل الدينار الضريبي الواحد بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2010-2021 نستعين بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (5-16): تطور تكلفة تحصيل الدينار الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2010-2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-10).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن تكلفة تحصيل الدينار الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات في انخفاض مستمر على طول فترة الدراسة 2010-2021، فبعد أن بلغت تكلفة تحصيل 100 دينار من الضرائب 0.063 دينار في سنة 2010 انخفضت بحوالي 75% لتبلغ 0.015 دينار في سنة 2021، وهذا الانخفاض مهم جدا ويساهم في الرفع من الإيرادات الجبائية الصافية، وهذا ما يعبر عن الجهود المبذولة في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية للتخفيف من تكاليف التحصيل الجبائي قدر المستطاع، وذلك بتوظيف جميع التكنولوجيات والوسائل العصرية للرفع من كفاءة وفعالية المنظومة الجبائية الجزائرية.

المطلب الثالث: تقييم دور عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في التحكم في بواقي تحصيل الديون الضريبية

تُعبر بواقي تحصيل الديون الضريبية عن تلك الديون الضريبية التي لم يتم تحصيلها وتراكمت عبر السنوات إلى أن وصلت إلى حد معين من الديون الضريبية، إذًا فبواقي تحصيل الديون الضريبية لا تعبر عن الديون الضريبية التي لم يتم تحصيلها في تلك السنة فقط، بل هي متراكمة عن الديون الضريبية الغير محصلة في السنة المَعْنية بالإضافة إلى مجموع الديون الضريبية الغير محصلة في السنوات السابقة.

وسنحاول في هذا المطلب تحليل دور عصرنة المنظومة الجبائية في التحكم في بواقي التحصيل الضريبي، وذلك من خلال تتبع تراكم الديون الضريبية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2019، وهذا ما يوضحه لنا الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-11): بواقي تحصيل الديون الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	بواقي تحصيل الديون الضريبية في بداية السنة (1)	الديون الضريبية الغير محصلة خلال السنة (2)	بواقي تحصيل الديون الضريبية في نهاية السنة =(1)+(2)
2012	/	/	**2364.65**
2013	2364.65	72.46	**2437.11**
2014	2437.11	703.33	**3145.44**
2015	3145.44	372.44	**3517.88**
2016	3517.88	111.36	**3629.24**
2017	3629.24	266.54	**3895.78**
2018	3895.78	610.53	**4506.31**
2019	4506.31	380.26	**4886.57**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية التقييمية لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية للسنوات من 2013 إلى 2019.

من الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة تطور بواقي تحصيل الديون الضريبية خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2019، حيث نلاحظ أن بواقي التحصيل خلال الفترة المَعنية بلغت قِيَّم كبيرة جدا، فبعد أن كانت بواقي التحصيل في سنة 2012 تساوي 2364.65 مليار دج ارتفعت لتبلغ 4886.57 مليار دج في سنة 2019، أي بارتفاع قدره 2521.92 مليار دج، وهو ارتفاع كبير جدا وجب التحكم فيه

ونستنتج أن عملية عصرنة المنظومة الجبائية لم تُساهم في تحصيل هذه الديون الضريبية لا بصفة كلية ولا حتى بصفة جزئية.

كما نستنتج من الجدول السابق أن الديون الضريبية الغير محصلة خلال الفترة 2012-2019 تراوحت بين حوالي 70 و700 مليار دينار جزائري في كل سنة، وهي مبالغ كبيرة جدا لم تنجح عملية عصرنة المنظومة الجبائية في تحصيلها وتوقيف تراكمها أكثر، وهذا ما يؤدي تآكل قيمة الديون الضريبية بفعل عامل الزمن وبفعل التضخم، ولذلك وجب دراسة وضبط استراتيجيات أخرى أكثر نجاعة لتوقيف تراكم هذه الديون الضريبية من جهة والعمل على تحصيل ما تراكم منها ولو بالعفو عن جزء منها لتحصيل الباقي.

المبحث الثالث: الرقابة الجبائية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية وأثرها على الحصيلة الجبائية خلال الفترة 2006-2021.

إن من بين المعايير التي يمكننا من خلالها الحكم على فعالية العصرنة المطبقة في المنظومة الجبائية هي مدى مساهمتها في زيادة فعالية الرقابة الجبائية، فهذه الأخيرة تعتبر ذات أهمية كبرى في المنظومة الجبائية، وذلك نظرا للأثر الإيجابي الذي تتركه على التحصيل الجبائي من خلال محاولتها لاكتشاف كل من لم يؤدي التزاماته الجبائية وفق ما حدده القانون، والعمل على ضمان استرجاع حق الدولة في تحصيل جميع حقوقها الجبائية المتهرب منها.

المطلب الأول: مدى الاعتماد على الرقابة الجبائية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2021.

إن من بين الأهداف التي يُرجى بلوغها من عصرنة المنظومة الجبائية هي السعي لزيادة عدد العمليات الرقابية، وذلك من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل تُقلل من الجهد والوقت المستغرقين في كل عملية رقابية، فزيادة عدد العمليات والملفات الخاضعة للرقابة الجبائية يزيد من فُرص اكتشاف المتهربين، وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية.

وسنحاول في هذا العنصر متابعة تطور عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية في الجزائر في ظل برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية، والجدول الموالي يوضح لنا تطور عد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2006-2021.

الجدول رقم (5-12): عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية خلال الفترة 2006-2021

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الملفات	67910	66703	71634	65191	63485	61169	60839	59006
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الملفات	62249	56487	54112	52408	47975	46480	42346	45128

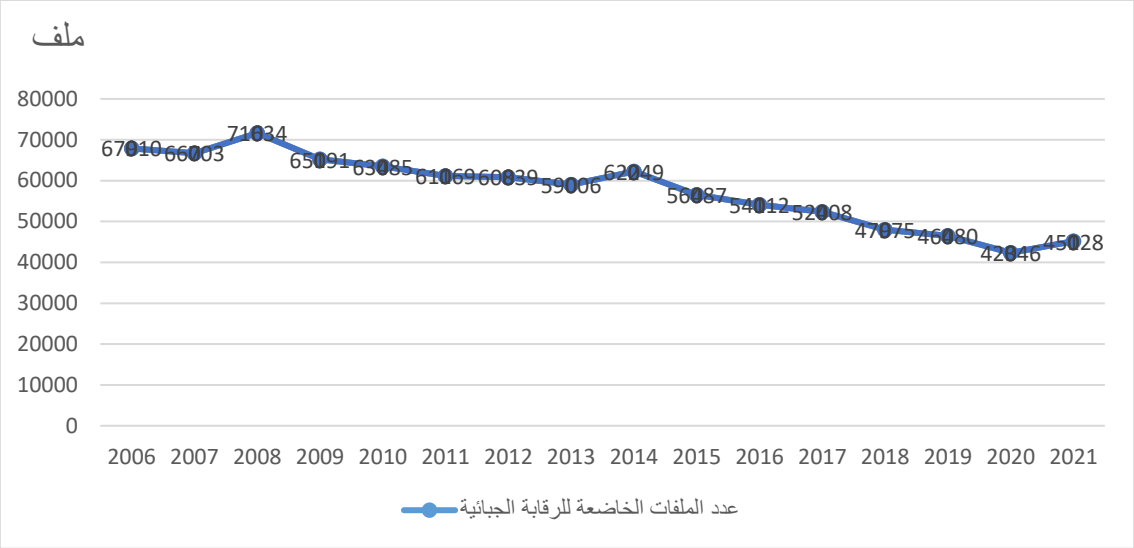
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها من المديرية العامة للضرائب.

- مديرية الأبحاث والمراجعات.

الجدول السابق يوضح لنا عدد الملفات التي خضعت للرقابة الجبائية في الجزائر، وهذا خلال السنوات التي شهدت عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، أي خلال الفترة 2006-2021، ولتوضيح

التغيرات التي شهدتها الرقابة الجزائرية من حيث عدد الملفات التي خضعت لهذه العملية في السنوات التي شهدت عملية العصرنة يمكننا الاستعانة بالشكل البياني الموالي لتتبع تطور عدد الملفات.

الشكل رقم (5-17): عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية خلال الفترة 2006-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-12).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن عدد الملفات التي خضعت للرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2021 شهدت انخفاض بشكل مستمر، فبعد أن بلغ عدد الملفات التي خضعت للرقابة الجبائية في سنة 2006 (67910 ملف) انخفض العدد إلى (45128 ملف) في سنة 2021، أي بانخفاض قدره 33.5%، وبالتالي يمكننا القول أن الفترة التي شهدت عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كان عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية فيها في انخفاض مستمر، ومنه نستنتج أن برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية لم يُساهم في الرفع من عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية في الجزائر (وهو من الأهداف التي كان من المفروض بلوغها)، بل شهدت عملية العصرنة تأثير عكسي على عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية في الجزائر.

ويمكننا التوضيح بشكل أفضل تطور عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية في الجزائر في ظل برنامج العصرنة من خلال تتبع عدد الملفات التي خضعت للرقابة الجبائية حسب كل شكل من أشكال الرقابة. والجدول الموالي يوضح لنا ذلك خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2021.

الجدول رقم (5-13): عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية في الجزائر بشكل تفصيلي خلال الفترة 2006-2021

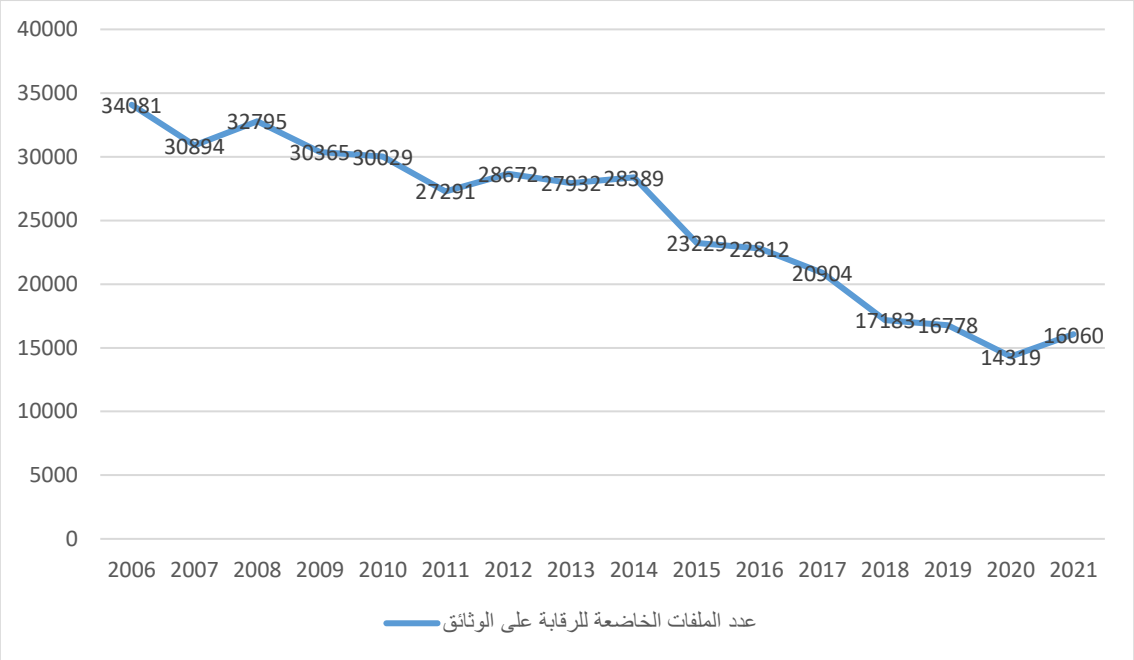
أشكال الرقابة / السنوات	الرقابة على الوثائق	التحقيق المحاسبي	التحقيق المصوب في المحاسبة	التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة	الرقابة على التقييمات	المجموع
2006	34081	2228	-	278	31323	**67910**
2007	30894	2194	-	438	33177	**66703**
2008	32795	2374	-	357	36108	**71634**
2009	30365	2483	-	381	31962	**65191**
2010	30029	1989	503	396	30568	**63485**
2011	27291	1444	586	204	31644	**61169**
2012	28672	1682	561	180	29744	**60839**
2013	27932	1809	571	299	28395	**59006**
2014	28389	2357	612	347	30544	**62249**
2015	23229	2358	594	99	30207	**56487**
2016	22812	2042	621	231	28406	**54112**
2017	20904	1968	617	176	28743	**52408**
2018	17183	2089	553	197	27953	**47975**
2019	16778	2063	579	216	26844	**46480**
2020	14319	1725	407	152	25743	**42346**
2021	16060	1918	475	193	26482	**45128**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها من المديرية العامة للضرائب - مديرية الأبحاث والمراجعات.

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة التغير الحاصل في عدد الملفات التي خضعت لكل شكل من أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر خلال الفترة التي شهدت عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، ولمتابعة التغير الحاصل في كل شكل من أشكال الرقابة بشكل أفضل يمكننا الاستعانة بأشكال بيانية لتوضيح ذلك.

✓ **الرقابة على الوثائق:** يمكننا تتبع التغير الحاصل في عدد الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق خلال الفترة التي شهدت عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (5-18): عدد الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق خلال الفترة 2006-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13-5).

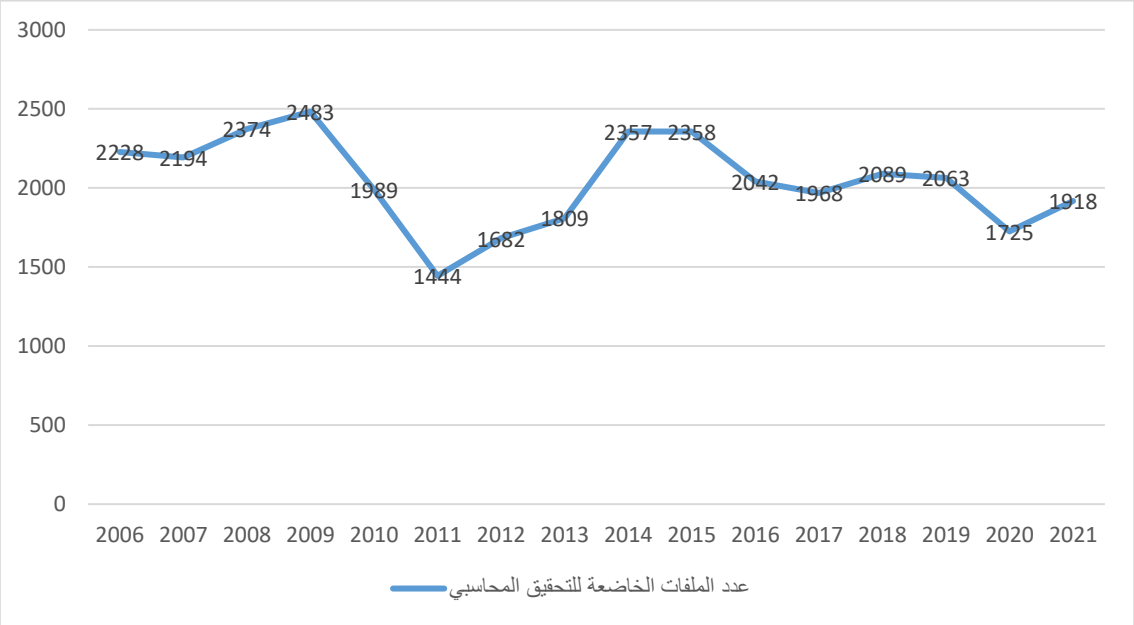
نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن عدد الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية الممتدة بين 2006 و2021 شهدت انخفاض مستمر في عدد الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق، فبعد أن بلغ عدد الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق

34081 ملف في سنة 2006، انخفض في سنة 2021 إلى 16060 ملف، أي بانخفاض يقدر بحوالي 50%، وهو انخفاض كبير في عدد الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق.

ومنه نستنتج أن عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لم يكن لها تأثير إيجابي على عدد الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق، وبالتالي عدم تأثر الحصيلة الجبائية، لأن زيادة الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق يزيد من فرص اكتشاف حالات التهرب، وهذا ما يسمح بزيادة الحصيلة الجبائية.

✓ **التحقيق المحاسبي:** الشكل البياني الموالي يوضح لنا عدد الملفات التي خضعت للتحقيق المحاسبي خلال الفترة التي تمت فيها عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.

الشكل رقم (5-19): عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المحاسبي خلال الفترة 2006-2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-13).

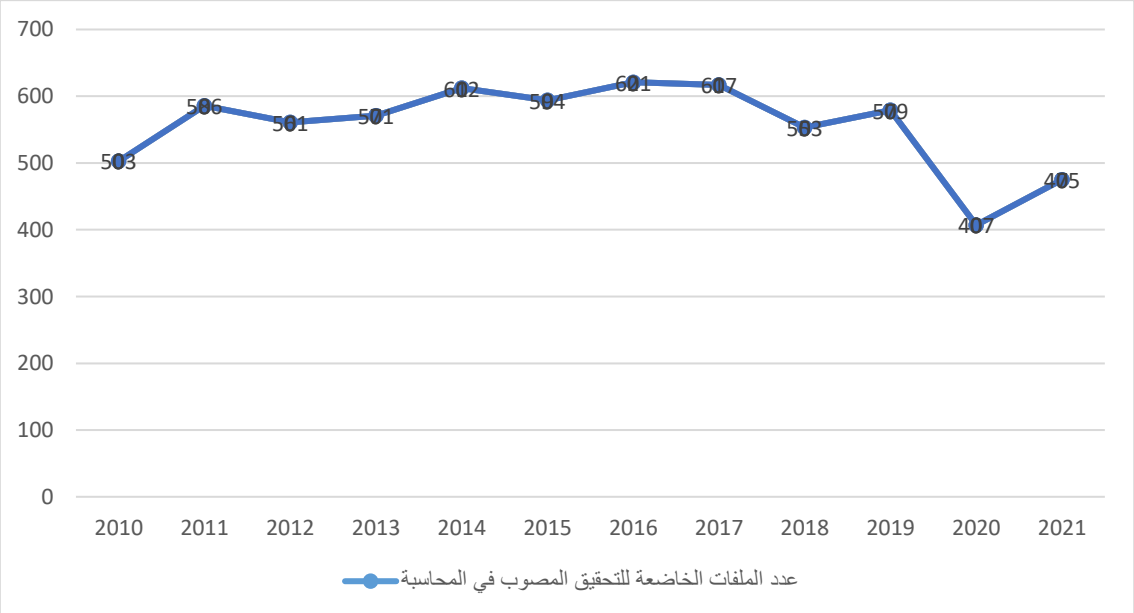
نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المحاسبي خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية بين 2006 و2021 شهدت تذبذب في عدد الملفات، فبين

سنتي 2006 و2009 كان هناك ارتفاع في عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المحاسبي، وبين سنتي 2009 و2011 كان هناك انخفاض في عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المحاسبي، وبين سنتي 2011 و2015 ارتفع عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المحاسبي، أما الفترة التي بين سنتي 2015 و2021 شهدت انخفاض أحيانا وأحيانا ارتفاع في عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المحاسبي.

ومنه نستنتج أن عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لم يكن لها تأثير واضح ومحدد على عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المحاسبي.

✓ **التحقيق المصوب في المحاسبة:** يمكننا تتبع التغير الحاصل في عدد الملفات الخاضعة التحقيق المصوب في المحاسبة خلال فترة الدراسة (الفترة التي شهدت عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية) من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (5-20): عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المصوب في المحاسبة خلال الفترة 2010-2021



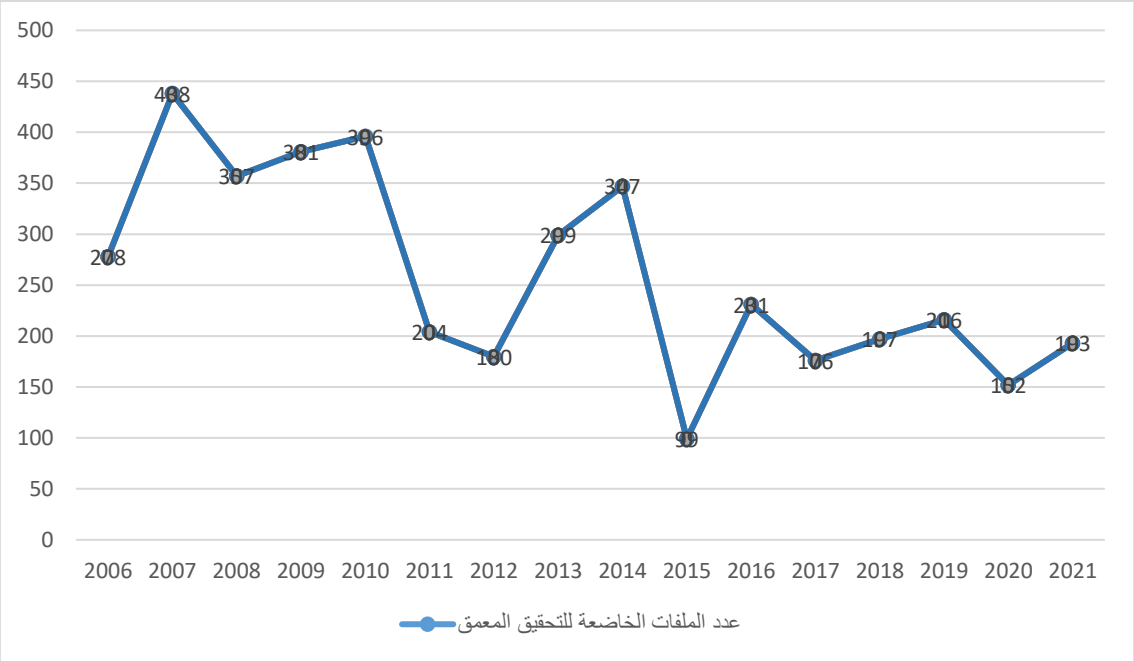
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-13).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المصوب في المحاسبة خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية منقسمة إلى فترتين، الفترة الأولى من 2010 إلى 2017؛ والتي شهدت ارتفاع في عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المصوب في المحاسبة، بينما الفترة الثاني من 2017 إلى 2021؛ والتي شهدت على العموم انخفاض في عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المصوب في المحاسبة، ما عدا سنة 2021 والتي شهدت ارتفاع، وذلك راجع إلى رفع إجراءات الحجر الصحي وإعادة فتح الأنشطة الاقتصادية بعدما شهدت سنة 2020 إغلاق شبه كلي للأنشطة بسبب جائحة كورونا.

ومنه نستنتج أن عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لم يكن لها تأثير إيجابي على عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المصوب في المحاسبة، وبالتالي إمكانية عدم تأثر الحصيلة الجبائية، لأن زيادة الملفات الخاضعة للتحقيق المصوب في المحاسبة من شأنه زيادة الحصيلة الجبائية.

- ✓ **التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:** يمكننا توضيح التغيير الحاصل في عدد الملفات التي خضعت للتحقيق المعمق خلال الفترة 2006-2021 بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (5-21): عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة خلال الفترة 2006-2021

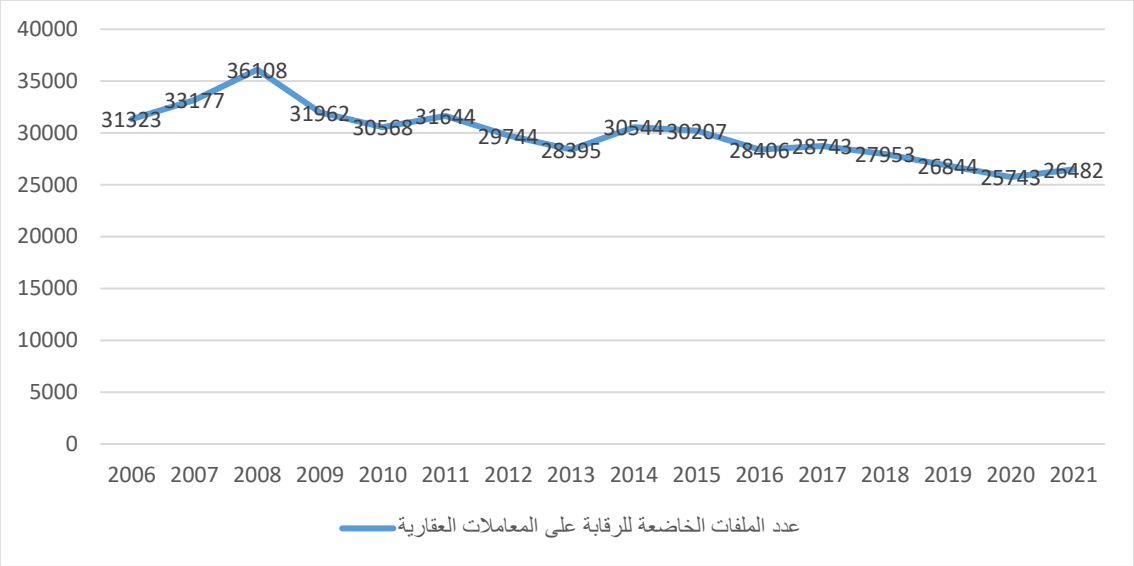


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-13).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المعمق خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية بين 2006 و2021 شهدت تذبذب في عدد الملفات الخاضعة للتحقيق، ففي فترات كان هناك ارتفاع في عدد الملفات، وفي فترات أخرى كان هناك انخفاض، وهذا ما ينفي وجود أثر إيجابي واضح لسياسة العصرنة المطبقة في المنظومة الجبائية الجزائرية على عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المعمق.

✓ **الرقابة على التقييمات (على المعاملات العقارية)**: يمكننا توضيح التغير الحاصل في عدد الملفات التي خضعت للرقابة على التقييمات خلال الفترة 2006-2021 بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (5-22): عدد الملفات الخاضعة للرقابة على التقييمات خلال الفترة 2006-2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن عدد الملفات الخاضعة للرقابة على التقييمات خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية الممتدة بين 2006 و2021 شهدت انخفاض مستمر، فبعد أن بلغت في سنة 2006 (31323 ملف) انخفضت لتبلغ (26482 ملف) في سنة 2021، أي بانخفاض قدره حوالي 15%، وهو ما يؤكد عدم وجود تأثير إيجابي لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية على عدد الملفات الخاضعة للرقابة على المعاملات العقارية.

ومن خلال كل ما سبق وبعد تتبعنا لتطور عدد الملفات الخاضعة لكل شكل من أشكال الرقابة الجبائية خلال فترة عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية نستنتج أنه لا يوجد أي شكل من أشكال الرقابة الجبائية تأثر عدد ملفاته الخاضعة للرقابة الجبائية بشكل إيجابي ببرنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية، أي أن برنامج العصرنة لم يؤدي الدور المنتظر منه بزيادة تغطية الملفات الجبائية بالرقابة، وبالتالي تفويت فرصة إخضاع بعض الملفات للرقابة الجبائية والتي من شأنها اكتشاف حالات من تهرب ضريبي، وهو ما يسمح بزيادة الحصيلة الجبائية.

المطلب الثاني: تقييم حصيلة الرقابة الجبائية في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2021.

إن الاعتماد على أسلوب الرقابة الجبائية يعتبر مهم لدرجة كبيرة، وهذا نظرا للأثر الإيجابي الذي يتركه هذا الأسلوب على التحصيل الجبائي، فمن خلاله يتم محاولة اكتشاف التهرب الضريبي ومحاربته. وسنحاول عرض الحصيلة الإجمالية للرقابة الجبائية في الجزائر (والتي تشمل الحقوق والغرامات الجبائية)، ومدى تطورها خلال الفترة التي شهدت عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية.

الجدول رقم (5-14): الحصيلة الإجمالية للرقابة الجبائية خلال الفترة 2006-2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

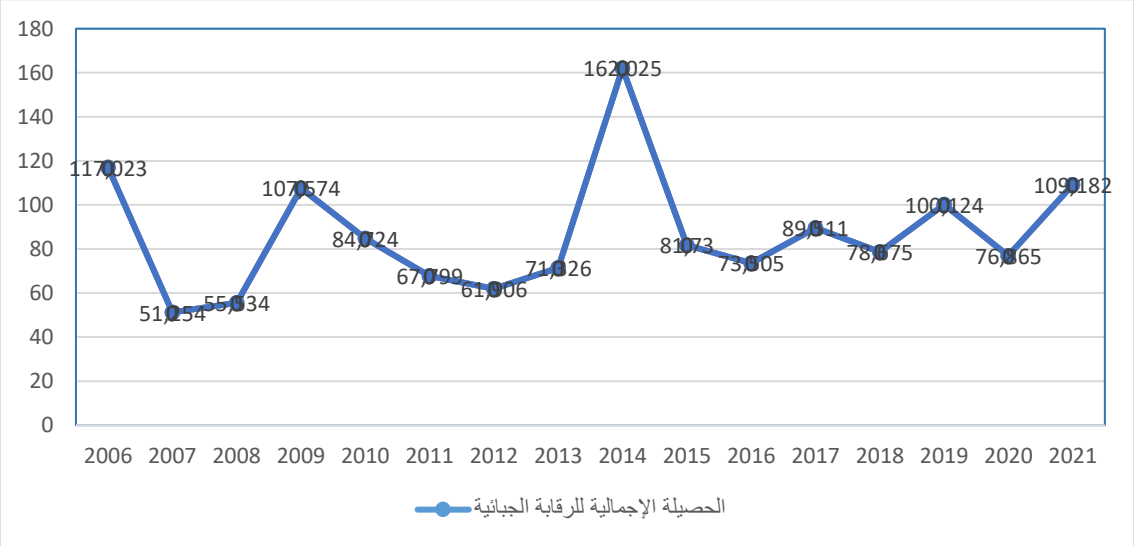
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحصيلة الإجمالية الرقابة الجبائية	117,023	51,254	55,534	107,574	84,742	67,799
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحصيلة الإجمالية الرقابة الجبائية	61,906	71,326	162,025	81,730	73,505	89,511
السنوات	2018	2019	2020	2021		
الحصيلة الإجمالية الرقابة الجبائية	78,675	100,124	76,865	109.182		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها من المديرية العامة للضرائب – مديرية الأبحاث والمراجعات.

ويمكننا الاستعانة بالشكل البياني الموالي لتتبع تطور الحصيلة الإجمالية للرقابة الجبائية بشكل أفضل، وعلى طول فترة الدراسة.

الشكل رقم (5-23): الحصيلة الإجمالية للرقابة الجبائية خلال الفترة 2006-2021

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-14).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن الحصيلة الإجمالية للرقابة الجبائية (حقوق وغرامات جبائية) كانت متذبذبة على طول فترة الدراسة، ما عدا سنة 2014 والتي شهدت حصيلة كبيرة من الرقابة الجبائية قدرت بـ 162.025 مليار دينار، وهي تمثل قيمة مهمة بالمقارنة مع إيرادات الجباية العادية في تلك السنة (حوالي 08%)، وعلى العموم يمكننا القول أن حصيلة الرقابة الجبائية على طول فترة الدراسة كانت متقاربة، فهي لم تشهد طفرة إيجابية مستمرة في إيرادات الرقابة الجبائية، وبالتالي يمكننا القول أن عملية العصرنة التي شهدتها المنظومة الجبائية الجزائرية خلال فترة الدراسة لم تُؤدي دورها كما هو مطلوب في مجال الرقابة الجبائية، وذلك ما يمكننا تأكيده نظرا لعدم تأثر حصيلة الرقابة الجبائية بعملية العصرنة.

ولتتبع تطور حصيلة الرقابة الجبائية على طول فترة الدراسة بشكل أفضل، نحاول معرفة حصيلة الرقابة الجبائية بشكل مفصل حسب كل شكل من أشكال الرقابة. وهذا ما يتضمنه الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-15): الحصيلة التفصيلية للرقابة الجبائية خلال الفترة 2006-2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الرقابة على الوثائق	التحقيق المحاسبي	التحقيق المصوب في المحاسبة	التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة	الرقابة على التقييمات	حصيلة الإجمالية الرقابة الجبائية
2006	39,880	73,670	-	0,986	2,487	**117,023**
2007	33,162	14,038	-	1,307	2,747	**51,254**
2008	30,015	20,534	-	1,358	3,627	**55,534**
2009	28,246	74,596	-	1,288	3,444	**107,574**
2010	32,294	41,503	1,190	5,896	3,859	**84,742**
2011	26,224	34,153	1,435	1,633	4,354	**67,799**
2012	24,161	31,359	1,202	0,998	4,186	**61,906**
2013	26,953	36,255	1,955	1,507	4,656	**71,326**
2014	26,197	126,407	2,171	2,141	5,109	**162,025**
2015	29,547	37,613	4,496	4,295	5,779	**81,730**
2016	30,155	29,424	4,810	2,816	6,300	**73,505**
2017	28,191	52,303	1,304	1,439	6,274	**89,511**
2018	31,752	36,151	1,542	2,175	7,055	**78,675**
2019	26,239	61,166	2,040	2,544	8,135	**100,124**
2020	23,179	41,543	3,296	1,372	7,475	**76,865**
2021	32,692	62,571	4,104	0,861	8,954	**109,182**

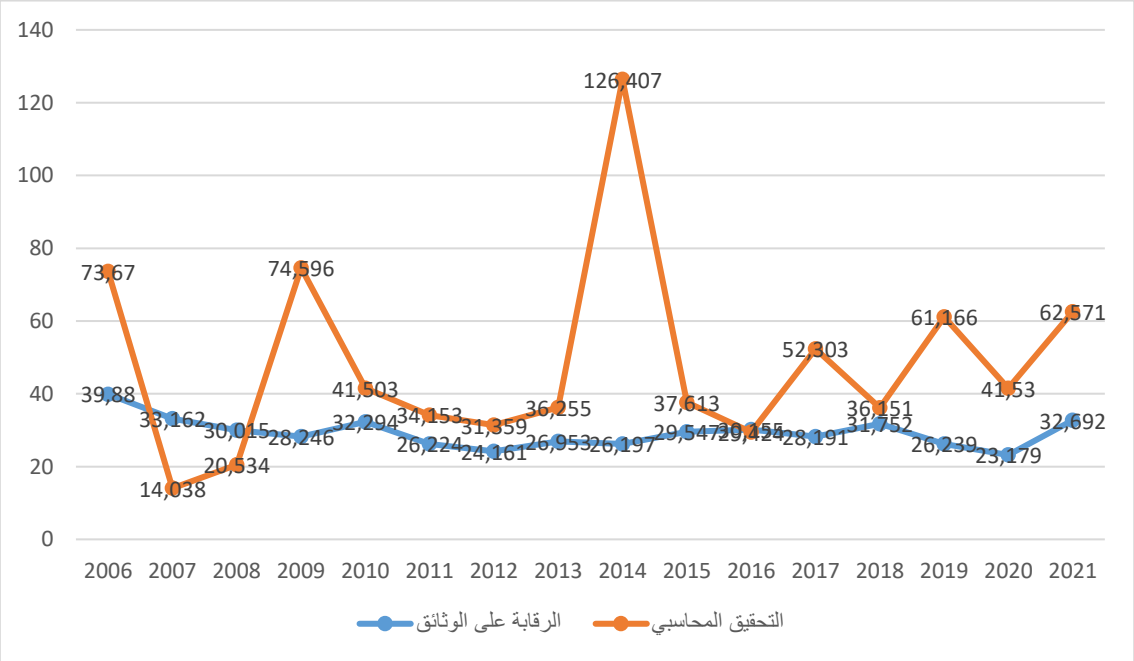
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها من المديرية العامة للضرائب - مديرية الأبحاث والمراجعات.

ولتتبع تطور حصيلة الرقابة الجبائية (حقوق وغرامات) في ظل عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية نقوم بتتبع تطور حصيلة الرقابة الجبائية حسب كل شكل من أشكال الرقابة، وذلك بالاستعانة بأشكال بيانية تساعدنا على تتبع تطور الحصيلة على طول فترة الدراسة بشكل أفضل.

✓ **تطور حصيلة الحقوق والغرامات الجبائية للرقابة على الوثائق، والتحقيق المحاسبي:** حتى نتمكن من تتبع تطور حصيلة الرقابة الجبائية للرقابة على الوثائق، والتحقيق المحاسبي على طول فترة الدراسة نستعين بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (5-24): حصيلة الرقابة على الوثائق والتحقيق المحاسبي خلال فترة 2006-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-15).

- بالنسبة لحصيلة الرقابة على الوثائق وبعد تتبع مسارها على طول فترة الدراسة، وذلك بالاستعانة بالشكل البياني السابق نلاحظ أن حصيلة الرقابة على الوثائق بقيت تقريبا ثابتة على طول فترة

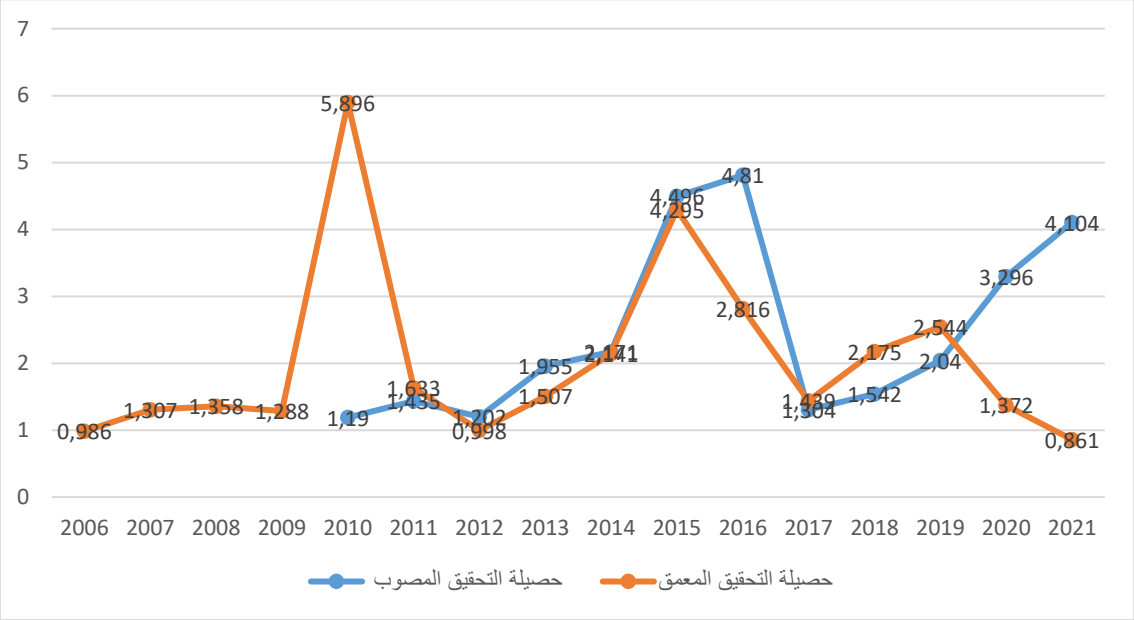
الدراسة (بين 2006 و2021)، وهذا ما يعني أن برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية لم يكن له تأثير إيجابي على الرقابة على الوثائق، وذلك ما يمكن تأكيده من خلال ثبات حصيلة الحقوق والغرامات للرقابة على الوثائق طيلة فترة الدراسة.

- أما بالنسبة لحصيلة التحقيق المحاسبي ومن خلال الشكل رقم (24-5) نلاحظ أن حصيلة التحقيق المحاسبي على طول فترة الدراسة كانت متذبذبة ومتقاربة (ما عدا سنتي 2007 والتي شهدت انخفاض حاد في الحصيلة، وسنة 2014 والتي شهدت ارتفاع معتبر في الحصية) وباستثناء السنتين الشاذتين (2007 و2014) يمكننا القول إن حصيلة التحقيق المحاسبي كانت نوعا ما متقاربة على طول فترة الدراسة، وهو ما يعني عدم وجود أثر واضح للعصرنة المنتهجة في المنظومة الجبائية على التحقيق المحاسبي والحصيلة المتأتية منه (من غرامات وحقوق جبائية).

✓ **تطور حصيلة الحقوق والغرامات الجبائية للتحقيق المصوب والتحقيق المعمق:** حتى نستطيع تتبع تطور حصيلة كل من التحقيق المصوب والتحقيق المعمق على طول فترة الدراسة وبشكل أفضل نستعين بالشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (5-25): حصيلة التحقيق المصوب والتحقيق المعمق خلال فترة 2006-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري



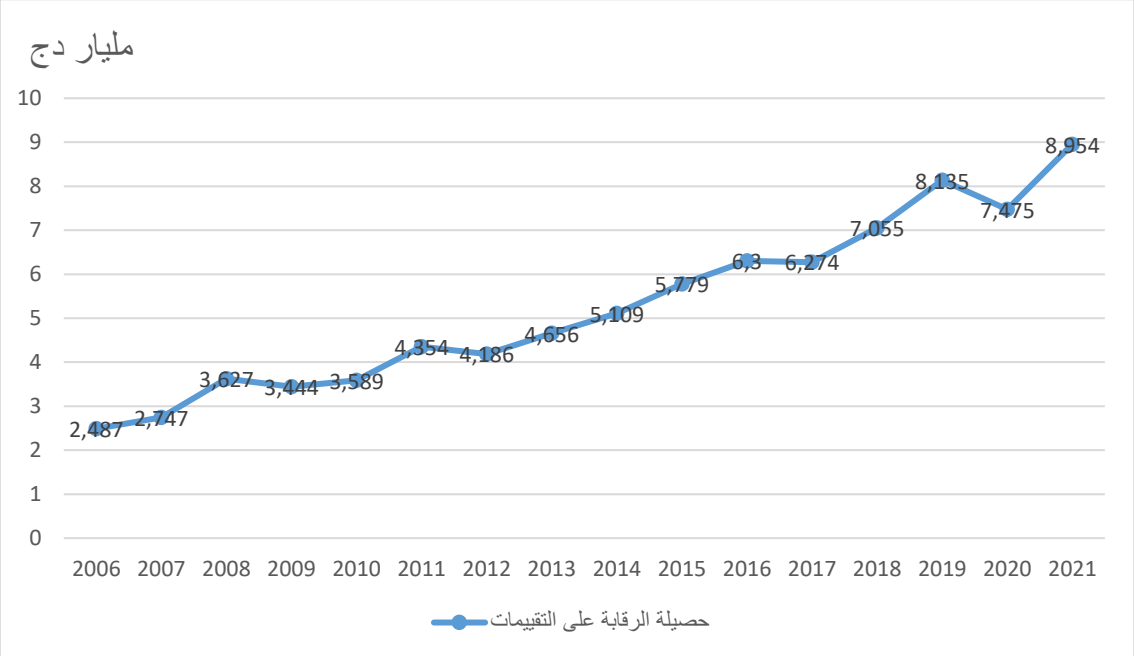
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-15).

- بالنسبة لحصيلة التحقيق المصوب وبعد تتبع مسارها على طول فترة الدراسة بالاستعانة بالشكل البياني السابق يمكننا القول أن حصيلة التحقيق المصوب شهدت ارتفاع على طول فترة الدراسة (ما عدا سنة 2017 التي شهدت انخفاض؛ والتي قد يكون سبب الانخفاض فيها راجع إلى بداية تطبيق نظام المعلومات الجبائي في تلك السنة، وهذا ما انجر عنه صعوبة في الاستغلال في بداية الأمر)، وبالتالي يمكننا القول أنه قد يكون لبرنامج العصرنة المنتهج في المنظومة الجبائية الجزائرية دور في تحسين وزيادة حصيلة التحقيق المعمق، وبالتالي يجب البحث أكثر في الأسباب التي أدت إلى تحسين مردود التحقيق المعمق، والعمل على إسقاطها على بقية أشكال الرقابة الجبائية.

- أما بالنسبة لحصيلة التحقيق المعمق وبعد تتبع مسارها على طول فترة الدراسة بالاستعانة بالشكل رقم (25-5) يمكننا القول أن حصيلة التحقيق المعمق لم تشهد حالة مستقرة (ارتفاع أو انخفاض) فقد كانت متذبذبة بين سنتي 2006 و2015، أما بعد سنة 2015 فقد شهدت حصيلة التحقيق المعمق انخفاض وإلى غاية سنة 2021، وهذا ما يعني أن عملية العصرنة المنتهجة في المنظومة الجبائية الجزائرية لم تترك أثر إيجابي على التحقيق المعمق، وذلك ما يمكن تأكيده من خلال عدم وجود أثر إيجابي في حصيلة التحقيق المعمق (حقوق وغرامات جبائية) على طول فترة الدراسة.

✓ **تطور حصيلة الحقوق والغرامات الجبائية للرقابة على التقييمات:** يمكننا تتبع تطور حصيلة الرقابة على التقييمات بالاستعانة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (5-26): حصيلة الرقابة على التقييمات خلال فترة 2006-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-15).

من خلال الشكل البياني السابق يمكننا القول إن حصيلة الحقوق والغرامات الجبائية للرقابة على التقييمات شهدت ارتفاع مستمر على طول الفترة الممتدة بين 2006 و2021، حيث سجلت حصيلة الرقابة على التقييمات ارتفاع بأكثر من ضعفين خلال فترة الدراسة، وسبب هذا الارتفاع قد يرجع إلى برنامج العصرنة المُنتهج في المنظومة الجبائية الجزائرية.

خلاصة الفصل الخامس:

في نهاية هذا الفصل، وبعد إجراء الدراسة التحليلية لأثر عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية على التحصيل الجبائي خلال الفترة 2006-2021، يمكن القول إن حصيلة الجباية العادية في الجزائر عرفت نمو مستمر، وفي مقابل ذلك عرفت التكاليف الجبائية انخفاض مستمر وعلى طول فترة الدراسة، وهذا ما من شأنه أن يُبين الدور المهم الذي لعبه برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية في التحسين من كفاءة التحصيل الجبائي. كما يتم التأكيد على أهمية الهياكل الجبائية التي تم استحداثها في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، ومن بينها مديرية كبريات المؤسسات، وذلك بالنظر إلى الجزء الكبير الذي تساهم به في إيرادات الجباية العادية، بالإضافة إلى تسييرها الحصري لملف الجباية البترولية في البلد.

كما تم التوصل إلى أن برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية كان له دور مهم في التحكم في بعض العوامل التي من شأنها التأثير على التحصيل الجبائي، ومن بين هذه العوامل نجد التكاليف الجبائية، فقد ساهم برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية في تخفيض التكاليف الجبائية في كل من المديرية العامة للضرائب، ومديرية كبريات المؤسسات على حد سواء، وهذا ما من شأنه أن يساهم في تحسين التحصيل الجبائي.

وكما تم التوصل إلى أن هناك عدة عوامل من شأنها أن تأثر في التحصيل الجبائي عمل برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية على التحكم فيها بشكل طفيف، إلا أن هذا التحكم والتأثير لم يكن بالشكل الكافي، وكما هو مراد منه، ومن بين هذه العوامل نذكر مدى بساطة المنظومة الجبائية، بواقي تحصيل الديون الضريبية والرقابة الجبائية، فكل هذه العوامل لم ينجح برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية على التحكم فيها وتحسين أدائها بالشكل المطلوب، وبالتالي

تفويت فرصة تحسين التحصيل الجبائي أكثر، وعليه يجب العمل من خلال برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية على التحسين من أداء هذه العوامل، وهذا ما من شأنه تحسين أداء المنظومة الجبائية، وبالتالي تحسين وزيادة التحصيل الجبائي.

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا البحث دراسة المساعي المبذولة في إطار تحسين التحصيل الجبائي في المنظومة الجبائية الجزائرية وتحسين كفاءتها ومردوديتها، وفي إطار هذا المسعى كان لزاما على المنظومة الجبائية الجزائرية أن تواكب وتساير التحولات العصرية التي يشهدها العلام في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بغية الارتقاء بأدائها وتبسيط إجراءات التعامل معها، وفتح آفاق جديدة لهيكلها الضريبي من خلال الاستفادة جبائيا من التعاملات الاقتصادية الرقمية. وهذا ما قادنا إلى معالجة الإشكالية المطروحة عبر خمسة فصول باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة، حيث تم في البداية وفي الفصل الأول التطرق إلى مفاهيم عامة حول الجباية والنظام الجبائي، وبعد ذلك تم تقديم تصور عام للمنظومة الجبائية الجزائرية والتحصيل الجبائي فيها في الفصل الثاني، وفي الفصل الثالث تم تقديم صورة شاملة عن الركائز الأساسية التي اعتمد عليها برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية، ثم بعد ذلك ولتوسيع الرؤى حول برامج العصرنة المعتمدة في مختلف المنظومات الجبائية تم دراسة بعض التجارب الدولية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية في الفصل الرابع، وفي الفصل الخامس والأخير تم إجراء دراسة تحليلية لواقع التحصيل الجبائي في الجزائر ومدى تأثُرِهِ بالعصرنة المعتدة في المنظومة الجبائية الجزائرية خلال الفترة 2006-2021.

بعد التطرق لموضوع البحث في جانبه النظري والتطبيقي، وبالرجوع إلى الفرضيات التي تم تحديدها يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، النتائج التي تم التوصل إليها، التوصيات المقدمة وآفاق البحث، وذلك كما يلي:

1-نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: "يعتبر التحصيل الودي للضرائب والرسوم من أهم طرق التحصيل الجبائي المعتمدة في الجزائر. وأن للرقابة الجبائية دور مهم في زيادة التحصيل الجبائي وذلك من خلال محاربتها التهرب الضريبي".

من خلال تطرقنا لكل من الإطار العام للتحصيل الجبائي والرقابة الجبائية في الفصل الثاني من الدراسة، توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية والتي تتكون من شقين، فالمنظومة الجبائية الجزائرية وباعتبارها منظومة تصريحية فهي تعتمد في المقام الأول على التحصيل الودي للضرائب والرسوم، والتي يتم تحصيلها من المكلف دون اتخاذ أي عقوبات ضده، إلا أنه وفي حالة عدم التزام المكلف بدفع ديونه الجبائية فهناك طريقة أخرى تلجأ إليها الإدارة الجبائية لتحصيل حقوقها بطريقة جبرية. أما فيما يخص الرقابة الجبائية فتعتبر ذات دور مهم في زيادة التحصيل الجبائي، وذلك من خلال سعيها المستمر لاكتشاف حالات التهرب الضريبي، والعمل على استرجاع الحقوق الجبائية للدولة.

- الفرضية الثانية: "يعتبر استحداث هياكل جديدة للإدارة الجبائية الركيزة الوحيدة التي قام عليها برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية".

من خلال تطرقنا للركائز الأساسية لعصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في الفصل الثالث من الدراسة، توصلنا إلى عدم إثبات صحة هذه الفرضية، فبرنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية قام على عدة ركائز، ويعتبر استحداث هياكل جديدة للإدارة الجبائية إحدى هاته الركائز وليس الركيزة الوحيدة، وتتمثل باقي الركائز مجملا في تطبيق الإدارة الإلكترونية واستحداث نظام

معلومات جبائي إلكتروني، مواكبة التشريعات لبرنامج العصرنة، تأهيل الموار البشرية، تحسين العلاقة مع المكلفين وأخيرا مسايرة الرقابة الجبائية لبرنامج العصرنة.

- **– الفرضية الثالثة: "هناك العديد من الدول عبر مختلف أرجاء العالم سواء كانت متقدمة أو نامية التي نجحت في عصرنة منظوماتها الجبائية، وهذا ما انعكس بالإيجاب على أداء منظوماتها الجبائية".**

من خلال تَطَرُقنا لبعض التجارب الدولية في مجال عصرنة المنظومات الجبائية توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية، فمن خلال الدراسة التي أجريناها اتضح أن هناك العديد من الدول العربية، المتقدمة وحتى النامية، والتي نجحت في عصرنة منظوماتها الجبائية، وذلك باستغلالها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ودمجها في مختلف معاملاتها الجبائية، كما اتضح أن أغلب التجارب الدولية التي تم دراستها (سبعة من أصل تسعة دول شملتها الدراسة) تعتمد في إطار عصرنة منظوماتها الجبائية على أسلوب الفاتورة الإلكترونية، والذي يساهم في مكافحة التهرب والغش الضريبي.

- **– الفرضية الرابعة: " ساهمت عملية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في زيادة التحصيل الجبائي".**

من خلال تطرقنا لتحليل أثر عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية على التحصيل الجبائي والعوامل المؤثرة فيه خلال الفترة 2006–2021 في الفصل الخامس من الدراسة، توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية، فبعد إجراء الدراسة التحليلية، وتحليل مختلف البيانات المتوفرة اتضح أن التحصيل الجبائي خلال فترة العصرنة تأثر بشكل إيجابي، فقد ارتفعت تحصيلات الجباية العادية

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2006 و2021 بأربعة أضعاف أي ما يقدر بـ 2000 مليار دينار جزائري.

❖ **– الفرضية الخامسة: " ساهمت عملية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في التحكم في مختلف العوامل التي من شأنها أن تؤثر في التحصيل الجبائي.**

من خلال تطرقنا لتحليل أثر عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية على التحصيل الجبائي والعوامل المؤثرة فيه خلال الفترة 2006–2021 في الفصل الخامس من الدراسة، توصلنا إلى عدم إثبات صحة هذه الفرضية، فهناك عوامل تؤثر في التحصيل الجبائي ساهم برنامج العصرنة في التحكم فيها مثل التكاليف الجبائية، والتي تبين أنها في انخفاض مستمر، وهو ما أدى إلى انخفاض تكلفة تحصيل الدينار الضريبي، فبعد أن كانت تكلفة تحصيل 100 دينار جزائري من الضرائب في المديرية العامة للضرائب تقدر بـ 2,99 دج في سنة 2010 انخفضت إلى 0,94 دج في سنة 2021، أي بانخفاض قدره 68%. إلا أن هناك عوامل أخرى من شأنها أن تؤثر في التحصيل الجبائي لم يستطع برنامج العصرنة أن يتحكم فيها بالشكل المطلوب، والتي تتمثل في مدى بساطة المنظومة الجبائية، بواقي تحصيل الديون الضريبية والرقابة الجبائية، فكل هذه العوامل من شأنها أن تؤثر في التحصيل الجبائي بالإيجاب أو بالسلب، وهذا حسب حالة كل عامل، وبالتالي فإن عدم تحكم برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية في هذه العوامل بالشكل المطلوب، وعدم مساهمته في تحسينها بشكل تام فوَّت فرصة تحسين التحصيل الجبائي في البلد بشكل أكثر.

2– نتائج الدراسة:

بعد معالجة جوانب البحث في شقيه النظري والتطبيقي تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالجانب النظري وأخرى متعلقة بالجانب التطبيقي للدراسة.

1.2- نتائج الدراسة النظرية: تم تلخيص النتائج المُتوصل إليها من الجانب النظري في النقاط الآتية:

- تقوم المنظومة الجبائية على مجموعة من العناصر الأساسية، والتي لو غاب واحد منها لما استطاعت المنظومة الجبائية بلوغ الأهداف المسطرة لها، وتتمثل هذه العناصر أو المكونات في التشريع الجبائي، الهيكل الضريبي، الإدارة الجبائية والمكلفون؛

- تُوفر المنظومة الجبائية الجزائرية مجموعة متنوعة من أنظمة الإخضاع الضريبي (نظام الربح الحقيقي، نظام الضريبة الجزافية الوحيدة والنظام المبسط للمهن غير التجارية)، وذلك حتى تخلق بيئة جبائية تتماشى وجميع فئات المكلفين؛

- إن زيادة القيمة الصافية للتحصيل الجبائي يقتضي على المنظومة الجبائية التحكم في تكاليفها الجبائية (تكاليف التحصيل)، وتخفيضها قدر المستطاع؛

- باعتبار أن المنظومة الجبائية الجزائرية هي منظومة تصريحية فإنها تتخذ من التحصيل الودي طريقة رئيسية لتحصيل حقوقها الجبائية، وهذا دون أن تُهمل التحصيل الجبري في حالة عجزها عن تحصيل حقوقها وديا؛

- يُعتبر أسلوب الجدولة الاتفاقية من أنجع أساليب التحصيل الجبائي التي يتم اعتمادها مع المكلفين المعسورين ماليا؛

- إن للرقابة الجبائية دور مهم في تحسين التحصيل الجبائي، وذلك من خلال سعيها المستمر لاكتشاف حالات التهرب الضريبي، والعمل على استرجاع الحقوق الجبائية للدولة؛

– سعت المنظومة الجبائية الجزائرية في إطار تطبيق برنامج العصرنة التي تبنته إلى إحداث تغييرات في البنية الهيكلية للإدارات الجبائية، وذلك باستحداث هياكل جديدة تتولى مهام مستحدثة وتكون قادرة على التماشى مع برنامج العصرنة، وتتمثل هذه الهياكل في DGE، CDI، CPI؛

– يسعى نظام المعلومات الجبائي الإلكتروني لتحقيق مجموعة من المزايا للإدارة الجبائية، والتي يتمثل أهمها في التشغيل الآلي لجميع المعاملات، الحصول على جميع المعطيات آنيا وآليا، والتقليل من تكاليف التسيير؛

– تعتبر منصتي "جبايتك" و"مساهمتك" واجهتين رئيسيتين لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني حيث تستخدمان من قبل المكلفين في دفع التصريحات الجبائية إلكترونيا، بالإضافة إلى الدفع الإلكتروني لديونهم الضريبية؛

– ما يُعاب على منصة "جبايتك" أنها لا تَمكِّن المُكلف من الاطلاع الإلكتروني على تصريحاته الجبائية التي دفعها سابقا؛

– تتصف منصتي "جبايتك" و"مساهمتك" بكثرة الأعطال والتوقفات خصوصا في الأوقات التي تشهد ضغطا عليها من قبل المكلفين؛

– تعمل المنظومة الجبائية الجزائرية على جعل التشريعات الجبائية مسايرة لبرنامج العصرنة المطبق وتُعتبر التجارة الإلكترونية من بين الأمور العصرية التي سعت التشريعات الجبائية لتأطيرها والاستفادة منها جبائيا؛

– تلجأ المديرية العامة للضرائب إلى تنظيم دورات تكوينية بشكل دوري لفائدة موظفي وإطارات الإدارات الجبائية الجزائرية لزيادة معارفهم، وتأهيلهم لتنفيذ كل أساليب العمل الحديثة، وبالتالي التماشي وبرنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية؛

– عَمِلت المنظومة الجبائية الجزائرية في إطار سياسة العصرنة على تحسين علاقاتها مع المكلفين باعتبارهم محور العملية الجبائية، وذلك من خلال إصدار مرجع لنوعية الخدمة؛

– أغلب التجارب الدولية التي تم دراستها في مجال عصرنة المنظومات الجبائية، تطبق نظام الفاتورة الإلكترونية كنظام رقابي فعال تستخدمه المنظومة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي؛

2.2– نتائج الدراسة التطبيقية: والتي تم تلخيصها في النقاط الآتية:

– في سنة 2006 تم التخطيط لإنشاء 59 مركز للضرائب و244 مركز جواري للضرائب، إلا أنه وإلى غاية نوفمبر 2023 لم يتم إنجاز سوى 46 مركز للضرائب (أي بتأخر يقدر بـ 22%)، كما لم يتم إنجاز سوى 146 مركز جواري للضرائب (أي بتأخر يقدر بـ 40%)؛

– شَهِدت عملية تعميم منصة "جبايتك" على جميع الإدارات الجبائية تأخر كبير بالمقارنة بالخطة التي تم وضعها في بداية الأمر، والتي كان من المفروض فيها أن تعمم منصة "جبايتك" على جميع الإدارات الجبائية قبل نهاية سنة 2018 (فإلى غاية نوفمبر 2023 غطت منصة جبايتك 41 مركز للضرائب من أصل 46 مركز ضرائب تم إنشاؤه فعاليا، كم غطت 27 مركز جواري للضرائب من أصل 146 مركز جواري تم إنشاؤه فعاليا). وقد ساهم هذا التأخير في اتساع الفجوة بين مختلف الإدارات الجبائية في مجال الرقمنة؛

– يقدر عدد قباضات الضرائب التي تم إطلاق منصة مساهمتك فيها إلى غاية نوفمبر 2023 بـ 256 قباضة في كامل أرجاء الوطن؛

– شهدت الحصيلة الإجمالية للجباية العادية تطور مستمر طيلت فترة الدراسة، فقد ارتفعت بحوالي أربع أضعاف أي ما يقدر بحوالي 2000 مليار دج بين سنتي 2006 و2021، وهذا التطور في حصيلة الجباية العادية صحيح أنه قد يكون راجع لعدة عوامل، ولكن عصرنة المنظومة الجبائية تعتبر عامل من العوامل التي ساهمت في تطور هذه الحصيلة؛

– شهدت مديرية كبريات المؤسسات ارتفاع مستمر في حصيلة الجباية العادية، فقد بلغ هذا الارتفاع حوالي أربع أضعاف بين سنتي 2006 و2021، هذا الارتفاع قد يرجع سببه إلى العديد من العوامل، والتي من بينها برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية؛

– تساهم إيرادات الجباية العادية لـ DGE بحوالي 40% في الحصيلة الإجمالية للجباية العادية، وهذا ما يؤكد على أهمية DGE، والتي تم إنشاؤها في إطار برنامج عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية؛

– تمثل تكاليف عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية (التي تم تحديدها) حوالي 0.19% من إجمالي إيرادات الجباية العادية للفترة 2006–2021، وهي نسبة مقبولة باعتبار هذه التكاليف هي تكاليف تجهيز وليست تكاليف تسيير. (للإشارة هناك تكاليف تجهيز أخرى تم صرفها في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية لم يتم أخذها بعين للاعتبار لعدم وجود معطيات دقيقة حول قيمتها والأكيد أنه لو أخذت هذه التكاليف بعين الاعتبار لارتفعت النسبة عن 0.19%)؛

– ساهمت عملية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في تخفيض عدد المرات التي يدفع فيها الأفراد الضرائب والرسوم في السنة، حيث انخفضت بنسبة 56% بين سنتي 2006 و2020؛

– ساهمت عملية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية في تخفيض عدد الساعات التي يحتاجها المكلفون لدفع الضرائب والرسوم (من إعداد التقارير إلى الدفع) حيث انخفضت بنسبة 47% بين سنتي 2006 و2020؛

– لم تتمكن عملية عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية من المساهمة في تخفيض المعدل الإجمالي الذي يدفعه المكلف من إيراده على الضرائب والرسوم، وهذا ما يزيد من الضغط على المكلفين ويدفعهم للتهرب من دفع ديونهم الجبائية؛

– بعد تحليل تكاليف التسيير بالمديرية العامة للضرائب، اتضح أن تكلفة تحصيل 100 دينار جزائري من الضرائب بالمديرية العامة للضرائب انخفضت من 2,99 دج في سنة 2010 إلى 0,94 دج في سنة 2021، وهذا ما يؤكد الجهود المبذولة في إطار عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية للتحكم في تكاليف التحصيل وتخفيضها؛

– بعد تحليل تكاليف التسيير بمديرية كبريات المؤسسات، اتضح أن تكلفة تحصيل 100 دينار جزائري من الضرائب بمديرية كبريات المؤسسات انخفضت من 0,32 دج في سنة 2010 إلى 0,2 دج في سنة 2021، وبالتالي يمكننا القول برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية ساهم بشكل فعال في تخفيض تكاليف التحصيل بمديرية كبريات المؤسسات؛

– بعد تحليل بواقي تحصيل الديون الضريبية للفترة 2012–2019، اتضح أن الديون الضريبية الغير محصلة خلال الفترة 2012–2019 تراوحت بين حوالي 70 و700 مليار دينار جزائري في كل سنة، وهي مبالغ كبيرة جدا لم تنجح عملية عصرنة المنظومة الجبائية في تحصيلها وتوقيف تراكمها أكثر؛

– عدم قدرة برنامج العصرنة المعتمد في المنظومة الجبائية الجزائرية للتحكم في بواقي تحصيل الديون الضريبية يؤدي لتآكل قيمة هذه الديون وانخفاض قيمتها بعامل الزمن وبفعل التضخم؛

– بعد تتبع الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية في الجزائر، اتضح أنه في الفترة الممتدة بين 2006 و2021 انخفض عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية بحوالي 33%، ومنه نستنتج أن برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية لم يساهم في الرفع من عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية، وبالتالي تفويت فرصت اكتشاف أكبر عدد من حالات التهرب الضريبي، وتفويت فرصة زيادة التحصيل الجبائي؛

– بعد تتبع الحصيلة الإجمالية للرقابة الجبائية (حقوق وغرامات)، اتضح أنها كانت متقاربة خلال الفترة 2006–2021، وهو ما يعني أن برنامج العصرنة المطبق في المنظومة الجبائية الجزائرية لم يؤدي دوره كما هو مطلوب في مجال الرقابة الجبائية، وذلك بالنظر لعدم تأثر حصيلة الرقابة الجبائية بعملية العصرنة.

3– التوصيات: بحكم تعمقنا في دراسة الموضوع وبناءً على النتائج المتوصل إليها من الجانبين النظري والتطبيقي، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، والتي نحاول تلخيصها في النقاط الآتية:

– العمل على التسريع من وتيرة تعميم منصتي "جبايتك" و"مساهمتك" على جميع الهياكل والإدارات الجبائية؛

– ضرورة تحسين أداء منصتي "جبايتك" و"مساهمتك" وذلك بالحصول على خوادم للمواقع الإلكترونية التي تتحمل عدد كبير من الزوار؛

– العمل على استعمال وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية الرقابة الجبائية بجميع مراحلها وأشكالها، وهذا لزيادة كفاءتها وفعاليتها؛

– العمل على تطبق نظام الفاتورة الإلكترونية كنظام رقابي فعال تستخدمه المنظومة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي؛

– ضرورة ضبط آليات أكثر نجاعة لتوقيف تراكم الديون الضريبية من جهة، والعمل على تحصيل ما تراكم منها من جهة أخرى؛

– العمل على الاعتماد على رقم التعريف الوطني (NIN) كرمز تعريفي لجميع المكلفين، وهذا في جميع الإدارات والهيئات، وهو ما يسمح بالتنسيق بين مختلف المصالح والإدارات، ويسهل من عملية رقمنتها

– العمل على الاستفادة من الثورة الهائلة في مجال الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مجال الرقابة الجبائية، وهذا لزيادة فعالية الرقابة الجبائية، وبالتالي زيادة كفاءة وفعالية المنظومة الجبائية وتحسين التحصيل الجبائي.

– العمل على اتخاذ إجراءات أكثر دقة وفعالية لتبسيط المنظومة الجبائية الجزائرية، وهو ما يسمح بتحسين التحصيل الجبائي.

4– آفاق الدارسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها التمسنا بعض المواضيع التي يمكن دراستها مستقبلا، ومن بين هذه المواضيع:

– رقمنة الإدارة الضريبية ودورها في زيادة فعالية النظام الضريبي.

- دور الخدمات الجبائية الإلكترونية في تحقيق رضا المكلفين.
- رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التقليص من التكاليف الجبائية.
- إعادة نفس الدراسة مع محاولة الحصول على بيانات أكثر حول عملية العصرنة المطبقة في المنظومة الجبائية الجزائرية، وهو ما يزيد من جودة الدراسة.

تم بحمد الله وفضله وإنعامه.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب العلمية:

1-أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، الدار الجامعية، بيروت 1993.

2-أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مطبعة الإشعاع، مصر، 2001.

3-أوسرير منور، محمد حمو، **محاضرات في جباية المؤسسات**، ط 01، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.

4-أحمد محمد حسن، **إدارة التخطيط والتنظيم**، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2008.

5-الأنصاري بلال صلاح، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

6-الأسناوي جلال فاروق أحمد، جابر السيد إبراهيم، **الإدارة الإلكترونية**، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020.

7-الوادي محمود حسين، غرام زكريا أحمد، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007.

8-الزبيدي عبد الباسط علي جاسم، **التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

9-المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2001.

10-السالمي علاء عبد الرزاق، السليطي خالد إبراهيم، **الإدارة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

11-السيد عاشور كامل عبده أحمد، **الإصلاح الضريبي وأثاره على النمو الاقتصادي في الصين**، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2019.

12-السنباطي محمد عماد عبد الوهاب، **الإصلاح الضريبي مع التطبيق على الإدارة الضريبية – دراسة تحليلية مقارنة**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.

13-العلي عادل، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

14-القيسي أعاد حمود، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، ط9، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

15-الخطيب خالد شحاده، شامية أحمد زهير، **أسس المالية العامة**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

16-إسماعيل شريف، **أساسيات حول النظام الجبائي الجزائري: بين المفهوم القانوني والتطبيقي**، دار طليطلة، الجزائر، 2015.

17-بوزيدة حميد، **جباية المؤسسة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

18-بوزيدة حميد، **جباية المؤسسة**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

19-بزة صالح، بن خزناجي أمينة، **جباية المؤسسة**، ط2، دار الباحث للنشر والإشهار، الجزائر، 2022.

20-بن أعماره منصور، **الرسم على القيمة المضافة**، ط 2، دار هومه، الجزائر، 2011.

21-بعلي محمد الصغير، أبو العلا يسرى، **المالية العامة: النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة**، دار العلوم، الجزائر، 2003.

22-جامع أحمد، **علم المالية العامة: فن المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.

23- زين الدين صلاح، **الإصلاح الضريبي**، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

24-زغدود علي، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

25-حامد فداء محمود، **الإدارة الإلكترونية – الأسس النظرية والتطبيقية**، ط1، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

26-حسين العجل بشار، **الخراج والضريبة المعاصرة في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة**، ط1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2017.

27-حشيش عادل، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.

28-موسجريف ريتشارد، موسجريف بيجي، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1992.

29-محرزي محمد عباس، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، الطبعة الرابعة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

30-مليكاوي مولود، **أساسيات في الضريبة المحلية والدولية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

31-ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

32-ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

33-سماعين عيسى، **جباية ومحاسبة المؤسسة**، ط 1، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2021

34-سماعين عيسى، **جباية ومحاسبة المؤسسة**، ط3، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2023.

35-عبد الله خالد أمين، الطلحة حامد داود، **النظم الضريبية (دراسة مقارنة)**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

36-عبد المهدي عادل، الهموندي حسن، **الموسوعة الاقتصادية**، ط1، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

37-عبد العزيز عثمان سعيد، **النظام الضريبي وأهداف المجتمع**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

38-عدلي الأنصاري سوزي، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

39-عدلي ناشد سوزي، **ظاهرة التهرب الضريبي الدولي: وآثاره على اقتصاديات الدول النامية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999.

40-عواضة حسين، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

41-عطوي فوزي، **المالية العامة (النظم الضريبية والموازنة الدولية)**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

42-عناية غازي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق، الأردن، 1998.

43- فوزي عبد المنعم، **النظم الضريبية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1973.

44- فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

45-قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

46-قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

47-قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، ط1، دار جرجير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

48-شعباني لطفي، **جباية المؤسسة**، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2017.

49-خلاصي رضا، **شذرات النظرية الجبائية**، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.

50-خليل علي محمد، اللوزي سليمان أحمد، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

51-خصاونة جهاد سعيد، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.

52-خصاونة محمد، **المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

53-غالب ياسين سعيد، بشير العلاق عباس، **الأعمال الإلكترونية**، دار المناهج للنشر، الأردن، 2006.

الرسائل الجامعية:

54-أدري عدنان، **التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009-2010.

55-أحمية فاتح، **النظام الجبائي الجزائري في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة – بمرداس، الجزائر، 2016-2017.

56-اللوزي إيمان يخلف، **متطلبات تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي لتعزيز الشفافية وضبط الوعاء الضريبي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2018-2019.

57-بوزيد سفيان، **عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

58-بلهادي محمد، **مشاكل قياس مستوى الانفاق الجبائي في ظل النظام الضريبي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018-2019.

59-بلحوت عبد المجيد، **أثر تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على الإيرادات الجبائية: دراسة حالة الجزائر للفترة (2008-2018)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي البليدة 02، الجزائر، 2019-2020.

60-بن عبيد عبد الباسط، **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2018-2019.

61-بن غمازي ميلود، **الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

62-دوة محمد، **أثر الفساد على فعالية النظام الجبائي التحديات والحلول –دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، الجزائر، 2016-2017.

63-وصيف فائزة خير الدين، **عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر – الوادي، الجزائر، 2020-2021.

64-حراش براهيم، **عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير: دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

65-لطرش مباركة آمة الله، **فعالية السياسة الضريبية في ظل تقلبات أسعار البترول في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2017)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، 2019-2020.

66-مازري منيرة، **أثر تكامل إدارة المعرفة وإدارة الجودة الشاملة على الفعالية التنظيمية –دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

67-مجاهد سيد أحمد، **أثر الإصلاحات الجبائية على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس –المدية، الجزائر، 2015-2016.

68-مختار عبد الهادي، **الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

69-ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002.

70-سيليني جمال الدين، **فعاليات أليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية – دراسة حالة نظام جباية تيك** –، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي البليدة 02، الجزائر، 2020-2021.

71-سماعين عيسى، **آليات تفعيل المنظومة الجبائية الجزائرية في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري الفترة 2005-2016**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، 2017-2018.

72-عبان عبد القادر، **تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر - دراسة سوسيولوحية ببلدية الكاليتوس العاصمة** -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

73-عبيرات لخضر، **فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة - دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي - الأغواط، الجزائر، 2017-2018.

74-عليوات حسيبة، **السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار -دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2001-2016**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة، الجزائر، 2019-2020.

75-عرباوي أحمد خالد، **تحديات المراجعة الجبائية للمعاملات الالكترونية في ظل تطبيق التجارة الالكترونية في الجزائر -دراسة استكشافية-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية - أدرار، الجزائر، 2020-2021.

76-قاشي يوسف، **واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، الجزائر، 2014-2015.

77-قلادي نظيرة، **دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016-2017.

78-شرقي ناصر، **التهرب الضريبي آثاره وسبل مكافحته بالإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012.

المقالات والدوريات:

79-أحمية فاتح، **دور إصلاح النظام الضريبي الجزائري في تحسين الإيرادات الضريبية**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2021.

80-الوالي فاطمة، **فعالية النظام الضريبي في زيادة الإيرادات العامة في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد - بشار، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022.

81-العنزي سعد وآخرون، **فعالية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 15، العدد 53، 2009.

82-بلجيلالي أحمد، **أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 07، العدد 14، 2015.

83-بن طيرش عطاء الله، سويح جمال، **مدى فعالية النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة بالجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2015**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة، الجزائر، المجلد 03، العدد 02.

84-بن يدير فارس، إيدير مصطفى، زرقون محمد، **عصرنة الإدارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية (2021/2020)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022.

85-بن شعوان فاتح، حاشي النوري، **الازدواج الضريبي وطرق تفاديه ومعالجته**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022.

86-بعلة الطاهر، **أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة (2014-2018)**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي – البليدة 02، المجلد 07، العدد 01، 2018.

87-بريشي عبد الكريم، **هيكل النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أمين العقال – تامنغست، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2012.

88-جحا نبيل، جلال عبد القادر، أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإيرادات العمومية للدولة – حالة الجزائر – (دراسة تحليلية 2010-2018)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر، الجزائر، المجلد 14، العدد 02، 2020، ص 283.

89-وارزقي ميلود، **دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الجبائي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، المجلد 19، العدد 02.

90-حموش رمزي، بوضياف سامية، **الخدمات الإلكترونية للإدارة الجبائية وانعكاساتها على رضا المكلفين في ظل أزمة جائحة كورونا: دراسة استطلاعية بولاية برج بوعريريج**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي – البليدة 02، المجلد 10، العدد 01، 2021.

91-حراق مصباح، **النظام الجبائي الجزائري – قراءة في البنية والهيكل على ضوء المستجدات الأخيرة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، المجلد 02، العدد 01، 2018.

92-لكصاسي إبراهيم، بوعزة عبد القادر، **فعالية التحقيق المحاسبي في الكشف عن مظاهر التهرب الجبائي - حالة مديرية الضرائب لولاية أدرار خلال الفترة: 2005-2015**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية - أدرار، المجلد 04، العدد 02، 2016.

93-لرادي سفيان، **العوامل النفسية والاجتماعية للتهرب الضريبي: دراسة مفاهيمية**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي - البليدة 2، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2017.

94-محرز صالح، حناشي توفيق، قاطر فارس، **واقع الإدارة الإلكترونية والمعيقات التي تقلل من تطبيقها - دراسة حالة: مؤسسة الإسمنت تبسة**، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2019.

95-مفتاح فاطمة، بن حليمة هوارية، **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية - الواقع والتحديات**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2022.

96-نور حمزة حسين، **الازدواج الضريبي الدولي وسبل علاجه**، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 35، العدد 01، 2020.

97-عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، **الجباية المحلية بين المركزية واللامركزية ودورها في دورها في تمويل التنمية الاقتصادية المحلية**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي - البليدة 02، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2012.

98-علاش زهية، معزوز نشيدة، **آلية الرقابة الجبائية على الشركات الأجنبية في الجزائر: دراسة حالة الرقابة على الشركات الأجنبية بمديرية الضرائب لولاية البليدة خلال الفترة 2015-2018**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي - البليدة 02، المجلد 10، العدد 02، 2021.

99-عليمات خالد عيادة، **التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2013.

100-فروانة حازم أحمد، **أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد 04، العدد 08، 2022.

101-قويدر محمد الطيب، **عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر – دراسة حالة مديرية الضرائب بالوادي**-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمه لخضر – الوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021.

102-رحال نصر، موفق سهام، **الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2018.

103-شداني نسيمة، ناصر حمودي، **خصوصية إجراءات التحصيلات الجمركية في التشريع الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2021.

104-شحاتة محمد موسى علي، **دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، مصر، المجلد 06، العدد 01، 2020.

105-شيبي عبد الرحيم، بن عزة محمد، **قياس الضغط الجبائي الأمثل في الجزائر: دراسة قياسية وفق مقاربة خطية ولا خطية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصاية، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2022.

106-خنفري فدوى، اليزيد علي، **مدى فعالية النظام الجبائي الجزائري في التقليل من ظاهرة الغش الضريبي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2019.

107-ذهبية إبتسام، قراش محمد، **أثر التعديلات الجبائية للرسم على النشاط المهني على الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية النعامة: دراسة قياسية للفترة ما بين 2005-2019**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة لونيسي علي – البليدة 02، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2021.

الملتقيات والمؤتمرات:

108-بوسالم أبو بكر وآخرون، **مقومات النظم الضريبية في الدول الناشئة وانعكاساتها الاقتصادية**، الملتقى العلمي الوطني: الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 1 و2 ديسمبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم بواقي، الجزائر.

109-بوخاري محمد، سالمي رشيد، **مقومات النظام الضريبي الفعال**، الملتقى العلمي الوطني: تفعيل النظام الجبائي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، يوم 16 ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس – المدية، الجزائر.

110-ولهي بوعلام، **أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر**، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014)، يومي 11 و12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر.

111-يحياوي نصيرة، أحمية فاتح، **تقييم فعالية الإصلاح الجبائي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني: الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية يومي 12 و13 ماي 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي – البليدة 02.

112-سحنون رمضان، مخطاري بولنوار، **تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة**، الملتقى العلمي الوطني: تفعيل النظام الجبائي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية يوم 16 ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية.

113-عجلان العياشي، **ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية لحوكمة أعمالها ونتائجها**، الملتقى العلمي الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية يومي 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فحات عباس - سطيف، الجزائر.

114-غزازي عماد، لخضاري إبراهيم، **دور النظام الضريبي في تحقيق العدالة الاجتماعية**، الملتقى العلمي الوطني: تفعيل النظام الجبائي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية يوم 16 ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس - المدية، الجزائر.

المراسيم والقوانين:

115-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، **قانون المالية لسنة 2002**، الجزائر، 2001.

116-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59، **المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 والذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية**، الجزائر، 2006.

117-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 20، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009.

118-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، **القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية**، 2018.

119-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، **قانون المالية لسنة 2019**، 2018.

120-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، **القانون رقم 19-13 ينظم نشاطات المحروقات**، الجزائر، 2019، المادة 162.

121-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 81، **قانون المالية لسنة 2020**، 2019.

122-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، **دستور الجزائر**، الجزائر، 2020.

123-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، **قانون المالية لسنة 2021**، الجزائر، 2020.

124-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 100، **قانون المالية لسنة 2022**، 2021.

125-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، **قانون المالية التكميلي لسنة 2022**، 2022.

126-المديرية العامة للضرائب، قسم التشريع والتنظيم الجبائيين والشؤون القانونية، **المنشور رقم 19 المؤرخ في 14 فبراير 2023**.

127-المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023.

128-المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الضرائب غير المباشرة**، الجزائر، 2023.

129-المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون التسجيل**، الجزائر، 2023.

130-المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الرسوم على رقم الأعمال**، الجزائر، 2023.

131-المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023.

132-المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون ض م والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2023.

133-المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **قانون الإجراءات الجبائية**، الجزائر، 2023.

التقارير، النشرات والتعليمات:

134-المديرية العامة للضرائب، **التعليمة رقم 1088**، والصادرة بتاريخ 26 ماي 2013

135-المديرية العامة للضرائب، **نشرة رقم 2017/85**.

136-صندوق النقد العربي، تقرير، **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**، 2021.

المواقع الإلكترونية:

137-موقع وزارة المالية المصرية، **مشروعات تطوير الضرائب المصرية**، على الرابط:

https://mof.gov.eg/ar/posts/projects/5fe860b47bfc600007cbcf15/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8، تاريخ الاطلاع: 02 ماي، 2023.

138-موقع المديرية العامة للضرائب المغربية، **الخدمات الإلكترونية**، على الرابط:

https://www.tax.gov.ma/wps/portal/m.dgi.ma/Mobile/Accueil/!ut/p/z1/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfljo8zizSwdnQ2NvQ18DEK9jQ0cLQ09vdx9_Jycnl31wwkpiAJKG-AAjgZA_VFgJbhM8DSCKsBjRkFuhEGmo6liALOs33E!/dz/d5/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh/، تاريخ الاطلاع: 04 ماي 2023.

139-دائرة ضريبة الدخل والمبيعات -الأردنية-، **مطوية الخدمات الإلكترونية**، على الرابط: https://istd.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9_2017.pdf، تاريخ الاطلاع: 07 ماي 2023.

140-دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، **نظام الفوترة الإلكتروني**، على الرابط: https://www.istd.gov.jo/AR/ListDetails/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A9/1069/16، تاريخ الاطلاع: 07 ماي 2023.

141-الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، **تجارة إلكترونية**، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/131751-2-500، تاريخ الاطلاع: 2023/05/10.

142-الموقع الإلكتروني للبوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، **رقم التعريف الضريبي**، على الرابط:
http://www.jecreemonentreprise.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=1791&Itemid=623&lang=ar، تاريخ الاطلاع: 2023/05/15.

143-الموقع الإلكتروني لرقم التعريف الجبائي عبر الخط، **خطوات الحصول على رقم التعريف الجبائي**، على الرابط: https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/15.

144-الموقع الإلكتروني لرقم التعريف الجبائي عبر الخط، على الرابط:
https://www.mfdgi.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/29.

145-المديرية العامة للضرائب، **نظام الإعلام**، على الرابط:
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32، تاريخ الاطلاع: 16 جوان 2023.

146-الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، **بلاغ يتعلق بالتسجيل في بوابة "مساهمتك"**، على الرابط: https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-23-8/actu-impots-ar/2119-adhesion-moussahamatic-ar، تاريخ الاطلاع: 29 جويلية 2023.

147-الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، **مرجع نوعية الخدمة: طموح قوي لتحسين استقبال المكلفين بالضريبة**، على الرابط: https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar، تاريخ الاطلاع: 29 جويلية 2023.

148-الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، **مرجع نوعية الخدمة**، على الرابط: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/accueil_ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 29 جويلية 2023.

149-وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، التقارير السنوية، www.finances.gov.ma

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Les ouvrages:

150-ALM James, MARTINEZ-VAZQUEZ Jorge, MCCLELLAN Chandler, **Corruption and firm tax evasion**, Journal of Economic Behavior & Organisation, vol 124, 2016.

151-BELTRAME Pierre, **La fiscalité en France**, 05 eme édition, Hachette supérieur, France, 1997.

152-BELTRAME Pierre, **La Fiscalité en France**, 6eme édition, Hachette Livre, France, 1998.

153-BOUVIER Michel, **Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt**, 10 eme édition, LGDJ l'extenso éditions, France, 2010.

154-COLIN phillipe, **La Verification Fiscal**, Edition économica, France, 1979.

155-CRUCIS Henry-Michel, **Finances publique**, Montchrestien, France, 2003.

156-HAMINI Ahmed, **L'audite Comptable et financier**, Edition Berti, Algerié, 2001.

157-KHARROUBI Kamel, BENBAYER Habib, **Modernisation de l'administration fiscale: une priorité d'extrême urgence**, Beam journal of Economic Studies, Center University – Tissemsilt, Volume 1, Numéro 02, 2017.

158- KHELASI Redha, **Précis d'audit fiscal de l'entreprise**, Berti Editions, Alger 2013.

159- MEHL Lucien, BELTRAME pierre, **science et technique fiscal**, vol 2, Presses universitaires de France, France, 1959 .

160-SALANIE Bernard, **Théorie Economique de la fiscalité**, édition Economica, France, 2002.

161-TROTABAS louis, **Finances publiques**, Dalloz, France, 1967.

162-VALLEE Annie**, Les Systémes Fiscaux**, édition le Seuil, France, 2000.

163- WANNISKI Jude, **Taxes - revenues - and the « Laffer curve »**, vol 50, The Public Interest, 1978.

Les rapports:

164-Ministère des Finances, Direction Générale des Impôts, **la lettre de la DGI "Modernisation de l'administration fiscale"**, N° 30, 2008.

Site web:

165-Direction des impots francais, l'offre de services, Sur le site: https://www.impots.gouv.fr/particulier/loffre-de-services, Vu le: 10/05/2023.

166-La première entreprise française dans le domaine du logiciel numérique, **7 points clés pour tout savoir sur la facture électronique**, Sur le site: https://www.itesoft.com/fr/blog/facture-electronique-7-points-cles/, Vu le 10/05/2023.

167-Le site officiel du gouvernement du Canada, Impôts, **Services numériques**, Sur le site:https://www.canada.ca/fr/agence-revenu/services/services-electroniques.html, Vu le 05/07/2023

168- Le site web du fournisseur mondial de services électroniques – EDICOM, la facturation électronique au Canada, Sur le site: https://edicomgroup.fr/facture-electronique-internationale/canada, Vu le 05/07/2023.

169-Le site officiel du gouvernement du Canada, **Statistiques sur les déclarations de revenus des particuliers pour la période de production 2023**, Sur le site: https://www.canada.ca/fr/agence-revenu/organisation/a-propos-agence-revenu-canada-arc/statistiques-declarations-revenus-particuliers.html**,** Vu le 07/07/2023.

170-Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Niger, **Plan D'action National**, Sur le site: https://www.impots.gouv.ne/index.php/plan-d-action-national, Vu le 07/07/2023**.**

171-Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Niger, **LANCEMENT ESISIC**, Sur le site: https://www.impots.gouv.ne/index.php/news/first-category/lancement-esisic, Vu le 07/07/2023.

172- Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Niger, **TOUT SAVOIR SUR LA RÉFORME DE LA FACTURE CERTIFIÉE**, Sur le site: https://www.impots.gouv.ne/index.php/news/first-category/tout-savoir-sur-la-reforme-de-la-facture-certifiee, Vu le 08/07/2023.

173-Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Niger, **LANCEMENT OFFICIEL DU TIMBRE FISCAL ÉLECTRONIQUE**, Sur le site: https://www.impots.gouv.ne/index.php/news/first-category/lancement-officiel-du-timbre-fiscal-electronique, Vu le 08/07/2023.

174-Le site officiel du Direction Générale des Impôts de India, **e-services**, Sur le site: https://www.incometax.gov.in/iec/foportal/, Vu le 09/07/2023.

175- Le site web du fournisseur mondial de services électroniques – EDICOM, la facture électronique en inde, Sur le site: https://edicomgroup.fr/facture-electronique-internationale/inde, Vu le 09/07/2023.

176-Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Mali, **Services en ligne - Conditions d'utilisations**, Sur le site: https://www.dgi.gouv.ml/conditions-dutilisation/, Vu le 09/07/2023.

177- Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Mali, **Services en ligne - Services offerts** , Sur le site: https://www.dgi.gouv.ml/e-impot-services-offerts/, Vu le 09/07/2023.

178-Le site officiel du Direction Générale des Impôts de Mali, **Autorisation de Prélèvement Bancaire**, Sur le site: https://www.dgi.gouv.ml/wp-content/uploads/2021/12/Autorisation-Permanente-Prel%C3%A8vement-APP.pdf ,Vu le 09/07/2023.

179-Le site officiel de Ministère de l'Economie et des Finances du Italia, Service des recettes internes, **Numéro d'identification fiscale**, Sur le site: https://www.agenziaentrate.gov.it/portale/web/english/nse/individuals/tax-identification-number-for-foreign-citizens, Vu le 10/07/2023.

180-Le site officiel de Ministère de l'Economie et des Finances du Italia, Service des recettes internes, **Services en ligne**, Sur le site: https://www.agenziaentrate.gov.it/portale/web/english/nse/services/online-services, Vu le 10/07/2023

181-Le site officiel de Ministère de l'Economie et des Finances du Italia, Service des recettes internes, **services - Facturation électronique à l'administration publique**, Sur le site: https://www.agenziaentrate.gov.it/portale/web/english/electronic-invoicing, Vu le 10/07/2023.

182-Le site officiel de Ministère de l'Economie et des Finances du Italia, Service des recettes internes, **Services - Demande d'activation**, Sur le site: https://telematici.agenziaentrate.gov.it/Abilitazione/ModAbilitazEn.jsp, Vu le 10/07/2023.

الملاحق

الملحق رقم 01: التحصيلات الجبائية للفترة 2006-2021

MF/DG/DOF/SDSS

Evolution des Recouvrements Affectés au Budget de l'Etat
(DGI, DOUANE et DOMAINE)

En Milliards DA

PRODUITS	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Impôts Directs	240,29	259,48	331,83	462,78	559,41	686,41	862,40	822,78	882,06	1 034,94	1 110,33	1 208,29	1 204,06	1 266,17	1 203,23	1 188,76
Dont:																
IRG: Salaires	94,96	122,67	151,91	180,43	239,30	380,35	548,47	489,06	527,24	592,13	632,87	683,57	704,34	773,45	742,38	696,19
IRG: Non Salariés	26,88	35,91	41,98	48,54	58,27	54,82	59,82	68,44	77,31	94,96	82,44	87,54	98,70	92,32	95,71	98,30
IBS	118,32	97,44	133,47	229,03	255,05	245,87	248,13	258,29	269,85	335,19	380,38	419,95	385,27	384,73	352,61	394,27
Enregistrement et Timbre	23,54	28,13	33,92	35,97	39,84	47,95	56,27	62,69	71,64	88,04	96,01	93,21	88,40	83,64	69,34	83,20
Enregistrement	10,81	13,20	14,49	15,65	17,77	20,64	25,31	28,40	30,98	31,53	34,38	37,59	36,47	36,12	29,74	35,81
Timbre	12,73	14,93	19,43	20,32	22,07	27,31	30,96	34,29	40,66	56,51	61,63	55,63	51,93	47,52	39,60	47,39
Taxes/Chiffre d'Affaires	334,37	347,22	429,78	472,63	493,93	557,68	651,66	736,34	765,38	828,17	891,51	991,59	1 092,93	1 129,44	1 038,56	1 155,20
Dont:																
TVA/ Produits Pétroliers	7,12	12,97	10,89	9,77	9,09	6,76	1,95	0,06								
TVA/ Intérieure	114,48	123,95	154,57	189,98	190,88	205,18	213,22	234,11	263,26	270,78	278,62	305,64	335,68	333,95	343,90	329,46
TVA/ Importation	137,61	170,47	221,88	234,79	252,09	293,80	375,43	439,16	441,76	484,79	484,66	505,60	510,10	522,71	472,70	558,40
* TSA DOUANES							0,05	0,01								
S/TOTAL TVA (y compris TSA)	259,21	307,39	387,34	434,54	452,06	505,74	590,65	673,34	705,02	755,57	763,28	811,24	845,78	856,66	816,60	887,86
TIC: Intérieure	34,43	34,68	37,36	35,26	36,69	43,09	45,59	51,14	49,09	60,16	64,46	70,58	84,26	88,38	86,71	91,71
Dont: Tabac	24,74	23,37	21,35	22,24	26,10	30,11	32,10	31,65	31,26	41,19	44,38	50,21	58,34	60,07	63,51	62,91
Taxes/Produits Pétroliers (TPP)	40,60	4,10	0,40	0,72	0,42	0,36	0,53	1,18	0,33	0,26	52,32	92,11	141,81	164,38	118,24	157,13
* Autres Taxes (jeux,gains,.....)	0,13	1,05	4,68	2,11	4,76	8,49	14,89	10,58	10,94	12,18	11,45	16,61	16,80	16,48	14,62	15,21
Taxe d'Efficacité Energétique (TEE)												1,05	2,69	1,92	1,18	1,84
Autres Taxes TCA/Douanes (huile lubri...)													1,59	1,62	1,21	1,45
S/TOTAL TIC+TPP+autres	75,16	39,83	42,44	38,09	41,87	51,94	61,02	63,00	60,36	72,60	128,23	180,35	247,15	272,78	221,96	267,34
Contributions Indirectes	0,98	0,88	1,19	1,07	1,33	1,45	1,85	3,34	1,63	1,49	6,60	4,26	4,15	5,23	5,02	4,61
Droits de Douanes	113,40	132,65	163,93	172,47	183,56	222,19	337,57	398,55	369,65	410,20	387,34	364,56	322,47	355,41	328,31	331,20
Produits Divers Budget	4,57	4,88	5,93	8,00	12,66	9,10	9,29	10,11	11,85	115,14	24,18	41,43	24,77	22,67	20,21	23,17
* DGI	3,56	4,01	4,99	6,20	6,52	7,56	7,94	8,18	10,04	113,03	20,61	39,49	21,99	19,98	18,43	20,76
* Douanes	1,01	0,87	0,94	1,80	6,14	1,54	1,35	1,93	1,81	2,11	3,57	1,94	2,78	2,69	1,78	2,41
Produits des Domaines	28,41	13,51	17,05	19,53	18,65	23,74	25,54	38,28	24,12	79,32	48,64	47,27	49,02	49,16	46,82	51,67
TOTAL FISCALITE ORDINAIRE	745,56	786,75	983,63	1 172,45	1 309,37	1 548,52	1 944,58	2 072,09	2 126,33	2 557,30	2 564,61	2 750,61	2 785,80	2 911,72	2 711,49	2 837,81
fiscalité pétrolière	2 714,00	2 711,85	4 003,56	2 327,67	2 820,01	3 829,74	4 054,35	3 678,13	3 390,43	2 275,13	1 781,10	2 126,99	2 787,09	2 518,49	1 959,76	2 609,15
Budgétisée	916,00	973,00	1 715,40	1 927,00	1 501,70	1 529,40	1 519,04	1 615,90	1 577,73	1 722,94	1 682,55	2 126,99	2 349,69	2 518,49	1 394,71	1 927,05
FRR	1 798,00	1 738,85	2 288,16	400,67	1 318,31	2 300,34	2 535,31	2 062,23	1 812,70	552,19	98,55	0,00	437,40	0,00	565,05	682,10
TOTAL FISCALITE D'ETAT	1 661,56	1 759,75	2 699,03	3 099,45	2 811,07	3 077,92	3 463,62	3 687,99	3 704,06	4 280,24	4 247,16	4 877,60	5 135,49	5 430,21	4 106,20	4 764,86
TOTAL FISCALITE D'ETAT (y compris FRR)	3 459,56	3 498,60	4 987,19	3 600,12	4 129,38	5 378,26	5 998,93	5 750,22	5 516,76	4 832,43	4 345,71	4 877,60	5 572,89	5 430,21	4 671,25	5 446,96

الملحق رقم 02: حصيلة الرقابة الجبائية للفترة 2006-2021

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES
IMPOTS
DIRECTION DES RECHERCHES ET VERIFICATIONS
SOUS DIRECTION DE LA PROGRAMMATION

RESULTAT DU CONTRÔLE FISCAL ANNEE 2006-2021

UNITE MONETAIRE : D.A

	V.C		V.A.S.F.E		C.S.P		V.P		C.E.V		TOTAL
	Nbr. de Doss.	Droits et Pénalités	Nbr. de Doss.	Droits et Pénalités	Nbr. de Doss.	Droits et Pénalités	Nbr. de Doss.	Droits et Pénalités	Nbr. de Doss.	Droits et Pénalités	Droits et Pénalités
	Vérifiés	Rappelées	Vérifiés	Rappelées	Vérifiés	Rappelées	Vérifiés	Rappelées	Vérifiés	Rappelées	Rappelées
2006	2 228	73 670 021 141	278	985 853 319	34 081	39 880 134 427	-	-	31 323	2 487 118 984	117 023 127 871
2007	2 194	14 037 698 534	438	1 307 265 625	30 894	33 162 154 643	-	-	33 177	2 747 560 815	51 254 679 617
2008	2 374	20 533 836 095	357	1 358 151 502	32 795	30 015 195 068	-	-	36 108	3 626 855 141	55 534 037 806
2009	2 483	74 595 800 023	381	1 288 454 301	30 365	28 246 714 392	-	-	31 962	3 443 525 005	107 574 493 721
2010	1 989	41 503 322 158	396	5 896 155 780	30 029	32 293 982 830	503	1 189 796 240	30 568	3 859 279 350	84 742 536 358
2011	1 444	34 153 564 965	204	1 633 126 160	27 291	26 224 016 076	586	1 434 994 181	31 644	4 354 199 248	67 799 900 630
2012	1 682	31 359 523 794	180	99 802 319	28 672	24 161 201 346	561	1 201 532 318	29 744	4 186 403 777	61 008 463 554
2013	1 809	36 255 037 286	299	1 507 555 995	27 932	26 953 101 474	571	1 954 585 861	28 395	4 656 074 370	71 326 354 986
2014	2 357	126 406 853 547	347	2 141 260 235	28 389	26 196 634 681	612	2 171 117 811	30 544	5 109 362 702	162 025 228 976
2015	2 358	37 613 408 727	99	4 295 119 078	23 229	29 546 942 659	594	4 495 895 166	30 207	5 778 770 457	81 730 136 087
2016	2 042	29 423 647 500	231	2 816 181 614	22 812	30 155 438 140	621	4 809 648 669	28 406	6 300 956 646	73 505 872 569
2017	1 968	52 302 557 513	176	1 439 693 768	20 904	28 191 330 447	617	1 304 271 789	28 743	6 273 684 518	89 511 538 035
2018	2 089	36 151 181 245	197	2 174 618 707	17 183	31 752 747 175	553	1 542 284 296	27 953	7 054 551 098	78 675 382 521
2019	2 063	61 166 066 029	216	2 543 735 707	16 778	26 239 103 019	579	2 040 490 025	26 844	8 134 593 730	100 123 988 510
2020	1 725	41 543 021 864	152	1 372 161 820	14 319	23 178 640 403	407	3 296 179 838	25 743	7 475 481 249	76 865 485 174
2021	1 918	62 570 831 791	193	861 469 301	16 060	32 692 370 584	475	4 103 660 502	26 482	8 953 645 384	109 181 977 562

الملحق رقم 03: المنشور رقم 19 المؤرخ في 14 فيفري 2023 المتعلق بالرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب
قسم التشريع و التنظيم الجبائيين و الشؤون القانونية
مديرية التشريع و التنظيم الجبائيين

المنشور رقم 19 وم/ م ع ض/ق ت ت ج ش ق/ م ت تج/ق.م 22 المؤرخ في 14 فبراير 2023

إلى:

- السيد مدير كبريات المؤسسات
- السيدة و السادة المدراء الجهويين للضرائب
- السيدات والسادة المدراء الولائيين للضرائب

مع التبليغ إلى:

- السيد المفتش العام للمصالح الجبائية
- السادة رؤساء الأقسام
- السيدات و السادة مدراء الإدارة المركزية
- السادة المفتشين الجهويين للمصالح الجبائية

الموضوع : الرسم على التكوين المهني المتواصل و الرسم على التمهين.

المرجع:- المادة 56 من القانون رقم 21-16 المؤرخ في 25 جمادى الاولى 1443 الموافق 30 ديسمبر 2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022،

- المواد 196 مكرر إلى 196 مكرر 6 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 جمادى الاولى1444 الموافق 21 ديسمبر 2022، يحدد كيفيات تطبيق الرسم على التكوين المهني المتواصل و الرسم على التمهين.

المرفقات: نسخة واحدة (01) من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 ديسمبر 2022.

يهدف هذا المنشور الى التوضيح للمصالح الجبائية، كيفيات تطبيق أحكام المادة 56 من قانون المالية لسنة 2022، التي قننت الأحكام المتعلقة بالرسم على التكوين المهني المتواصل و تلك المتعلقة بالرسم على التمهين على مستوى قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، في "الجزء الأول - الضرائب المحصلة لصالح الدولة"، وهذا بإحداث "الباب الرابع - الرسم على التكوين المهني و الرسم على التمهين" المتضمن المواد 196 مكرر إلى 196 مكرر 6 من هذا القانون.

تابع للملحق رقم 03: المنشور رقم 19 المؤرخ في 14 فيفري 2023 المتعلق بالرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين

خامسًا- تحديد معدلات الإخضاع

بموجب أحكام المادة 196 مكرر3 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، إن عدم إنجاز خلال السنة لأي مساهمة في التكوين المهني المتواصل و/أو التمهين أو إنجاز جزئي لهذين النوعين من التكوين، يؤدي الى دفع الرسوم المتعلقة بهما.

1. عدم القيام بأي جهد في مجال التكوين المهني المتواصل و/أو التمهين:

إذا لم تنجز الشركة خلال السنة أي مساهمة في التكوين المهني المتواصل و التمهين، فإنها تصبح في هذه الحالة ملزمة بدفع كلي للرسمين بمعدل كامل نسبته 1 % يتم حسابه من الكتلة الخامة للأجور.

وبالتالي فحسب المثال رقم 01 الموضح أعلاه، إذا لم تنجز الشركة أي مساهمة في التكوين المهني المتواصل و التمهين ستصبح ملزمة بدفع مبلغ إجمالي قدره 4.000.000 دج والمتمثل في:

- 2.000.000 دج (200.000.000 x 1 %) بالنسبة للرسم على التكوين المهني المتواصل؛
- 2.000.000 دج (200.000.000 x 1 %) بالنسبة للرسم على التمهين.

2. إنجاز جزئي للمساهمات في التكوين المهني المتواصل و/أو التمهين- تحديد قسط حساب معدل الاخضاع الضريبي:

في حالة إنجاز جزئي للمساهمات في التكوين المهني المتواصل و التمهين، تقوم المؤسسات بدفع هذين الرسمين حسب فوارق المعدلات الممثلة لمساهمات في التكوين المهني المتواصل و التمهين غير المكتملة، المحتسبة طبقًا لأحكام المادة 196 مكرر3 المذكورة أعلاه كما يلي:

أ. بالنسبة للرسم على التكوين المهني المتواصل:

يتم حساب هذا المعدل:

❖ من جهة، من القسط الناتج عن المبلغين التاليين :

- في البسط: مبلغ النفقات السنوية الملتزم بها في إطار مساهمات التكوين المهني المتواصل.
- في المقام: كتلة الأجور السنوية.

النفقات المرتبطة بالتكوين المهني المتواصل / كتلة الأجور السنوية	= قسط ٪ الجهد المبذول في التكوين المهني المتواصل

ومن جهة أخرى، ناتج الفرق بين المعدل القانوني 1٪ والقسط الذي تم حسابه أعلاه.

معدل الإخضاع = 1٪ - قسط (٪) الجهد المبذول في التكوين المهني المتواصل



تابع للملحق رقم 03: المنشور رقم 19 المؤرخ في 14 فيفري 2023 المتعلق بالرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين

في حالة ما إذا كان حاصل الفارق بين المعدل القانوني و القسط الوارد أعلاه، يساوي أو يفوق 1٪، تُعفى المؤسسة من أي دفع بعنوان هذا الرسم.

بالمقابل، إذا كان الفارق المسجل أدنى من 1٪ ، فإن المؤسسة ملزمة بدفع هذا الرسم، حسب الفارق المحتسب.

مثال رقم 02:

في سياق المثال رقم 01، تبين للمؤسسة بعنوان سنة 2022، الزامية القيام بمساهمات في مجال التكوين المهني المتواصل لعمالها البالغ عددهم 200 عامل، بحد أدنى قدره 2.000.000 دج لكتلة خامة للأجور قدرها 200.000.000 دج.

لنفترض أن المؤسسة أنفقت، بعنوان التكوين المهني المتواصل لسنة 2022، مبلغ إجمالي قدره 800.000 دج فقط.

- حساب قسط جهد التكوين: 800.000 / 200.000.000 = 0.40٪
- تحديد معدل الإخضاع: 1٪ - 0.40٪ = 0.60٪
- **مبلغ الرسم مستحق الدفع** : 200.000.000 × 0.60٪ = 1.200.000 دج.

ب. بالنسبة للرسم على التمهين:

يتم حساب هذا المعدل:

❖ من جهة، من القسط الناتج عن المبلغين التاليين:

- في البسط : مبلغ النفقات السنوية الملتزم بها في إطار نشاطات التكوين المهني المتواصل.
- في المقام: كتلة الأجور السنوية.

قسط الجهد المخصص للتمهين = النفقات المرتبطة بالتمهين / كتلة الأجور السنوية

❖ ومن جهة أخرى، ناتج الفرق بين المعدل القانوني 1٪ و القسط الذي تم حسابه أعلاه.

تستعمل النسبة المئوية الناتجة عن هذه العملية في تحديد معدل الإخضاع الضريبي لهذا الرسم.

معدل الإخضاع = 1٪ - قسط (٪) الجهد المخصص للتمهين

في حالة ما إذا كان حاصل الفارق بين المعدل القانوني و القسط الوارد أعلاه، يساوي أو يفوق 1٪، تُعفى المؤسسة من أي دفع بعنوان هذا الرسم.

بالمقابل، إذا كان الفارق المسجل أدنى من 1٪ ، فإن المؤسسة ملزمة بدفع هذا الرسم، حسب هذا الفارق.

وزارة المالية قسم التشريع والتنظيم الجبائيين والشؤون القانونية المديرية العامة للضرائب (11/6)

الملحق رقم 04: التصريح بالوجود – السلسلة ج 08 – (G 08)

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب
لولاية .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تصريح بالوجود

يكتتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى :

(1) – الضريبة على أرباح الشركات
– الضريبة على الدخل الإجمالي

تاريخ الإستلام

سلسلة G رقم 8 (2007) المطبعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية :
اسم الشهرة التجاري :
عنوان المقر الإجتماعي :
رقم السجل التجاري : ح.ج. البريدي أو البنكي :
رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد : الهاتف :
رت. الاحصائي : رت. الجبائي :
عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) :
صفة المصرح : مالك – مستأجر – مسير حر – مسير أجير (1) :

تاريخ بدء النشاط :

الشكل القانوني للشركة
(ضع علامة في الخانة المناسبة)

☐ مؤسسة فردية.
☐ شركة فعلية.
☐ شركة التضامن.
☐ شركة مدنية مهنية.
☐ جمعية بالمشاركة.
☐ شركة ذات مسؤولية محدودة.
☐ شركة المساهمة.
☐ شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني :

☐ شركة تعاونية.
☐ مؤسسة عمومية (شركة)
☐ مؤسسة عمومية.
☐ شركة ذات الإقتصاد المختلط.
☐ وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية).
☐ أخرى :

طبيعة النشاط الرئيسي :
نشاطات ثانوية أخرى :
عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى :

مكان مسك المحاسبة :
إسم وعنوان المحاسب :

(1) شطب العلامتين غير الملائمة
(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود الكتمال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاعه على التزاماته الجبائية.

بـ ..... في .....
الإمضاء.

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى الموالية لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب المؤهلة.

الملحق رقم 05: التصريح بالرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES	وزارة المالية
Direction générale des impôts	المديرية العامة للضرائب
Direction.....	مديرية.....
Structure	الهيئة.....

تصريح مع إشعار بالدفع يتعلق بالرسم على التكوين المهني المتواصل والرسم على التمهين

(المادة 56 من قانون المالية لسنة 2022، المنشئة للمواد 196 مكرر إلى 196 مكرر 6 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)

يتم إيداعه لدى قباضة الضرائب التابع لها المقر الاجتماعي أو المقر الرئيسي بالنسبة للأشخاص المعنوية ومكان النشاط بالنسبة للأشخاص الطبيعية في أجل أقصاه 20 فبراير من السنة الموالية لسنة استحقاق الرسم على التكوين المهني المتواصل والرسم على التمهين.

I - معلومات من المكلف بالضريبة

اللقب، الاسم أو التسمية الاجتماعية للشركة :.....
- العنوان أو المقر الاجتماعي :.....
- تاريخ بداية النشاط :.....
- النشاط الممارس :.....
- رقم التعريف الجبائي :.....
- رقم مادة الإخضاع :.....
- رقم السجل التجاري أو بطاقة الحرفي أو الاعتماد :.....
- رقم الحساب البنكي أو حساب البريد الجاري :.....

II- معلومات تتعلق بكتلة الأجور

التعيين	المبلغ
- عدد الأجراء :	.....
- الكتلة الإجمالية للأجور :	.....

تابع للملحق رقم 05: التصريح بالرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين

III - النفقات الملتزم بها	
التعيين	**المبلغ**
بعنوان التكوين المهني المتواصل	
- المصاريف البيداغوجية :	.....
- مصاريف الإيواء :	.....
- مصاريف الإطعام :	.....
- مصاريف التأمين :	.....
- مصاريف النقل :	.....
المبلغ الإجمالي للمصاريف المرتبطة بالتكوين المهني المتواصل (مجموع *الملحق II*) :	.....
بعنوان التمهين	
- المصاريف البيداغوجية :	.....
- المنح المقدمة لمعلمي التمهين :	.....
- شبه الرواتب المدفوعة للمتمهنين :	.....
- تكاليف اللوازم، الملابس المهنية والأدوات المستعملة :	.....
- مصاريف أخرى مرتبطة بالتمهين :	.....
- المبلغ الإجمالي للمصاريف المرتبطة بالتمهين (مجموع *الملحق III*) :	.....

IV - تحديد المعدل المطبق	
التعيين	**المعدل**
بعنوان التكوين المهني المتواصل	
- قسط الجهد المبذول في التكوين المهني المتواصل (المبلغ الإجمالي للنفقات المرتبطة بالتكوين المهني المتواصل / كتلة الأجور) (I)	.... %
المعدل المطبق (1% - (I)):	.... %
بعنوان التمهين	
- قسط الجهد المبذول في التمهين (المبلغ الإجمالي للنفقات المرتبطة بالتمهين / كتلة الأجور) (II) :	.... %
المعدل المطبق (1% - (II)) :	.... %

ملاحظة : عندما لا يتم بلوغ نسبة 1 % من الكتلة السنوية للأجور الواجب تخصيصها لمساهمات التكوين في التمهين، لأسباب مثبتة قانونا، فإن الفارق الإضافي يمكن توجيهه لمساهمات التكوين المهني المتواصل.

الملحق رقم 06: السلسلة رقم ج 29 (G 29)



DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS

DE .....

CENTRE DES IMPOTS

DE .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G n° 29 ter 2009

المديرية العامة الضرائب

مديرية الضرائب

لـ .....

مركز الضرائب

لـ .....

التصريح بالمرتبات والأجور المختلفة المدفوعة خلال سنة .....

Déclaration des traitements et émoluments divers payés pendant l'année.....

الإقتطاعات من المصدر الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي

Retenues à la source au titre de l'Impôt sur le Revenu Global (I.R.G.).....

إطار مخصص لمركز الضرائب الضرائب

به : .....

وصل إستلام الإرسال

يوم : .....

Cadre à remplir par le centre des impôts

d .....

Accusé de réception envoyé

le .....

من طرف السيد : Par M .....

(Nom et prénoms ou raison sociale) (الإسم - اللقب - إسم الشركة)

المهنة : Profession .....

عنوان مديرية الشركة : Adresse de la Direction de l'entreprise

حاليا : actuellement .....

من 01 جانفي : au 1er janvier .....

(Nom et prénoms ou raison sociale) (الإسم - اللقب - إسم الشركة)

MONTANT

des salaires bruts versés

..... D.A.

رقم التعريف الجبائي

Numéro d'Identification Fiscale

المبلغ الخام للأجور المدفوعة

دج .....

أ - قيمة المبالغ المدفوعة إلى صندوق القابض والمتعلقة بالمرتبات والأجور المدفوعة خلال سنة .....

A. - Montant des sommes versées à la Caisse de Receveur et se rapportant aux traitements et salaires payés pendant l'année .....

تابع للملحق رقم 06: السلسلة رقم ج 29 (G 29)

La présente déclaration doit parvenir au centre des impôts avant le 1er avril qui suit l'année pour laquelle les sommes ont été retenues.

I. - RECAPITULATION GENERALE

MOIS auquel se rapportent les sommes versées	DATE de la quittance	SOMMES VERSEES		RETENUES A LA SOURCE VERSEES	
		des traitements servant de base au calcul des retenues I.R.G.	des pensions servant de base au calcul des retenues I.R.G.	I.R.G. traitements, Salaires	I.R.G. Pensions
Mois de Janvier					
Mois de Février					
Mois de Mars					
Mois d'Avril					
Mois de Mai					
Mois de Juin					
Mois de Juillet					
Mois d'Août					
Mois de Septembre					
Mois d'Octobre					
Mois de Novembre					
Mois de Décembre					
Complément 15 %					
TOTAL IMPOSABLE					
Montant des salaires exonérés					

يجب أن يسلم هذا التصريح إلى مركز الضرائب قبل أول أفريل الموالي للسنة التي اقتطعت من أجلها المبالغ

I. التصريح العام

B.- Montant des droits dus à raison des rémunération versées pendant l'année ..... ب - قيمة الحقوق المستحقة على المكافآت المدفوعة خلال سنة

طبيعة الضرائب والرسوم NATURE des impôts et taxes	MONTANT TOTAL DES APPOINTEMENTS, SALAIRES PENSIONS ET RETRIBUTIONS QUELCONQUES ALLOUES AU COURS DE L'ANNEE.....				Montant net des sommes imposables (col. 2 + col. 3 + col. 4 + col. 5)	Montant total des sommes dues	Montant total des sommes versées	RESTE DUE ou trop versé
	Sommes payées en espèces	Rémunérations allouées en nature	Salaires imposables	Pourboire indemnités diverses				
1	2	3	4	5	6	7	8	9
الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور I.R.G. sur Salaires.....								
الضريبة على الدخل الإجمالي للمعاشات I.R.G. sur les Pensions.....								

(ب) إذا كان المبلغ المسجل في هذا العمود، مطابقا لنقص في الدفع يقدم فوراً إلى القابض مع حافظة إشعار السلسلة (G n° 50) وفي حالة العكس، فان الفائض يتم ضمه إلى الدفع القادم أو يطلب إسترجاعه من مدير الضرائب للولاية قبل أول أفريل .....

TOTAL (6) .....

(b) La somme inscrite dans cette colonne sera, si elle correspond à une insuffisance de versement, remise immédiatement au receveur avec un bordereau avis, Série G n° 50. Dans le cas contraire, l'excédent sera imputé sur le prochain versement ou réclamé au directeur des impôts de wilaya, en restitution, avant le 1er avril .....

Imprimerie Officielle (n. Alger (2006)

الملحق رقم 07: السلسلة رقم ج 12 (G 12)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية

CPI/Inspection des Impôts de : .....

مركز الضرائب الجواري/ مفتشية الضرائب ل: .....

Recette des Impôts de .....
Commune de .....

قباضة الضرائب ل.....
بلدية : .....

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح التقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة :.....
- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE .....

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان للسنة.....20
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE — I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة

- Nom, Prénoms/ Raison sociale : — - الإسم و اللقب/ إسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) : — - النشاط او النشاطات الممارسة :
- Date du début d'activité : — - تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée : — - نشاط معفى :

ANADE (Ex-ANSEJ) و.و.د.ش.م ☐ — CNAC ص.و.ش.ب ☐ — ANGEM و.و.ت.ق.م ☐ — Exonération des activités artisanales إعفاء الأنشطة الحرفية ☐ — Autres exonérations إعفاءات أخرى ☐

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : — - عنوان ممارسة النشاط :
- Adresse du domicile du contribuable : — - عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : — - رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition : — - رقم المادة :

II- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA) — II - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرين بـ (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels			الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré	
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%				
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%				
	المجموع Total				

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

III- MARGE BENEFICIAIRE EN DA — III - هامش الربح بـ (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال التقديري Chiffre d'affaires prévisionnel			مبلغ هامش الربح التقديري الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable	الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%					

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :
Cachet et signature du contribuable :

بـ.....في.....
A ....., le .....

الملحق رقم 08: السلسلة رقم ج 12 مكرر (G 12 BIS)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12 Bis

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS — المديرية العامة للضرائب
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE — مديرية الضرائب لولاية
.....
CPI/Inspection des Impôts de : — مركز الضرائب الجواري/ مفتشية الضرائب ل:
.....
Recette des Impôts de ..... — قباضة الضرائب ل.....
Commune de ..... — بلدية : .....

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة:.....

- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -
DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE :.....
الفترة من: ..... إلى: .....
Période du ..... au .....

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة س+1
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1

I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
- Nom, Prénoms/ Raison sociale :	- الإسم و اللقب/ إسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) :	- النشاط أو النشاطات الممارسة:
- Date du début d'activité :	- تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée :	- نشاط معفى:

ANADE (Ex-ANSEJ) و.و.ا.ش.م ☐ — CNAC ص.و.ش.ب ☐ — ANGEM و.و.ش.ق.م ☐ — Exonération des activités artisanales إعفاء الأنشطة الحرفية ☐ — Autres exonérations إعفاءات أخرى ☐

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	- عنوان ممارسة النشاط:
- Adresse du domicile du contribuable :	- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة:
- Numéro de téléphone :	- رقم الهاتف :

II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES	II- إطار مخصص للأجور
- Nombre de salariés :	- عدد المستخدمين :
- Montant global brut des salaires versés * :	- المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * :
- Montant des charges sociales versées * :	- مبلغ الأعباء الإجتماعية المدفوعة *:
- Montant annuel de l'IRG acquitté * :	- المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * :
(*) Ces informations concernent l'année N	(*) هذه المعلومات تتعلق بالسنة ن

تابع للملحق رقم 08: السلسلة رقم ج 12 مكرر (G 12 BIS)

III- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES DEFINITIFS EN (DA) — III - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية النهائيين بـ (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	المعدل Taux	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية المحققين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisés			رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديريين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels			رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التكميليين CA /Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1) - (2)	الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire
		خاضع Imposable (1)	معفى Exonéré	الإجمالي Global	خاضع Imposable (2)	معفى Exonéré	الإجمالي Global		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises	5%								
خدمات أو نشاطات اخرى Prestations de services ou autres activités	12%								
المجموع Total									

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

IV- MARGE BENEFICIAIRE EN DA — VI - هامش الربح بـ (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires réalisé			مبلغ هامش الربح المحقق Montant de la marge bénéficiaire réalisé (1)	مبلغ هامش الربح التقديري Montant de la marge bénéficiaire prévisionnel (2)	المبلغ التكميلي Montant complémentaire (3) = (1) - (2)	الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré				
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises								

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

A ....., le ..... بـ ..... في .....

Cachet et signature du contribuable : ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :

الملحق رقم 09: السلسلة رقم ج 50 (G 50)



المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

مديرية ..... DIRECTION .....

مفتشية الضرائب لـ ..... INSPECTION DES IMPOTS DE .....

قباضة الضرائب لـ ..... RECETTE DES IMPOTS DE .....

بلدية ..... COMMUNE DE .....

NIS: | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

NIF: | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

Article d'imposition : | | | | | | | | | | | |

200 ..... الشهر
200 ..... الفصل
Mois de 200
..... Trimestre 200

للتذكير إجباريا
A RAPPELER OBLIGATOIREMENT

F. J. | | |

الضرائب و الرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الإقتطاع من المصدر
تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد
IMPOTS ET TAXES PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU – AVIS DE VERSEMENT

M ..... السيد (ة) :
(nom et prénom – raison sociale) (الإسم – اللقب – إسم الشركة)
Activité / Profession : ..... النشاط أو المهنة :
Adresse : ..... العنوان :

IMPORTANT !

هذا التصريح يجب أن يقدم إلى قباضة الضرائب خلال العشرين يوم الأولى من الشهر.

La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS.

رمز النشاط
CODE ACTIVITE
| | | |

Série G n° 50

Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2% الرسم على النشاط المهني بمعدل

Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires رقم الأعمال	Chiffre d'affaires imposable Recettes professionnelles imposables	Montant à payer (en DA)
C 1 A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%		0,00	0,00
C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%		0,00	0,00
C 1 A 13	Affaires sans réfaction			0,00
C 1 A 14	Affaires exonérées		0,00	0,00
C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)			0,00
1	Préciser autres taux de réfaction le cas échéant — TOTAL	0,00	0,00	0,00

Acomptes IBS التسبيقات على الحساب للضريبة على أرباح الشركات

Code	Acomptes IBS	Détermination des acomptes provisionnels	Montant à payer (en DA)
E 1 M 10	1er Acompte provisionnel		
2	TOTAL		

IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور والإقتطاعات الأخرى من المصدر ض.د.إ. / ض.أ.ش.

Code	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en DA)
E 1 L 20	IRG/ Traitements salaires, pensions et rentes viagères		Barème	
E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements		10%	0,00
E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire		15%	0,00
E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes		50%	0,00
E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source		%	0,00
E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)		24%	0,00
E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source		%	0,00
3	(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise. — TOTAL	0,00		0,00

تابع للملحق رقم 09: السلسلة رقم ج 50 (G 50)

Droit de timbre sur état حـــق الـطـــابـع				
Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E 2 E 00			%	0,00
			%	0,00
			%	0,00
4	TOTAL	0,00		0,00

Impôts et taxes non repris ci-dessus الـضـرائب و الرسوم الـغـيـر واردة أعـــلاه				
Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
			%	0,00
			%	0,00
			%	0,00
5	TOTAL	0,00		0,00

RECAPITULATION (EN DA) تـلـخـيـص بـ (دج)			Cadre réservé au contribuable إطار خاص بالمكلف بالضريبة	Cadre réservé à la recette des impôts إطار خاص بقباضة الضرائب	Cadre réservé au service d'assiette إطار خاص بمصلحة الوعاء
			يشهد بصحة و صدق محتوى هذا التصريح و تطابقه مع الوثائق المحاسبية.	**Reçu** - ce jour, la présente déclaration enregistré sous le numéro :	Déclaration enregistrée le: .....
1 – TAP.	C/500 026/A	0,00	Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables.	**payée** - par chèque bancaire N° : ..... du : ..... tiré sur l'Agence : ..... - par chèque postal N° : ..... - en numéraire:	Observations éventuelles : .....
2 – AP / IBS.	C/201 001/M1.....				
3.1 – IRG salaires.	C/201 001/100				
3.2 – IRG / Autres ret. sources.	C/201 001/101/A/B/C	0,00			
3.3 – IBS/ Ret. à la source.	C/201 001/M2 et 3	0,00			
– TIC.	C/201 003/303/A/B		A ..... le	prise en recette par quittance N° ..... de ce jour.	
4 – Droits de timbre.	C/201 002/201.....	0,00	Cachet, signature,	A ..... le	
5 – Autres.	C/.....	0,00		Le receveur des impôts	
6 – TVA.	C/500 020/A	0,00		Cachet, signature,	
MONTANT TOTAL A PAYER		0,00			

تابع للملحق رقم 09: السلسلة رقم ج 50 (G 50)

الرسم على القيمة المضافة
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro. (Exemple : 325.626 DA = ——→ 325.620 DA)

تسجل أرقام الأعمال و المداخيل بالدينار و العدد الأخير يراجع إلى الصفر. (مثال: 325.626 = 325.620 دج)

A / Chiffres d'affaires imposables أ – رقم الأعمال الخاضع للضريبة

الرمز Code	Opérations assujetties à la TVA العمليات الخاضعة الرسم على القيمة المضافة	مجموع رقم الأعمال Chiffre d'affaires total	رقم الأعمال المعفى Chiffre d'affaires exonéré	رقم الأعمال الخاضع للضريبة Chiffre d'affaires imposable	Taux	المبلغ المدفوع بـ (دج) Montant des droits (en DA)
E 3 B 11	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA			0,00	7%	0,00
E 3 B 12	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA			0,00	,,	0,00
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA			0,00	,,	0,00
E 3 B 14	Actes médicaux			0,00	,,	0,00
E 3 B 15	Commissionnaires et courtiers			0,00	,,	0,00
E 3 B 16	Fourniture d'énergie			0,00	,,	0,00
E 3 B 21	Productions : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	17%	0,00
E 3 B 22	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	,,	0,00
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%			0,00	,,	0,00
E 3 B 24	Professions libérales			0,00	,,	0,00
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances			0,00	,,	0,00
E 3 B 26	Prestations de téléphones et de télex			0,00	,,	0,00
E 3 B 28	Autres prestations de services			0,00	,,	0,00
E 3 B 31	Débits de boissons			0,00	,,	0,00
E 3 B 32	Productions : biens, produits et denrées visées par l'article 21 du C. TCA			0,00	,,	0,00
E 3 B 33	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	,,	0,00
E 3 B 34	Tabacs et allumettes			0,00	,,	0,00
E 3 B 35	Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C. TCA			0,00	,,	0,00
E 3 B 36	Autres prestations de services visées à l'article 21 du C. TCA			0,00	,,	0,00
E 3 B 37	Consommations sur place			0,00	,,	0,00
	المجموع العام لرقم الأعمال TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES		0,00	0,00		0,00

B / Déductions à opérer ب – الحسومات المجراة :

	Nature des déductions	Montant
E 3 B 91	Précompte antérieurs (mois précédent)	
E 3 B 92	TVA sur achats de biens, matières et services (art. 29 C. TCA)	
E 3 B 93	TVA sur achats de biens amortissables (art. 38 C. TCA)	
E 3 B 94	Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art. 40 C. TCA).	
E 3 B 95	TVA à récupérer sur factures annulées ou impayées (art. 18 C. TCA)	
E 3 B 96	Autres déductions (notification de précompte, etc....)	
	NB : Joindre un état détaillé des fournisseurs conformément à l'article 29 du C. TCA.	
	مجموع الحسومات المجراة Total des déductions à opérer (B)	0,00

C / TVA à payer ت – ر. ق. م الواجب دفعه

C	- Total des droits dus.	0,00
E 3 B 97	Régularisation du prorata (art. 40 C. TCA) (+) (déduction excédentaire)	
E 3 B 98	- Reversement de la déduction (art. 38 C. TCA) (+)	
	مجموع المستحقات TOTAL A RAPPELER (C)	0,00
B	- Total des déductions à opérer (B) (-)	0,00
E 3 B 00	TVA à payer au titre du mois (C – B) (A reporter dans le cadre "Récapitulation" ligne 10)	6
E 3 B 99	Précompte à reporter sur le mois suivant (B – C)	

الملحق رقم 10: السلسلة رقم ج 04 (G 04)

نموذج ج رقم 04 (2016)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المصلحة

رقم التعريف الجبائي :
رقم المادة :

التصريح بالضريبة على أرباح الشركات
(الرسم على النشاط المهني)

ختم و تاريخ المصلحة

سنة فرض الضريبة : .....
التصريح المتعلق بالسنة المختتمة .....
او المدة من .....إلى .....

تصريح يودع في مصلحة مقر نشاطكم قبل 1 ماي

أ التعريف بالمؤسسة :

1) تعيين المؤسسة (الإسم الاجتماعي، الشكل، الجنسية) .....

2) النشاط الممارس (مع توضيح النشاط الرئيسي) : .....

رمز النشاط : رقم السجل التجاري :

رقم الحسابات البنكية أو البريدية .....

3)) العنوان بالجزائر :

- للمقر الاجتماعي أو الرئيسي للمؤسسة : .....

في 1 جانفي .....20 .....

الهاتف..... الفاكس..... الموقع الإلكتروني.....

في 1 جانفي ....20 (في حالة تغيير العنوان خلال السنة) .....

الهاتف..... الفاكس..... الموقع الإلكتروني.....

4) عنوان المؤسسات الثانوية : (في حالة عدم كفاية الإطار إرفاق جدول مماثل)

تعيين المؤسسة	العنوان	رقم المادة	البلدية	الولاية

5) لقب و إسم و عنوان الممثل القانوني في الجزائر للمؤسسات الغير المقيمة : .....

الهاتف..... الفاكس..... الموقع الإلكتروني.....

مسك المحاسبة

☐ مستخدم أجير بالمؤسسة
☐ مكتب المحاسبة : .....

العنوان .....

رقم التعريف الجبائي

تابع للملحق رقم 10: السلسلة رقم ج 04 (G 04)

جـ عمليات المقاولة من البطن (المقيمين أو غير المقيمين)
(إذا كان الإطار غير كافي أرفق كشف بنفس النموذج)

تعيين (الاسم واللقب أو اسم الشركة)	ر ت ج (N I F)	رقم المادة	العنوان	مراجع العقد	المبلغ

د حواصل و فوائد القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم و الأوراق المماثلة لها المسعرة في البورصة
(إذا كان الإطار غير كافي أرفق كشف بنفس النموذج)

الطبيعة	المدة	المبلغ

ه الخصم :

- قرض ضريبي :

(ض أ ش) – إقتطاع من المصدر بعنوان رؤوس الأموال المنقولة المقبوضة :

- القيم المنقولة ..... |
- عائدات الديون و الودائع و الكفالات ..... |
- خصم قروض أخرى ..... |

- مجموع الخصم بعنوان القرض الضريبي (*)..... |

(*) أرفق الإثباتات

و توزيع عائدات الأسهم و الحصص الاجتماعية و كذا العائدات المماثلة الموزعة :

1) المبلغ الإجمالي الخام الناتج عن توزيع أرباح – مداخيل و حصص إجتماعية (1) : دج

مسددة من طرف الشركة نفسها .....(أ) |
مسددة من طرف مؤسسة مكلفة بمصلحة السندات.....(ب) |

2) كشف تفصيلي للإقراضات أو التسبيقات الموضوعية تحت تصرف الشركاء إما مباشرة و إما بواسطة شخص أو شرك :
(إذا كان الإطار غير كافي أرفق كشف بنفس النموذج)

إسم ولقب، صفة (شريك، شريك مسير ، مجلس إدارة الشركة) و العنوان الكامل لإقامة كل مستفيد هذا التوزيع	طبيعة التسديد	سنة التسديد	المبالغ المسددة (دج)
ر ت ج	.....	.....	.....
ر ت ج	.....	.....	.....
ر ت ج	.....	.....	.....
المجموع .....(جـ)			.....

3) كشف إسمي تفصيلي لتوزيعات أخرى بخلاف تلك المبينة في السطرين (1) و (2) أعلاه
(إذا كان الإطار غير كافي أرفق كشف بنفس النموذج)

التعيين	طبيعة التسديد	سنة التسديد	المبالغ المسددة (دج)
ر ت ج	.....	.....	.....
ر ت ج	.....	.....	.....
ر ت ج	.....	.....	.....
المجموع .....(د)			.....

4) مجموع مبلغ المداخيل (مجموع أ+ب + ج + د) .....(ه)	.....

الملحق رقم 11: السلسلة رقم ج 01 (G 01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE سلسلة ج رقم 01 /2023

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية.....
مصلحة.....

MINISTERE DES FINANCES
Direction Générale des Impôts
DIW de .....
Structure .....

- رقم التعريف الجبائي : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
- رقم المادة : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
- رقم التعريف الوطني: |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الضريبة على الدخل الإجمالي
سنة....20
التصريح بالمداخيل لسنة ...20
(المادة 99 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)

تصريح يكتتب في أجل أقصاه الثلاثون (30) من شهر أفريل من كل سنة، لدى المركز الجواري للضرائب أو مفتشية الضرائب التابع لها موطن تكليف المكلف بالضريبة

I- تعريف المكلف بالضريبة

- الاسم و اللقب (*):.....
- تاريخ و مكان الميلاد : .....
- المهنة: .....
- عنوان الإقامة الرئيسية.....
إلى 01 جانفي ...20 .....
بلدية:..... ولاية:..... ، الرمز البريدي: |_|_|_|_|_|
- العنوان القديم في حالة تغيير الإقامة قبل 01 جانفي للسنة : .....
بلدية:..... ولاية:..... ، الرمز البريدي: |_|_|_|_|_|
رقم الحساب :الخزينة .....بنكي.....، بريدي .....
الهاتف : .....الفاكس : .....البريد الإلكتروني : .....

(*) للمتزوجات، تسجيل اللقب قبل الزواج.

II- الوضع العائلي (إلى 01 جانفي للسنة الضريبية)

أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق ☐ (شطب الخانة المناسبة)

- اسم و لقب الزوج/ الزوجة : .....
(للزوجة تسجيل اللقب قبل الزواج)
- تاريخ و مكان ميلاد الزوج/ الزوجة:.....
- رقم التعريف الجبائي للزوج/الزوجة : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|
- رقم التعريف الوطني : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
- عدد الأولاد في الكفالة : .....

III- طلب نظام فرض الضريبة المشتركة (المادة 06 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة) :

أنا الممضي أسفله .....
وكذلك زوجي/ زوجتي و أولادي في كفالتي المولودين، .....
نطلب نظام فرض الضريبة المشتركة لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة.... 20

ب .....في.....

إمضاء المعنيين

تابع للملحق رقم 11: السلسلة رقم ج 01 (G 01)

إطار خاص بالمصلحة

IV - معلومات مفصلة حسب أصناف المداخيل الخاضعة للضريبة :

أ- المداخيل المحققة في الجزائر

1) الأرباح الصناعية و التجارية

النشاط الممارس	عنوان مقر ممارسة النشاط
أنتم :	.....
الزوج/الزوجة :	.....
الأولاد في الكفالة:	.....

دج

	أنتم (1)	الزوج/الزوجة (2)	الأولاد في الكفالة (3)
الربح الخاضع للضريبة.....	.....	.....	.....
الربح المعفى	.....	.....	.....
العجز المحقق	.....	.....	.....
المبلغ الإجمالي للأرباح (1+2+3)(*) (المجموع الواجب إدراجه في الجزء VI ، نقطة 2.أ) من الملخص)		.....	.....

(*) في حالة إختيار نظام فرض الضريبة المشتركة، يذكر المداخيل المحصلة من طرف الزوج/الزوجة وكذلك الأولاد في الكفالة.
- العجز المحقق لا يؤخذ بعين الاعتبار لحساب الدخل الخاضع للضريبة.
- في حالة الحيازة على عدة أنشطة، يرفق جدول على ورق عادي يبين بشكل منفصل المداخيل المحققة المتعلقة بكل نشاط، وذلك حسب نفس النموذج.

2) أرباح المهن غير التجارية

المهنة الممارسة	عنوان مقر ممارسة المهنة
المعني :	.....
الزوج/الزوجة :	.....
الأولاد في الكفالة :	.....

دج

	أنتم (1)	الزوج/الزوجة (2)	الأولاد في الكفالة (3)
الربح الخاضع للضريبة	.....	.....	.....
الربح المعفى	.....	.....	.....
العجز المحقق	.....	.....	.....
المبلغ الإجمالي للأرباح (1+2+3)(*) (المجموع الواجب إدراجه في الجزء VI ، نقطة 2.ب) من الملخص)		.....	.....

الملحق رقم 12: السلسلة رقم ج 11 (G 11)

سلسلة ج رقم 11/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
Direction Générale des Impôts
DIW de .....
Structure .....

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية.....
مصلحة.....

- رقم التعريف الجبائي : |_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
- رقم المادة : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
- رقم التعريف الوطني : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الضريبة على الدخل الاجمالي
التصريح بالأرباح الصناعية و التجارية
(نظام الربح الحقيقي)
الرسم على النشاط المهني
نتيجة سنة: ....20 / الفترة الخاضعة للضريبة من ../../ إلى ../../....20
سنة الاكتتاب ...20
(المادة 18 و 224 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)

تصريح يكتتب في أجل أقصاه 30 أفريل من كل سنة لدى مركز الضرائب أو مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط

I- معلومات متعلقة بالمؤسسة :

- الاسم و اللقب/ التسمية الاجتماعية:.....
- النشاط او النشاطات الممارسة :.....
- تاريخ بداية النشاط :.....
- **نشاط معفى:**

☐ Autres exonérations إعفاءات أخرى ☐ ANGEM و.و.ش.ق.م ☐ CNAC ص.و.ش.ب ☐ ANADE (Ex-ANSEJ) و.و.ش.ش.م

- عنوان مقر ممارسة النشاط :.....
- في حالة تغيير مكان الاقامة قبل الفاتح من جانفي للسنة، يتوجب ذكر العنوان القديم:.....
- رقم السجل التجاري:.....

II- معلومات متعلقة بالشخص أو الاشخاص الخاضعين للضريبة (1) :

الاسم و اللقب:	حصة الارباح (%) :	مقر موطن التكليف (2) :	رقم التعريف الجبائي:
-	%	.....	|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
-	%	.....	|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
-	%	.....	|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
-	%	.....	|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
-	%	.....	|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

III- معلومات متعلقة بالمحاسب أو المحاسبين أو الخبراء المكلفين بمسك المحاسبة:

الاسم و اللقب:	العنوان:	رقم التعريف الجبائي :	أذكر ما إذا كان هؤلاء المهنيين من بين المستخدمين الأجراء:
-	.....	|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|	.....
-	.....	|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|	.....

تابع للملحق رقم 12: السلسلة رقم ج 11 (G 11)

IV- عناصر تستخدم في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة:

1. قسم مخصص لرقم الاعمال (المادة 224 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة):		اطار مخصص للمصلحة:
العمليات الخاضعة للضريبة التي تستفيد من تخفيض (المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة):	مبلغ رقم الاعمال الخام :	
- رقم الاعمال الذي يستفيد من تخفيض مقدر ب 25%	.....	
- رقم الاعمال الذي يستفيد من تخفيض مقدر ب 30%	.....	
- رقم الاعمال الذي يستفيد من تخفيض مقدر ب 50%	.....	
- رقم الاعمال الذي يستفيد من تخفيض مقدر ب 75%	.....	
- المبلغ الاجمالي لرقم الاعمال الذي يستفيد من التخفيض (1):	.....	
العمليات الخاضعة للضريبة و التي لا تستفيد من التخفيض (2):	.....	
- المبلغ الاجمالي لرقم الاعمال الخاضع للضريبة [(1) + (2)] (3):	.....	
العمليات المعفاة من الرسم على النشاط المهني (المادة 218 و 220 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة):	مبلغ رقم الاعمال الخام :	
- رقم الاعمال الخاص بعمليات البيع المنجزة من طرف المنتجين	.....	
- رقم الاعمال الناتج عن عمليات بيع المواد ذات الاستهلاك الواسع	.....	
- رقم الاعمال الناتج عن عمليات التصدير	.....	
- رقم الاعمال المتأتي من النشاطات المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته	.....	
- اعفاءات اخرى (حدد نوعية العملية المعفاة) :		
.....	.....	
.....	.....	
.....	.....	
.....	.....	
- المبلغ الاجمالي لرقم الاعمال المعفى (4):	.....	
- المبلغ الاجمالي لرقم الاعمال المحقق [(3) + (4)] :	.....	
2. القسم المخصص للنتيجة الجبائية :	.....	
- النتيجة المحاسبية (1) :	.....	
- مجموع الخصومات (الجدول رقم 9) (2) :	.....	
- مبلغ العجز القابل للخصم (الجدول رقم 9) (3) :		
- مجموع إعادة الادماجات (الجدول رقم 9) (4) :	.....	
- النتيجة الجبائية [(1) - (2) - (3) + (4)] (5) :	.....	
- النتيجة الجبائية المعفاة (6) :	.....	
- النتيجة الخاضعة للضريبة [(5) - (6)]:	.....	

V- تحديد رصيد التصفية / الفائض في الدفع (*)

التعيين :	المبلغ بالدينار الجزائري :
فائض في الدفع سابق (1):	.....
الضريبة المستحقة (لا يمكن أن يقل مبلغ الضريبة المستحق عن 10.000 دج) (2) :	.....
التسبيق على الحساب الاول المدفوع (3) :	.....
التسبيق على الحساب الثاني المدفوع (4) :	.....
رصيد التصفية [(2) - (1) - (3) - (4)]:	.....
فائض في الدفع [(2) - (1) - (3) - (4)] :	.....

أقر بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.

بـ..... في .....
ختم و إمضاء المكلف بالضريبة

بـ..... في .....
ختم و إمضاء مسؤول المصلحة

الملحق رقم 13: السلسلة رقم ج 13 (G 13)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

سلسلة ج رقم 13/2023

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية.....
مصلحة.....

MINISTERE DES FINANCES
Direction Générale des Impôts
DIW de .....
Structure .....

- رقم التعريف الجبائي : ||||||| ||||||||||||||||
- رقم المادة : ||||||||||||
- رقم التعريف الوطني: ||||||||||||||||||||

الضريبة على الدخل الإجمالي
تصريح أرباح المهن غير التجارية
(النظام المبسط للمهن غير التجارية)
سنة الاكتتاب ...20
نتيجة سنة ...20
(المادة 31 مكررمن قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)

تصريح يكتتب في أجل أقصاه الثلاثون (30) من شهرأفريل من كل سنة، لدى مركزالضرائب أومفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة مهنة المكلف بالضريبة

I- معلومات متعلقة بالمكلف بالضريبة

1. تعيين المكلف بالضريبة

- الاسم و اللقب أو التسمية : .....
- تاريخ الميلاد : .....
- الهاتف.....، الفاكس .....، البريدالالكتروني .....
رقم الحساب : بنكي .....، بريدي .....
- طبيعة المهنة : .....
- مكان ممارسة المهنة: .....
- تاريخ بداية المهنة : .....
- مهنة معفاة:

☐ Autres exonérations إعفاءات أخرى ☐ ANGEM و.و.ت.ق.م ☐ CNAC ص.و.ت.ب ☐ ANADE (Ex-ANSEJ) و.و.ة.ش.م

- مقر المؤسسات الثانوية (في حالة تعدد المؤسسات) : .....
- عنوان الإقامة إلى 1 جانفي : .....
.....
بلدية:.....ولاية:.....، الرمز البريدي: |||||
- العنوان القديم في حالة تغيير الإقامة قبل 1 جانفي لسنة الاكتتاب: .....
.....
بلدية:.....ولاية:.....، الرمز البريدي: |||||
- اللقب، الاسم و عنوان المحاسب : .....
.....
- رقم التعريف الجبائي للمحاسب : ||||||| ||||||||||||||||

2. بالنسبة للشركات المدنية المهنية، يرجى ملء الإطار التالي :

أسماء و ألقاب الأعضاء :	نسبة الأرباح (%) :	مقر موطن التكليف [2]:	رقم التعريف الجبائي :

تابع للملحق رقم 13: السلسلة رقم ج 13 (G 13)

II- معلومات أخرى

العمال الأجراء :

العدد الإجمالي للعمال ..... المبلغ الخام للأجور .....

III- عناصر تستخدم في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة

أ. الإيرادات المهنية		
التعيين :	المبلغ (دج) :	إطار خاص بالمصلحة :
- إيرادات مهنية خامة (السطر 1 من الملحق 01) :	.....	
- الإيرادات القابلة للخصم (مجموع الأسطر 2 و 3 من الملحق 01) :	.....	
- الإيرادات المدمجة في المبلغ الصافي بعد الخصم: منتوجات مالية + أرباح مختلفة (الأسطر 5 + 6 من الملحق 01) :	.....	
الإيرادات المهنية (المجموع I من الملحق 01) :	.....	

ب. النفقات المهنية		
التعيين	المبلغ (دج)	إطار خاص بالمصلحة
النفقات المهنية (المجموع II من الملحق 01) - في حالة عدم وجود مبررات لجميع النفقات الضرورية لممارسة المهنة، يسمح بخصم مبلغ جزافي قدره 10% من إجمالي الإيرادات المصرح بها	.....	

ج. النتيجة الجبائية		
التعيين	المبلغ (دج)	إطار خاص بالمصلحة
- الربح الخاضع للضريبة (المجموع III – المجموع IV) (الملحق 01) :	.....	
- الربح المعفى (المجموع III – المجموع IV) (الملحق 01) :	.....	
- عجز السنة المالية (المجموع III– المجموع IV) (الملحق 01) :	.....	

IV- تحديد رصيد التصفية/الفائض في الدفع (*)

التعيين:	المبلغ بالدينار الجزائري :
فائض في الدفع سابق (1):	.....
الضريبة المستحقة (لا يمكن أن يقل مبلغ الضريبة المستحق عن 10.000 دج) (2):	.....
التسبيق على الحساب الأول المدفوع (3):	.....
التسبيق على الحساب الثاني المدفوع (4):	.....
رصيد التصفية [(2) -(1)-(3) -(4)]:	.....
فائض في الدفع [(2) - (1)-(3) - (4)]:	.....

أقر بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح

ب..... في.....
ختم وإمضاء المكلف بالضريبة

ب..... في.....
ختم وإمضاء مسؤول المصلحة

الملحق رقم 14: النشرة رقم 2017/85



نشرة المديرية العامة للضرائب

نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب رقم: 85/ 2017

إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك"

تسيير أكثر شفافية للضريبة

افتتاحية

إن تحسين نوعية الخدمة العمومية المقدمة للمستعلمين وتبسيط علاقتهم مع الإدارة وضمان أحسن خدمة عمومية ممكنة بأقل تكلفة كلها أهداف تبنتها عصرنة الدولة.

فالإدارة الجبائية وبعد تكليفها من طرف المجتمع الوطني بمهمة تعبئة وجمع الموارد المالية، انتهجت مسار الشروع في إصلاحات على مستوى :

- أولا، نظامها الجبائي الذي تم تعديله جذريا في 1992 مع دخول الرسم على القيمة المضافة حيز التنفيذ وإدراج الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي.
- وبعدها، على مستوى التنظيم مع إنشاء مديرية كبريات المؤسسات في 2006 مخصصة لكبار المكلفين بالضريبة ومراكز الضرائب ابتداء من 2009 وهي مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخيرا المراكز الجوارية للضرائب التي تضم المكلفين بالضريبة الصغار.
- وفي الأخير، تم وضع نظام المعلوماتية "جبايتك" الذي يعتمد على التشغيل الآلي ورقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح ودفع الضرائب والرسوم.

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية. فتحد إنشاؤه هو من الأهمية بمكان وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي.

وقد تم أولا اقتراح خدمات بوابة "جبايتك" على المؤسسات التابعة لمركز الضرائب الجزائر-شرق (موقع نموذجي) سيتم تعميمه تدريجيا ليشمل لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب الأخرى وكذا مديرية كبريات المؤسسات.

م. زيكارة
مدير عام للضرائب بالنيابة

تابع للملحق رقم 14: النشرة رقم 2017/85



نظام المعلوماتية الجبائي "جبايتك" : تطبيق عملي جيد "حكومة الكترونية"

منذ إطلاق مشروع العصرنة الرقمية للحكومة "الجزائر الالكترونية 2013" لم تدخر الجزائر أي جهد في سبيل رقمنة الإجراءات. وتهدف هذه "الاستراتيجية" إلى تطوير قطاع التكنولوجيات الجديدة وتبنيها في جميع القطاعات الحكومية بهدف تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال الشفافية والتبادل الحر للمعطيات.

لم تكن الإدارة الجبائية بمنأى من هذه المتطلبات الجديدة لأنها تشكل الإدارة الرائدة في وضع مخطط العصرنة.

وبذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجه هذه الإدارة باعتبارها ممول لإيرادات ميزانية الدولة.

لهذا الغرض وكمرحلة أولى، تم تسخير مكتب مساعدة في إدارة المشاريع من أجل دعم المديرية العامة للضرائب لإطلاق هذا المشروع من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية ذات الصلة بالنشاطات المتخصصة للمديرية العامة للضرائب والنتائج المنتظرة من جهة وتحضير مشروع الاتفاقية من جهة أخرى.

في النهاية، أسفرت جميع الخطوات الإدارية والتقنية إلى تكليف شركة اسبانية للإدماج (إندرا) قصد وضع نظام معلوماتي جبائي لفائدة المديرية العامة للضرائب.

نظام المعلوماتية الجبائي : رهانات وامتيازات

يتطلب التنظيم الجديد للمديرية العامة للضرائب من الأن فصاعدا اللجوء إلى إجراءات عصرية لمعالجة جميع المعطيات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وكل ما يترتب عنه من عمليات ملحقة تتعلق بمهام الرقابة الجبائية تسوية القضايا النزاعية وتقديم معلومات تلخيصية عن مؤشرات التسيير و النجاعة.

يمكن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية "جبايتك" فيما يلي :

فيما يخص الإدارة :

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الاجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة : عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب و التي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب و قطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية

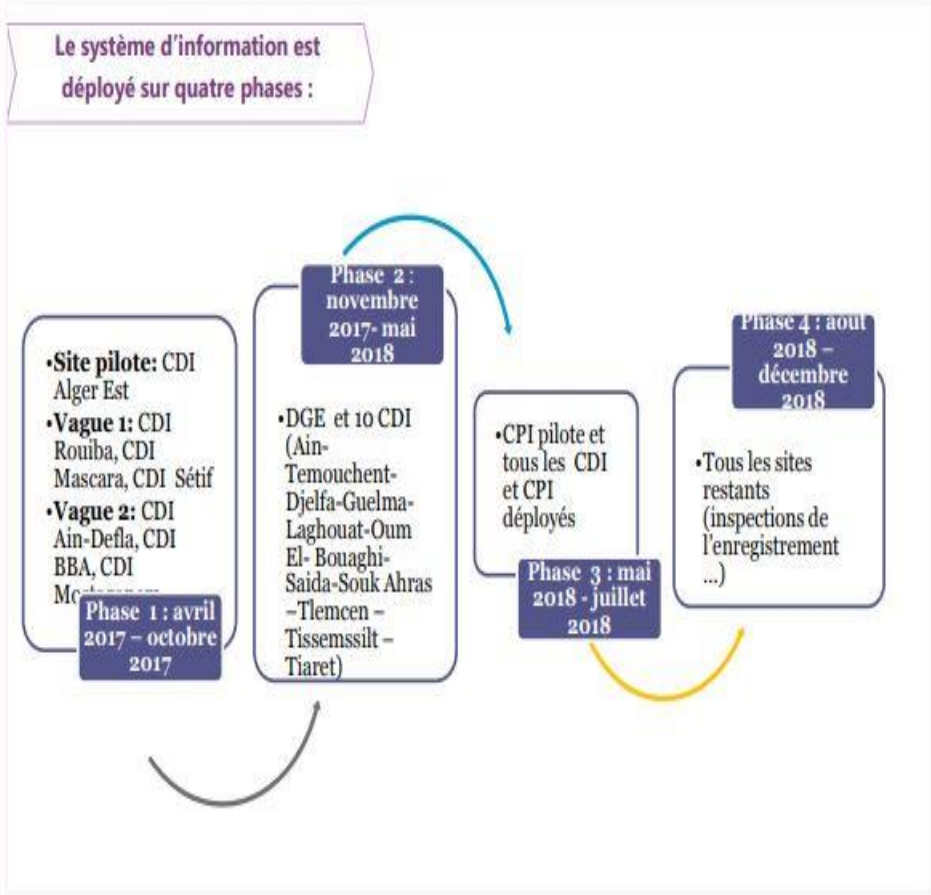
فيما يخص المكلفين بالضريبة :

تعتبر بوابة التصريح الالكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي :

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 سا خلال كامل أيام الأسبوع.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.
- الدفع عن طريق الأنترنيت لضرائبه ورسومه.
- الاطلاع على دينه الجبائي الكلي.
- طلب الشهادات الجبائية.
- تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط...وغيرها).
- طلب امتيازات جبائية.

تابع للملحق رقم 14: النشرة رقم 2017/85

Le déploiement progressif du système d'information « Jibaya'tic »



الملحق رقم 15: بلاغ حول التصريح والدفع الإلكترونيين للضرائب والرسوم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

بـلاغ حول التصريح والدفع الإلكترونيين للضرائب والرسوم

في إطار برنامجها للعصرنة الهادف إلى تحسين العلاقة الرقمية مع المكلفين بالضريبة، تنهي وزارة المالية إلى علم المتعاملين الاقتصاديين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، أن المديرية العامة للضرائب تضع تحت تصرفهم بوابة للإجراءات الإلكترونية "جبايتك" مخصصة لتسهيل وتبسيط الواجب الجبائي من خلال تمكينهم من التصريح بالضرائب والرسوم ودفعها إلكترونيا عبر الانترنيت من خلال الرابط التالي: https://www.jibayatic.dz

تعد بوابة "جبايتك" فضاء مخصص ومؤمّن يضمن عدة خدمات من بينها :

- الولوج إلى المعطيات التعريفية في الفضاء الخاص (تسمية الشركة، العنوان، المعلومات الهاتفية،...الخ) ؛
- إمكانية المرافقة عند إدخال البيانات الخاصة بالتصريح بالضرائب مع الحساب بشكل آلي وضبط الاختيارات في شكل قوالم مبسّطة. كما تضمن هذه الخدمة أيضا للمكلف بالضريبة إدخال بيانات تتطابق مع القواعد الجبائية المحيّنة. يمكن أيضا تحيين التصريح الذي تم ادخاله ولم يتم إرساله بعد.
- إجراء ارسال التصريحات من أجل الدفع مع متابعة مستمرة لكافة السنة المالية ؛
- شفافية أكبر و تحكم في التبادلات مع الإدارة الجبائية بفضل متابعة دقيقة للتصريحات المرسلة ؛
- إمكانية تقديم جدول مراقبة للعمليات المنجزة.

تابع للملحق رقم 15: بلاغ حول التصريح والدفع الإلكترونيين للضرائب والرسوم

تجدر الاشارة إلى أنه وفي حالة ما كنتم منخرطين مسبقا في التصريح الإلكتروني، يمكنكم الاتصال بمكتبكم لطلب الولوج إلى الدفع الالكتروني. إن ربط التصريح الإلكتروني بالدفع الإلكتروني هو عملي حاليا.

بهدف تعميم هذا النمط من التصريح والدفع الذي يضاف إلى قاعدة وزارة المالية الغنية بوسائل مبتكرة تتعلق بتقديم خدمات عبر الأنترنيت، وتحت رئاسة السيدين وزير المالية و الوزير المنتدب لدى وزير المالية، المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية، سينظم حفل الاطلاق الرسمي لبوابة "جبايتك" يوم الأحد 18 ديسمبر 2016 بقاعة المحاضرات بمقر وزارة المالية (الطابق 3) ابتداء من 09 سا 30 د صباحا، وهذا بحضور المتعاملين الاقتصاديين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات.

الملحق رقم 16: إشعار حول تنفيذ الالتزام القانوني للتصريح عبر الأنترنت للتصريح الشهري ج 50 (G 50)

إشعار

تنفيذ الالتزام القانوني للتصريح عبر الانترنت فيما يخص التصريح الشهري "ج 50" ("G50")

يُنهى إلى علم كافة الشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أنه وتنفيذا للمادة 58 من قانون المالية لسنة 2018، يتعين اجراء اكتتاب الالتزامات التصريحية واكتتاب الدفع الخاصة بالتصريح "ج 50" ("G50") عن طريق الأنترنت. ويتم تطبيق هذا التدبير على التصريح "ج 50" ("G50") الخاص بشهر جانفي حيث يتعين إرساله لقباضة مديرية كبريات المؤسسات خلال أجل أقصاه 20 فيفري 2018.

في هذا الصدد، فإن المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، الذين لم يكتتبوا بعد هذا الالتزام، مدعوون للتقرب من مصالح مديرية كبريات المؤسسات في أقرب الآجال الممكنة من أجل استكمال الاجراءات المتعلقة بهذه العملية.

من جانب آخر ومن باب التذكير، فإن التطبيق المتعلق بالإجراء عن بعد https://www.jibayatic.dz يحتوي على التطبيق المتعلق بالتصريح بالرسم على النشاط المهني (TAP) والذي يسمح لكم بتقديم بيان التوزيع الشهري لهذا الرسم.

وأخيرا ولمزيد مع المعلومات، فإن مصالحنا مستعدة لاستقبال ممثليكم في مقر مديرية كبريات المؤسسات كما وضعنا تحت تصرفكم بريد الكتروني على العنوان التالي : (zohir.kabouche@mf.gov.dz)

الملحق رقم 17: بلاغ حول التعريف الجبائي عبر الأنترنت

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

بـلاغ

التعريف الجبائي عبر الانترنيت

حرصا منها على تبسيط أكثر لإجراءاتها الجبائية وبهدف تحسين الخدمات عن بعد التي تقدمها للمكلفين بالضريبة، تنهي وزارة المالية إلى علم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للقانون الجزائري أنها تضع تحت تصرفهم ابتداء من يوم الأحد **8 ماي 2016** موقع إلكتروني يسمح لهم من الآن فصاعدا بالحصول على رقم التعريف الجبائي عبر الأنترنيت من خلال العنوان التالي : https://nifenligne.mfdgi.gov.dz

غير أنه لا يمكن مباشرة هذا الإجراء إلا بعد القيـــام بالتعريف الجبائي لدى المصالح المسيّرة للإدارة (مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب، المركز الجواري للضرائب والمفتشية) من خلال تسليم شهادة الوجود.

عندما يتم تحرير شهادة التعريف، يتعين على المكلف بالضريبة تقديمها للإمضاء لدى المصلحة التابع لها.

يمكن استعمال هذه الوثيقة الموقع عليها عنـد القيام بجميع الإجراءات لدى الهيئات المختصة (الضرائب، الجمارك، التجارة والبنوك).

يسمح لكل متعامل اقتصادي التصديق على رقم التعريف الجبائي الممنوح من طرف المديرية العامة للضرائب وكذا امكانية إرسال شكاوى عبر البريد التالي : did-nifenligne@mf.gov.dz

الملحق رقم 18: بلاغ حول التسجيل الجبائي عبر الأنترنت

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

بـلاغ

حول التسجيل الجبائي عبر الأنترنت

أصبح بإمكان المتعاملين الاقتصاديين الحصول على رقم التعريف الجبائي (NIF) عبر الأنترنت ابتداء من تاريخ 08 ماي 2016 وهذا بفضل وضع المديرية العامة للضرائب لموقع أنترنت مخصص لإتمام هذا الاجراء، يمكن الولوج إليه عبر الرابط التالي : https://nifenligne.mfdgi.gov.dz

في هذا السياق، ندعو المتعاملين الاقتصاديين لاستعمال هذا الفضاء المبسط والسهل الذي يسمح لهم بمرافقة أكثر ديناميكية فيما يخص إتمام إجراءاتهم الخاصة بالتسجيل الجبائي.

يمكن القيام بالطلب من خلال ملأ استمارة طلب رقم التعريف الجبائي عبر الانترنت. ويمكن للمكلف بالضريبة بعد ذلك أن يشرع في استخراج شهادته انطلاقا من هذا الموقع وتقديمها للإمضاء من طرف مصالح الضرائب التابع لها.

يمكن استعمال هذه الشهادة الممضاة في جميع الاجراءات لدى المؤسسات المختصة (الضرائب، الجمارك، التجارة والبنوك).

يتوفر موقع الانترنت علىرابط اتصال: did-nifenligne@mf.gov.dzيهدف من خلاله السماح للمكلفين بالضريبة الدخول في اتصال مع المديرية العامة للضرائب من خلال ارسال استفساراتهم المتعلقة برقم التعريف الجبائي (NIF).

الملحق رقم 19: بلاغ يتعلق بالإجراء الجديد للطلب الإلكتروني لرقم التعريف الجبائي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

بلاغ

يتعلق بالإجراء الجديد للطلب الالكتروني لرقم التعريف الجبائي

تنهي وزارة المالية إلى علم كافة المكلفين بالضريبة أنه قد تم وضع لفائدتهم، إجراء جديد لطلب رقم التعريف الجبائي.

يتمثل هذا الإجراء في إعطاء إمكانية للمكلف بالضريبة، إعتبارا من تاريخ إيداع ملفه الجبائي على مستوى المصالح الجبائية (مراكز الضرائب أو المراكز الجوارية للضرائب أو المفتشيات) لطلب منح رقم تعريفه الجبائي إلكترونيا عبر العنوان التالي : did-requettes@mf.gov.dz

يتم دراسة الطلب ومنح رقم التعريف الجبائي خلال أجل 72 ساعة.

الملحق رقم 20: بلاغ متعلق بالترقيم الجبائي والمصادقة على رقم التعريف الجبائي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب



بـــــــلاغ

متعلق بالترقيم الجبائي والمصادقة على رقم التعريفي الجبائي

تذكّر المديرية العامة للضرائب مستعمليها أنه بإمكانهم القيام بعملية الترقيم عبر بوابة الترقيم الجبائي عن بعد والمصادقة على رقم التعريفي الجبائي، الذي يمكن الولوج إليه عبر الرابط الإلكتروني :https://nifenligne.mfdgi.gov.dz

إن الترقيم الجبائي عن بعد هو إجراء رقمي يسمح للمكلفين بالضريبة بالحصول على رقم التعريف الجبائي عن بعد، دون عناء التنقل إلى مصالح الإدارة الجبائية.

يمكن لكل شخص (طبيعي أو معنوي)، عبر هذا الموقع :

- تقديم طلب الترقيم الجبائي عن بعد.
- طبع وصل الاستلام.
- متابعة معالجة طلبه عن بعد.
- وطبع شهادة الترقيم الجبائي .

من جهة أخرى، قامت المديرية العامة للضرائب باستحداث تطبيق لامركزي، يسمح بالحصول على رقم التعريف الجبائي في وقت وجيز، وذلك على مستوى المديريات الولائية للضرائب ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.

بغرض تسهيل وتبسيط عملية الترقيم الجبائي لفائدة المتعاملين المنظمين في شكل جمعيات، على غرار الفلاحين والمهن الحرة والحرفيين وغيرهم، يمكن لهم تقديم طلب جماعي للحصول على الرقم الجبائي لدى المصالح المذكورة أعلاه.

كما تذكّر أيضا المديرية العامة للضرائب، أنه يمكن لكل متعامل اقتصادي التحقق من مصداقية رقم التعريف عبر البوابة المخصصة للمصادقة على رقم التعريف الجبائي: https://nif.mfdgi.gov.dz

و من أجل ضمان أمن كافة المتعاملين، في حالة اكتشاف أن رقم التعريف الجبائي غير مصادق عليه، يستوجب إعلام الإدارة الجبائية بذلك، عبر العنوان الالكتروني:

dgief-requetes@mf.gov.dz

وفي الأخير، كل انشغال يتعلق برقم التعريف الجبائي يمكن تقديمه إلى المديرية العامة للضرائب عن طريق البريد الإلكتروني المذكور أعلاه.

ملخص باللغة الأجنبية

Abstract:

This study aimed to assess the impact of the modernization program implemented in the Algerian fiscal system on enhancing fiscal collection from 2006 to 2021. To address this research question, the theoretical part of the study explored the fundamental concepts of fiscality and the fiscal system. It also provided an overview of the Algerian fiscal system, shedding light on the methods employed for fiscal collection within the system. Furthermore, the study elaborated on the modernization program, delineating its core pillars. To enrich the depth of analysis, the study drew upon the experiences of select countries that had undergone fiscal system modernization.

In the practical part of the study, an analytical investigation was conducted to examine regular fiscality revenues generated from 2006 to 2021. This analysis aimed to determine the extent to which these revenues were influenced by the modernization efforts within the fiscal system. Additionally, the study analyzed the crucial factors that impacted fiscal collection, seeking to clarify the degree to which these factors were affected by the modernization program implemented within the Algerian fiscal system.

The findings of this study revealed that the modernization program implemented in the Algerian fiscal system had indeed catalyzed an augmentation in fiscal collection during the period (2006-2021). Furthermore, it had resulted in a reduction in the associated costs of fiscality, leading to an overall decrease in the cost of fiscal collection. Moreover, the results underscored that the modernization of the Algerian fiscal system had not positively influenced the control mechanisms governing certain factors that impacted fiscal collection, such as simplifying the fiscal system and recovering fiscal debts. Additionally, the modernization efforts had not yielded a positive impact on fiscal supervision, as evidenced by the lack of an impact on fiscal supervision outcomes during the period from 2006 to 2021.

Keywords: Modernization; Fiscal System; Fiscal Collection; Collection Costs; Fiscal Supervision.